

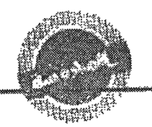
١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الجـات ومصيـر العرب

(المجلد السادس عشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١٦ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
دراسة اقتصادية تطالب بإقامة السوق العربية المشتركة لمواجهة الجات			
-----	الوفد	١	٠١-٠١-٩٩
الدول النامية تخسر ١٥ مليار دولار سنويا بسبب الجات			
صبحى بحيرى	الشعب	٢	٠١-٠١-٩٩
منافسة حادة على مناطق التجارة العالمية			
عبد الجواد على	الاهرام	٣	٠٦-٠١-٩٩
تحرير التجارة العالمية والنظام النقدى الدولى أهم القضايا			
-----	الاهرام المسائى	٥	٠٩-٠١-٩٩
الملكية الفردية .. تهدد صناعة الدواء!			
أمنية عادل	الاهرام المسائى	٦	١١-٠١-٩٩
الجات الجديدة يناقشها الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية			
-----	الاهرام	٩	١٦-٠١-٩٩
الجات : تتيح لنا مزايا يجب استثمارها وتحديات لابد من الاستعداد لها			
دلال العطوى	الاهرام	١٠	١٧-٠١-٩٩
انفتاح عربى لوزارة البحث العلمى			
-----	صباح الخير	١٢	٢٨-٠١-٩٩
مناقشة أوضاع التنمية بالدول النامية وتحديات العولمة وتحرير التجارة الدولية			
-----	الاهرام	١٣	٣٠-٠١-٩٩
دعوة مبارك لتصحيح مسار حوار الشمال والجنوب			
نبيل لوقا بباوى	الاهرام	١٤	١٥-٠٢-٩٩
البنك الأهلى يطالب بانشاء صندوق خاص بقضايا الاغراق			
-----	الاحرار	١٦	٢٠-٠٢-٩٩
جويلى : الجات الجديدة تقلل قدرة الدول النامية على المشاركة فى التجارة الأوروبية			
-----	الاحرار	١٧	٢٦-٠٢-٩٩
المجتمع العربى يعانى نقصا فى أنظمة التنمية الفكرية			
إيمان مصطفى	الاهرام	١٨	٠١-٠٣-٩٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مشروع قانون موحد لحماية حقوق الملكية الفكرية			
عادل اللقانى	الاهرام	١٩	٩٩-٠٣-٠٢
بعد تحرير الاقتصاد .. حان وقت تحرير المعلومات			
جمال محمد غيطاس	الاهرام	٢٠	٩٩-٠٣-٠٣
تأثير اتفاقية الجات على الإنتاج الزراعى			
احمد نصر الدين	الاهرام	٢٢	٩٩-٠٣-٠٤
مبارك : الجات لن تعوق الصناعة المصرية			
محمد جلال	الاحرار	٢٣	٩٩-٠٣-١٠
ليس صحيحا أن جات تخدم مصالح الكبار ضد الدول النامية			
-----	السياسة	٢٤	٩٩-٠٣-١١
هموم مصرية			
عباس الطرابيلى	الوفد	٢٦	٩٩-٠٣-١٥
حماية الملكية الفكرية أهم الحوافز لتشجيع الاستثمارات			
عاطف عبد الله	الاهرام	٢٧	٩٩-٠٣-٢٢
حقوق الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات			
-----	الاهرام	٢٨	٩٩-٠٣-٢٢
الاتفاقية لا تمنع الدول النامية من حماية صناعاتها الوطنية			
-----	الوفد	٢٩	٩٩-٠٣-٢٤
تطبيق الجات يتطلب تحديث الصناعة فى عصر العولمة			
-----	الوفد	٣٠	٩٩-٠٣-٢٦
١٢ مليون دولار خسائر السطو على الملكية الفكرية فى مصر و١١ بليونا فى العالم			
ناجى الجرجاوى	الاهرام	٣١	٩٩-٠٣-٢٧
مجلس الشورى يطالب بالاستعداد لمواجهة أثار اتفاقية التربس على الدواء			
-----	الوفد	٣٤	٩٩-٠٣-٢٨
نظام الجات لمواجهة تزايد الواردات			
مصطفى سلامة	الاهرام	٣٥	٩٩-٠٣-٢٩
دراسة مهمة عن عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية			
ياسر صبحى	الاهرام	٣٧	٩٩-٠٣-٣٠
حماية الصناعة الوطنية من الجات			
-----	الاهرام	٤٠	٩٩-٠٣-٣١
تنمية العنصر البشرى ومنح حوافز تصديرية للمصريين			
-----	الاهرام	٤١	٩٩-٠٤-٠٤

مجلد رقم ١٦ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العلم والحياة			
عواطف عبد الجليل	الجمهورية	٤٢	٠٤-٠٤-٩٩
شكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد الاتحاد الأوروبى			
------	الاهرام	٤٣	٠٧-٠٤-٩٩
الصين تحذر الولايات المتحدة من المطالبة بمزيد من التنازلات التجارية			
-----	القبس	٤٤	١١-٠٤-٩٩
دعم حقوق الملكية الفكرية لحماية التجارة المصرية			
-----	الاخبار	٤٦	١٩-٠٤-٩٩
ندوة حقوق الملكية الفكرية تناقش وسائل نقل التكنولوجيا			
-----	الاهرام	٤٧	١٩-٠٤-٩٩
حماية الملكية الفكرية تدعم الاختراع والابتكار			
-----	الاهرام	٤٨	٢٠-٠٤-٩٩
صراع على رئاسة منظمة التجارة الدولية			
-----	المصور	٤٩	٢٣-٠٤-٩٩
استراتيجية التفاوض حول سياسات التجارة الحرة للسلع الزراعية			
-----	الاهرام	٥٠	٢٨-٠٤-٩٩
اتفاقية الجات وغزو منتجات الدول المنافسة يهددان الصناعة المصرية			
-----	الاهرام	٥٣	٠٥-٠٥-٩٩
الجات لن تمنعنا من حماية الصناعة الوطنية			
-----	الاخبار	٥٤	١١-٠٥-٩٩
جويلى : اتفاقية الجات لا تمنع من اتخاذ اية إجراءات لحماية السكر			
-----	الاهرام المسائى	٥٥	١١-٠٥-٩٩
رغم انف الجات			
عباس الطرابيلى	الوفد	٥٦	١٣-٠٥-٩٩
تقرير الاتحاد الدولى للملكية الفكرية لعام ١٩٩٨			
-----	الاهرام	٥٩	١٦-٠٥-٩٩
الدول الكبرى تتلاعب فى تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة			
-----	الاخبار	٦٠	١٧-٠٥-٩٩
فى الممنوع			
مجدى مهنا	الوفد	٦١	٢٥-٠٥-٩٩
جويلى : تعديل القوانين لتتواكب مع اتفاقية الملكية الفكرية			
-----	الاهرام	٦٢	٣١-٠٥-٩٩

مجلد رقم ١٦ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تنسيق مواقف مصر وماليزيا تجاه قضايا التجارة العالمية	رأفت أمين	الاهرام	٦٣	٩٩-٠٦-٠١
دراسة أثار اتفاقية الجات على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر	------	الاهرام	٦٥	٩٩-٠٦-٠٢
اتفاقية الجات فى الميزان	-----	الجمهورية	٦٦	٩٩-٠٦-٠٥
د. احمد جويلى : رؤية مصرية فى المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية	محمد خراجة	الاهرام المسائى	٦٧	٩٩-٠٦-٠٦
د. جويلى : مصر لن توافق على ادراج معايير العمل والاستثمار فى المفاوضات	-----	الاخبار	٦٨	٩٩-٠٦-٠٧
من يحمى المثقفين ؟	-----	السياسة	٦٩	٩٩-٠٦-٠٧
المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية يبحث يبحث دعم انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالم	-----	الاهرام	٧٠	٩٩-٠٦-٠٩
الاتحاد الأوروبى يساند مصر فى تحرير التجارة بالتوازن مع الاصلاح الاجتماعى	ايناس نور	الاهرام	٧١	٩٩-٠٦-٠٩
مطلوب شركات للتفتيش على الواردات	------	الاهرام	٧٢	٩٩-٠٦-٠٩
الدجات والتجمعات الإقليمية .. تفرض تطوير الصناعة المصرية	ضياء عبد الحميد	اخر ساعة	٧٣	٩٩-٠٦-٠٩
ماجستيرو فى الملكية الفكرية تمنحه أكاديمية العلوم والتكنولوجيا	-----	الاهرام	٧٤	٩٩-٠٦-١٤
خبراء يطالبون بتطوير نظم حماية الملكية الصناعية	-----	الاهرام	٧٥	٩٩-٠٦-١٧
مصر ترفض التعرفية الجمركية على السلع الصناعية	-----	الاهرام	٧٦	٩٩-٠٦-١٩
روشتة علاج لمواجهة أخطار الجات	-----	اخبار اليوم	٧٨	٩٩-٠٦-١٩
حصار عربى لقراصنة "الملكية الفكرية"	-----	الاهرام العربى	٨١	٩٩-٠٦-١٩
المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية يؤسس مجلسا لتشجيع الابداع	ماهر مقلد	الاهرام	٨٦	٩٩-٠٦-٢٣

مجلد رقم ١٦ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المطالبة بتوفير الامكانات للتطبيق السليم لحماية حقوق الملكية الفكرية			
-----	الاهرام	٨٧	٩٩-٠٦-٢٥
التوقيع على بروتوكول تحرير التجارة الخدمية والمالية			
سحر رشيد	المصور	٨٨	٩٩-٠٧-٠٢
انتهاء نظام الحصص فى التجارة العالمية اعتبارا من ٢٠٠٥			
-----	السياسة	٩٠	٩٠-٠٧-٠٤
قوانين جديدة للعلامات والسجل التجارى .. لمسايرة قانون "الملكية الفكرية"			
ابراهيم العزب	المساء	٩٣	٩٩-٠٧-٠٦
قبل فوات الأوان			
عبد الفتاح نصير	الوفد	٩٤	٩٩-٠٧-١٣
قضية ورأى			
رجاء عبد الملك	الاخبار	٩٥	٩٩-٠٧-١٤
مصر تحذر من استمرار الخلل فى تطبيق الجات			
-----	الاحرار	٩٦	٩٩-٠٧-١٦
شهاب يؤكد : تعاون بين الدول العربية وأكاديمية البحث العلمى فى المعلومات			
-----	الاهرام المسائى	٩٧	٩٩-٠٧-٢٣
التكنولوجيا الحيوية ضرورة لزيادة الانتاج الزراعى			
-----	الاهرام المسائى	٩٨	٩٩-٠٧-٢٧
اتفاقية الجات وأنشطة الخدمات			
عبد الفتاح عبد الوهاب	الاخبار	١٠٠	٩٩-٠٨-٠١
مصر تؤكد حق الدول النامية فى الاحتفاظ بنسب مرتفعة لحماية منتجاتها ومواردها السيادية			
وفاء البرادعى	الاهرام	١٠٣	٩٩-٠٨-١٠
سعود الفيصل : نأمل فى تفهم منظمة التجارة العالمية لخصوصيتنا الدينية			
-----	الاهرام	١٠٥	٩٩-٠٨-١١
أمريكا تصر على جعل الزراعة محور المحادثات القادمة فى منظمة التجارة العالمية			
-----	الاهرام	١٠٦	٩٩-٠٨-١٤
مصر تشارك فى التحضير للاجتماع القادم لمنظمة التجارة العالمية			
-----	الاهرام	١٠٧	٩٩-٠٨-١٥
وزراء التجارة الأفارقة يبحثون تنسيق المواقف فى مفاوضات سياتل القادمة			
-----	الاهرام الاقتصادى	١٠٨	٩٩-٠٨-١٦
استعدادا لاجتماعات منظمة التجارة العالمية			
-----	الاخبار	١٠٩	٩٩-٠٨-١٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
توحيد مواقف مجموعة الـ ١٥ فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى نوفمبر المقبل			
-----	الاهرام	١١٠	٩٩-٠٨-٢٤
الجات تطرق الأبواب .. والتجار يتبادلون خطف التوكيلات			
حسام عبد النبى	الوفد	١١١	٩٩-٠٨-٢٧
دعاوى تحرير التجارة وضغوط فجوة المعرفة !			
اسامة غيث	الاهرام	١١٤	٩٩-٠٨-٢٨
الدول النامية تطالب بجولة تفاوض دولية لمراجعة سلبيات العولمة			
------	الاهرام	١١٧	٩٩-٠٨-٢٨
حملات مكثفة لتنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية			
-----	الاهرام	١١٩	٩٩-٠٨-٢٩
وزير التجارة : مصر تعارض معايير العمل والبيئة فى مؤتمر سياتل			
حسن عبد المنعم	الاهرام	١٢٠	٩٩-٠٨-٣٠
مؤتمر دولى بالقاهرة يناقش تأثير اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية			
خليفة ادهم	الاهرام	١٢٢	٩٩-٠٨-٣١
فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية : الصقور تواجه الأسد !			
اميمة كمال	اخبار اليوم	١٢٣	٩٩-٠٩-٠٤
اتفاق امريكى - صينى على استئناف محادثات انضمام بكين لمنظمة التجارة العالمية			
------	الاهرام	١٢٥	٩٩-٠٩-٠٤
تحرير التجارة الدولية وقضية تيوان وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية			
------	الاهرام	١٢٦	٩٩-٠٩-٠٦
وزراء التجارة الأفارقة يبحثون تنسيق المواقف الافريقية استعدادا لاجتماعات منظمة التجارة العالمية			
------	الاهرام	١٢٧	٩٩-٠٩-٠٧
دورة سياتل لمنظمة التجارة الدولية تبدأ فى ٣٠ الجارى			
-----	الحياة	١٢٨	٩٩-٠٩-٠٩
مطلوب وقفة عربية واحدة قبل مفاوضات سياتل			
-----	الاهرام	١٢٩	٩٩-٠٩-١٣
صعوبات انتشار التجارة الالكترونية فى مصر			
-----	الاهرام	١٣٠	٩٩-٠٩-١٤
جويلى يفتتح مؤتمر جاتس ٢٠٠٠			
سامح عوض الله	الوفد	١٣١	٩٩-٠٩-٢٢
تعديلات منتظرة فى التزامات مصر لتحرير الخدمات			
ياسر صبحى	الاهرام	١٣٢	٩٩-٠٩-٢٣

مجلد رقم ١٦ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجموعة ال ١٥ والاستعداد لمعركة جولة سياتل القادمة (١)			
-----	الاهرام	١٢٤	٢٥-٠٩-٩٩
معضلة العدل فى مجتمع الاقتصاد الحر!			
محمود المراغى	الاهرام	١٢٥	٢٨-٠٩-٩٩
ندوة حول الاستفادة عربيا من اتفاقية الجات			
على شلبى	الاخبار	١٢٧	٢٩-٠٩-٩٩
ممثلو ١٧ دولة الاعضاء مجموعة ال ١٥ يبحثون تنسيق المواقف			
رأفت امين	الاهرام	١٣٨	٠١-١٠-٩٩
المبالغة فى تنفيذ تشريعات مكافحة الاغراق واجراءات الحماية			
-----	الاهرام	١٣٩	٠٢-١٠-٩٩
مصر تستضيف القمة العاشرة لدول مجموعة ال ١٥ برئاسة الرئيس مبارك			
رأفت أمين	الاهرام	١٤١	٠١-١٠-٩٩
مجموعة ال ١٥ وتحديات سياتل			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	١٤٤	٠٣-١٠-٩٩
علاج مشاكلات تطبيق الدول المتقدمة لاتفاقات التجارة العالمية			
حسن عبد المنعم	الاهرام	١٤٥	٠٥-١٠-٩٩
اتهام الصين بالمماطلة فى مفاوضات انضمامها الى منظمة التجارة العالمية			
أ.ف.ب	الاهرام	١٤٦	٠٥-١٠-٩٩
الاغنياء فقط .. استفادوا من "الجات"			
-----	المساء	١٤٧	٠٥-١٠-٩٩
خبراء تكنولوجيا المعلومات يطالبون بمنظومة			
وفاء البرادعى	الاهرام	١٤٩	٠٦-١٠-٩٩
الاعلام .. وحقول الالغام!			
فتحى عبد الفتاح	الجمهورية	١٥٠	٠٧-١٠-٩٩
متى تحصل الدول النامية على مزايا تحرير التجارة العالمية ؟!			
حسن عبد الله	الاهرام	١٥٣	٠٨-١٠-٩٩
ضمانات للدول النامية فى مواجهة تحرير تجارة الخدمات			
وفاء البرادعى	الاهرام	١٥٤	١٠-١٠-٩٩
الحماية الفكرية .. ودهاليز البحث العلمى			
احمد محمد عوف	الاخبار	١٥٧	١٢-١٠-٩٩
الاتحاد الأوروبي يفشل فى وضع "استراتيجية متكاملة" لمحادثات التجارة العالمية			
وكالات الانباء	الاهرام	١٥٨	١٣-١٠-٩٩

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هل تربح مصر فى سياتل ؟!			
محمد نجم	المصور	١٥٩	١٣-١٠-٩٩
ليست هناك مواقف جامدة فيما يتعلق بمؤتمر سياتل			
-----	الاهرام	١٦١	١٥-١٠-٩٩
كلينتون : تحرير الصنادرات الزراعية أهم أولويات مفاوضات التجارة العالمية			
-----	الاهرام	١٦٢	١٥-١٠-٩٩
الاتحاد الأوروبى يهاجم "الأجندة الأمريكية " لمفاوضات التجارة العالمية المرتقبة			
-----	الاهرام	١٦٣	١٦-١٠-٩٩
هجوم حاد بالكونجرس على مقترحات كلينتون لتحرير التجارة			
وكالات الانباء	الاهرام	١٦٤	١٧-١٠-٩٩
جولة الألفية ... سياتل ملعب الأقوياء وحدهم!			
-----	الاهرام	١٦٥	٢٣-١٠-٩٩
خلافات حول القضايا الرئيسية فى مؤتمر منظمة التجارة العالمية			
وكالات الانباء	الاهرام	١٦٦	٢٤-١٠-٩٩
"غالى " يعرض موقف مصر من مفاوضات الجات بجنيف			
-----	الوفد	١٦٧	٢٦-١٠-٩٩
القوانين المصرية تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية			
ابتسام سعد	الاهرام	١٦٨	٠١-١١-٩٩
اختيار ... لاقضاء ولا قدر			
حازم عبد الرحمن	الاهرام	١٦٩	٠٣-١١-٩٩
اتفاقية منظمة التجارة العالمية تتضمن حقوقا للدول النامية			
عاطف عبد اللة	الاهرام	١٧٠	٠٧-١١-٩٩
إحباط أمريكى بسبب تعثر المفاوضات حول عضوية الصين فى منظمة التجارة العالمية			
-----	الاهرام	١٧١	١٣-١١-٩٩
فشل اجتماعات "الأبيك" فى إقرار اتفاقية تحرير التجارة			
وكالات الانباء	الاهرام	١٧٢	١٤-١١-٩٩
الإطار القانونى للتجارة والعولمة فى حلقة نقاشية			
-----	الاهرام	١٧٣	١٥-١١-٩٩
واشنطن وبكين ومنظمة التجارة العالمية			
-----	الاهرام	١٧٤	١٥-١١-٩٩
سياسة خارجية : اختلافهم رحمة !			
-----	الاهرام	١٧٥	١٦-١١-٩٩

مجلد رقم ١٦ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قطاع البناء والتشييد ودعم قدراتة التنافسية	احمد سالم	الاهرام	١٧٦	٩٩-١١-١٦
واشنطن تستعبد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية قبل مؤتمر سياتل	وكالات الانباء	الاهرام	١٧٧	٩٩-١١-١٧
مصر والتعامل مع منظمة التجارة العالمية "١ - ٢"	-----	الجمهورية	١٧٨	٩٩-١١-١٨
التوسع فى المناطق الحرة مع الدول العربية باتفاقات ثنائية	-----	العالم اليوم	١٨١	٩٩-١١-١٨
شركات الدول النامية هل تصمد أمام موجة الاندماج بين الكيانات العالمية العملاقة ؟	-----	الاهرام	١٨٣	٩٩-١١-٢٠
الاقتصاد المصرى قادر على مواجهة تحرير التجارة	عاطف عبد الله	الاهرام	١٨٥	٩٩-١١-٢٠
ماذا تعرف عن منظمة التجارة العالمية	سعيد صادق	الاحرار	١٨٦	٩٩-١١-٢١
مجموعة الـ١٥ تبحث آثار العولة على البطالة والفقر	-----	الوفد	١٨٨	٩٩-١١-٢١
مجلس تسوية المنازعات يبدأ عمله فى يناير القادم	إيمان مصطفى	الاهرام	١٨٩	٩٩-١١-٢٢
لصالح الاقتصاد العالمى ... بعيدا عن العنصرية والأنانية	جلال دويدار	الاخبار	١٩٠	٩٩-١١-٢٢
الحروب التجارية على جانبى الاطلسى	-----	البيان	١٩١	٩٩-١١-٢٣
خلافات بين أعضاء منظمة التجارة حول البيان الختامى المؤتمر سياتل	-----	الاهرام	١٩٣	٩٩-١١-٢٤
وفد مصرى يغادر القاهرة بعد غد للمشاركة فى مفاوضات جولة سياتل	-----	الاهرام	١٩٤	٩٩-١١-٢٥
سلبيات الجات ليست قدرا لافكاك منه	-----	الجمهورية	١٩٥	٩٩-١١-٢٥
نشاط مكثف لوفد مصر برئاسة وزير الاقتصاد فى مؤتمر سياتل	عصام السباعى	الاخبار	١٩٨	٩٩-١١-٢٥
اوروبا واليابان تنتقدان ضغوط واشنطن لفتح اسواقهما	وكالات الانباء	الاهرام	١٩٩	٩٩-١١-٢٦

مجلد رقم ١٦	الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
غاية العولمة			
اسامة غيث	الاهرام	٢٠٠	٢٧-١١-٩٩



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : / ٦ / ١٩٩٩

دراسة اقتصادية تطالب بإقامة السوق العربية المشتركة لمواجهة «الجات»

دعت دراسة صدرت حديثا الى ضرورة تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية.. وتطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة السوق العربية المشتركة.. وإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية لمواجهة التداعيات الناشئة عن النظام التجارى الدولى الجديد «الجات» وطالبت الدراسة التى اصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات ضمن سلسلة دراسات دولية معاصرة تحت عنوان «منظمة التجارة العالمية وأثارها على اقتصاديات الدول العربية». بالتصدى الجماعى من قبل الدول العربية لسياسة الاغراق على الصادرات العربية، والتنسيق على الصعيدين الدبلوماسى والقانون من أجل الحيلولة دوم فرض رسوم اغراق مجحفة على تلك الصادرات وخاصة الملابس والمنسوجات والبتروكيماويات.

وتناولت الدراسة الاطار القانونى لمنظمة التجارة العالمية باعتبارها من اهم النتائج التى تمخضت عن جولة أوروجواى..

ورصدت الدراسة اثار قيام منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها على التنمية العربية بصفة عامة ومن أهم هذه الآثار ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية وارتفاع تكلفة برامج التنمية والدخول فى منافسات غير متكافئة، وتقليص قدرة الدول النامية ومن بينها الدول العربية، على تخطيط سياساتها التنموية وأوضحت الدراسة ان ذلك يرجع الى انتقال جانب من صلاحيات اتخاذ القرارات فى عدد من المجالات الى منظمة التجارة العالمية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١/١/١٩٩٩

الدول النامية تخسر ١٥ مليار دولار سنوياً بسبب الجات

كتب صبحى بحيرى:

قدرت دراسة اقتصادية حجم الخسائر التى تتحملها الدول النامية نتيجة فرض نظام الحصص طبقاً لاتفاقية الآليات المتعددة.. والتى أصبحت جزءً من اتفاقية التجارة العالمية «جات» بـ١٥ مليار دولار سنوياً.

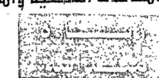
وأشارت الدراسة -التى أعدها مجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية- إلى أن الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى تطبق الحواجز غير الجمركية مثل نظام الحصص وقيود التصدير وإجراءات مكافحة الإغراق بطريقة تعسفية للحد من نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

وأكدت الدراسة أن دول الاتحاد الأوربى قدمت ٣٨ شكوى ضد الدول النامية بينها مصر بدعوى انتهاك هذه الدول لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث تبلغ النزاعات المطروحة أمام المنظمة ١٥٠ نزاعاً فى العامين الأخيرين مقابل ٣٠٠ نزاعا على مدى ٤٧ عاماً منذ إنشاء المنظمة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٨



منافسة حادة على مناطق التجارة العالمية !

بالرغم من أهمية موقع مصر على خريطة العالم بالنسبة للتجارة العالمية، إلا انه لم تتم الاستفادة به كاملا حتى الآن لكى يعود دورها الاهم فى حركة التجارة الدولية، ولصالح الاقتصاد الوطنى، أو كما تفعل سنغافورة حاليا على الاقل بعد أن استطاعت تنمية دورها فى حركة التجارة الدولية وتقدر عوائد هذا النشاط بنحو ١٤ مليار دولار سنويا لأنها استفادت من موقعها فى منطقة جنوب شرق آسيا فأقامت البنية الأساسية لهذا النشاط وتوفر كل أنواع الخدمات له بكفاءة عالية وبالسرعة المناسبة، فأصبحت مركزا دوليا لحركة التجارة، وجعلت العوائد منه ركنا ركينا فى الدخل القومى.

ومن هنا جاءت المقارنة لتثير حوافز الشعور الوطنى لدى القائمين على هذا القطاع فى مصر، وكان الرأى هو تحرير هذا النشاط من القيود الادارية لكى ينطلق نحو «الخصخصة» ويجذب اصحاب رؤوس الاموال لانهم الاقدر على مواجهة المنافسة، وتحسين كفاءة الأداء سواء فى إنشاء الموانى التخصيصية ومناطق تجارة «الترانزيت» وبخاصة فى منطقة بورسعيد لأنها المؤهلة لمثل هذا النشاط الواعد، ويشترط لهذا ان تتدخل الدولة بكل ثقلها لإقامة مشروعات البنية الأساسية التى لا يقدر عليها القطاع الخاص، ولن يضيع ما تنفقه الدولة لانه سيعود عليها تدفقا نقديا يدعم الخزانة العامة مع اتساع مجال النشاط فى التجارة الدولية.

عبدالجواد على

ولقد اقر مجلس الشعب فى العام الماضى قانونا للموانى التخصصية، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص للدخول فى هذا النشاط المهم للاستفادة من الموقع الجغرافى المتميز لمصر، ولكن الشكوى تصاعدت من وجود عقبات على طريق تنفيذ القانون بدعوى حماية الأمن القومى، وبينما المنافسة تشتد ضد مصر فى هذا المجال لإجهاض حلمها الوطنى فى زيادة دورها فى حركة التجارة العالمية، وتاتى المنافسة من دول عديدة بمنطقة الشرق الأوسط فى مقدمتها إسرائيل التى تقيم منطقة تجارة عالمية فى ميناء أشدود ليكون أحد المراكز الأساسية، ولا تريد ان تكون مصر منافسا لها فى هذا المجال ، لان الجانب الاسرائيلى يعلم تماما أنه الخاسر فى هذه المنافسة نظرا للميزات النسبية العديدة التى تتمتع بها مصر حيث بها طريق التجارة البحرية عبر قناة السويس بجانب عوامل التكلفة الأقل وسرعة الحركة وتوافر معامل الأمان والثقة العالية فى مصر على مستوى العالم كله.

ومن هذا كله نبع حرص لجنة النقل والمواصلات فى مجلس الشعب برئاسة الدكتور سعد الخوالقة للقيام بزيارة ميدانية لمنطقة بورسعيد باعتبارها المنطقة الأولى الواعدة لنشاط حركة التجارة العالمية ـ وبناء عليه تم بحث القضية من كافة جوانبها مع المسئولين والمهتمين بأمرها، وقد برزت خلال النقاش ثلاثة اتجاهات : أولها ـ يؤيد «الخصخصة» الكاملة لهذا القطاع، او باعلى نسبة مشاركة، والثانى ـ يحبذ استمرار الدور الأقوى للدولة بجانب القطاع الخاص ، والثالث يؤيد الاحتفاظ بهذا النشاط بعيدا عن ايدى القطاع الخاص لحماية الأمن القومى.

أما المطالبون «بالخصخصة» الكاملة للنشاط التجارى والبحرى فى مصر ـ وهم أنصار الرأى الأول ـ فإنهم يرون ان هذا هو المجال الوحيد لمواجهة المنافسة الإقليمية والدولية، والقدرة على تهيئة المناخ لجذب النشاط التجارى العالمى ، وهم يطالبون بأن تزيد نسبة مساهمة القطاع الخاص عن النسبة الحالية وهى ٦٠٪ حتى تصل الى أكثر من ٩٥٪، وهذا من شانه ان يجذب الاستثمارات لتخفيف الأعباء عن الدولة مثلما فعلت سنغافورة.

ويرى أصحاب الاتجاه الثانى بألا تزيد نسبة مشاركة القطاع الخاص فى هذا المجال الحيوى عن ٣٥٪ ، حتى لا تتسلل عناصر أجنبية غير مرغوبة بشكل ظاهر او مستتر وتكون خطرا على الامن القومى، خاصة ان راس المال الإحتكارى يتحكم بقوة فى حركة التجارة العالمية ويسيطر على شركات النقل البحرى الدولية، ولذلك لن يكون حريصا على مصلحة مصر بقدر ما هو احرص على مصلحة إسرائيل وتدعيم كيانها ونشاطها التجارى والاقتصادى بمنطقة الشرق الأوسط والعالم كله !

ويطالعنا انصار الرأى الثالث الذى يمكن اعتباره محافظا، بانه من الأفضل الإبقاء على تبعية هذا القطاع المهم للدولة بالكامل ، لان هذا من شانه ان يحقق بجانب حماية الامن القومى، إستقرار العاملين فيه، وعدم تسلل الأيدى العاملة الأجنبية للمنافسة والسيطرة بالتدريج، الامر الذى تقل فى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٨

خلله فرص العمل أمام المصريين. كما يرى اصحاب هذا الرأى ان القطاع الخاص لا يستطيع إقامة المرافق الأساسية لأن تكلفتها عالية وعوائدها بعيدة الأجل ومعنى هذا ان الدولة ستكون ملزمة بإقامة المرافق لجذب الاستثمار في هذا القطاع وبدون ذلك لن يأتي أحد، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يبقى القطاع كله فى يد الدولة ؟ !.....

اما مسالة التطوير ومواجهة المنافسة - على حد قولهم أيضا - فإن العاملين هم الاقدر على ذلك إذا ماتم توفير الأجور المجزية لهم، وقد أثبتوا فى عديد من المواقف قدرتهم الفائقة على مواجهة ما هو أصعب ، خاصة وان لديهم الاستعداد ايضا لاستيعاب جميع مراحل التحول وفق متطلبات التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال.

ويتدخل اللواء على سليمان - رئيس شركة الحاويات والبضائع للشحن والتفريغ ليثير نقطة اعتراض يوضح من خلالها أن «الخصخصة» هى التى ستشجع على مواجهة المنافسة وتوسيع نطاق التطور وجذب حركة التجارة، وأن الهدف من زيادة نسبة المشاركة للقطاع الخاص هو اعطاؤه الاطمئنان على امواله وبانها تستثمر بطريقة صحيحة تحقق له عائدا مجزيا، وإلا فإنه من باب أولى يودع هذه الأموال فى أحد البنوك ويحصل منها على فائدة تبعده عن مخاطر المغامرة فى السوق ، أما مسالة الأمن القومى فكلنا حريصون عليها ولن نسمح لاحد أن يمسها بسوء، كما أن الحكومة يقظة وعينها مفتوحة على التطوير والتنمية لخدمة الاقتصاد القومى. ثم يعقب الدكتور سعد الخوالقة قائلا : لا يوجد مانع طبعا من «الخصخصة» بشرط ألا تزيد نسبة مشاركة القطاع الخاص فى هذا القطاع عن ٤٥٪ حتى تظل الإدارة تحت السيطرة الوطنية، لأنه من المعلوم سلفا أن الذين سيساهمون من القطاع الخاص سيكونون فى الغالب من الأجانب لأنهم الذين يتحكمون فى حركة التجارة والشركات الملاحية العالمية ولهذا فإن الاحتفاظ للدولة بنسبة ٥٥٪ فى المساهمة يعد أمرا حيويا لحماية الإدارة لصالح الاقتصاد الوطنى .... وايده فى ذلك أعضاء اللجنة البرلمانية.

ولايزال الموضوع محل أخذ ورد ، ومن المنتظر ان تحسمه لجنة النقل والمواصلات فى تقريرها الذى ستعرضه على مجلس الشعب فى هذه الدورة.. فلمن تكون الغلبة؟!

—



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٨

مصر تشارك فى قمة الـ ١٥ بجامايكا الشهر المقبل

تحرير التجارة العالمية، والنظام النقدى الدولى أهم القضايا

تشارك مصر بوفد رفيع المستوى فى قمة المجموعة ١٥
التي ستعقد فى جاكسون فيل عاصمة جامايكا فى الفترة
من العاشر وحتى الثاني عشر من فبراير المقبل.
صرح بذلك السفير الدكتور منير زهران مندوب مصر
الدائم فى المقر الاوروبى للامم المتحدة بجنيف واشار الى
ان هذه القمة سيسبقها اجتماع الاتحاد العام للغرف
التجارية لدول مجموعة الـ ١٥ يليه اجتماع لمنتدى رجال
الاعمال والاستثمار ثم اجتماع لجنة الاستثمار والتجارة
والتكنولوجيا فى الدول الاعضاء يلى ذلك اجتماع وزراء
التجارة ثم وزراء الخارجية ثم تعقد بعدها القمة فى الفترة
من ١٠ الى ١٢ فبراير القادم.
واوضح انه سيتم تنظيم اجتماع يوم ١٢ يناير الحالى فى
جنيف حيث يوجد مقر المجموعة للاعداد النهائى لقمة
جامايكا التى تتولى رئاسة مجموعة الـ ١٥ بعد مصر.
واوضح السفير زهران انه قد تمت دعوة مدير عام
منظمة التجارة العالمية وسكرتير عام مؤتمر الامم المتحدة
للتجارة والتنمية للتحدث امام اجتماع وزراء التجارة لدول
المجموعة مشيرا الى انه يلى ذلك وضع اللمسات النهائية
للبيان الختامى الذى سوف يناقشه الممثلون الشخصيون
لقادة دول مجموعة الـ ١٥ تمهيدا لاعتماده من وزراء
الخارجية للعرض على القمة التى ستعقد فى مقاطعة
مونتيجو باى فى جاكسون فيل عاصمة جامايكا.
وقال السفير منير زهران ان البيان الختامى لقمة
جامايكا سيعكس ازمة الاسواق المالية على المستوى العالمى
والجهود التى بذلت لاصلاح النظام المالى والنقدى الدولى
ولتفادى حدوث هذه الازمات فى المستقبل.
واضاف ان من الامور التى تفرض نفسها على جدول
اعمال قمة جامايكا هو النظام العالمى الجديد والنظام
النقدى والمالى الدولى مع توسيع او زيادة تحرير التجارة
الدولية من خلال المنظمة العالمية للتجارة حيث من المطلوب
ان يعقد فى اواخر نوفمبر او اوائل ديسمبر القادمين
المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة فى الولايات المتحدة
الامريكية فى الفترة من ٢٢ نوفمبر حتى ٣ ديسمبر من
العام الحالى.
واشار الى اهمية هذا المؤتمر حيث انه يتواكب مع ما تم
الاتفاق عليه فى نهاية جولة اوروجواى من ضرورة الدخول
فى مفاوضات لزيادة تحرير التجارة فى الخدمات والزراعة
والمفروض ان تنتهى عام ١٩٩٩ بالدخول فى مفاوضات
جديدة فى هذين المجالين.
واوضح فى هذا الصدد ان هناك التزاما بزيادة التحرير
فى مجالى الخدمات والزراعة بالرغم من فشل المفاوضات
التى استهدفت توسيع تحرير مجالات النقل البحرى مشيرا
الى ان هناك دعوة لتشمل تلك المفاوضات مجالات اخرى
مثل الصناعة.
واشار الى ان الاتفاقيات التى تم توقيعها فى مجال
تكنولوجيا المعلومات لا تزال محدودة حيث لم تنضم لهذه
الاتفاقيات سوى ٤٠ دولة من بين ١٣٢ دولة.
وقال السفير منير زهران ان الولايات المتحدة تطالب
بادخال التجارة الاليكترونية ضمن الموضوعات الجديدة كما
تطالب ومعها فرنسا وبعض الدول الاوروبية بادخال
معايير العمل ضمن الموضوعات الجديدة ولكن الدول النامية
ومن ضمنها مصر لاتوافق على هذه الموضوعات.
واشار الى انه تم ايضا طرح فكرة الدخول فى جولة شاملة
او جولة مفاوضات قطاعية تبحث كل قطاع على حدة مؤكدا
اهمية عدم الدخول فى مفاوضات شاملة لان من مصلحة
الدول النامية تحقيق توازن وتكافؤ بين الحقوق والواجبات.
واوضح ان من بين الموضوعات الخلافية فى قمة مجموعة
الـ ١٥ القادمة هو مسالة تحرير الصادرات الزراعية مشيرا
الى ان مصر على سبيل المثال من الدول النامية المستوردة
للمنتجات الزراعية وفى حالة الغاء الجمارك ستكون مصر
خاسرة لانها لاتستطيع ان تصدر منتجات زراعية الا بنسب
محدودة الا ان دول امريكا اللاتينية الاعضاء فى المجموعة
تعد من اكبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية وان عملية
تحرير الصادرات الزراعية ستكون فى صالحها.



المصدر : الأهـرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/ ١/ ١٩٩٨

الملكية الفكرية.. تهدد صناعة الدواء!

نقيب الصيادلة:

◻ الحل الوحيد أمامنا هو دمج الشركات والدخول لعالم التكتلات

نقيب الأطباء:

◻ مطلوب عدم بيع شركاتنا الوطنية لشركات أجنبية

مع بداية العد التنازلى لفترة السماح الممنوحة لشركات الأدوية قبل تطبيق حق الملكية الفكرية فى صناعة الدواء خاصة كان لابد أخذ زمام المبادرة لحماية هذه الصناعة قبل ان تبدأ حرب الاحتكارات الدولية لسوقنا الدوائية وكانت الخطوة الجادة فى هذه المبادرة هو الاتجاه نحو دمج شركات تصنيع الدواء وبيع الشركات الصغيرة لشركات وطنية ضخمة بهدف النهوض بمجال بحوث تطوير الدواء.

ولكن على الجـانب الاخـر تعلو اصوات حذرة من اى محاولة ببيع شركة دواء مصرية لشركة أجنبية حفاظا على توازن السوق الدوائية المحلية وحتى لانقع فريسة محاولات الشركات العالمية للسيطرة على اسواقنا والتحكم فى مدخلاتها ومخرجاتها الدوائية وهذا يتطلب سرعة اتخاذ خطوات ايجابية للخروج من صناعة الدواء من عنق الزجاجة.

بداية يقول د. محمد عبدالجواد رئيس الشركة المصرية لتجارة الأدوية قطاع أعمال عام - أن مستقبل صناعة الدواء مرهون بالتغيير الجذرى لمنطق التعامل مع السوق الدوائية المصرية والعالمية بمعني اننا يجب ان نخرج من عنق الزجاجة الذى مازال يضيق الخناق علينا منذ توقيع أتفاقية الجات دون اتخاذ خطوات حاسمة لدرء الخطر الذى يهددنا بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة وفيض الاغراق الدوائية والاحتكار العالمى لسوقنا الدوائية الامر الذى يفرض علينا التفكير بجدية فى صيغة جديدة للمنظومة



المصدر : الأهـرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٩

الدوائيـة تعتـمد اساسا على فكرة الاندماج بين الشركات والانتقال من الشركات الصغيرة «الميكرولوجى» الى الشركات الكبيرة الضخمة القادرة على عمل مراكز بحوث بهدف تطوير صناعة الدواء.

ويشير د. محمد عبدالجواد الى ان التجربة الأولى لعملية بيع شركة صغيرة ودمجها لشركة دواء كبيرة التى تمت منذ أسابيع تعد بادرة خير لدخول عالم الاندماجات ولكن هذا وحده لايكفى بل على الجانب الأخر لابد من حماية الدواء المصرى بالتوسع فى تشجيع براءات الاختراع من خلال وزارة البحث العلمى وعدم الاغراق فى ادخال براءات اختراع اجنبية وكذلك ممارسة حق الدولة فى تسجيل الدواء الخارجى بشكل أوسع بغرض تحجيم هذا السيل الدوائى القادم من الخارج.

سوق اقليمية

كما يرى ضرورة عدم قصر جهود تطوير صناعة الدواء على السوق المحلية بل تجاوزها من خلال إيجاد سوق اقليمية واتفاقيات تبادل تجارى ذات ميزات تنافسية تعطى لمصر الأفضلية فى تصدير الدواء بالاسواق الخارجية.

ويحذر د. حمدى السيد نقيب الأطباء من بيع شركات الدواء المصرية لشركات اجنبية قائلا أن فكرة دمج الشركات الصغيرة لشركات عملاقة قادرة على تطوير وتحديث صناعة الدواء امر ضرورى وهام وكان لابد من البدء فيه منذ توقيع اتفاقية الجات تحسبا للمتغيرات العالمية التى لاشك انها ستؤثر بشكل قوى على السوق الدوائية المحلية خاصة بعد انتهاء فترة السماح المقررة بعشر سنوات لتوفيق اوضاع صناعة الدواء ولكن هناك محظورات على عملية الدمج وهى منع بيع الشركات الوطنية لاخرى أجنبية مما يضر بالاقتصاد الوطنى ويعجل بانهيار صناعة الدواء بدلا من السعى نحو النهوض بها

وجود حكومى

ويؤكد د. حمدى السيد على ضرورة الحفاظ على الوجود الحكومى وامتلاك الدولة لاغلبية الأسهم فى شركات الدواء وأن تظل لديها السلطات الرقابية الاشرافية وذلك حماية للدور الاجتماعى الذى تمثله الحكومة فى الحفاظ على سوق الدواء من حيث الاسعار والانواع والتوافر لجميع انواع الأدوية لتكون فى متناول ايدى المواطنين والقضاء على محاولات ابتلاع السوق الدوائية ووقوعها فى مصيدة الاحتكار باعتبار صناعة الدواء من الصناعات الاستراتيجية

ويدعو نقيب الاطباء جميع اصحاب شركات الدواء التابعة للقطاع الخاص او القائمين عليها لضرورة الاتجاه نحو الاندماج فى شكل مجموعات كبيرة وشركات عملاقة تتيح الفرصة لاجراء الابحاث وتوفير الأجهزة والامكانيات اللازمة لتطوير صناعة الدواء وذلك احتذاء بتجارب الدول المتقدمة المالكة لمعظم الشركات العالمية التى تندمج فى هياكل اقتصادية ضخمة للتغلب على مشكلة التكلفة الباهظة لبحوث الدواء مما يمكنهم من التقدم الكبير فى هذه الصناعة واحتكار معظم الصناعات الدوائية ومن هنا نجد أن الأمل معقود على تفهم شركات القطاع الخاص التى بلغ عددها أكثر من ٤٠ شركة لأهمية الاندماج الذى يجب ان يشمل ايضا الشركات التابعة لقطاع الأعمال لتطور من نفسها.

الحل الوحيد



المصدر : الأهـرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٩

ويتفق د. محمود عبد المقصود امين عام نقابة الصيادلة مع الرأى السابق قائلا إن الحل الوحيد للخروج من أزمة اتفاقية الجات واتفاقية الملكية الفكرية التى تهددنا بين الحين والاخر هو دمج الشركات والدخول الى عالم الشركات العملاقة القادرة على ادخال تكنولوجيا حديثة بل استحداث تكنولوجيا مناسبة لاحتياجات الدوائية وارساء قواعد العمل البحثى فى مجال صناعة الدواء على نطاق واسع خاصة وانها باهظة التكاليف ويصعب على شركة بمفردها القيام بها.

ويرى امين نقابة الصيادلة ضرورة نشر فكرة الاندماج بين جميع الشركات ولايشترط فى ذلك بيع الشركات الصغيرة بل يمكن اندماجها مع شركات اخرى فى المجال البحثى فقط بهدف تطوير صناعة دواء ما او اقتراع او تخليص عناصر دوائية جديدة على ان يتم ذلك فى ضوء دراسة علمية للاسواق والشركات العالمية وتحديد حجم قوتها وتاثيرها المنتظر على السوق المحلية.

امنية عادل

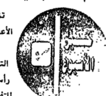


المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ١ / ١٩٩٩

فى نوفمبر القادم بأمريكا

«الجات الجديدة» يناقشها الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية



تشهد نهاية العام الحالى اجتماعا بالغ الأهمية لوزراء التجارة للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.. ويناقش الاجتماع الوزارى الذى يعقد فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر نوفمبر القادم التحضير للانتقال إلى الجات الجديدة مع إصرار الدول المتقدمة وعلى رأسها أمريكا على اعادة فتح جميع ملفات التجارة السلعية والخدمية للتفاوض مرة أخرى واستكمال مناقشة الحلقات المعلقة وفى مقدمتها شروط العمل وقواعد الاستثمار.

د.أحمد جويلى

وصرح الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين بأن المطروح للنقاش فى مرحلة الجات الجديدة يعد بكل المعايير المرحلة الأكثر صعوبة لاقتصاديات دول العالم وعلى الأخص اقتصاديات الدول النامية بحكم أنه يهدف إلى فتح الملفات التى تؤدى فى النهاية إلى المزيد من تقليل قدرة الدول النامية على المشاركة فى التجارة الدولية من خلال فرض قيود جديدة فى مقدمتها ما يرتبط بشروط العمل وعمالة الأطفال والاشتراطات البيئية المتشددة وغيرها من الأمور التى تحول مواصفات المنشأ الى قيد حقيقى يعترض صادرات الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة.

وأشار الوزير فى لقاء مع جمعية مستثمرى مدينة السادات برئاسة المهندس أحمد عز الى أن الجات الحالية تضمنت القبول فى المفاوضات بمقترحات جميع الدول فيما يخص معدلات التعريفة الجمركية التى تلتزم بها فى جميع القطاعات والسلع باعتبارها تعريفة أساسية يتم وفقا لها اجراء التخفيضات خلال السنوات العشر الأولى من عمر منظمة التجارة العالمية، اما الجات الجديدة فإنها تسعى إلى فرض قواعد دولية عامة للتعريفات الجمركية تتلافى الفوارق الكبيرة القائمة حاليا وتهدف إلى تطبيق تعريفات جمركية تميل إلى المعدلات الأدنى السائدة فى جانب من دول العالم وهو ما يؤدى إلى تغييرات جذرية فى معدلات التعريفة الجمركية القائمة وفقا لالتزامات الدول فى نهاية دورة أورجواى بجنيف فى نهاية عام ١٩٩٣ والتى تطبقها الدول تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ابتداء من أول عام ١٩٩٥.

وذكر الدكتور أحمد جويلى أن الدول الصناعية تسعى إلى فتح ملف حقوق الملكية الفكرية واتفاقية تريبس بالاضافة إلى فتح ملف تجارة الخدمات والتى تملك مزايا نسبية وتنافسية كبيرة فى نطاقها كما تسعى أيضا إلى فتح ملف شروط ومزايا الاستثمار التفضيلية والتى تمنحها الدول للاستثمارات الوافدة اليها بالاضافة إلى ملف شروط العمل وعمالة الأطفال مما يشير إلى حوار دولى حول جات جديدة أكثر صعوبة وتشددا من أوضاع الجات الحالية واتفاقياتها المعمول بها والتعديل الواضح للالتزامات القائمة حاليا للدول الأعضاء فى نطاق التعريفات الجمركية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ١ / ١٩٩٩

الجات : تتيح لنا مزايا يجب استثمارها .. وتحديات لابد من الاستعداد لها

تحقيق:
دلال العطوى

هناك اعتقاد بأن أحكام اتفاقية الجات تنحصر فى رفع الحواجز الجمركية، إلا أن هذا الامر لا يتعلق إلا بجزئية صغيرة بالمقارنة بما تضمنته الاتفاقية، حيث شملت التجارة العالمية جميع عمليات البيع والشراء والإنتاج والخدمات والمقاولات والحقوق الفكرية او الصناعية، بل كل ما يتصل بالتجارة سواء تعلق الأمر بمفهومها التقليدى أو بأبعادها الحديثة اقتصاديا وتضمنت أيضا الاتفاقية الالتزامات التى يمكن أن تتمحض عنها تلك الاتفاقات والعقود التجارية، من ذلك حركة انتقال الأفراد الطبيعيين والأفكار الثقافية، حيث تضمن الاتفاق النهائى بمراكش فى أبريل ١٩٩٤ عدة ملاحق وعشرين اتفاقا تتعلق جميعها بالمسائل التجارية وأربع اتفاقيات لتجارة الخدمات والملكية الفكرية وحل المنازعات، وفحص السياسات التجارية.

ولقد بدأت بوادر مأزق العالم الثالث متمثلة فى بعض المجالات فكما يقول د. عبد الرافع موسى أستاذ القانون بكلية الحقوق جامعة الزقازيق إنه بالنسبة للملكية الفكرية، فلا شك أن العرب قد امتلك فيها ناصية الفكر والكلمة، فالبضاعة غربية والمستهلك هو بلاد العالم الثالث، لذلك فإن الحماية لحق المؤلف سواء من خلال نظام العلامات المسجلة أو تسجيل براءات الاختراع كوسيلة وحيدة لحماية هذا المنتج، خاصة أن التجربة فى بلاد الشرق الأقصى قد تبين منها ان المنتج المستورد هو الأكثر عرضة للاحتيال والسرقة والتقليد، ولكن الحماية الصارمة المطلوبة ستتعارض قطعا مع حاجات ومطالب دول العالم الثالث، التى تبحث عن التكنولوجيا وبأرخص الأسعار، ولكن هذه الحماية وأن كانت جائزة نظريا إلا انها عمليا باتت مهددة أمام الحاجة إلى المعرفة، ولذلك قامت الدول الصناعية خارج نطاق اتفاقية الجات بتوقيع اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن بسويسرا لحماية الحقوق الادبية والفنية إلا أن كل هذه الاتفاقيات ظلت عديمة الأثر حتى تم التوقيع على اتفاق أورجواى، وهى احدى حلقات الجات، والذى عرف تحت مسمى ADPIC وهو اتفاق الملكية الفكرية فى مجال التجارة، والذى يمنع دخول أى منتج مقلد، بل إن منظمة التجارة العالمية قد نصت بالمادة ٦١ على بعض العقوبات الجنائية فى حالة ضبط المنتج المقلد على أن يبدأ سريان تنفيذ أو تطبيق هذا النص فى الأول من يوليو عام ١٩٩٥ بالنسبة للبلاد الصناعية ونفاذها من ٥ إلى ١١ سنة بالنسبة للبلاد النامية .

ويتساءل د. عبد الرافع ماذا نحن فاعلون بعد نفاد فترة السماح؟ خاصة أن نظم تسجيل الاختراعات تختلف من دولة إلى أخرى ومازالت مسألة حق المخترع الأول وحق صاحب الأسبقية فى التسجيل لم تحسم بعد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يدور التساؤل عن مدى امكانات دول العالم الثالث فى الحصول والاستفادة من براءات الاختراع المسجلة لدى الغرب ثم ماذا عن تسرب هذه البراءات المسجلة لدى العالم الثالث؟

وبالنسبة للاتفاق العام فى مجال تجارة الخدمات يقول إنه تكمن الصعوبة فى تحديد المقصود بتجارة الخدمات، خاصة إذا كان المستهلك يتلقى الخدمة عن بعد مثل خدمات البنوك والاتصالات، أما إذا تعلقت الخدمة بمنتج ملموس ومحدد كالأفلام وشرائط الحاسب الآلى وبرامجه، فإن الخدمة تغدو مجرد عقد بيع بسيط، لذلك لجأت بلاد العالم الثالث إلى المطالبة بالفصل بين المجالين، إلا أن الخدمات فى شقها الأول مملوكة للدولة أو القطاع العام فى دول العالم الثالث، لذلك فإن الملكية العامة سيكون مصيرها هو التحول إلى قطاع خاص، ولكن أى شكل من أشكال القطاع الخاص الوطنى أو متعدد الجنسيات.

تضاف إلى ذلك مسألة أخرى دقيقة فى مجال سلعة الخدمات، حيث تضمنت الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات ٢٩ مادة خصصت المادة ١٣ للمشتروات الحكومية التى نصت على أنه لا تنطبق المواد الثانية والسادسة عشرة والسابعة عشرة من هذه الاتفاقية على القوانين والأنظمة والشروط التى تحكم حصول الجهات الحكومية على الخدمات عن طريق الشراء للأغراض الحكومية، وليس بهدف إعادة بيعها تجاريا أو استخدامها فى توريد الخدمات للبيع التجارى، وتضمنت المناقشات الخاصة بهذه المشتروات، وكذلك نصوصها النهائية النص صراحة على تعريف تعبير «خدمات» بأنها جميع الخدمات فى كل القطاعات باستثناء الخدمات التى تورد فى إطار ممارسة السلطة الحكومية مع الزام العضو الموقع على الاتفاقية بالشفافية، ليس فقط فيما يتعلق بالاتفاقية ذاتها، بل



أيضا فى معاملاته التجارية. فإذا كان الأساس، الذى دعا إليه المؤتمرون هو تأكيد أهمية تفعيل الشفافية، وذلك باشراك العامة كالمجتمع المدنى مكافحة الرشوة، وهى العمولات فى المشتروات الحكومية، لذلك فإن البعض قد اعتبر أن هذا الاتجاه ماسا بالسيادة إلا أننا نعتبره اتجاها فى صالح المستهلك، بل لصالح الدول النامية، ولكن الحكومات فى تلك الدول النامية تعارض أحكام الاتفاقية من حيث تطبيقها على المشتروات الحكومية، وتحاول حكومات الدول النامية ومن بينها مصر استثناء المشتروات الحكومية من الاتفاقية، والتى سيترتب عليها من وجهة نظر الحكومات الالتزام بمعاملة المورد الأجنبى بذات المعاملة، التى سيتمتع بها المورد المحلى بالنسبة للمناقصات والعطاءات مع ما يترتب على ذلك من إضرار بالصناعات الوطنية والمورد المحلى، كما أن الالتزام بالنشر والدعاية دوليا عن جميع المناقصات يحمل خزانة الدول النامية أعباء مالية مرهقة وأن هذه الدول والشركات العاملة بها محدودة الامكانات وليست فى وضع يسمح لها بأن تتمكن من المنافسة مع الشركات الأجنبية فى تقديم السلع والخدمات بنفس الجودة، ولكننا نتساءل على حد كلام د. عبد الرافع موسى أليس المستهلك أو المواطن فى هذه الدول فى أشد الحاجة للحصول على خدمة جيدة لأنه هو الممول ودافع الضرائب ولعل الخروج من هذا المأزق هو أن تصل الخدمة أما إلى المستوى العالمى أو أن يكون سعر شرائها يتناسب مع قيمة تكلفتها الحقيقية مثلما هو ملاحظ فى أن تكلفة رصف الطرق فى كثير من بلدان العالم الثالث لا تقل عن تكلفة رصف الطرق فى الغرب ومع ذلك يظل الفرق كبيرا فى درجة الجودة.

وبالنسبة لمبدأ التحكيم، الذى أقرته اتفاقية منظمة التجارة ومصر من الدول التى وقعت على هذه الاتفاقية، بل إن المشرع المصرى قد أصدر القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٤ فى شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية مسايرة للاتجاه العالمى فى مجال التحكيم، ولهذا فإن السؤال المطروح هو ما مدى خضوع العقود والمشتروات الحكومية لقانون التحكيم؟ الاتجاه الموضوعى والغالب يؤكد أنه لا يوجد ما يمنع قانونا من اخضاع العقود التى تكون الدولة طرفا فيها لإجراءات التحكيم، ومن ثم يمكن تضمين هذه العقود شرط التحكيم طبقا لما تضمنه القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٤ رغم أن الاتجاهات القضائية بمجلس الدولة فى مصر ترى استبعاد العقود الحكومية من دائرة التحكيم وقد يتعارض هذا الاتجاه تماما مع روح تطبيق قانون التحكيم فى مصر ومع ما نصت عليه اتفاقية التجارة العالمية خاصة ان السياسة الاقتصادية فى مصر تهدف إلى تشجيع الاستثمار، فكيف الخروج من المأزق؟

ويقول د.حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات إن هناك مزايا ايجابية فى مجال السلع الزراعية، والتى تعود علينا بميزة كبيرة عند تطبيق اتفاقية التجارة العالمية، فالدول المتقدمة ترفع الآن الدعم الذى تمنحه الحكومات للمزارعين، وفى هذه الحالة سترتفع لديهم الأسعار، وهذا يحقق لنا فرصة منافستها لأننا نتمتع بانخفاض فى التكلفة بالنسبة للعمل الزراعى نتيجة لتوافر البذور والمياه، بالإضافة إلى تكلفة العمالة والمنافسة يمكن أن تزيد صادراتنا الزراعية ويشير إلى أن ثمة آثارا سلبية تحملها وهى أن السلع التى لن نستطيع تصديرها تكلفتها ترتفع، وفى الوقت نفسه السلع الزراعية، التى نستوردها ستكون مرتفعة التكاليف نتيجة لرفع الدعم عنها فى بلاد زراعتها، وهذا يشكل مشكلة وفى هذه الحالة علينا التحرك على محورين، المحور الأول زيادة الإنتاج الزراعى فى الداخل من أجل رفع نسبة الاكتفاء الذاتى، وهى ما تسير عليه الحكومة حاليا، وهذا يخفف من مأزق ارتفاع فاتورة الغذاء.

أما المحور الثانى فعلينا إعادة تحويل الدعم الذى يصلنا من مساعدات ومستلزمات إنتاج يكون متوافرا لدينا، فيمكننا الاستغناء عنها ونحصل بدلا منها وبقيمتها على غذاء لما له من أولوية أولى ونكون قد استفدنا بنفس المبلغ، الذى تم تخصيصه لنا فى التفاوض وهو ١,٢ مليار جنيه، وبالنسبة للسلع الصناعية يقول: فى هذا المجال فلا شك أن من حق المستهلك الحصول على جودة عالية من السلع الصناعية، كالغزل والنسيج والسلع الهندسية والالكترونية ومن حقه أن يحصل عليها بسعر منخفض يتناسب مع دخله، ولكن هناك تبرز مشكلة هى أن الدول المتقدمة لديها إنتاج كبير وتكلفة الوحدة هى تقل فى المتوسط عنها وتستطيع تلك الدول تحديد أسعار تنافسية لأنها تمتلك شركات كبيرة وعملاقة وقدرتها على المنافسة تكون صعبة للغاية، أما الحل، فيجب اللجوء إلى سياسة الدمج بمعنى أن على الشركات الكبرى المصيرية أن تحاول الاندماج بعضها مع بعض كل فى مجال تخصصه لتكوين شركات عملاقة تنتج إنتاجا كبيرا بأسعار تكلفة منخفضة، وهذا الدمج يحقق مصالح رجال الأعمال لأنهم أصبحوا أمام خطر الأجنبى، فعليهم الاندماج والتكتل أمام خطر الإنتاج الصناعى المنافس القادم من الخارج من أجل تحسين الجودة والارتقاء لدرجة عالية من التكنولوجيا، ويضيف أن المهلة المتبقية لدينا، هى سبع سنوات فقط على التحرير الكامل للتجارة بنسبة ١٠٠٪ وعلينا خلال هذه المدة أن نرفع من كفاءاتنا الصناعية لإنتاج صناعة ذات جودة عالية بسعر رخيص تمكننا من مواجهة المنافسة العنيفة للمستورد الأجنبى، ويجب أيضا أن نبدأ فى عمل التطوير المطلوب بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وتدريب العمالة من خلال دراسات للجدوى وللتوحيد القياسى وللمواصفات القياسية وإعادة هيكلة العمالة وإعادة هندسة الشركات نفسها، بحيث يمكن لهذه الشركات أن تعيد تطوير العمالة لرفع إنتاجيتها وتقليل التكلفة ونقوم بتطوير للماكينات وجلب تكنولوجيا أحدث كل ذلك سوف تترتب عليه وفورات وجودة ونوعية ممتازة على أن يسير التطوير فى إطار تدريجى يتناسب مع الامكانات المتاحة.

ويرى الدكتور حمدى عبد العظيم أنه يمكن لنا أيضا للخروج من مأزق بعض بنود اتفاقية التجارة العالمية بدخول مصر فى تكتلات، حيث إن المزايا التى تحصل عليها التكتلات الدولية لا تحصل عليها الدول بمفردها فى اتفاقية الجات وهذا ما تسير مصر عليه منذ عام ٩٨ بدخولها فى تكتل التجارة الحرة العربية كوسيلة، من وسائل التخلص من منافسة الأجنبى المقبل بجودة أفضل وسعر أرخص، ويعطى التكتل أولوية للدول المشتركة فيه بأخذ سلع من بعضها البعض بمزايا وإعفاءات لا تعطى لباقى الدول المشتركة فى اتفاقية الجات.

وهكذا يمكننا بتحرك اقتصادى مدروس وخلال سبع سنوات مقبلة، الاستفادة من فترة المهلة والتحرير التدريجى، لنكون عند التحرير الكامل للتجارة قادرين على المنافسة بمنتج مصرى مرتفع الجودة عالى التقنية ذات سعر منافس.



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ / ١ / ١٩٩٩

انفتاح عربى لوزارة البحث العلمى

د . مفيد شهاب

الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى اكد على انه من المنتظر ان تتولى مصر رئاسة المؤتمر الإقليمى للدول العربية والافريقية الذى سيناقش قضايا المياه والتصحر ويعقد على هامش المؤتمر العالمى للعلوم الذى تنظمه اليونسكو فى بودابست فى يونيو القادم .

واشار إلى ان هذا العام سيشهد المزيد من الانفتاح على العالم والمشاركة الفعالة فى مؤتمراته خاصة العالم العربى من خلال الاتفاقيات

كما تخطط الوزارة لعقد مؤتمر موسع لرجال الاعمال وقيادات البحث العلمى وممثلى المراكز . يتم من خلاله تقديم صورة كاملة لرجال الاعمال فى القطاع الخاص ولممثلى قطاع الاعمال العام للإمكانات البحثية للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة للوزارة إلى جانب التعرف على الاحتياجات البحثية والتطويرية للمؤسسات الخاصة والعامة



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/ ١ /١٩٩٩

في الاجتماعات التمهيدية لقمة الـ١٥ بجامايكا

مناقشة أوضاع التنمية بالدول النامية وتحديات العولمة وتحرير التجارة الدولية

تشارك مصر فى الاجتماعات التمهيدية لقمة مجموعة الـ ١٥ والتى تعقد فى جامايكا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ فبراير القادم حيث يشارك السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى اجتماعات وزراء خارجية المجموعة والتى تعقد يوم ٧ فبراير القادم واجتماعات الممثلين الشخصيين لرؤساء جمهوريات دول المجموعة كما يشارك الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة فى اجتماعات وزراء التجارة لدول المجموعة والتى تعقد يوم ٦ فبراير..

كما تعقد يوم الخميس القادم اجتماعات غرف التجارة والصناعة لدول المجموعة. كما ينظم على هامش القمة معرض لإنتاج الدول الأعضاء للترويج للتجارة الخارجية المتبادلة بين دول المجموعة.

وصرح محمد فريد خميس السكرتير العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة لمجموعة الـ ١٥ بأن اجتماعات الاتحاد تناقش القضايا الاقتصادية والتجارة التى تشغل دول المجموعة وتحقق مشاركة جادة للقطاع الخاص لمساندة جهود التنمية والتقدم والانتعاش فى الدول النامية خلال الفترة القادمة. ويتضمن جدول الأعمال الذى يدخل ضمن التوصيات الختامية لمؤتمر القمة مايلى:

(١) كيفية إستغلال الجهود السياسية لقادة مجموعة الـ ١٥ فى تحسين الأوضاع الإقتصادية وتعظيم التجارة البينية بين الدول، وتطور الطاقات التجارية مع المنظمات الإقليمية حتى تتحقق الرفاهية لشعوبها. مع بحث كيفية مقاومة التدابير الحمائية العالمية التى تهدف إلى تضييق فرص صادراتها المنافسة فى أسواق الدول الكبرى.

(٢) بحث مستقبل التنمية فى الدول النامية الذى أصبح يواجه بتحديات كبيرة، لا تتناسب مع حجم الفرص المتاحة، علماً بأن المدخل الذى تؤكد عليه مصر يرتكز على فلسفة أساسية، تصر على التوفيق بين خصوصية الدول النامية، وعمومية الاتجاهات العالمية المعاصرة.

وعندما يحدث تعارض بين هذين العاملين، فإن الأولوية تكون فى تغليب المصلحة الوطنية وحماية مسيرتها الذاتية.

(٣) التأكيد على حقوق الدول النامية فى التمتع بفترات انتقالية ملائمة تتناسب مع ظروف التحولات الداخلية، وكذا مع ظروف البيئة الإقتصادية المحيطة، مع العمل على الوصول إلى توصية بضرورة صياغة موقف موحد من قبل وزراء التجارة، يدعو إلى التمهل فى إعادة فتح ملفات التجارة السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية وشروط العمل وقواعد الأستثمار، التى تسعى الدول الصناعية جاهدة إلى الانتقال لمناقشاتها فى الإجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى نوفمبر ١٩٩٩ بأمريكا، كما يرى الإتحاد أن هذا الاتجاه يشير إلى أن حواراً دولياً حول «جات» جديدة، أكثر صعوبة وتشدداً من الجات ١٩٩٤ سوف يبدأ فى نوفمبر القادم، وأن الدول النامية ليست مستعدة الآن لهذه الجولة.

(٤) التأكيد على حقوق الدول النامية فى التقييم والمراجعة المستمرة للمكاسب والخسائر التى يحققها انضمامها إلى الإتفاقيات الدولية العامة أو التكتلات الاقتصادية الخاصة، مع التأكيد على حقوقها الكاملة فى أن نصحح مسار هذه الإتفاقيات متى ثبت تعارضها مع المصالح القومية للدول النامية والأقل نموا على وجه الخصوص.

(٥) إعادة التأكيد على ضرورة قيام الدول الصناعية الكبرى بالوفاء بكافة إلتزاماتها تجاه الدول النامية، ودول الجنوب، طبقاً لنصوص إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخاصة فى مجال تقديم الدعم الفنى والمادى والتكنولوجى فى قطاعات الصناعة والبيئة وغيرها. مع ضرورة التأكيد على أن هذه الإلتزامات هي بمثابة شروط مسبقة لتنفيذ الدول النامية لإلتزاماتها حيال المجتمع الدولى، وبدونها لا يمكن تحقيق المنافع المتبادلة والتوازن الشامل بين الحقوق والالتزامات.

٦ـ دراسة أسلوب توسيع نطاق التجارة البينية بين دول المجموعة ووضعها على رأس الأولويات فى المرحلة القادمة، وسرعة إستكمال وتعميم نظام التجارة الإلكترونية بين الدول الأعضاء، وكذا العمل على تحديث ونشر البيانات التجارية من خلال الشبكات الحكومية وغير الحكومية التى يمكن أن تسهم فى إنتشار هذه النوعية من التجارة التى اثبتت تزايدها فى الآونة الأخيرة بشكل كبير على المستوى العالمى

(٧) دراسة إمكانية توحيد المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة للسلع والخدمات فى نطاق المجموعة، ذلك بالإضافة إلى الأهمية القصوى لدراسة سبل تسهيل النقل البحرى والجوى والبرى والإلكترونى بين الدول والعمل المشترك على حل معوقاتها.

(٨) نظراً لأن التقدم الإلكترونى قد أتاح للشركات الصغيرة وجودا فعالا فى الشبكات التجارية الكبيرة (مثل صناعة الإلكترونيات ـ والبرمجيات ـ والخدمات ـ والنقل ـ والتسويق) وكلها تقدم سلعاً وخدمات ذات عائد عظيم رغم صغر حجمها. لذلك سوق يطرح بحث كيفية أن تستفيد الشركات الصغيرة من برنامج العولمة وتقتحم الشبكات الإنتاجية الكبيرة بهدف التصدير والوجود فى الأسواق العالمية.

(٩) يرى الاتحاد أن إيجاد وتنظيم الأطر التشريعية والقانونية بين دول المجموعة هى من أهم الآليات التى لابد من وجودها حتى تتيح للقطاع الخاص العمل على أسس من الشفافية والوضوح. لذلك سوف يسعى إلى الخروج بتوصية إلى الحكومات بضرورة صياغة إتفاقية جماعية لمنع الإزدواج الضريبى بين دول المجموعة، وكذا إتفاقية لتشجيع وحماية الإستثمار.



عمرو موسى



د.أحمد جويلى



محمد فريد خميس



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥/ ٢ /١٩٩٩

دعوة مبارك لتصحيح مسار حوار الشمال والجنوب

د . نبيل لوقا بباوى
أستاذ القانون الجنائى

عقد مؤخرا المؤتمر التاسع لمجموعة الدول الخمس عشرة بمدينة جامايكا لانقاذ هذه الدول من الآثار المدمرة لاتفاقية الجات على اقتصادياتها وبحث سبل تشجيع التعاون الاقتصادى بين دول هذه المجموعة وتحديد اليات عمل مشروعات مشتركة بين الدول الاعضاء ومحاولة الاتفاق على اطار فكرى عام للتعامل مع المشكلات الاقتصادية العالمية وزيادة التبادل التجارى بين هذه الدول وكيفية مواجهة عملية التحرير والعولمة وقد قرر المؤتمر ان الاجتماع العاشر القادم لها سوف يعقد فى مصر عام ٢٠٠٠ وقد سبق ان عقد بالقاهرة القمة الثامنة لمنظمة الدول الخمس عشرة تلك المنظمة التى انشئت عام ١٩٨٩ من اجل انقاذ الدول النامية من الآثار الضارة لاتفاقية الجات او منظمة التجارة العالمية التى تم الاعداد لها منذ عام ١٩٤٧ من سبع جولات بداية من جولة باريس ولندن وطوكيو ونهاية بجولة اورجواى حتى تم الوصول للاتفاق النهائى فى مراكش سنة ١٩٩٤ .

وهذه الاتفاقية اشبه بعقد الاذعان فالدول المتقدمة تفرض شروطها لمصلحتها الخاصة دون ان تراعى ظروف الدول النامية فى التنمية والاستثمار وما على الدول النامية الا الانضمام رغم ضرر الاتفاقية على اقتصادياتها او الخروج من النظام الدولى الجديد الذى يقال عنه العولمة.

ان هذه الاتفاقية فى راى الكثير من الاقتصاديين اكبر قضية نصب عالمية عرفها التاريخ حيث انها صورة من صور الاحتلال لجميع الدول النامية ليس فى صورة احتلال عسكرى كما كان يحدث فى الماضى ولكن فى صورة، حتلال اقتصادى بحيث تصبح جميع الدول سوقا مفتوحة لمنتجات الدول المتقدمة بحيث تندثر وتضيع الصناعات الوطنية وتغلق المصانع الوطنية فى الدول النامية ابوابها ويشرد عمالها بحيث يكون دور الدول النامية تصدير المواد الخام والمواد الاولية فقط وتقوم باستيراد المنتجات كاملة الصنع من الدول المتقدمة بأسعار إحتكارية لانه من المعروف فى ظل العولمة الجديد سوف تلغى القيود الجمركية وتصبح الدول النامية اسواقا مفتوحة بحيث لا تستطيع الصناعات الوطنية فى الدول النامية المنافسة من حيث السعر والجودة مع الصناعات الاجنبية للدول المتقدمة التى تعتمد على الانتاج الوفير بالمليارات من الوحدات الصناعية وتعتمد على الشركات متعددة الجنسيات وبالتالى فان اسعار المنتجات الاجنبية سوف تكون رخيصة جدا لذلك لن تصمد اى دولة نامية فى مواجهة صناعة الدول المتقدمة وبالتالى سوف تغلق جميع الصناعات الوطنية فى الدول النامية وهذه هى اهم الآثار الضارة لاتفاقية الجات او اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
اما ما يقال فى اتفاقية الجات عن المنافسة فى الصناعات والاسعار وفتح الاسواق امام جميع الدول فى صراع تنافس عادل فهو فى حقيقته دعوة حق يراد بها باطل لانه فى حقيقته ليس صراعا تنافسيا بين الانداد المتساويين فى الظروف ولكنه صراع الفيل مع النملة اى لا صراع فكيف يكون صراع الصناعات فى اثيوبيا ونيجيريا وتشاد والصومال وصناعات الدول المتقدمة مثل اليابان وامريكا والمانيا انه صراع فى الخيال صراع تنافس على اوراق الاتفاقية فقط اما فى الواقع فهو فتح اسواق الدول النامية فقط لاحتلالها اقتصاديا الى ان يرث الله الارض ومن عليها.

لذلك يجب ان ننتظر على الدول النامية لتنمية اقتصادياتها والاستثمار فيها قبل ان ندخل فى ذلك الصراع التنافسى المزعوم .

ولذلك كانت دعوة الرئيس مبارك فى جميع المؤتمرات السابقة بالحوار بين الشمال والجنوب اى الحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية



حتى نجنبهم الاثار الضارة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وان تكون العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشمال والجنوب علاقات عادلة بما يخدم مصالح الطرفين وليس مصلحة طرف واحد وهو الدول المتقدمة فقط لذلك فان جميع الدول النامية تنظر الى الرئيس مبارك على انه سوف يخلصها من ظلم الدول المتقدمة حيث ان الرئيس مبارك فى جميع المؤتمرات الاقتصادية واخرها مؤتمر دافوس الاقتصادى الاخير ينادى باعادة صياغة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية على اساس من العدل الاقتصادى والرئيس مبارك يدعو دائما الى تحرير الدول الفقيرة من ظلم الدول الغنيـــة واذا كـــان تاريخ العـــالم يتـحـدث عن بطولة اسبارتاكوس منذ اربعة قرون الذى انحاز للفقراء فى مواجهة الاغنياء لكى يخلصهم من جبروتهم فان تاريخ العالم فى الاجيال القادمة سوف يذكر محمد حسنى مبارك على انه اسبارتاكوس جدير ظهير على موعد مع القدر فى اواخر القرن العشرين لينقذ الدول الفقيرة من جبروت الدول الغنية ويدعو دائما فى جميع المحافل الدولية بما له من مصداقية عالمية الى اعادة صياغة العلاقة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب ومن المتوقع انضمام دول اخرى نامية الى المنظمة لان قانونها لا يقتصر على الخمس عشرة دولة بل يسمح بانضمام دول اخرى ترغب فى تحقيق اهداف المنظمة خاصة ان كثيرا من الدول النامية تنظر الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية على انها اتفاقية اذعان لاارادة لها فى شروطها وبعض الدول النامية تنظر الى الاتفاقية على انها اتفاقية بين الاسياد والعبيد بحيث يسيطر الاسياد على اسواق العبيد وياخذون كل ناتجهم القومى ولا يتركون اى شىء لهم للمبالغة فى اسعار المواد كاملة الصنع التى سوف يستوردونها والكثير من الدول النامية تنظر الى الرئيس مبارك على انه اسبارتاكوس القرن الحادى والعشرين والقرون القادمة الذى سوف يخلص الدول النامية من ظلم الدول المتقدمة وظلم اتفاقية الجات باعادة الصياغة العادلة فى العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب بحيث تكون العلاقات الاقتصادية فى مصلحة الطرفين بدلا من الصيغة الحالية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية التى لا تهدف الا لمصلحة الدول المتقدمة فقط لان تحرير التجارة الدولية ليس هدفا فى ذاته بل لابد ان تسبقة تنمية واستثمارات فى الدول النامية حتى تستطيع الاندماج فى النظام الجديد واخيرا فان اختيار القاهرة مكانا لانعقاد المؤتمر العاشر القادم سنة ٢٠٠٠ لمنظمة الدول الخمس عشرة واستضافته لرؤساء الدول يؤكد ان مصر تتمتع بمصداقية عالمية فى استقرار ها الامنى ويدل على ان مصر فى عهد مبارك اصبحت احد المراكز العالمية التى تخطط لمستقبل الكرة الارضية فى الكثير من المحاور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٩

لمواجهة المؤامرات الأوروبية

البنك الأهلى يطالب بإنشاء صندوق خاص بقضايا الإغراق

كتب عبدالناصر محمد:

طالب تقرير حديث اعدته إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الأهلى بضرورة انشاء صندوق لمواجهة قضايا الاغراق والمواقف المتعنتة التى يتم اتخاذها ضد الصادرات المصرية خاصة من جانب دول الاتحاد الاوروبى على ان يتولى الصندوق تمويل رفع القضايا واستخدام فنيين ومحامين دوليين للدفاع عن الشركات المصرية..

واكد التقرير انه يجب اعداد فريق من المحامين المتخصصين للنظر فى قضايا الاغراق واللجوء للتحكيم لدى منظمة التجارة العالمية لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية..

واوضح التقرير ان الدول الأوروبية تفرض رسوم اغراق على صادرات المنسوجات القطنية الخام المصرية لوجود نية لديها فى التوسع فى هذا النشاط ومن ثم القضاء على الصادرات المصرية..

وطالب التقرير بضرورة مراعاة المنتجين والمصدرين وان يتم تحديد اسعار الصادرات بحيث لاتقل كثيراً عن اسعار البيع فى السوق المحلية مع تدعيم الاجهزة الفنية فى اتحاد الصناعات والغرف التجارية ومنظمات رجال الاعمال والشركات لمساندة الشركات التى تتعرض لدعاوى باتهامات اغراق فى الخارج..

وقال التقرير انه يجب التعاون بين المنتجين وتنظيمات رجال الاعمال وجهاز مكافحة الاغراق الذى يستطيع بما يملك من معرفة فنية وقانونية مساعدة الشركات على تقديم مبرراتها الفنية والقانونية والتعرف على إجراءات التحقيقات ومراحلها بما يمكنها من الدفاع عن حقوقها وتلافى فرض رسوم حمائية ضدها..

وأوضح التقرير انه يجب توفير شفافية المعلومات المالية للشركات الوطنية مع ضرورة الاستفادة من موقف دول مجموعة الـ ١٥ والتى اعلنت تأييدها لموقف مصر والتنسيق معها خاصة ان دولها عانت من مواقف مشابهة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/ ٢ /١٩٩٩

يتم مناقشتها نوفمبر القادم بأمريكا

جويلى: الجات الجديدة تقلل قدرة الدول النامية على المشاركة فى التجارة الدولية

صرح الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين بان اجتماع وزراء التجارة للدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى واشنطن خلال شهر نوفمبر القادم يستهدف التحضير للانتقال الى الجات الجديدة مع اصرار الدول المتقدمة وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية على اعادة فتح جميع ملفات التجارة السلعية والخدمية للتفاوض مرة اخرى واستكمال مناقشة الحلقات المعلقة وفى مقدمتها شروط العمل وقواعد الاستثمار.

وقال فى تصريح له امس ان المطروح للنقاش فى مرحلة الجات الجديدة يعد بكل المعايير المرحلة الاكثر صعوبة لاقتصاديات دول العالم وعلى الاخص اقتصاديات الدول النامية بحكم انه يهدف الى فتح الملفات التى تؤدى فى النهاية إلى المزيد من تقليل قدرة الدول النامية على المشاركة فى التجارة الدولية من خلال فرض قيود جديدة فى مقدمتها ما يرتبط بشروط العمل وعمالة الأطفال والاشتراطات البيئية المتشددة وغيرها من الامور التى تحول مواصفات المنشا إلى قيد حقيقى يعترض صادرات الدول النامية لاسواق الدول المتقدمة.

واشار وزير التجارة إلى ان الجات الجديدة تسعى إلى فرض قواعد دولية عامة للتعريفات الجمركية تتلافى الفوارق الكبيرة القائمة حاليا وتهدف إلى تطبيق تعريفات جمركية تميل الى المعدلات الادنى السائدة فى جانب من دول العالم وهو ما يؤدى إلى تغييرات جذرية فى معدلات التعريفة الجمركية القائمة وفقا لالتزامات الدول فى نهاية دورة اورجواى بجنيف فى نهاية عام ١٩٩٣ والتى تطبقها الدول تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ابتداء من اول عام ١٩٩٥.


احمد جويلي

د. طلال أبو غزالة

المجتمع العربي يعاني نقصا في أنظمة الملكية الفكرية

كتبت- إيمان مصطفى:

اعلن السيد طلال أبو غزالة رئيس المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية عن ميلاد مشروع جديد مهم وطموح يتبناه ويرعاه المجمع ليكون علامة مميزة فى مسيرة الاقتصاد العربى بتنفيذ خطة عمل متكاملة لبرنامج منح مؤهل ماجيستير فى الملكية الفكرية بحيث يصبح الحاصل على هذا المؤهل خبيرا فى الملكية الفكرية.

وقال أبو غزالة إن هذه الخطوة لاقت ترحيبا من جميع الجامعات والمؤسسات العربية حيث سيمنح بالتعاون مابين المجمع والجامعات الأكاديمية فى الوطن العربى.

وقد وضع الخطوط الرئيسية لهذا الجهد عدد من الشخصيات المرموقة من بينها ممدوح عبدالحميد الخبير العربى فى منظمة التجارة العالمية حيث تبين وجود فراغ كامل فى تدريس تلك المادة ولايوجد اى برنامج لتأديل المهنيين العرب فى هذا القطاع.

واشار إلى أن التنمية الحقيقية تحتاج إلى بيئة صحية يحكمها نظام حماية متكامل وهذا النظام هو الحافز لزيادة الاستثمار، مشيرا إلى ان ٩٧٪ من الاختراعات فى العالم تتركز فى الدول المتقدمة لوجود أنظمة حماية ملكية فيها مما يؤدى إلى الإبداع وايجاد الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى اعتمدت لجنة خبراء المؤهلات المهنية المشروع المقدم من المجمع العربى للمحاسبين القانونيين لاقامة منظمة دولية مستقلة مهمتها اعتماد المعايير الدولية للتعليم المحاسبى والامتحان والتأهيل، وكذلك منح الجمعيات والهيئات المحاسبية المعتمدة الاعتراف بالشهادات التى تصدرها لاعضائها إن استوفت المعايير المطلوبة.

ويعقد الاجتماع التحضيرى الأول للمنظمة فى منتصف يوليو القادم بمقر الجمعية البريطانية للمحاسبين القانونيين.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٩

مشروع قانون موحد لحماية حقوق الملكية الفكرية

كتب ـ عادل اللقانى:

تبحث حاليا ادارة التشريعات بوزارة العدل مشروع قانون موحد لحماية حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة بما فيها حقوق المؤلف وبرامج الحاسب الآلى وبراءات الاختراع.

صرح بذلك المستشار على الصادق مدير المركز القومى للدراسات القضائية فى افتتاح ندوة «حقوق الملكية الفكرية على برامج الحاسب الآلى» والتى نظمها المركز بالاشتراك مع اتحاد منتجى البرامج التجارية ومركز المعلومات بمجلس الوزراء. وأشار الى ان صدور هذا القانون سيكون له تأثير ايجابى على تطوير اداء القضاء فى مجال الأحكام المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية خاصة فى مجال البرمجيات والذى يعد مجالا جديدا على المحاكم المصرية.

واشارت السيدة أميرة خليفة مديرة مركز دراسات الملكية الفكرية بمركز معلومات مجلس الوزراء إلى أهمية الندوة فى رفع الوعى لدى رجال القضاء والقائمين على تنفيذ الاحكام فى مجال حفظ الحقوق على برامج الحاسب ومواجهة القرصنة فى السوق المحلية.

وأكد الدكتور حسام لطفى استاذ القانون المدنى أنه يتم تنظيم ٣ دورات بمعدل دورة كل شهر لتدريب أكبر عدد ممكن من القضاة ووكلاء النيابة لإطلاعهم على كل جديد فى هذا المجال.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٩

بعد تحرير الاقتصاد ...

حان وقت تحرير المعلومات

بعد أن سجل برنامج الإصلاح الذى نفذته الحكومة طوال السنوات الماضية نجاحا كبيرا فى تحرير الاقتصاد المصرى من قيوده العتيدة ووضعه على نقطة الانطلاق والنمو، حان الوقت للقيام بخطوات جادة نحو «تحرير المعلومات» وفك قيودها لتنساب بسهولة ودقة بين مراكز واطراف ووحدات الجهاز الادارى والاقتصادى والخدمى للدولة، لتوفر للمواطن والمستثمر وصاحب القرار دعما قويا من خلال المعلومة الصحيحة فى الوقت المناسب،مما يضفى على الاقتصاد المصرى قدرا من الشفافية والوضوح وينفض عنه غبار سنين طويلة من نقص المعلومات وعدم دقتها فى ميادين كثيرة،ولاشك أن قضية «تحرير المعلومات» تتطلب جهودا كبيرة، فى مقدمتها إعادة النظر فى القوانين والقرارات المنظمة لتداول وجمع المعلومات، والتى يعود تاريخ البعض منها إلى الستينيات، واصبحت غير ملائمة لمتطلبات اليوم والغد، واحداث تغيير جذرى فى مفاهيم وافكار العديد من المراكز والجهات الادارية بالدولة ـ والتى يفترض انها «مالكة للمعلومات» ـ لتتعامل باسلوب مختلف وعصرى قائم على أسس المشاركة والانفتاح مع الجهات الاخرى ومع المواطنين والمستثمرين، ولاشك أن هذه القضية تمثل اهمية خاصة على المستوى القومى تجعلها فى حاجة شديدة إلى مناقشة مستفيضة.

جمال محمد غيطاس

وبداية لابد من التأكيد على أن تحرير المعلومات لا يعنى ترك المعلومات بجميع اشكالها متاحة لأى شخص من اى جهة، فالمعلومات المتعلقة بالأمن والأمور العسكرية وغيرها من المجالات ذات الحساسية، لابد أن تظل محمية تماما ولا يتم تداولها إلا بمعرفة الجهات المختصة فقط،فليس بمقدور احد ولا من حقه أن يطالب بحرية تداول المعلومات التى ترى الاجهزة المختصة بالدولة انها تتعلق بالأمن القومى أوتدخل فى عداد اسرار الدولة، وفى المقابل ليس من المعقول ـ طبقا للقرارات والاطر القانونية السائدة حاليا ـ أن يتطلب الحصول على معلومات عن سوق حفاضات وشامبوهات الاطفال فى مصر اجراءات طويلة وقرارات يتعين نشرها فى الجريدة الرسمية.

حول هذه القضية يقول الدكتور أحمد الحفناوى ـ الاستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة وخبير المعلومات ـ إن عشرات من دولة العالم تتيح يوميا وبشكل منتظم جميع البيانات والمعلومات المسموح بتداولها، وجعلت من الممكن الحصول عليها بشكل منظم وسريع وسهل للكافة عبر الانترنت، كوسيلة من وسائل دعم قدراتها واقتصاداتها على المنافسة والوقوف بثبات فى السوق العالمية.

وفى ظل هذه الاوضاع ـ وبينما الاقتصاد المصرى بدأ الانطلاق ـ اصبح من الافضل له أن تتاح هذه المعلومات بسعر مناسب فى توقيت مناسب لأى مواطن او صاحب مشروع أو شركة متخصصة فى عمل الدراسات التسويقية،وبات من المحتم الا يشهد الواقع العملى تلك النماذج والحالات العديدة لجهات وافراد «داخوا واصابهم الدوار» قبل ان يحصلوا على معلومة مفيدة مناسبة، وحينما حصلوا عليها كان الوقت قد فات، أو حصلوا عليها باسعار مغالى فيها أو «بالقطاعى» بشكل يحد من الاستفادة الحقيقية منها، ولاشك أنه لم يعد مقبولا بعد خطوات تحرير الاقتصاد أن يكون من الصعوبة بمكان على رجل أعمال أو مستثمر فى مصر الحصول على معلومات من نوع: ما هو حجم الاستيراد لزيت طعام مكرر فى الاسبوع الماضى، أو معرفة ما هو عدد المصانع التى تعمل فى صناعة السيارات وطاقتها الفعلية، وما هو عدد الصيدليات فى حى معين، وما هو حجم التعامل السنوى على أدوية القلب، وما هى الامتيازات للتعامل التجارى مع دولة ما، وغيرها من مئات الآلاف من البيانات والمعلومات التى يحتاجها أى صاحب قرار لكى يتمكن من بناء قراره على اسس موضوعية ودقيقة،وليس من المعقول كذلك أن يرجع بعض المستوردين إلى قواعد بيانات الدول الاخرى كى يحصلوا على حجم استيراد مصر من سلعة معينة من واقع ارقام صادرات هذه الدول إلى مصر.

فى ضوء ذلك تأتى المطالبة بتحرير المعلومات، وهنا يقول الدكتور الحفناوى أنه من المهم للغاية رفع درجة الوعى «المعلوماتى» لدى أجهزة الدولة المختلفة التى تمتلك المعلومات المسموح



د . أحمد الحفناوى



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢/ ٣/ ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بتداولها ويحتاجها المستثمرون أو العاملون فى الحقل الاقتصادى عموما، ليصبح اسلوب التعامل مع المعلومات داخل هذه الاجهزة متسقا مع المفهوم الصحيح الذى يجعل المعلومات مفيدة لطالبها،وذلك بأن تتوافر لدى المعلومات التى تقدمها هذه الاجهزة عدة خصائص مهمة هى:

ـ اتاحة المعلومة ... بمعنى توفيرها فى توقيت يتناسب مع الاحتياج الزمنى لها، فمعلومة تتعلق مثلا بطبيعة سوق الزيوت فى مصر تصبح غير مفيدة لشخص يطلبها فيحصل عليها بعد عدة شهور تكون خريطة السوق قد تغيرت خلالها ومن ثم يصبح من الخطأ الاعتماد على مثل هذه المعلومة فى اتخاذ اى قرار.

ـ دقة المعلومة ... أى تكون المعلومات والبيانات التى تقدمها هذه الجهات على درجة عالية من الدقة وتخاطب الاحتياجات الحقيقية، فمثلا النظام المتبع حاليا فى الجمارك المصرية يستخدم ما يطلق عليه «الكود المتجانس»،وبالتالى تأتى المعلومات التى توفرها الجمارك عن حركة البضائع بالأسواق دون المستوى الذى تتيحه نظم التكويد الموحدة المطبقة فى دول اخرى،والتى تساعد اكثر فى متابعة حركة اى بضائع سواء على مستوى الشركات أو المستوى القومى.

ـ شمولية المعلومة ... بمعنى أن تغطى المعلومة جميع أوجه النشاط الذى تتعلق به قدر الإمكان، فمثلا القرارات الخاصة بمنتج معين تتطلب معرفة حجم الاسواق للاحتياجات المختلفة من هذا المنتج سواء منزليا أو تجاريا أو تصنيعيا، ويتطلب ذلك مطابقة البيانات من مصادر مختلفة سواء من جهة المصنع أو المستورد أو مقدم الخدمة أو الموزعين أو المستهلك.

ـ وسيلة توفير المعلومة وسعرها، حيث يجب أن تستخدم وسائل متطورة تساعد على توفير المعلومة المناسبة فقط،وبسعر معقول لطالبها.

ولكى تتمتع المعلومات المتداولة بهذه الخصائص يتطلب الامر القيام بعدة خطوات ضرورية، فى مقدمتها إعادة النظر فى القرار الجمهورى الخاص بتداول وجمع المعلومات والصادر عام ١٩٦٣، بما يتيح للشركات القيام بعمل الدراسات اللازمة فى مجال المعلومات المسموح بتداولها دون الحصول على موافقات مسبقة إلا فيما يخص الانشطة الأمنية، وأن تتيح للجهات الحكومية ما لديها من معلومات ذات انعكاس اقتصادى بشكل اليكترونى ويومى، وأن يتاح للشركات والاشخاص الحصول على تلك المعلومات، وتشمل تلك الجهات وزارات المالية والاقتصاد والصناعة والزراعة والصحة والتعليم، وأن تقوم وزارة التجارة ببدء انشاءكود قومى للمنتجات يسهل التعرف السريع على حركة الاسواق، وأن تقوم شركات قطاع الاعمال العام والشركات التى لها اسهم بالبورصة بعمل تقارير ربع سنوية عن أعمالها، باعتبار ذلك احدى أهم الوسائل فى الخارج لمتابعة أعمال شركة أو صناعة ما.

الندوة الدولية للمصادر المائية بالبحر المتوسط تبحث:

تأثير اتفاقية (الجات) على الإنتاج الزراعى

كتب ـ أحمد نصر الدين:

صرح الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية بأن الندوة الدولية التى تعقد حاليا فى مدينة السادس من أكتوبر عن التحديات الأساسية تجاه القرن القادم للمصادر المائية بالبحر المتوسط ستناقش تأثير العولمة واتفاقية الجات على سياسات انتاج الغذاء والانتاج الزراعى فى دول حوض البحر المتوسط لكى تتأهب هذه الدول للقضايا الدولية الأساسية والمهمة مع بداية القرن الحادى والعشرين مشيرا إلى أن مقدم البحث ديجوليو أحد مهندسى منظمة سيام للمياه والزراعة، وأضاف الوزير إن الندوة ناقشت أمس التحديات التى تواجه ادارة المصاد المائية فى البحر المتوسط وطرحها على الندوة الدكتور عاطف حمدى نائب رئيس معهد بارى الدولى بإيطاليا للمياه.

محمود أبوزيد

وصرح الدكتور ضياء القوصى نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه بأن الندوة تناقش اليوم قضايا تنمية وإدارة المصادر المائية من الناحية الاستراتيجية وهى ورقة عمل مصرية أعدها الدكتور بيومى عطية رئيس مركز التنبؤ بالفيضان إلى جانب بحث للدكتور سعد نصار رئيس مركز البحوث الزراعية عن سياسات الإنتاج الزراعى والغذائى فى مصر وبحثين للدكتورين منى القاضى وعبدالفتاح مطاوع عن التدريب وتنمية القدرات البشرية فى مجال إدارة المياه. ومن ناحية أخرى أعلن المهندس عبدالعاطى محمد رئيس مركز التدريب بوزارة الأشغال إن الندوة سوف تستمر فى أعمالها حيث تصدر توصياتها النهائية بعد غد.



الجات لن تعوق الصناعة المصرية

كتب - محمد جلال

اكد الرئيس مبارك ان اتفاقية الجات لايمكن ان تكون معوقا لانطلاقة الصناعة المصرية. واشار الرئيس خلال افتتاحه للدورة الثانية والثلاثين لسوق القاهرة الدولية امس الى اهمية الاستثمار المشترك الذى يتيح نقل الخبرة الاجنبية والاستفادة بها ويساعد على تسويق المنتجات للخارج فى نفس الوقت الذى تحافظ فيه على صناعاتنا الوطنية. واعرب مبارك عن سعادته لما شاهده امس بسوق القاهرة والتقدم الكبير الذى تحقق فى الصناعة والانتاج.

وقال الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان سوق القاهرة يعتبر من اكبر التجمعات الاقتصادية فى الشرق الاوسط مشيرا الى اهمية السوق فى عرض الانتاج المصرى المتميز والترويج له فى الاسواق العربية والعالمية.

واشار الى مشاركة ١٣ دولة لأول مرة في الدورة الحالية لسوق القاهرة وهو احد انجازات الدورة الحالية منها زامبيا والكونغو وموريشيوس والسنغال واوغندا وليبيريا وروسيا البيضاء والسويد واسبانيا والسلوفاك والبرتغال كما تشارك ١٠ دول عربية من بينها المملكة العربية السعودية ضيف شرف الدورة الحالية والكويت وقطر والعراق وسوريا والسودان كما تشارك ١٢ دولة افريقية من بينها ٦ دول من مجموعة الكوميسا و١٤ دولة اوروبية و١٠ دول اسيوية.



المصدر : السياسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٢/١٩٩٩

د.سعيد النجار عضو اللجنة العليا لمنظمة التجارة العالمية يؤكد:

ليس صحيحا .. ان «غات» تخدم مصالح الكبار ضد الدول النامية

■ الجهل بأحكام الاتفاقية والتركيز على الالتزامات وراء الاعتقاد السائد بمركزية الغات

■ الاتفاقية تفرق بصرامة بين القيود الكمية والضرائب الجمركية

■ القاهرة - السياسة - الاعتقاد السائد لدى عدد غير قليل من خبراء الاقتصاد خصوصا في الدول النامية يؤكد ان منظمة التجارة العالمية والاتفاقات الدولية التي تشرف على تطبيقها انما انشئت لخدمة مصالح البلاد الصناعية الكبرى .. وعندهم ان المهمة الرئيسية لتلك المنظمة تتمثل في ارغام البلدان النامية على فتح اسواقها للمنافسة غير العادلة مع الصناعات العملاقة في الدول المتقدمة.

الدكتور سعيد النجار خبير الاقتصاد المصري عضو اللجنة العليا لمنظمة التجارة العالمية ينفي ان تكون هذه الافكار مستندة الى اساس ..مؤكدا ان واقع الامر عكس ذلك تماما وان منظمة التجارة العالمية التي خلفت الغات تستهدف الكثير مما يعود على البلاد النامية بفوائد كثيرة.

وقال النجار ان المنظمة انشئت على ثلاثة مبادىء هي عدم التمييز بين الدول المختلفة في التجارة العالمية واذا كان هناك ثمة تمييز فهو لصلحة البلدان النامية هذا الى جانب تخفيض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر التجارة الدولية مع الالتزام الكامل بقواعد السلوك والانضباط في العلاقات التجارية.

واضاف عضو اللجنة العليا لمنظمة التجارة العالمية ان دورة اورغواي اسفرت عن 22 اتفاقية دولية مختلفة بالاضافة الى 7 تفاهمات وقد جاءت كل هذه الاتفاقات والتفاهمات في صورة ملاحق للاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية المعروفة باتفاقية مراكش .. مشيرا الى ان وضعها في هذه الصورة يرجع الى الاخذ بمبدأ يمكن ان نسميها الاتفاقية الام - تصبح مرتبطة بجميع الاتفاقات والتفاهمات الملحقة دون حاجة الى التوقيع على كل اتفاقية منفردة .. ومن ثم فليس للدولة الموقعة مايناسبها وترفض الباقي .. فهي ترتبط بها جميعا صفقة واحدة بما في ذلك غات 1994 واتفاقية الخدمات واتفاقية الملكية الفكرية غير ذلك من الاتفاقات وفي ذلك تختلف منظمة التجارة العالمية على غات 1947 كان في امكانها ان ترفض الانضمام الى بعض الاتفاقيات المتفرعة عن الغات .. مما يترتب على مبدأ الصفقة الواحدة ..

كما يؤكد د.سعيد النجار ان التوازن بين الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات لاينبغي ان يكون على اساس كل اتفاقية من التزامات في كافة الاتفاقات .. كما لو كانت هذه الاتفاقات اتفاقية واحدة.

ومن البديهي ان الاهمية النسبية لتلك الاتفاقيات تتفاوت من دولة الى اخرى تبعا للظروف الاقتصادية لكل دولة .. واوضح الدكتور النجار ان اتفاقية الزراعة مثلا على اكبر جانب من الاهمية بالنسبة للبلاد المصدرة للسلع الزراعية مثل الارجنتين واورغواي وشيلي او المستوردة لتلك السلع على نطاق واسع مثل مصر .. ولكنها ليست ذات اهمية بالنسبة لدولة مث هونغ كونغ او سنغافورة كذلك الحال بالنسبة لاتفاقية المنسوجات والملابس فهي على جانب كبير من الاهمية لدول مثل مصر وسوريا وتونس وتايلاند ولكنها ليست ذات اهمية تذكر لدولة مثل الكويت والامارات والبحرين.

واضاف انه من الملاحظ ان الذين يرون ناحية سلبية في الغات ومنظمة التجارة العالمية انما يرون على جانب الالتزامات دون النظر لما



المصدر : الســيـاسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٩

تتمتع به الدولة العضو من حقوق .. بل انه لاتكفي الموازنة بين الحقوق والالتزامات وانما ينبغي ان نضع في الاعتبار مايرد من استثناءات على الالتزامات الناشئة على اي اتفاقية من الاتفاقات وخصوصا على الدول النامية حيث نجد ان هناك الكثير من الاستثناءات المتاحة لها دون غيرها من البلاد الاعضاء .. والواقع يوكد أنه ترتب على مبدأ الارتباط بصفقة

واحدة التوسع فيما تقرر من استثناءات لصلحة الدول النامية.

ويقول عضو اللجنة العليا للمنظمة الدولية ان هناك فكرة سائدة ايضا هي ان ازالة القيود على حركة السلع والتجارة العالمية انما يعني فتح الباب على مصراعيه امام المنافسة مع صناعات الدول المتقدمة وهي تتمتع بافر ماوصلت اليه التكنولوجيا الحديثة وبقوة مالية وتسويقية كاسحة بالمقارنة مع صناعات الدول النامية .. مؤكدا ان هذه الفكرة باطلة من اساسها وهي ترجع الى الجهل باحكام اتفاقية الفات التي تفرق بين نوعين من القيود التي ترد على التجارة الدولية وهي الضرائب الجمركية من ناحية والقيود الكمية وغير التعريفية من ناحية اخرى .. اما القيود الكمية فهي محظورة بحكم المادة (11) من الاتفاقية .. واما الضرائب الجمركية فليس هناك التزام على الدول الاعضاء نامية او غير نامية لالغائها او تخفيضها .. وبعبارة اخرى فان الفات لاتتضمن حكما بالنسبة للضرائب الجمركية .. ومعنى ذلك ان البلاد النامية حرة في فرض ضريبة جمركية على الواردات التى لاتخضع لضريبة ولها ان ترفع هذه الضريبة الى اي مستوى ولاي غرض سواء كان ذلك لحماية

صناعاتها الوطنية الوليدة ام غير الوليدة ام لتوفير ايراد للخزانة العامة ام لعلاج عجز ميزان المدفوعات .. وهذه كما يشير د.النجار قاعدة اساسية من قواعد الفات ومازالت سارية بعد انشاء منظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بالقيود التي يمكن ان تواجه الدول النامية في ممارسة التزاماتها وحقوقها من اتفاقية الفات خصوصا في الضريبة الجمركية .. اضاف د.سعيد النجار ان القيد الوحيد الذي يرد على حرية البلاد النامية في استخدام سلاح الضريبة الجمركية لاي غرض تشاء هو مايطلق عليه بالربط والذي يتمثل في ان تلتزم الدولة المعنية بالا ترفع الضريبة الجمركية على سلعة معينة عن حد معين فاذا كانت الضريبة الجمركية على الواردات من الاواني الخزفية مثلا هي 40 في المئة فان الحكومة المصرية تربط تلك الضريبة عند حدود 20 في المئة مثلا ومعنى ذلك انها تلتزم امام سائر الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية الا تتجاوز الضرائب الجمركية عن 20 في المئة .. اي ان الدولية تفقد حريتها في استخدام الضريبة الجمركية المربوطة الا في حدود الربط .. ولكل دولة عضو في الفات جدول خاص بها يسمى الجدول الوطني للتنازلات تسجل فيه كل الضرائب الجمركية المربوطة وحدود الربط مما يترتب عليه زوال حق الدولة في تجاوز حدود الربط وتتحول طبيعة من عمل سيادة انفرادي الى ضريبة تعاقدية وتصبح جزءا لايتجزأ من التزامات الدولة المعنية في ظل الفات.

وجملة القول في حديث د.سعيد النجار احد خبراء منظمة التجارة العالمية ان نظام الفات فتح امام الدول النامية فرصا واسعة لزيادة صادراتها الى اسواق الدول الصناعية وفرض ايضا على الطرف الاقوى في العلاقات التجارية ان يلتزم بقواعد الانضباط والسلوك التي لايستطيع الخروج عليها.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ / ٢ / ١٩٩٩



مرة اخرى أعود إلى قضية الحماية الاقتصادية للمنتجات المصرية. لأنني أرى أن حماية اقتصادنا فوق أى «جات» وأى معاهدات ومواثيق دولية.

وإذا كان الرئيس حسني مبارك قد أعلن حمايته لصناعة السيارات الوليدة في مصر فاننا نتمنى ان تمتد هذه الحماية إلى واحدة من أعرق الصناعات المصرية إلا وهي الغزل والنسيج.

●● فالرئيس مبارك رفض تخفيض الجمارك على السيارات المستوردة حتى لا تتأثر صناعة السيارات التي يجرى تجميعها في مصر. وحتى تستطيع هذه المصانع ان تطور نفسها وتزيد من نسبة المكون المحلي في هذه السيارات ايمانا من أن هذا هو الطريق الأفضل الذى يوصلنا إلى صناعة سيارات تصل فيها نسبة المكون المحلي الى ١٠٠٪ وهذا ليس ببعيد كما حدث في الهند وماليزيا والبرازيل وغيرها.. ما دام المصرى يعشق ان يتملك سيارته وهذا واضح من نسبة ملاك السيارات في مصر الى عدد السكان..

●● وعلى نفس طريق الحماية نقول ان صناعة الغزل والنسيج يعمل بها اكثر من ٢٥٪ من القوى العاملة في الصناعة المصرية. واذا كان عندنا ١٤ مصنعا للسيارات فان مصانع الغزل والنسيج يعد عددها بالمئات. وهي صناعة عريقة يقاس عمرها بمئات السنين، وتنتشر مصانعها في كل مناطق مصر ومدنها. وبما ان للقطن المصرى سمعته العالمية فان الدعاية للمنسوجات المصرية لن تحتاج لجهد كبير فالارضية ممهدة وهناك اسواق تقليدية موجودة وبالتالي فان فتح اسواق جديدة ليس بالامر الصعب..

●● وقبل هذا كله وحتى لا نفاجأ باغراق اسواقنا الداخلية بالمنتجات الخارجية تحت مسمى الجات علينا أن نضع برنامجا لتحسين انتاجنا من المنسوجات، باستخدام آخر ما وصل اليه علم الغزل والنسيج والطباعة والتصميم حتى تكون لمنسوجاتنا السيطرة اولا على اسواقنا الداخلية.. وعلى ضوء هذا نستطيع غزو الأسواق الخارجية بمنتجات قادرة على المنافسة.

●● واذا كان الطلب على الاقمشة قد انخفض في زمن زاد فيه الطلب على الملابس الجاهزة فان عندنا الآن صناعة وليدة في هذا المجال علينا ان ندعمها ونقدم لها كل التسهيلات حتى تواصل نجاحها وتفرض نفسها داخليا وتحصل على حصة عالية من الأسواق الخارجية.

وهذا يجرنا الى الحديث عن وسائل «الحماية» المطلوبة للمنسوجات المصرية والملابس الجاهزة المصرية.. بشرط الا تتحول هذه الحماية إلى عنصر ترتكن عليه هذه الصناعة وتلك فلا تعمل على تطوير نفسها وتظل محلك سر وتكون النتيجة اتجاه المستهلكين الى المستورد منها.

●● اذن عملية تطوير صناعة الغزل والنسيج وتحسين وتشجيع صناعة الملابس الجاهزة هما المطلب الاساسي الأول الذى يمكن أن نعتمد عليه كأسلوب من اساليب الحماية الاقتصادية ثم نضع من الضوابط ما يحد من اغراق المنتجات الاجنبية لاسواقنا مستغلة في ذلك اتفاقية الجات التي ما تم فرضها إلا لأن الدول التي دعت اليها تعرف مدى جودة منتجاتها على اختراق الأسواق.

عباس الطرابيلي



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٩

حماية الملكية الفكرية أهم الحوافز لتشجيع الاستثمارات

نيويورك من. عاطف عبدالله

أصبح نمو التجارة الالكترونية مرتبطا الى حد بعيد بتطور قوانين الملكية الفكرية. مدير حضانة التكنولوجيا في جامعة تكساس نورمان كاديلان- والتى تعمل على تحويل الابتكارات والاختراعات الى مشروعات قابلة للتطبيق وهو ما يطلق عليه تسويق التكنولوجيا- يقول إن فكرة تسويق التكنولوجيا، مفيدة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لأن تكلفة تطبيقها أقل بكثير من نقل وتطبيق التكنولوجيات القائمة بالفعل.

ويضرب مثلا بان حضانة التكنولوجيا - وهى غير هادفة الى الربح- خرجت حتى الآن ٥٠ شركة فى عشر سنوات بلغ عائد هذه الشركات ١٨٣ مليون دولار.

ووفقا لقول مدير البرامج الدولية بمعهد اي سى اسيكوير ديفيد جيبنسون فإن الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر غالبا ما يكون راسمالها الحقيقى هو الافكار والابتكارات، وبالتالى غياب الحماية الكافية للملكية الفكرية فى البلدان النامية سيؤدى الى سقوط هذه المشروعات.

ويقول حسام القطب المستشار التجارى بقسم التجارة الدولية بولاية اوهايو ان العالم حاليا يشهد حربا عالمية لجذب الاستثمارات واصبح التنافس والصراع ليس فقط بين الدول والتكتلات الاقليمية بل امتد ليشمل ايضا المناطق والولايات داخل القطر الواحد كما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية وقدلعبت الملكية الفكرية دورها لانتشار وازدهار التجارة الالكترونية فى الفترة القليلة الماضية. وتقول بارى سابتى مديرة السياسات فى مركز سوبر كمبيوتر بجامعة اوهايو ان الحفاظ على سرية وخصوصية البيانات على الشبكة عملية مهمة واسهمت فى نجاح التجارة الالكترونية.

واضافت ان هناك العديد من الإجراءات اتخذ لتفعيل دور التجارة الالكترونية وانتشارها من اهمها استخدام التوقيع الالكتروني بدلا من الورق والقلم المعتاد فى عقد الصفقات وزيادة ثقة الجمهور فى ان بطاقاتهم الائتمانية لن تتم قراءتها او استخدامها فى اثناء دخول العميل للشراء على الشبكة وكذلك حماية الاسرار والمعلومات الخاصة بعقد الصفقات على الانترنت.

حقوق الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات في ندوة بمركز الدراسات القضائية

تعقد اليوم بالمركز القومى للدراسات القضائية ندوة عن حقوق الملكية الفكرية على برامج الحاسب الآلى. وصرح الدكتور حسام لطفى الخبير القانونى بأن الندوة تناقش المعاهدات الدولية التى ابرمت فى هذا الشأن والتى انضمت لها مصر. وأضافت المهندسة اميرة خليفة مديرة دراسات الملكية الفكرية بمركز معلومات مجلس الوزراء أن تقدم صناعة البرمجيات يتوقف على مدى تطبيق قوانين الملكية الفكرية الخاصة .



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٩

في مؤتمر مواجهة تحديات الجات:

الاتفاقية لا تمنع الدول النامية من حماية صناعاتها الوطنية

أكد الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادى الدولى ان نظام الجات ومنظمة التجارة العالمية يفتح امام الدول النامية فرصة واسعة لزيادة صادراتها الى اسواق الدول الصناعية ويفرض على الطرف القوى فى العلاقات التجارية ان يلتزم بقواعد الانضباط.

واوضح سعيد النجار خلال اعمال اليوم الثانى للمؤتمر القومى الثانى حول الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ان الجات ومنظمة التجارة العالمية تقرر حقوقا للبلاد النامية كما تفرض التزامات عليها مشيرا الى ان هذه الالتزامات لا تنكر على تلك الدول الحق فى حماية صناعتها الوطنية او حماية ميزان المدفوعات بها كما لا تنكر عليها الحق فى تشكيل تكتلات اقليمية.

واضاف ان النظام التجارى العالمى لا يمنع البلاد النامية من حماية اقتصادها القوى من المنافسة غير العادية فى صورة اغراق او دعم غير مشروع ولا يمنعها من حماية اقتصادها القومى من المنافسة الضارة ولو لم تكن غير عادلة.

وقال الدكتور سعيد النجار ان منظمة الجات تفرض على البلاد المتقدمة - فيما لا ينطبق عليه نظام الافضليات الجمركية التزاماً - بالمساواة فى المعاملة سواء بمقتضى شرط اولى الدول بالمراعاة.

واوضح ان النظام التجارى العالمى يفرض على البلاد المتقدمة الا تلجأ الى سلاح الضريبة المضادة للاغراق او الضريبة المضادة للدعم او الشرط الوقائى الا بناء على قواعد دقيقة فى الجات والاتفاقيات الخاصة بكل منها..

وأخيراً وضع النظام التجارى العالمى تحت تصرف البلاد النامية نظاما فعالاً لحسم المنازعات التى تنشأ عن تطبيق كل الاتفاقيات الشمولية. وحول الآثار السلبية الناجمة عن الجات ومنظمة التجارة العالمية على الدولة النامية اشار الى ان التجارة الدولية بين طرفين غير متكافئين تؤدى فى النهاية الى تمكين الطرف القوى من استغلال وامتصاص كل خيرات الطرف الضعيف.

سعيد النجار

واوضح الدكتور سعيد النجار ان الحافز الحقيقى للبلاد المتقدمة من النظام التجارى العالمى يرجع فى المقام الأول لتمكين الشركات العملاقة متعددة الجنسيات أن تسرح وتمرح على الساحة التجارية الدولية لمصلحتها ومصلحة الدول التى تنتمى اليها على حساب الدول النامية. وقال ان هناك رايا يرى الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية فى ميدان الخدمات تزيد اضعافا مضاعفة عما هى عليه فى ميدان السلع.. مما يفتح الباب على مصراعيه امام تلك الشركات للقضاء على صناعة الخدمات مثل البنوك والمعارض والاستشارات الهندسية وغيرها فى الدول النامية.

وأوضح ان هذا الرأى لا يستند الى أساس ذلك ان ادخال الخدمات فى نظام الجات صادف معارضة شديدة ليس فقط من البلاد النامية المشاركة فى دورة أورجواى ولكن ايضا فى بعض الدول المتقدمة ، وكان نتيجة ذلك أن اتفاقية الخدمات فى صورتها الحالية لا تتضمن التزامات ذات شأن على الدول الاعضاء.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ٢/ ١٩٩٩

مجلس الشورى يحذر من مخاطر تخلف الصناعة المصرية

تطبيق «الجات» يتطلب تحديث الصناعة فى عصر العولمة

حذر مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى من مخاطر تخلف الصناعة المصرية وعدم الاخذ باحدث اساليب التكنولوجيا فى عصر لم يعد فيه مكان إلا للاجود والارخص سعرا..

واكد ان الصراعات القادمة ستكون من اجل الفوز بالاسواق. جاء ذلك من خلال تقرير لجنة الصناعة والطاقة حول اتفاقية التمويل المحدد بين مصر والمجموعة الاوروبية لدعم برنامج تحديث الصناعة والتى شهدت مناقشات ساخنة داخل لجنة الصناعة وتحت قبة المجلس، استغرقت المناقشات اكثر من ساعتين كاملتين ولعلها المرة الاولى فى تاريخ مجلس الشورى التى تتعرض فيها احدى الاتفاقيات لهذا الكم من المناقشات واختلاف الآراء،

اضطر المهندس سليمان رضا وزير الصناعة إلى الرد اكثر من ٤ مرات على مناقشات الاعضاء. كما بذل الدكتور جلال غراب وكيل لجنة الصناعة بالمجلس جهدا كبيرا لعرض الاتفاقية والرد على ملاحظات الاعضاء بشأنها. واكد ان تحديث الصناعة هو طوق النجاة فى بحر العولمة وانه بعد تطبيق «الجات» لن يكون هناك مكان لغير الصناعات المتطورة.

كما ان التنمية فى المرحلة القادمة تتوقف كثيرا على نجاح تحديث الصناعة لانها القادرة على خلق فرص العمل ورفع معدلات التنمية والتصدير. كما ان لجنة الصناعة وضعت عددا من التوصيات للحكومة لاخذها فى الاعتبار عند تطبيق الاتفاقية من خلال الخطابات المتبادلة بين الجانب المصرى والمجموعة الاوروبية واولها ان يتضمن التمويل انشاء مراكز للجودة مهمتها متابعة التطور التكنولوجى وانشاء مراكز دعم تكنولوجى عن طريق مؤسسات غير حكومية وتحت اشراف وزارة الصناعة وان يعمل الاستشاريون المصريون جنبا إلى جنب مع الاجانب وألا يفرض استشارى اجنبى بعينه على المنتج المصرى، واخيرا ان يتضمن مشروع تحديث الصناعة انشاء مركز للمعلومات الصناعية يشتمل على الية لبحث جدية براءات الاختراع.

ورغم اتفاق جميع الآراء على حتمية تحديث الصناعة الا ان الاعضاء اختلفوا على

تقرير: جهاد عبدالمنعم

شروط الاتفاقية حيث رآها البعض مجحفة وفى صالح المجموعة الاوروبية اكثر. كما تحفظ البعض الآخر على شرط منح الجانب الاوروبى حق نقل المعلومات التى يحصل عليها عن الصناعة المصرية إلى طرف ثالث.

وحذر الدكتور رفعت السعيد من احتمال تسريب هذه المعلومات لاسرائيل، ومنح خبراء أسرائيليين حق الاقامة.. كما حذر محمد فريد زكريا من تغلغل اسرائيلى فى الصناعة المصرية. ومنح الاجانب ميزة اكبر على حساب المصريين مؤكدا ان الحرب القادمة صراع للفوز بالاسواق وحذر محمد البطران من تحمل مصر لأموال بالعملة الاوروبية الموحدة «اليورو» لدفع اجور الاستشاريين الاجانب.

كما طالب بان تنص الاتفاقية على معالجة مشكلة «الزيرو» فى اجهزة الكومبيوتر التى ستظهر مع بداية عام ألفين، وتساءل عما يمكن ان يواجه الصناعة المصرية من توقف اجهزة الكومبيوتر.

وتصدى المهندس سليمان رضا وزير الصناعة للرد على ملاحظات الاعضاء فاكد ان مصر ستدفع للخبراء الاجانب بالجنيه المصرى «!!» وليس باليورو، كما اكد عدم وجود مشاكل فى المصانع خاصة بمشكلة زيرو الكومبيوتر وان مجلس الوزراء يتابع هذه القضية بدقة.

كما اكد ان اهم بنود الاتفاقية التى تتيح لمصر ٢٥٠ مليون وحدة نقد اوروبية هو رفع كفاءة التصميم ورفع كفاءة مؤسسات البحث، كما انه لا خوف مطلقا من بنود الاتفاقية لأن البرنامج مصرى تماما ولصالح الصناعة الوطنية.

اما محمد رجب زعيم الاغلبية بالمجلس فاكد ان مصر لا تخشى اسرائيل او غيرها لان مصر دولة عظمى ولابد من تحديث الصناعة من اجل الحفاظ على شعار صنع فى مصر.



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٩



مدير الإدارة المركزية لمكافحة جرائم المصنفات والمطبوعات لـ «الأهرام»:

١٢ مليون دولار خسائر السطو على الملكية الفكرية فى مصر

..و١١ بليونا فى العالم!!

أصبحت ظاهرة السطو على الملكية الفكرية من أخطر الجرائم الاقتصادية الآن.. ومن ثم تهدد مصالح البلاد التجارية وتنذر بعواقب وخيمة ليست فى مصر فقط، بل فى العالم، بعدما أصبحت وسائل التكنولوجيا الحديثة قاسما مشتركا مع العقل البشرى فى جميع أعمال الشر..

وتحولت تلك الوسائل العلمية إلى أدوات لخدمة الجريمة.. حيث أصبح - الكمبيوتر - وماكينات التصوير والطباعة هى أسبق عناصر التكنولوجيا لخدمة الجريمة، وأوجدت صراعا بين تكنولوجيا الشر والقانون.

وفى مصر مثل بقية العالم، تحولت هذه الأدوات إلى «مجرم تكنولوجى» وهو اخطر من المجرم العادى، وقد قدر الاتحاد الدولى للملكية الفكرية إجمالى الخسائر التجارية بسبب أعمال القرصنة فى مصر على الكتب والمطبوعات وبرامج الكمبيوتر، وكذا الأعمال الفنية بنحو ٨٤,٥ مليون دولارا كما يؤكد الخبراء أن خسارة مصر من القرصنة على برامج الكمبيوتر وصلت ١٢ مليون دولارا وفى اطار الاهتمام الذى توليه الدولة بكل أجهزتها ومن خلال سياسة وزارة الداخلية ومعايشتها للأحداث الاقتصادية الدولية باعتبار العوامل الاقتصادية عوامل لاتنفصل مع العوامل الأمنية.. أنشأت الوزارة عام ٩٦ ادارة جديدة لمكافحة تلك الجرائم..



المصدر: الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: ٢٧ / ٢ / ١٩٩٩

وصفحة «السبت» من جانبها تفتح ملف «جرائم القرصنة» فى لقائها مع مساعد وزير الداخلية مدير الادارة المركزية لمكافحة جرائم المصنفات والمطبوعات للتعرف على صور وانواع عمليات السطو ونجاحات وارقام الضبط وطرق واساليب الحماية والمكافحة لمواجهة تلك الظاهرة.

قضايا الحاسب الآلى «الكمبيوتر»

■ فى البداية اكد اللواء عادل الهلالى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة المركزية لمكافحة جرائم المصنفات والمطبوعات.. أن القرصنة الفكرية بوجه عام تعنى الاعتداء على حق من حقوق المؤلف الفكرية أو الادبية أو المالية والادارة يقتضى قرار إنشائها حماية هذه الحقوق من عمليات السطو من سرقة واقتباس وتقليد وتزوير من جانب الآخرين، إعمالا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ٥٤ وتعديلاته، ونظرا للمتغيرات والمستجدات العلمية بالنسبة لأنواع المصنفات وعددها ١٣ مصنفا، واهمها الحاسب الآلى، فقد تم التعديل رقم ٣٨ لسنة ٩٢ لتوفير تلك الحماية، وقد اهتمت الادارة بالتركيز على هذا الجانب فى أعمال المكافحة بشكل خاص لأنها جريمة من اهم جرائم العصر الحديث، وفى ظل انتشار جرائم الكمبيوتر بشكل اصبح ظاهرة مقلقة تواكبت مع قرب انتهاء المهلة الممنوحة للدول الأعضاء لتوفيق أوضاعها..

ومن هنا أصدر السيد حبيب العادلى وزير الداخلية توجيهات مشددة لتحقيق وتوفير اقصى الحماية القانونية الواجبة لجميع الأنواع والاشكال وخاصة القرصنة فى مجال الحاسب الآلى، حيث أظهرت الاحصائيات أن حجم النسخ غير المشروع للبرامج يمثل ٩٥٪ من اجمالى البرامج وصل بعد إنشاء الادارة ومجهودات المكافحة إلى ٨٠٪، وفى الوقت الذى بلغت فيه مبيعات سوق الكمبيوتر فى مصر ٥٠٠ مليون جنيه، فى حين تنفق عشرات الشركات العالمية مليارات الدولارات على انتاج برامجها، وتشير الاحصائيات العالمية إلى ان الخسائر المقدرة بالنسبة لصناعة البرمجيات على المستوى الدولى عام ٩٧ تقدر بـ ١١ بليون دولار بانخفاض ١٦,٥٪ عن ٩٦، واشار إلى أن معدل القرصنة فى الشرق الأوسط وافريقيا يحتل المركز الثانى على مستوى العالم بعد أسيا بمعدل ٩٥٪، وأن قيمة النسخ فى مصر كانت ٣٨ مليون دولار انخفضت إلى ١٠ ملايين دولا بمعدل ٧٠٪ لجهود المكافحة، وتظهر هذه الأعمال فى نسخ برامج اصلية وبيعها للراغبين بأثمان اقل، بهدف تحقيق ارباح طائلة، وكذا قيام بعض الشركات ببيع، اجهزة كمبيوتر محملة ببرامج منسوخة دون ترخيص من أصحابها مما يعرضهم لخسائر مادية وادبية كبيرة، ومن المتوقع حدوث انخفاض اكثر خلال حصر ارقام ٩٨ نتيجة جهود الضبط والمكافحة.

وأوضح مساعد الوزير انه فى اطار الالتزام بتنفيذ القانون لتحقيق الحماية ودخول مصر الاتفاقيات الدولية والتى كان أخرها اتفاقية «التربيس» الملحقة باتفاقية الجات تم تكثيف الحملات الرقابية على جميع الشركات العاملة فى مجال بيع أجهزة وبرامج الكمبيوتر للحد من مظاهر القرصنة، حيث تم ضبط نحو ٢١٥٥ ديسكا منسوخا، و٢٢ ألف اسطوانة ليزر محمل عليها برامج منسوخة، و٤ الاف و٣٧٣ اسطوانة ليزر محمل عليها موضوعات واغان ممنوعة رقابيا، و٢٠٠ اسطوانة ليزر محمل عليها العاب وبرامج مخلة بالآداب العامة، كما تم ضبط ٥٢ الف برنامج منسوخ ومقلد محملة على اجهزة كمبيوتر، و١٢٠ جهازا للنسخ بمشتملاتها تجاوزت قيمته ٥ ملايين جنيه فى ٦٣ قضية، تم فيها مصادرة الأجهزة وإغلاق المنشأة وتحويل القائمين عليها إلى النيابة.

□□□

■ وعن أهم وأكبر القضايا التى تم ضبطها اخيرا.. يقول مدير الادارة المركزية انه تم ضبط احدى الشركات الكبرى والتى لها عدة فروع منتشرة على مستوى الجمهورية قام مالكها بتهريب اسطوانات الليزر وبرامج الكمبيوتر من دول شرق آسيا ويقوم بنسخها بأجهزة حديثة داخل شركته وترويجها على الأفراد والشركات للاستخدام التجارى حيث تم ضبط ٢٠٠٠ اسطوانة ليزر محمل عليها برامج لشركات عديدة مصرية واجنبية غير مرخص بها، وكذا برامج لأفلام مخلة بالآداب، وبفحص الاسطوانات تبين انها تحوى ٢٥ ألف برنامج، كما تم ضبط شركة كبرى اخرى عثر لديها على ١٨ الف اسطوانة ليزر منسوخة ومقلدة وتبين أن حقوق استغلال هذه الاسطوانات مملوكة لشركات مصرية متخصصة فى الهندسة والأعمال التجارية والألعاب...الخ. وتلك المجهودات بلا شك سوف تدعم مصداقية مصر أمام باقى دول العالم بعدما بدا العد التنازلى لتنفيذ اتفاقية الجات.

قضايا المطبوعات

■ وأضاف اللواء عادل الهلالى انه تم التركيز بصفة خاصة على المطبوعات المخالفة لقيم المجتمع المصرى وتقاليده أو تلك التى تتعارض مع الإسلام أو تؤثر على الرأى العام فضلا عن مكافحة ظاهرة تداول ونسخ الكتب الجامعية والملازم المقلدة والمزورة والاتجار بها، والتى انتشرت بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة، وكذلك الاعتداء على حقوق اساتذة الجامعات والتى تمثل تهديدا للمستقبل العلمى للطلاب.. فقد قامت الادارة بتوجيه حملات مكثفة على المطابع والمكتبات ومحلات تصوير المستندات اسفرت عن ضبط ١٠٨ قضايا بمناطق جامعات القاهرة، وعين شمس، وحلوان، والاسكندرية، والمنصورة.

ويعد التصوير الضوئى اشهر انواع التزوير للكتب الجامعية واكثرها انتشارا لسهولته، حيث تم ضبط ٢٨ الفا و١١٨ نسخة ضوئية مقلدة ومنسوخة من كتب وملازم



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٢/١٩٩٩

ونماذج امتحانات خاصة بسنوات دراسية جامعية في عدد من الكليات منها التجارة، والآداب، والحقوق والهندسة. وكان لجهود المكافحة صداه في تقدير الأساتذة والمؤلفين، فضلا عن عدم اهدار مستويات البحث العلمي المختلفة، بالاضافة إلى ضبط ٧٥٢ قضية مطبوعات مخلة بالآداب، و٨ الاف و١٧٩ قضية مطبوعات غير مصرح بها رقابيا، و١١٨ الفا و٣٨٧ قضية لمطبوعات اخرى مقلدة ومنسوخة دون اذن اصحابها، وتتم الآن حملات منتظمة على تجار الارصفة والاكشاك لضبط الكتب والمطبوعات المخالفة.

■ قضايا المصنفات السمعية والبصرية

■ واشار مدير الادارة المركزية لمباحث المصنفات والمطبوعات إلى أن الادارة اولت اهتماما خاصا بالتركيز على هذه النوعيات من الجرائم حيث انها تؤثر بشكل كبير على الشركات والمنتجين وتسبب لهم اضرارا مادية جسيمة، فقد تم ضبط ٣١ الفا و٤٣٩ قضية فيديو منسوخ ومقلد وبدون عقود، و٢٤٠ ألفا و١٥١ قضية كاسيت منسوخ، و٣١ الفا و٩٤٤ شريط كاسيت غير مصرح به رقابيا، و٥٤٧ قضية فيديو مخل بالآداب، بالاضافة إلى ضبط ١٧١ جهازا وماكينة تستخدم فى الطبع والنسخ تبلغ قيمتهما ٢,٨ مليون جنيه.

واوضح اللواء عادل الهلالى ان التنسيق الكامل والدائم مع جميع الاجهزة التى تعمل فى ذات مجالات نشاط الادارة بالهيئات والوزارات المختلفة مثل وزارات الأوقاف والإعلام والتموين والتجارة والثقافة ومركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، اسفر عن نتائج إيجابية بصورة افضل وبعد ان كانت جرائم القرصنة والتقليد والتزوير تتم علانية اصبحت غاية فى السرية وهذا يدل على وجود ونجاح ضباط المكافحة وفرض السيطرة الامنية على الشركات والمؤسسات والافراد فى الشارع المصرى.

■ جهاز متخصص على مستوى العالم

■ وقال اللواء عادل الهلالى: إن مصر من أول الدول القليلة على مستوى العالم التى تملك جهازا شرطيا متخصصا لمكافحة هذا النوع من الجرائم، والادارة فى سعيها الدائم للتطوير والتحديث وتعزيز دور المكافحة قامت - لأول مرة - باستحداث فروع جديدة تكافح هذا الشكل من الجريمة فى كل مديريات الأمن وجميع المنافذ البرية والبحرية وجميع الموانى والمطارات بقسم مباحث المصنفات والمطبوعات يتبع الادارة المركزية لمتابعة هذه الجرائم وكشفها ورصد المخالفين والقيام بحملات تفتيشية دورية، كما أن هناك اهتماما ، بالعنصر التدريبى لانه احد اجنحة العمل الفنى، وقد وافق السيد حبيب العادلى على إيفاد الضباط للخارج للاستفادة من الخبرات الدولية فى العالم لاهم اساليب وطرق المكافحة الحديثة فى تطوير الأداء الشرطى المتخصص لمواكبة التطور المذهل والمستمر فى مجالات العمل.

□□□

وأكد اللواء عادل الهلالى فى نهاية كلامه أن حماية حقوق الملكية الفكرية لم تعد مجرد التزام وطنى طبقا للقوانين المصرية فقط، بل هو التزام أخلاقى بحفظ حقوق الآخرين، كما نحفظ حقوقنا وايضا التزام دولى تجاه الاتفاقيات الدولية لأن عدم تنفيذها بعد سنة ٢٠٠٠ ستوقع عقوبات على الدولة ومن ثم على الاقتصاد القومى.. والمصنف موجود فى كل بيت وفى كل مكان ولاتستطيع أجهزة المكافحة أن تكافح جرائمه وحدها، لذلك لابد من حملة توعية كبيرة وبرنامج إعلامى متكامل تموله الشركات بجانب دور المكافحة.. ويبقى العامل الاهم والمؤثر وهو الوازع القومى فى ضمير كل شخص حتى نصون مستقبل امتنا..

ناجى الجرجاوى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ / ٢ / ١٩٩٩

مجلس الشورى يطالب بالاستعداد لمواجهة آثار اتفاقية «التربس» على الدواء

كتب ـ جهاد عبد المنعم:

دعا الدكتور ثروت باسيلى عضو مجلس الشورى الى ضرورة الاستعداد من الان لمواجهة اتفاقية حماية الملكية الفكرية فى مجال الدواء «التربس»، واثارها المرتقبة على صناعة الدواء واسعاره، والتى يبدأ تطبيقها فى بداية يناير عام ٢٠٠٥.

وقال النائب اثناء مناقشة تقرير اللجنة الاقتصادية عن اثار اتفاقيات الجات على الاقتصاد الوطنى انه يجب اعداد تقرير مستقل عن اتفاقية حماية الملكية الفكرية التى بها جزء خاص عن صناعة الدواء. واضاف ان الاتفاقية تتيح لصاحب براءة الاختراع حق ملكية اختراعه لمدة ٢٠ عاما يكون هو وحده صانعها ومحددا اسعارها.. مشيرا الى ان تطبيق الاتفاقية له اثر كبير على المواطن المصرى البسيط. واكد ان الادوية من السلع الحيوية الضرورية التى تتعلق بصحة الانسان، وان توفير الدواء ضرورة قصوى قد تسبق الغذاء والكساء لانها تحفظ حياة الانسان وصحته. وقال ان اى رفع لاسعار الدواء يقابل بحذر شديد جدا ويجب ان يطمئن المريض على وجود الدواء بسعر مناسب.

نظام الجات لمواجهة تزايد الواردات

نظرة ... فاحصة للتطورات الاخيرة لاحوال الاقتصاد المصرى لا بد ان تنتهى إلى رصد تز... بير مسبوق للواردات من السلع الاجنبية. فلقد وصل الامر، ووفقا لما جاء مؤخرا فى مناقشات مجلس الشورى حول الصناعة الوطنية ان عجز الميزان التجارى قد زاد عما كان عليه فى العام الماضى مقدار النصف.

أن مثل هذا التزايد، وبهذا المعدل الكبير لا بد ان يثير مسالة التعارض القائم بين مصلحتين متناقضتين:

مصلحة الصناعة الوطنية وما يلحق بها من اضرار متعددة لا بد من العمل على حمايتها. ...صلحة التجارة الدولية القائمة على حرية انسياب السلع عبر الدول ووفقا لما تتمتع ...زايا نسبية تتطلب عدم فرض قيود على انتقالها.

مصطفى سلامة

عميد كلية حقوق الإسكندرية

ان المسألة المطروحة بايجاز تكمن فى أن العمل على حماية الصناعة الوطنية بما يتضمنه من فرض تدابير وقائية لابد أن يؤدى إلى عرقلة وتقييد حرية التجارة الدولية. فكيف يمكن التعامل مع هذين الاعتبارين المتناقضين؟

لقد تكفلت قواعد الجات من خلال المادة التاسعة عشرة، والملحق الخامس لعام ١٩٩٤ بايجاد نظام يسمح بتحقق قدر من التوازن بين مصالح الدول المستوردة من ناحية والدول المصدرة للسلع من ناحية اخرى.

وهكذا، تم السماح للدول المستوردة للسلع والتى تصبح صناعتها الوطنية مهددة من جراء تزايد الواردات بفرض تدابير الحماية لهذه الصناعات اذا توافرت شروط معينة. وفى نفس الوقت تم النص على مجموعة من الضمانات تكفل تحقيق التوازن المنشود من وراء وضع هذا التنظيم.

اولا ـ الشروط: وهى بدورها تنقسم إلى نوعين: موضوعية، شكلية.

١ـ الشروط الموضوعية وتتطلب :

(أ) وجود فعل معين يتحقق من خلال استيراد دولة لمنتج بكميات متزايدة بشكل مطلق أو نسبى مقارنة بالإنتاج المحلى . فيعتد فى هذا الصدد بمعيار الكمية وليس بمعيار السعر .

(ب) ترتيب أثر على الفعل الضرر : فلا بد ان يفضى تزايد الكميات المستوردة إلى إلحاق ضرر كبير او التهديد بالحاقه الصناعة المحلية التى تنتج منتجات مشابهة او منافسة لها بشكل مباشر. ويلاحظ انه يعتد بالضرر الخطير والمتحقق بإحداث إضعاف كلى كبير وليس جزئيا او صغيرا لمركز صناعة محلية معينة، هذا إلى ضرورة استناد حدوث الضرر إلى وقائع وليس إلى مجرد الادعاء او التكهن او الاحتمال بحدوثه. كما ان ثمة توسعا فى نطاق الضرر المعتد به. فكل العوامل ذات الصلة المتسمة بالطابع الموضوعى والقابلة للقياس والتى تؤثر على وضع الصناعة الوطنية ويعتد بها فى هذا الشأن كمستوى المبيعات والانتاجية واستغلال الطاقات والارباح والخسائر والعمالة. (جـ) واخير فلا بد ان يكون الفعل المعتد به من زيادة الكميات المستوردة مؤديا بصفة مباشرة، غير منبت الصلة باحداث الضرر الخطير او التهديد بوقوعه للصناعة الوطنية. علاقة السببية بين الفعل والضرر تستبعد بالتالى العوامل الاجنبية التى تسبب الضرر كارتفاع أسعار الخامات أو اجور العمال او فرض رسوم الوقاية.

٢ـ الشروط الشكلية: وتجمعها فكرة محورية مؤداها انه لا يمكن لنظام حماية الصناعة الوطنية بمقتضى قواعد الجات ان يسرى الا باقتضاء اوضاع تحقق الجدية والشفافية لسريان تدابير وقائية. وهكذا، يجب لجراء تحقيق من جانب السلطات المختصة للدولة، وابلاغ الاطراف المعنية بذلك، وإصدار تقرير بنتائج التحقيق.

ثانيا ـ مضمون تدابير الحماية (الوقاية) :وفقا لقواعد الجات، ولدى توافر الشروط الموضوعية والشكلية السابقة، فان للدولة المعينة (المستوردة) حق اتخاذ التدابير التى بمقتضاها تواجه التزايد الكبير فى حجم الواردات. وتنقسم إلى تدابير سعرية باستخدام تعريفات ورسوم اضافية للتأثر فى حجم الواردات اوتدابير كمية من خلال التأثير فى حجم التجارة وكمياتها بطريقة مباشرة وفقا لنظام الحصص .

وأيا كان مضمون التدابير فهناك تفرقة واضحة بين نوعين من التدابير:

(أ) التدابير العادية: وهى التى يحق لدول الاستيراد اتخاذها لدى توافر الشروط الشكلية والموضوعية السابق بيانها . وعلى الدولة المعينة ان تراعى فى اتخاذها أن يكون ذلك للحد الضرورى لمنع الضرر، والا يفضى ذلك إلى خفض كمية الواردات عن مستواها فى فترة قريبة، وان يراعى توزيع الحصص لدى الالتجاء اليها على جميع الدول المعينة.

(ب)التدابير المؤقتة: وهى تلك التى يمكن تطبيقها فى الظروف الاستثنائية او الحرجة حيث يتوافر دليل واضح نتيجة لبحث اولى بحدوث ضرر كبيراوالتهديد بحدوثه نتيجةزيادة الواردات. هذا إلى انه يسرى فقط لمدة مائتى يوم ، وللدولة ان تبادر إلى فرض زيادة فى التعريفات.

ثالثا ـ الضمانات:



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ٢ / ١٩٩٩

وفقا لقواعد الجات، فان حماية الصناعة الوطنية لدى توافر الشروط السابقة، وبالسماح باتخاذ التدابير السالف ذكرها تقترن بمراعاة مجموعة من الضمانات الموضوعية والشكلية:

أولا: الضمانات الموضوعية وتشمل احترام المبادئ التالية:

أ ـ مبدأ التناسب بين الضرر وتدبير الحماية:
حيث يفرض التدبير الوقائى فقط إلى الحد الضرورى لمنع الضرر الخطير ولتيسير التكيف، والايسرى التدبير الا للفترة التى تعتبر ضرورية لمنع الحاق الضرر الخطير او لمعالجته. فالتدابير المؤقتة تسرى فقط لمدة مائتى يوم ، والتدابير العادية تسرى لمدة اقصاها اربع سنوات ولا يجوز فى جميع الاحوال تمديد التدابير عن ثمانى سنوات مع ضرورة إعادة النظر فى التدابير عند الاقتضاء.

ب ـ مبدأ الاعتداد بمصالح الدولة الاخرى: ويتحقق من اعادة الزيادات التعريفية إلى دافعيها عندما يثبت التحقيق عدم حدوث ضرر، والحفاظ على مستوى التنازلات والالتزامات للمستوى المقرر بموجب اتفاق جات ١٩٩٤ مع منح التعويض اللازم نتيجة فرض التدابير لدى توافر ما يقتضى ذلك .

جـ ـ مبدأ مراعاة الطبيعة الاقتصادية لمسألة الحماية، وذلك من خلال الحفاظ على سرية المعلومات، ومراعاة أوضاع الدول النامية، وبالذات منحها الحق فى تمديد فترة السريان إلى عامين اضافة للمدة العامة وقدرها ثمانية اعوام.

ثانيا: الضمانات الشكلية: وهى بدورها تنقسم إلى انفرادية، وجماعية.

أما الضمانات الانفرادية فتتضمن العمل على احترام مبدأ الشفافية، ومبدأ حسن النية وتتحقق الضمانات الجماعية من خلال الرقابة العامة التى تمارسها لجنة الرقابة التى تتبع مجلس التجارة فى السلع: أحد اجهزة منظمة التجارة العالمية. هذا إلى جانب الية فض المنازعات لهذه المنظمة والتى تستطيع ان تباشر دورها بصدد مسألة الحماية.

واخيرا، فان هناك مجموعة من الملاحظات لابد من تسجيلها:

١ ـ ان كل ما سبق بيانه بشأن نظام الجات لمواجهة تزايد الواردات، لا يتعلق بمسألة استيراد سلع معينة باقل من تكلفتها الحقيقية. فهذا محله نظام الجات لمواجهة الإغراق غير المشروع بالسلع، وقد سبق لنا بيان معالمه (الأهرام فى ١٩٩٨/١/٤).

٢ ـ ان القانون رقم ١٦١ لعام ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية، قد أحسن صنعا بان اقتصر على الإحالة إلى اتفاقات الجات فى هذا الشأن.

٣ ـ ان قواعد الجات اضافة إلى منح الدول الحق فى فرض تدابير لحماية صناعاتها الوطنية تسمح للدول ايضا بفرض تدابير اخرى لاغراض غير تجارية لكل ما يتعلق بالاخلاق العامة والصحة (المادة ٢٠) ، او لمراعاة اعتبارات الامن القومى (المادة ٢١).

٤ ـ فى ضوء كل ما تقدم بيانه لا ينبغى أن تكون قواعد الجات ذريعة للتخلى عن الصناعة الوطنية. فالجات تنشد التوازن، ومن الضرورى حسن التعامل مع قواعده. هذا إلى الدول المتقدمة، لا تتوانى عن فرض تدابير متعددة لحماية صناعاتها المحلية. ان كل ما تقدم بيانه ليس دعوة للانغلاق، بل استخدام لحقوق تم منحها لجميع الدول ولا ينبغى التقاعس عن إعمالها.

٥ ـ لقد استغلت الدول المتقدمة، وبالذات الاوروبية منها اتساع نطاق الضرر، لتفرض قيودا على وارداتها من الدول النامية. لذا، يجب فى المقابل ان نتبع نفس الاتجاه. فكما سبق بيانه يتسع الضرر الذى يعتد به لفرض تدابير لحماية الصناعة الوطنية ليشمل كلا من مستوى المبيعات، والانتاجية واستغلال الطاقات والأرباح والخسائر والعمالة.

٦ ـ بفرض تدابير لحماية الصناعة الوطنية، يمكن بالتالى الاقلال من الطلب المتزايد على العملات الأجنبية، وما يسببه ذلك من آثار على الاحتياطى النقدى من هذه العملات، والذى بات يعانى من تناقص نتيجة انخفاض اسعار البترول وتحويلات العاملين فى الخارج.



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٩

في دراسة مهمة عن عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية:

حصة صادرات القمصان المصرية إلى الولايات المتحدة ترتفع إلى ٢,٥ مليون دستة في عام ٢٠٠٤

حظر استيراد الأقمشة والملابس في مصر حتى ٢٠٠٢ وتطبيق جمارك ٤٠٪ عليها

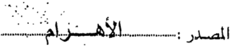
يعرض الدراسة:
ياسر صبحي

مصر استخدمت حقها في رفض واردات غذائية لشروط صحية

الحظر على استيراد الاقمشة والملابس الجاهزة مسموح به لمصر حتى عام ٢٠٠٢ وذلك طبقا لالتزامات مصر في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (اتفاقية الجات سابقا)، وعندما يرفع الحظر عن استيراد هذه المنتجات فإن الجمارك على الاقمشة يمكن ان تبلغ نحو ٣٠٪ وعلى الملابس نحو ٤٠٪.

اما بالنسبة للصادرات المصرية فإنه من المنتظر ان ترتفع حصة مصر من صادرات القمصان في الولايات المتحدة من مليون دستة إلى ٢,٥ مليون في عام ٢٠٠٤ على أن ينتهى العمل بالحصص بعد ذلك. هذا ما توضحه دراسة عن الفرص والتحديات التى نشات عن عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية التى أعدها محمد مأمون عبد الفتاح مستشار وزير الصناعة وهو الوزير المفوض التجارى الاسبق في جنيف والذى مثل مصر في مفاوضات الجات منذ بداية الثمانينات وحتى التوصل لاتفاقية جولة أوروجواى في عام ١٩٩٤ كما قام بالتحكيم في عدد من النزاعات التجارية بين الدول من خلال المنظمة.





ووصف الدكتور احمد جويلى وزير التجارة فى منتدى الحوار الاقتصادى بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة هذه الدراسة بأنها فى غاية الاهمية لان عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية لها تأثير كبير على الاقتصاد المصرى فى الفترة القادمة خاصة فيما يتعلق بمستقبل تطور التجارة العالمية والقواعد التى تحكمها.

وتوضح الدراسة انه بالرغم من انضمام مصر إلى عضوية منظمة التجارة العالمية فى يونيو ١٩٩٥ بعد تصديق مجلس الشعب عليها فإن الضجة التى اثيرت حول مدى تأثير الانضمام على الاقتصاد المصرى لم تهدأ بعد بسبب الاهتمام العالمى من ناحية وعدم وضوح الصورة لدى الكثيرين حتى بين الخبراء والمتخصصين فى النواحى الاقتصادية، بالاضافة إلى أن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية جاء مصاحبا للبرنامج الطموح والمتكامل للاصلاح الاقتصادى الذى بدأته مصر منذ عام ٩١ وتم خلاله اتخاذ خطوات حقيقية لتحرير تجارتها الخارجية.

وفى مجال فتح أبواب الاقتصاد المصرى أمام الواردات الاجنبية يؤكد مأمون أنه لا يوجد فى التزامات مصر أمام منظمة التجارة العالمية تخفيض اضافى للجمارك عن ذلك الذى اتبعته مصر بمحض ارادتها من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى. ويوضح أن مصر قبلت التعهد أمام منظمة التجارة بعدم رفع رسومها عن مستويات محددة أو ما يطلق عليه ربط الرسوم. وربطت مصر وثبتت هذه السقوف عند مستوى أعلى من الرسوم التى كانت مفروضة فى عام ٩٤، وعلى سبيل المثال كان الحد الاعلى للرسوم فى عام ٩٤ عند ٦٠٪ بينما تعهدت مصر بأن يكون الربط فى حدود ٨٠٪ على أن يتم تخفيض هذا الرسم تدريجيا لكى يصبح ٧٠٪ فى أول يناير عام ٢٠٠٠ على السلع الصناعية و ٦٠٪ فى عام ٢٠٠٥، ولم يشمل ذلك سلع السيارات والتبغ أو الكحوليات، بينما مستويات الرسوم الجمركية المطبقة حاليا فى مصر تبلغ الحد الاقصى ٤٠٪ (بدون الاستثناءات) اى أن عضوية مصر فى المنظمة لم تطلب تخفيض الرسوم إلى الحدود المطبقة حاليا.

ويضيف انه عندما قررت مصر اعادة رفع رسومها على الاقمشة من ٤٥٪ إلى ٥٧٪ استخدمت حقها فى هذا المجال دون أن تناقش ذلك مع الدول الاجنبية، بل أنه من حق مصر رفع الرسوم الجمركية فى اى وقت تشاء إلى مستويات تزيد حتى عن الربط الجمركى الذى التزمت به وذلك بشروط معينة وردت فى الاتفاقات وتسمح بمثل هذه المرونة.

ويؤكد الخبير المصرى أنه غير حقيقى أن الجات تهدف إلى ازالة الرسوم والوصول بها إلى الصفر فهذا لم يتم فى الماضى ولن يحدث فى المستقبل سواء فى الدول المتقدمة أو الدول الفقيرة، فتخفيض الرسوم يتم بشكل تطوعى من خلال الطلبات والعروض التى تتفاوض عليها الدول ثنائيا وجماعيا، وينطبق نفس الشيء على فتح الباب أمام موردى الخدمات من الاجانب. اما الوصول إلى مستوى صفر من الرسوم الجمركية فهو يمكن ان يتحقق من اتفاقات التجارة الحرة التى تتفاوض عليها مصر مع الاتحاد الاوروبى أو مع الدول العربية ودول جنوب وشرق افريقيا (اتفاقية الكوميسا).

اما بالنسبة للصادرات المصرية فهى تستفيد من التخفيضات الجمركية التى تعهدت بها الدول الاخرى الاعضاء خاصة فى الدول الكبرى والتى يقدر حجمها فى المتوسط بما يتراوح بين ٣٣٪ و ٤٠٪ رغم أن هذه الدول لم تخفض رسومها بنفس القدر لكل السلع حيث جاءت التخفيضات أقل فى بعض السلع مثل المنسوجات والاحذية (السلع التى لدى الدول النامية تنافسية فيها).

فرص افضل فى المنسوجات

ولعل مجال انتاج وتجارة المنسوجات والملابس من أهم القطاعات التى تهم الاقتصاد المصرى، وتوضح الدراسة ان التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس خضعت لنظام الحصص لمدة طويلة استمرت من عام ١٩٦٢ حتى عام ٩٤ وذلك استثناء من قواعد حرية التجارة فى الجات، وسعت الدول لالغاء هذا الاستثناء، وكانت الاتفاقية الدولية للمنسوجات المعروفة باسم اتفاقية "مالتى فيبر" هى التى تنظم التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية من عام ٧٤ حتى عام ٩٤. ومن خلال هذه الاتفاقية فرضت الولايات المتحدة على مصر حصصا فى بنود الغزل والاقمشة القطنية والقمصان والملابس التريكو الداخلية وبنطلونات الصوف الحريمى. كما فرض الاتحاد الاوروبى حصصا على مصر فى الغزل والاقمشة القطنية، اما باقى البنود النسجية العديدة فظلت محررة من هذا النظام. ولا يزال هناك جدل حول نظام الحصص وما إذا كان نعمة حيث يحقق للمصدر المصرى نصيبا فى أسواق الدول المستوردة أمام كبار المصدرين من الدول النامية او نقمة لأنه يقيد فرص نمو صادراتنا.

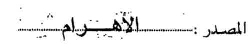
وفى اطار جولة اوروجواى طالبت الدول النامية بالغاء نظام الحصص وتراوحت مواقف هذه الدول بين المطالبة بالالغاء الفورى لها او بالابقاء عليها لفترة زمنية وهو ما طالبت به مصر. واستقر الرأى على الغاء هذا النظام تدريجيا على فترة زمنية قدرها عشر سنوات وترك للدول التى كانت تفرض الحصص وهى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى وكندا حرية الغائها على البنود النسجية بالشكل الذى تريده على أن ينتهى العمل بالحصص تماما فى ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٠٤. ووفقا لما أعلنته هذه الدول لن يتم الغاء الحصص على السلع ذات الاهمية لمصر إلا ربما فى السنوات الاخيرة للفترة الانتقالية وقد يتم تحرير الغزل قبل ذلك. والزم الاتفاق تلك الدول بان تعمل على رفع الحصص بمعدلات متزايدة وعلى سبيل المثال فإن حصة القمصان المفروضة على مصر من الولايات المتحدة وقدرها مليون دستة سوف ترتفع إلى ٢,٥ مليون فى نهاية عام ٢٠٠٤.

من ناحية أخرى اتفق أيضا على أن تقوم الدول النامية بفتح أبوابها امام التجارة النسجية وألا تزيد الرسوم الجمركية فى كل دول العالم على مستويات معينة. وقد وافقت مصر على تخفيض رسومها تدريجيا بمعدل ٣٪ سنويا منذ عام ٩٤ وحتى اخر ديسمبر عام ٢٠٠١، إلا أن مصر قد خفضت رسومها طواعية عن الحدود التى تعهدت بها فى الجات حيث بلغت ٤٠٪ فى عام ٩٨.

عدم الوفاء بالتعهدات

اما بالنسبة للسلع الزراعية فقد اتخذ قرار من الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلع ومعظمها من الدول الكبرى بوقف حرب الدعم الذى ساد لسنوات طويلة بينها والتى كانت تستفيد منه مصر فى الحصول على وارداتها من السلع الغذائية بأسعار منخفضة او بشروط



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٩

ميسرة، إلا أن مصر استطاعت من خلال اتفاق الزراعة الحصول من الدول الكبرى على اعلان بالا يؤدى برنامج اصلاح التجارة فى السلع الزراعية إلى

التأثير سلبيا على أسعار الغذاء بالنسبة للدول المستوردة ومنها مصر، وأن يقابل حدوث ذلك مجموعة من الاجراءات تحد من الاثر السلبى (تعويض الدول النامية).

ويوضح مامون انه غير واضح حتى الآن تقديرات محددة لاتجاه أسعار السلع الغذائية سواء بالانخفاض أو الارتفاع وما إذا كان ذلك بسبب الاتفاقية أو لعوامل أخرى. ولكن الامر المؤكد أن تحسن ظروف ميزان المدفوعات المصرى ساعدها على الوفاء باحتياجاتها الغذائية. ويقول انه لم يتم الوفاء بالتعهدات السياسية التى قامت بها الدول الكبرى وقد يرجع ذلك إلى أن الدول النامية لم تبذل جهدا كافيا لاجبارها على ذلك فى حالة ما إذا استطاعت اثبات ارتفاع الاسعار. ويشير إلى أنه من ناحية أخرى هناك اعتراف فى مصر وفى الدول الاخرى بأن الحصول على الغذاء بأسعار رخيصة أثر سلبيا على قدرات مصر فى انتاج ما يكفيها من غذاء إلى جانب السياسات السابقة التى أثرت على الانتاج الزراعى والتى بدأ تغييرها فى السنوات الاخيرة.

استخدام حق

أما عن تأثير المواصفات القياسية والشروط الصحية والزراعية التى تسمح بها اتفاقية جولة أوروجواى فتشير الدراسة إلى أن مصر تعرضت فى العام الماضى لقضية العفن البنى فى البطاطس بناء على اجراءات فرضها الاتحاد الاوروبى، الذى استخدم حقه فى هذا المجال فى إطار اتفاق الصحة والصحة النباتية والحيوانية الواردة ضمن اتفاق المنظمة ومن الواضح أن هناك إساءة لاستخدام هذا الحق، غير أن مصر لم تقف أيضا مكتوفة الايدى امام ذلك واستخدمت حقها أيضا فى هذا المجال فى قطاعات أخرى من الواردات الغذائية.

وإذا كان اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة واتفاق الصحة والصحة النباتية يعطيان الحق للدول فى حماية انتاجها ومستهلكيها من الواردات المخالفة للمواصفات والشروط فإنه يجب ألا يتم ذلك كعائق مستتر يخفى فى طياته النزعات الحمائية كما أن تطبيق هذه الشروط على السلع المستوردة يجب أن يسرى على السلع المحلية أيضا.

ارتفاع أسعار الدواء

ولعل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية من اهم الاتفاقيات التى تم التوصل إليها من خلال المنظمة ويوضح الوزير المفوض التجارى السابق أنه رغم وجود عدد من الاتفاقات الدولية التى كانت تنظم هذا المجال فإن اتفاقية المنظمة أضافت حماية المنتج بجانب طريقة الصنع فى مجال براءات الاختراع وأن تزداد مدة الحماية من ١٥ إلى ٢٠ سنة، كذلك أن تكون حماية حقوق النسخ أو حق المؤلف لمدة ٥٠ سنة وأن تمتد الحماية لتشمل اسطوانات الكومبيوتر.

إلا أنه تم تأجيل التزام الدول النامية بهذه القواعد الجديدة لمدة خمس سنوات فى المجالات الستة الخاصة بالملكية الفكرية، و١٠ سنوات فى مجال صناعة الدواء والصناعات الغذائية فى اطار براءات الاختراع بالاضافة إلى الحصول على المعونة الفنية والمالية من الدول المتقدمة.

ويضيف أنه من المؤكد أن هذا الاتفاق سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الدواء إلا أن ذلك سوف يحدث بعد عام ٢٠٠٥ كما أن ٩٠٪ من الدواء المتداول فى الوقت الحالى لن يتأثر لأن مدة حمايته قد انتهت ودخل فيما يطلق عليه "الملك العام".

ويحذر مأمون من ضرورة أن نقوم فى مصر بالاستعداد لما سيحدث فى النسبة الباقية من الادوية خاصة أنه لا يتبقى فى الفترة الانتقالية إلا أقل من ٦ سنوات.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٢/١٩٩٩

حماية الصناعة الوطنية من «الجات»!

من القضايا الوطنية الحيوية التى تعرض لها مجلس الشورى للنقاش أخيرا برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى، قضية الصناعة الوطنية فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد (الجات)، وذلك على ضوء التقرير القيم الذى أعدته لجنة الانتاج الصناعى والطاقة برئاسة الأستاذ محمد فريد خميس الذى تولى بنفسه عرض التقرير على المجلس وبصفته مقررا نظرا لخبرته الواسعة فى مجال الصناعة والتجارة العالمية وأساليبها التى تحتاج إلى حنكة اقتصادية وتجارية عالية لمواجهة المنافسة الحادة وعدم الوقوع فى أى شرك تجارى يضر بالتجارة المصرية فى الأسواق العالمية فى ظل المنافسة الحادة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات.

ويؤكد الأستاذ محمد فريد خميس فى معرض تناوله لهذه القضية المهمة على أن الصناعة الوطنية فى مصر فى حاجة إلى أسواق تصديرية مناسبة تضمن لها القدرة على المنافسة، وهذا يحتاج إلى عدة قواعد لابد من مراعاتها حتى تحقق الصناعة الوطنية الثقة لدى المستهلك فى الأسواق الخارجية، وفى مقدمتها توفير ظروف أفضل لتنمية الصادرات والتسويق الدولى، والوصول إلى أسواق جديدة والبقاء فيها على أسس تنافسية، وانتهاج استراتيجيات التسويق السلمية، وأساليب الترويج والبيع المتطورة.

والتوسع فى المشروعات المشتركة مع الدول المتقدمة التى ترتكز على تمويل مشترك وشركاء تكنولوجيين أجانب، وتسويق منتجاتها داخليا وخارجيا.

وتوسيع الفرص أمام جذب الاستثمار الأجنبى المرتبط بالتكنولوجيا المتقدمة فى المعدات والتراخيص يساعدها على رفع كفاءة الانتاج وتحسين القدرة التنافسية الداخلية والخارجية من خلال خفض التكلفة ورفع مستويات الجودة، والتكامل الرأسى والأفقى وتنويع الانتاج، وتحسين الانتاجية. وتطوير القدرات الفنية والمهنية للعمالة المصرية، وإيجاد أساليب فعالة لنقل وتطوير وتوطين التكنولوجيا واستخدامها على نطاق واسع فى الانتاج والخدمات.

ومقاومة التطبيق التعسفى لقواعد منع الاغراق التى تقيد بها الدول الصناعية الكبرى صادرات مصر والدول النامية إلى أسواقها واتخاذ كل الاجراءات والتدابير لمنع مثل هذه الممارسات.

وضرورة العمل على أن تستفيد شركاتنا الصغيرة من برامج العولمة وأن تقتحم الشبكات الانتاجية العالمية الكبيرة بهدف التصدير والتواجد فى الأسواق العالمية وذلك عن طريق استغلال برامج الشراكة خاصة مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية.

ودعم العمل الجماعى للدول النامية (الجنوب - الجنوب) من خلال الوجود المصرى بالتجمعات الاقتصادية والتجارية مثل مجموعة الـ ٧٧، ومجموعة الـ ١٥ وتجمع الكوميسا، والتجمعات العربية المختلفة وغيرها . ومن المقترح أن تبدأ اهتمامات مصر مع دول تلك التجمعات بموضوع النفاذ إلى الأسواق العالمية، بالاضافة إلى الموضوعات الأخرى مثل نظم الأفضليات التجارية والقضايا المتعلقة بقطاعات الخدمات والاتصالات والبيئة والاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها من القطاعات الأخرى.

والسعى مع الدول النامية إلى ضرورة توفير مساعدة خاصة للبلدان النامية بما فيها تلك الأقل نموا التى تعانى صعوبات جمة فى مواجهة تحديات العولمة، والتأكيد على أن المساعدات الانمائية الرسمية لا غنى عنها للبلدان النامية.

كما يؤكد الأستاذ محمد فريد خميس على أهمية التعاون الصناعى العربى حيث يتطلب هذا التعاون إزالة أسباب الخلافات العربية: حيث تفرض التحديات العالمية الجديدة ضرورة تكاتف الدول العربية ووقوفها معا صفا واحدا، ويعنى هذا العمل بكل جهد لإزالة أسباب الخلافات العربية القائمة.

وتشجيع الدول العربية على الدخول فى اتفاقيات مشاركة وتعاون والدخول فى مناطق تجارة حجرة ثنائية أو جماعية وذلك بهدف تقريب وجهات النظر وتسهيل الدخول فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المرتقبة.

العمل على وضع خطة قومية للتنسيق الصناعى العربى. مدعمة بالبيانات والاحصاءات الواقعية حتى تعطى فى النهاية صورة واضحة عن إمكانات التنسيق بين صناعاتنا العربية.

والاهتمام بوجود شبكة جديدة من وسائل النقل وطرق المواصلات لتربط أجزاء الوطن العربى بعضها ببعض وهو شرط أساسى لامكان تحقيق التكامل الاقتصادى، إن خطوط الملاحة البحرية والطرق البرية والخطوط الجوية التى تربط الدول العربية بعضها ببعض مازالت محدودة وتحتاج إلى إنشاء المزيد منها والتنسيق بينها.

وتطوير الشبكة العربية للمعلومات الصناعية التى أنشأتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بحيث تشمل المعلومات جميع الأنشطة الاقتصادية (بدلا من الصناعة فقط) وجميع الدول العربية بدلا من الدول الست التى تشارك فى شبكة المعلومات (مصر، المغرب، تونس، ليبيا، السعودية، سوريا)



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤/٤/١٩٩٩

في ندوة الاقتصاد المصرى فى مواجهة الجات

تنمية العنصر البشرى ومنح حوافز تصديرية للمصريين

كتب – وجيه الصقار :

أكدت ندوة «الاقتصاد المصرى فى مواجهة الجات» أن القدرة التنافسية لدخول الأسواق الخارجية ترجع بالدرجة الأولى الى تنمية العنصر البشرى وبناء القدرة البشرية لمواجهة المتغيرات العالمية وأن يعمل الفرد فى اطار مثلث التنمية وهو الخدمة والانتاج والمنتج. ويحتم ذلك تعزيز دور مراكز التدريب لاحداث تغيير جذرى فى نظم الادارة التى أصبحت أهم عناصر الانتاج.

وصرح الدكتور سامى عفيفى حاتم مدير مركز دراسات التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان بان الندوة طالبت بتعزيز قدرة مصر التكنولوجية على الدخول للقرن الجديد، ومنح حوافز تصديرية تتبناها الدولة من خلال خفض الضرائب وأسعار الفائدة على القروض التى تمول المشروعات، بما يتيح النهوض بالصناعة المصرية وتحد من نشاط التصدير واحداث عجز مزمن بالميزان التجارى المصرى، وطلبت التوسع فى ابرام الاتفاقيات مع مختلف الدول، بهدف زيادة القدرة التنافسية للصادرات لعلاج الخلل فى الميزان التجارى الذى يعد شرطا ضروريا لاستمرار النجاحات التى حققها برنامج الاصلاح الاقتصادى والهيكلى المصرى. واتاحة تحرير المعلومات بالجهات المعنية والمختصة خاصة الحكومية المركزية ومرونة الحصول عليها لتحقيق التشخيص الدقيق للمشكلات التى تواجه المجتمع المصرى ووضع الحلول العلمية لها. وهى خطوة لبناء مجتمع المعلوماتية.

وقال: ن الندوة طالبت أيضا بوضع قاعدة منشأ عربى تدرج فى بنود التجارة الحرة لمجابهة التغييرات الدولية وهى أمر جوهرى للوفاء بمتطلبات عضوية منظمة التجارة العالمية وشرط جوهرى لبناء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى دخلت عامها الثانى هذا العام. كما طالبت الندوة بربط المجال الاكاديمى بالتنفيذى من خلال ربط الجامعات بالمراكز البحثية مما يعزز القدرة التنافسية ويخفف عن الدولة فى مجال الخدمة التعليمية ويحقق توازن الموازنة العامة للدولة كأحد متطلبات برنامج الاصلاح. وتحقيق المواءمة التشريعية والدستورية لمواجهة التغييرات الدولية، ووضع نموذج للتغيرات التكنولوجية ولتحديث الصناعة والبعد عن الأساليب التقليدية، واستحداث ميزان لتقييم التطوير التكنولوجى بالصناعة.

كما طالبت اللجنة بالسعى لايجاد تحالفات صناعية وانتاجية قادرة على الصمود أمام النمط السلوكى لرجال الادارة لتحقيق مزيد من الفعالية فى ظل التحديات الجديدة وتنمية المفاهيم الادارية لتحقيق كفاءة عالية فى الأداء مع احداث تغيير جذرى مناسب فى الجهاز الحكومى.

كما رأت الندوة التى حضرها نحو ٢٠٠ عالم وباحث متخصص، أن المشروعات القومية العملاقة التى يرعاها الرئيس حسنى مبارك هى الطريق العلمى والعملى لاحداث «التنمية المستديمة» وبناء مصر المستقبل وتحقيق معدل للنمو لا يقل عن ثلاثة أمثال معدل نمو السكان واعادة الانتشار السكانى على مساحات لا تقل عن ٢٥٪ من مساحة مصر حتى عام ٢٠١٧ ، مما يوفر فرصا كبيرة للبناء والتنمية ويقضى على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة.

ووجه الحاضرون فى نهاية الندوة برقية تأييد ومبايعة للرئيس حسنى مبارك لفترة رئاسة قادمة للحاق بركب الحضارة والتقدم والمضى فى طريق التقدم والازدهار.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤/٤/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلم والحياة

أفهم أن تنضم مصر الى اتفاقية التجارة العالمية .. المعروفة باختصار اسمها الى الجات .. ولكنى لا أفهم أن تتحول تلك الاتفاقية الى سيف مسلط على منتجاتنا وسلعنا .. وهويتنا التى يعبر عنها .. ما تجود به .. بل ما جادت به قرائح المصريين عبر الاف السنين..

لا افهم كيف يتدخل البعض من الدول .. فى خصائص السلعة المصرية .. ويطلبون تعديلا وتبديلا .. يذهب بمزايا تلك السلعة .. ويحيلها الى نسخة ممسوخة لسلع دول أخرى .. لمصلحة من يحدث ذلك؟

اقول ذلك بمناسبة ما نشر عن جبن مصر الابيض .. بل أحلى أنواع الجبن الابيض في العالم كله .. وهو الجبن الدمياطى .. ذلك الجبن الذى برع أهل دمياط .. أصحاب العقول الاليكترونية الربانية .. كما يصفهم الأستاذ الدكتور احمد جويلى .. وزير التموين والتجارة .. برع هؤلاء القوم فى صنعه .. وتوارث صناعته جيل بعد جيل .. على آخر الزمن .. يطالب فرسان الصناعة .. المشهورة على مستوى العالم .. بمواصفات جديدة .. تفرض عليهم من أجل التصدير .. لزيد أو لعبيد..

هذا التدخل الغريب .. بحجة الاستيراد من جانب الآخرين .. يذكرنا على الفور بالبنك الدولي وبتدخله فى السياسات الاقتصادية لدول العالم الثالث حتى الحق الأذى والضرر لتلك الدول .. وجاءها بالأزمات الواحدة بعد الأخرى .. ليس فقط الأزمات الاقتصادية بل الاجتماعية والزراعية والسياسية.

اليوم بدأت الجات .. وجه قبيح للاستعمار الجديد .. يسلط سياطه . ويفرض سيطرته على الدول الأعضاء . التى تبنى اقتصادها بالعرق والدمع.. فقط لصالح قلة من الدول . وبالدرجة الاولي لصالح القوة الكبرى التى لا تهدأ ولا تنام.. لتظل الوحيدة المتفردة .. بالسيادة والتحكم في سكان الكوكب كله.

إن ازمة الموز .. موز دول أمريكا اللاتينية . التى تملك تجارته شركات أمريكية . تابعة للولايات المتحدة .. وليس للقوميات الأمريكية اللاتينية . بمجرد أن فرضت دول الاتحاد الأوربى بعض الضرائب على ذلك الموز . دون الموز القادم من الدول الأخرى .. هاجت أمريكا وماجت .. وفرضت الضرائب الجمركية المضاعفة على صادرات .. دول الاتحاد الأوربى لأمريكا.

يعنى إتفاقية الجات .. تطل برأسها حينما تريد امريكا .. وتختفى عندما تريد أمريكا أيضا .. وطبعا تسير الكثير من الدول . فى نفس الطريق .. كل دولة بقدر ما تستطيع .. والهدف الأول والأخير .. إضعاف الدول المغلوبة علي أمرها .. لصالح الدول المستغلة.

إن فى فرنسا مئات الانواع من الجبن . وكذلك في سويسرا . وكل من الدولتين تفخر بأصناف الجبن التى تنتجها ومن تلك الأنواع ما يحمل اسم قرية . او مقاطعة .. أو مدينة .. ومنها ما يشبه الجبن الرومى .. ومنها المختلط بأنواع غير ضارة من العفن.. ومنها المختلطة بالبطاطس .. ومنها الأبيض المنزوع الدسم .. مثل ما نعرف من الجبن القريش . اشكال وألوان لا حصر لها ولا عد..

إن الجبن الدمياطى فى مصر رائع وهناك العديد من البحوث العلمية التى أجريت منذ عشرات السنين فى قسم الصناعات الغذائية بالمركز القومى للبحوث .. ومنها ما تم فى كلية الزراعة بجامعة القاهرة وأذكر أن الصديقة العزيزة الدكتورة زكية حلمى شقيقة العزيزة الراحلة الدكتورة سميحة حلمى . والأستاذة الكبيرة الدكتورة منيرة حلمى كانت هى وزوجها الدكتور عباس فى مقدمة من قاموا ببحوث هامة عن تطوير وتحسين مواصفات الجبن الدمياطي

إن التميز والتفرد فى نوعية ومواصفات السلعة المحلية هو أمضى سلاح فى المنافسة للسيطرة على الأسواق العالمية

ونحن نملك الكثير من التميز النوعى ولكننا قد لا نستطيع المنافسة عندما نقلد الآخرين لان أصحاب الاصل لابد أن يكونوا اقوى وأقدر فلماذا نلقى بالأصيل الذى نملكه لنجرى وراء المقلد والمزيف وننساق وراء المغرضين غير المخلصين.

د. عواطف عبد الجليل

شكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد الاتحاد الأوروبى لحظره استيراد البطاطس المصرية

تصدير ١٩٧ ألف طن قبل بدء الحظر وخسائر كبيرة على الاقتصاد القومى

كتب ـ رأفت أمين:

قررت لجنة تنظيم البطاطس المصرية برئاسة فخرالدين ابو العز رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى اجتماعها امس التقدم بشكوى لمنظمة التجارة العالمية ضد الاتحاد الاوروبى بسبب حظره استيراد البطاطس المصرية اعتبارا من ٣ ابريل الحالى نتيجة ظهور ١١ حالة اصابة بمرض العفن البنى، وكان الاتحاد الاوروبى قد اكد فى بداية موسم التصدير انه فى حالة ظهور ٥ حالات اصابة سيتم منع الاستيراد من مصر تماما .. وقد اكد اعضاء اللجنة تشككهم فى نتائج الابحاث الاوروبية حيث انه حتى ٢٢ مارس الماضى لم يكن هناك سوى ٣ حالات اصابة فقط مما يؤكد ان جهود مقاومة مرض العفن البنى قد اثمرت، الا انه خلال اسبوع واحد اظهرت الابحاث فى احدى الدول الاوروبية ان هناك اكثر من ٥ حالات،مما يشكك فى هذه الابحاث، وكان الغرض منها هووقف الاستيراد من مصر.

واكد اعضاء اللجنة ان الموقف الاوروبى لايتيح فرصة لأن تعمل قواعد المنافسة الحرة وفق قواعد منظمة التجارة العالمية، وان الاتحاد الاوروبى لايتخذ نفس القواعد مع باقى الدول الاعضاء فى منظمة التجارة، واكد الاعضاء ان القرار الاوروبى اصاب الاقتصاد المصرى باضرار كثيرة سواء بالنسبة للمساحات التى تمت زراعتها بمحصول البطاطس او الانشطة



فخرى أبوالعز   سيد أبوالقمصان

والخدمات الاخرى التى تقوم على هذا المحصول التصديرى المهم.

وكانت اللجنة قد قامت باجراء تقويم شامل للموسم التصديرى للبطاطس هذا العام، وتشير الارقام الى انه تم تصدير نحو ١٩٧ الف طن بطاطس لأسواق الاتحاد الاوروبى ونحو ٣٠ الف طن للدول العربية، وان نسب الاصابة بالعفن البنى نسب لاتذكر بعد الجهود الكبيرة التى قامت بها اجهزة وزارة الزراعة لمواجهة هذا المرض، خاصة ان خبراء الاتحاد الاوروبى قد اشادوا ـ عقب زيارتهم الاخيرة لمصر التى زاروا خلالها مناطق زراعة البطاطس فى مارس الماضى ـ بالجهود المبذولة لمقاومة مرض العفن البنى مؤكدين انهم سينقلون انطباعهم الجيد هذا الى اللجنة الاوروبية فى بروكسل.

واكدوا ان المفاوضات مع الجانب الاوروبى يجب ان تنتهى قبل اغسطس القادم بشأن قواعد التصدير للعام القادم وحتى لايتعرض المصدرون والاقتصاد القومى للخسائر، كما حدث بالنسبة للموسم الحالى، حيث تم حظر الاستيراد من منطقة تعد من اكبر مناطق زراعة البطاطس وهى منطقة الصالحية والتى يزرع فيها نحو ٦ الاف فدان رغم ان الابحاث اثبتت خلو المنطقة من اية امراض، وقد اكد المنتجون اعضاء اللجنة انهم خسروا المحصول المزروع فى هذه المنطقة لانه تم زراعتها باصناف جديدة خصيصا للأسواق الاوروبية وهى لاتصلح لاية اسواق اخرى، كما ان محطات التعبئة قد توقفت بالكامل عن العمل مما ادى الى تفاقم ازمة البطالة واحداث اضرار شديدة للعمال والشركات العاملة فى مجال اعداد وتعبئة محصول البطاطس للتصدير، مع الوضع فى الاعتبار ان البطاطس من المحاصيل الزراعية التى تحتاج الى عمالة كثيفة، كما ان المنطقة تعد من افضل مناطق انتاج التقاوى، وحتى الان لم يتم الاخطار بالموافقة على انتاج التقاوى فى هذه المنطقة مما يؤثر بالسلب على الموسم القادم .

وقد اكد الدكتور على سعدة وكيل وزارة الزراعة أن الاجراءات الاوروبية لاتتفق وقواعد التجارة الحرة، وانه كان عليها ان تمتنع فقط عن استيراد البطاطس التى ترى ان بها اصابة، وان تتيح الفرصة للمصدرين.للطعن فى نتائج الابحاث، اما البطاطس السليمة فكان يجب عليهم الا يضعوا العراقيل امام دخولها، لأن هذا يتناقض وجميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

واوضح سيد ابو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة ونائب رئيس اللجنة ان هناك اجتماعات مستمرة مع المستشارين القانونيين لاعداد الشكوى التى ستقدمها وزارة التجارة للمنظمة العالمية ضد الاتحاد الاوروبى لتعكس فيها حجم الاضرار التى لحقت بالاقتصاد المصرى بسبب الاجراء الاوروبى، واشار الى انه من المنتظر الانتهاء من اعداد هذه الشكوى بشكلها القانونى خلال الايام القليلة القادمة.

واشار فخر الدين ابو العز رئيس اللجنة الى ان القواعد التى تم وضعها للتصدير هذا العام كانت احد اسباب نجاح الموسم التصديرى الى جانب التزام جميع المصدرين بهذه القواعد.



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/ ٤ /١٩٩٩

خلافات حول الاعمال المصرفية وحقوق الملكية الفكرية

الصين تحذر الولايات المتحدة من المطالبة بمزيد من التنازلات التجارية

واشنطن - وكالات - حذر رئيس الوزراء الصيني زهو رونغجي الولايات المتحدة من التمادي في المطالبة بمزيد من التنازلات التجارية الصينية قائلا ان ذلك يمكن ان يطيح تماما بفرص التوصل الى اتفاق.

وقال زهو في كلمة القاها في حفل عشاء اقامته الليلة قبل الماضية اللجنة الوطنية للعلاقات الاميركية الصينية ان الولايات المتحدة تريد من الصين السماح بالمزيد من الاستثمارات الاجنبية وخفض الرسوم الجمركية.

واضاف «قلت ان هذا كله ممكن في غضون بضع سنين.. اما اذا اردت الكثير وفي وقت قصير فقد ينتهي بك الامر الى لا شيء».

تقدم ملموس

وكان زهو والرئيس الاميركي بيل كلينتون اعلنا الخميس الماضي عن احراز تقدم ملموس على طريق التوصل الى اتفاقية لتحرير التجارة تمهيدا لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية. لكنهما قالا انه لا تزال هناك حاجة الى المزيد من الوقت وابديا املهما في التوصل الى اتفاق قبل نهاية العام.

وقال مسؤولون تجاريون انه تم التوصل لاتفاق على طائفة من القضايا التجارية بينها الزراعة والتامين والاتصالات ولكن لا تزال هناك خلافات كبيرة حول الاعمال المصرفية والاوراق المالية وحقوق الملكية الفكرية والنسيج.

تنازلات كبرى

وقال زهو ان الصين تتفاوض مع الولايات المتحدة منذ ١٣ عاما بشأن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وانها قدمت «تنازلات كبرى» في هذا الصدد. واضاف «وبالتاكيد فقد حان الوقت لانهاء هذه المفاوضات والمضي قدما وفتح قنوات جديدة امام التجارة الاميركية الصينية».

غير انه اشار الى انه حتى لو انضمت الصين لمنظمة التجارة فان الولايات المتحدة تسعى للتوصل الى اتفاق خاص بشأن الممارسات التمييزية «ولهذا لم نتمكن حتى الآن من التوصل لاتفاق نهائي».

وقال ان الصين لا تصر على توقيع اتفاق خلال زيارته هذه للولايات المتحدة مشيرا الى ان المناخ السياسي قد لا يسمح بموافقة الكونغرس على اي اتفاق.

تعقيدات جديدة

واشنطن - ا.ف.ب - وتحدث رئيس الوزراء الصيني زهو رونغجي مساء امس الاول عن «تعقيدات جديدة» في ملف شروط انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية نافيا ان تكون بكين قدمت تنازلات كما سبق واعلنت واشنطن مساء الخميس.

واكد زهو رونغجي خلال مادبة عشاء مساء الجمعة في واشنطن «لم اكن اريد اصلا التحدث في هذه المواضيع (هذا المساء) لكن امس اعلن الاميركيون جميع الوثائق وقالوا ان الطرف الصيني اعطى موافقته على هذه الوثائق لكننا لم نفعل ذلك».

واستطرد خلال هذا الحفل الذي اقيم في احد الفنادق الكبرى في العاصمة الفدرالية الاميركية «نحن اصدقاء وعلينا ان نبقى اصدقاء لزمن طويل» داعيا رجال الاعمال الاميركيين الى الاخذ بالاعتبار «الامكانات الجديدة» التي تقدمها الصين.

وقال ان الصين «ليست عدوة الولايات المتحدة ولا منافسها المحتمل».

تدهور العلاقات

من جهة اخرى حذر رئيس الوزراء الصيني الذي تابع جولته الاميركية بالتوجه امس الى دنفر بولاية كولورادو، في حديث مع شبكة التلفزة «بي بي اس» من تدهور العلاقات الصينية الاميركية بسبب المناخ المعادي للصين في الولايات المتحدة وعزا الى السياسة الداخلية الاميركية فشل الجهود بهدف التوصل الى اتفاق هذا الاسبوع حول شروط دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية اثناء محادثاته مع الرئيس بيل كلينتون.

وقال ان واشنطن وبكين «اقتربتا جدا جدا من ابرام اتفاق.. لكن بسبب الاجواء السياسية الراهنة لدي الشعور بان الرئيس كلينتون يعتبر ان الوقت ليس مناسبا لانجازه».

واوضح المسؤول الصيني بواسطة مترجم «ان هناك في الوقت الحاضر تيارا معاديا للصين في الولايات المتحدة» وحذر من «خطر الرجوع الى الوراء» في العلاقات بين البلدين.

تقدم كبير

من جهة اعتبر وزير الخزانة الاميركي روبرت روبن ان الولايات المتحدة والصين حققتا تقدما كبيرا بخصوص انضمام الصين الى المنظمة العالمية للتجارة رغم عدم التوصل الى اتفاق خلال زيارة رئيس الوزراء الصيني زهو رونغجي هذا الاسبوع الى واشنطن.

وقال روبن للصحافيين في وزارة الخزانة «اعتقد اننا حققنا تقدما كبيرا جدا من اجل التوصل الى الاتفاق الذي نسعى اليه، وهو اتفاق مقبول بالمفاهيم التجارية».

لقد حققنا تقدما كبيرا نحو هذا الهدف لكن ما زال علينا القيام بمزيد من الخطوات».

واضاف روبن «يبدو لي ان زهو يمكن ان يعود الى بلاده وهو يقول انه قام بزيارة ناجحة، ويبدو لي انه دفع كثيرا العملية الى الامام.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ / ٤ / ١٩٩٩

دعم حقوق الملكية الفكرية لحماية التجارة المصرية

توفير المناخ للاستثمار ونقل التكنولوجيا وتشجيع القطاع الخاص

كتب محمد الهوارى :

• تقرر دعم حقوق الملكية الفكرية في مصر من خلال حماية المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والاصناف النباتية وحماية المستهلك بما يتفق واتفاقية الجات.

تقرر ذلك فى ندوة حقوق الملكية الفكرية التى نظمها معهد بحوث الهندسة الوراثية بالاشتراك مع جامعة ميتشجان الأمريكية تحت رعاية الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى.

وأكدت الندوة على ضرورة توفير مناخ اكثر ايجابية للاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة والابتكار المحلى لتشجيع نمو القطاع الخاص والمنافسة فى سوق التجارة الدولية من خلال تطوير مكاتب الملكية الفكرية واعداد المواد التثقيفية المتعلقة بها. من ناحية أخرى تابعت الفرق العلمية للنهوض بمحصول القمح حالة زراعات القمح فى ضوء التقلبات الجوية لعلاج أى اصابات بالامراض والحشرات والعلاج الوقائى للبؤر المصابة وتوجيه المزارعين تفاديا للارتفاع الكبير فى درجات الحرارة وتأثيرها على حبوب القمح. وتشير نتائج الحصاد فى المساحات المزروعة مبكرا الى زيادة المحصول عن العام الماضى.



ندوة «حقوق الملكية الفكرية» تناقش وسائل نقل التكنولوجيا

تم امس بوزارة الزراعة تحت رعاية الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الاراضى افتتاح ندوة «حقوق الملكية الفكرية» التى ينظمها معهد بحوث الهندسة الوراثية بالاشتراك مع جامعة ميتشجان الامريكية. وأكد اعضاء الندوة ضرورة دعم حقوق الملكية الفكرية فى مصر من خلال حماية المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والاصناف النباتية، وحماية المستهلك بما يتفق واتفاقية الجات من أجل توفير مناخ اكثر ايجابية للاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة والابتكار المحلى لتشجيع القطاع الخاص والمنافسة فى سوق التجارة الدولية من خلال تطوير مكاتب الملكية الفكرية واعداد المواد التثقيفية المتعلقة بها.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٤ / ١٩٩٩

في ندوة بالدمام:

حماية الملكية الفكرية تدعم الاختراع والابتكار

اكد طلال ابوغزاله رئيس المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية أن نظام حماية الملكية هو السبيل الوحيد للابداع وتشجيع الاستثمار فى البحث والتطوير مشيرا الى ان كثيرا من الشركات العملاقة بدات بابداع فردى.

جاء ذلك فى ندوة بالدمام بدعاية سمو الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز امير المنطقة الشرقية فى المملكة العربية السعودية حيث قال ابوغزاله ان المستفيد الأول من الحماية هو المواطن العربى الذى يقع دائما ضحية القرصنة والتقليد.

كما تناول الاهتمام الذى اولاه الاسلام للانتاج الفكرى وضمان حقوق هذا الانتاج وفى مقدمتها الاسم التجارى باعتباره اسما خاصا باصحابه ولها فى العرف المعاصر قيمة مالية ولا يجوز الاعتداء عليها باعتبار أن حقوق التاليف والاختراع والابتكار مصونة شرعا ولاصحابها فقط حق التصرف فيها.

وأشار ابوغزالة الى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» تنفرد بين منظمات الأمم المتحدة بكونها اقامت مكتبا للتعاون لأغراض التنمية فى البلدان العربية، كما اقامت مجلسا استشاريا من القطاع الخاص على مستوى العالم للاستماع اليه والحوار معه وقد اعتبر المجلس منطقتنا منطقة عربية وليست موزعة قاريا أو سياسيا.

وتجدر الاشارة الى أن مدير المكتب العربى للويبو هو السيد شريف سعدالله مما يعتبر شهادة من العالم على التفوق والابداع العربى.



المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ / ٤ / ١٩٩٩

صراع على رئاسة منظمة التجارة الدولية

□ بعد ستة أشهر من التنافس والصراع على رئاسة منظمة التجارة الدولية لم يتم بعد حسم اسم المرشح للرئاسة رغم ان مدة رئيسها الحالى الايطالى «ريناتو روجيرو» تنتهى فى ٣٠ ابريل القادم . انحصر التنافس على الرئاسة ، الآن بين اثنين من المرشحين هما : نائب رئيس وزراء تايلاند «سوباتش كانيكابادكى» ورئيس وزراء نيوزيلندا السابق «مايك موور» يحظى المرشح التايلندى بتأييد كل من اليابان والدول الآسيوية وأيضا معظم دول العالم الثالث .

أما المرشح النيوزيلندى فيحظى بتأييد أمريكى وبعض الدول الاوربية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٩

استراتيجية التفاوض حول سياسات التجارة الحرة للسلع الزراعية

ستتجمع العشرات من الدول فى وقت لاحق من العام الحالى تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة، للمشاركة فى جولة جديدة من المفاوضات بشأن التجارة الحرة فى مجال الزراعة. وترى العديد من الدول النامية أن ما يسمى بـ « جولة الألفية » فرصة جديدة - وربما الأخيرة - لصياغة اتفاق لا يضع

مزارعيها تحت رحمة الواردات الغربية المدعومة بشدة. ويتضمن برنامج العمل لهذه الدول الاعتراف بحقها فى « الأمن الغذائى » والسماح بمزيد من الوقت لتطبيق الاتفاقات وإنهاء الدعم السخى الذى يتلقاه المزارعون المنافسون فى أوروبا والولايات المتحدة واليابان.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٩

لم يعد خافياً على أحد أن جولة المفاوضات الأخيرة حول تنظيم وتجارة الحاصلات الزراعية والمعروفة بدورة أورجواى والتى تمخضت عنها الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة (GATT) قد تم التغاضى فيها عن مصالح الدول النامية، حيث تمت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية حول بنود الاتفاقية دون مشاركة حقيقية من قبل دول العالم الثالث. وكنتيجة مباشرة لهذا الغياب، فقد صيغت الاتفاقية بشكل يوائم مصالح الدول المتقدمة دون سواها.

بقلم: جون ماديلى*

وبعد أقل من عام بدءا من الآن، ستنعقد الدورة الجديدة للمفاوضات والتى سترعاها منظمة التجارة العالمية (WTO) وسيكون السؤال الذى يفرض نفسه على هذه الدورة كيف ستتمكن دول العالم الثالث من الأخذ بزمام المبادرة حتى لا تتكرر أخطاء دورة أورجواى.

والإجابة على السؤال السابق تكمن فى كلمة واحدة، هى «الاستعداد». فالدول النامية بحاجة لبلورة استراتيجية حول ماذا تريد الحصول عليه من مطالب فى هذه المفاوضات ووسائل حماية ما تحصل عليه.

ولكن على الجانب الآخر، سيكون مفاوضو الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية على أعلى درجات «الاستعداد» أيضا، وسيكون لزاماً على مفاوضى الدول النامية أن يكونوا أندادا لهم، مع إيمان عميق بقضايا بلادهم والتأكيد المستمر على أهمية أن تركز المفاوضات على الموضوعات التى تخدم مصالح دولهم، خصوصاً فى ظل الانحسار المستمر فى الموارد والثروات على الكرة الأرضية.

ووفق هذا الإطار، فإنه ينبغى على الدول النامية مجتمعة أن تقوم بدور حاسم فيما بينها للوصول لصيغة اقتراح موحد يخدم مصالحها المشتركة. وللوصول إلى هذه الصيغة فإنه، بالإضافة إلى الاستعداد التقنى، لابد من توافر الإرادة السياسية المساندة وهو أمر لم يتم الوصول إليه حتى الآن.

وبالرغم من وجود تباين فى المصالح بين مجموعة الدول النامية ذاتها التى تشكل جزءا كبيرا منها شبكة مستوردين للأغذية فى حين تقف مجموعة أصغر فى مصاف مصدرى هذه الأغذية، إلا أن الرغبة المشتركة لتأمين الغذاء تجمع بين دول المجموعة، وقد وضحت هذه الصورة بشكل قاطع فى الإعلان الصادر عن مؤتمر الغذاء العالمى عام ١٩٩٦، والذى أكد على حقيقة مفادها أن دول العالم الثالث سوف تضم بداخلها نصف عدد الذين يعانون من سوء التغذية بحلول عام ٢٠١٥، وهى حقيقة يجب أن تحمل الدول النامية على ألا تنساها حكومات الدول الغربية.

والأسئلة التى تتبادر إلى الذهن الآن هو كيف ستساهم سياسات تحرير تجارة الحاصلات الزراعية فى سياسات الأمن الغذائى؟ ولماذا تلجأ دول العالم النامى لتصدير الغذاء وهى فى أشد الاحتياج إليه؟

ولماذا لا تستخدم هذه الدول فوائضها الغذائية لإطعام جائعيها، بدلاً من إرسالها إلى دول تنعم شعوبها بأقصى درجات الأمن الغذائى؟ إن أسئلة من هذا النوع لا بد من بحثها من جديد ولا بد من التدقيق والبحث قبل الشروع فى الحديث عن تحرير هذه التجارة.

وبرغم أهمية مفهوم الأمن الغذائى الذى يربط بين السياسات الزراعية وتجارتها، فإن هذا المفهوم لم يدرج بعد كأولوية فى جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وبدلا منه تم إدراج موضوعات أقل أهمية، مثل الجوانب البيئية والاجتماعية لهذه التجارة.

وبالطبع، لا يمكن تجاهل مسألة تجارة الحاصلات الزراعية، فالبلاد النامية جميعها فى حاجة ماسة إلى العملات الحرة لاستيراد منتجات أساسية أخرى كالبترول مثلاً. وبدون التبادل التجارى مع بعض الدول الغنية فإن الفقر حتما سيكون المصير الوحيد الذى سيواجه شعوب هذه البلاد.

ولكن هناك نقطة توازن هامة يجب الوصول إليها فى هذا الصدد. فلو أن الدول النامية مجتمعة أصبحت تصدر منتجات زراعية بأكثر مما تحتمل السوق العالمية، فإن الأسعار ستتجه حتماً إلى الانخفاض، وستكون هذه البلاد قد اعتمدت بشكل أكثر من اللازم على شركاء تجاريين لن يشبعوا احتياجاتها. ومن أجل الوصول لنقطة التوازن هذه، هناك الكثير من الاتفاقات التى يمكن الوصول إليها بين الدول المصدرة للمنتجات الأولية مثل البن والكاكاو والشاى. فلو أن هذه الدول استطاعت خفض المعروض وكذلك الإنتاج من هذه المحاصيل، فإن فرصاً أفضل ستتوافر لكسب المزيد من العملات الصعبة، الأمر الذى سيوفر فى النهاية مزيداً من الأمن الغذائى لشعوب هذه البلاد. والوصول إلى مثل هذه الاتفاقات ممكن بل يجب أن يتم خارج منظمة التجارة العالمية حتى يظل جزء من ثروات هذه البلاد بعيداً عن تلك المنظمة.

ولتعزيز هذه الجهود من الممكن أيضاً ممارسة ضغط مكثف لمجموعة الدول النامية خلال جولة المفاوضات المقبلة لخفض الإعانات الحكومية الغربية الممنوحة للمصدرين وكذلك للفلاحين، والتى تؤدى فى النهاية لإنتاج أكثر من اللازم لأسواقهم المحلية وتصدير فوائضهم فى نهاية المطاف.

لقد أدت هذه الإعانات فى كل من أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى إلى إغراق أسواق الدول النامية بمنتجات سببت الكثير من الخسائر لمنتجى مثيلاتها الزراعية فى بلادها ولهذا يجب الإصرار من جانب هذه الدول على عدم تبعيتها للقياسات التى تحول دون تنمية القطاع الزراعى والتى تقلل من الجهود المبذولة لضمان الأمن الغذائى لشعوبها.

ومن الناحية الأخرى يجب أن تناضل الدول النامية أيضاً من أجل ضمان وجود دعم مالى لمزارعيها لمساعدتهم فى إنتاج المزيد من الطعام والمساهمة فى تأمين الأمن الغذائى فى بلادها خاصة التى تنتشر فيها المجاعات.



المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٨/ ٤/ ١٩٩٩
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبرغم ان اتفاقية اورجواى تلزم جميع الدول بخفض تعريفاتها الجمركية بنسبة ٣٦٪ خلال فترة ست سنوات وكذلك إلغاء القيود الجمركية المقيدة، إلا أن هذه الاتفاقية ادت فى نهاية الأمر لبعض النتائج الغريبة. فطبقاً لدراسة قامت بها اللجنة الاجتماعية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لآسيا ودول المحيط الهادى، فإن التعريفة الجمركية الآن للولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة بنسبة ٧٥ ٪ وكذلك دول الاتحاد الأوروبى بنسبة ٦٦ ٪ عن تلك التى كانت سائدة منذ عام ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٣، ومعنى ذلك أنه بدلا من الاتجاه نحو خفض هذه الدول لجماركها، فإن المقاييس الحقيقية تظهر بوضوح اتجاه هذه الجمارك للصعود ولذلك يجب أن تسعى الدول النامية بإصرار للحيلولة دون هذا الارتفاع، بل والعمل على خفض هذه الجمارك.

وطبقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، فإن الدول النامية مسموح لها نظرياً بحماية مزارعيهاوذلك بوضع تعريفات جمركية خاصة على الواردات الزراعية ، وتحاول بعض الدول ممارسة هذا الحق إلا ان البرامج والاتفاقات مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد لا تسمح عمليا بهذا الحق، وهو أمر يحتاج إلى إعادة نظر من كافة الاطراف. وثمة أمر آخر يحتاج ايضاً لإعادة النظر، وهو مسألة التعويضات المالية التى يجب منحها لمجموعات الدول المستوردة للاغذية. وقد كان من المفروض الوصول لحل لهذه المشكلة فى دورة أورجواى ولكنها لم توضع فى حيز التنفيذ بعد. وتتلخص المشكلة فى أن بعض المزارعين فى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى الذين يحصلون على دعم مالى من حكوماتهم، يستطيعون السيطرة على اسعار المنتجات الغذائية والصعود بها إلى مستويات أعلى من قيمتها الحقيقية، مما يؤثر بشكل سلبى على مجمل فواتير واردات الدول النامية المستوردة لهذه السلع لذلك يجب العمل على أن تفى الدول الغربية بالتزاماتها واحترام تعهداتها للدول النامية لتعويضها عن هذه الخسائر .

---

*كاتب متخصص فى إقتصاديات الدول النامية والتجارة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ٥ / ١٩٩٩

فى ندوة الأهرام حول «صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة»:

اتفاقية «الجات» وغزو منتجات الدول المنافسة يهددان الصناعة المصرية

كتبت ـ عزة على:

أكدت ندوة «صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة» وجود عدة مخاطر تهدد هذه الصناعة وعلى رأسها الآثار المترتبة على تنفيذ اتفاقية «الجات»، وغزو منتجات الدول المنافسة للسوق المصرية، وعدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة فى السوق الخارجية بما يتناسب مع المزايا النسبية التى تتوافر لمصر فى هذه الصناعة. جاء ذلك خلال الندوة التى عقدت بمؤسسة «الأهرام» بمشاركة المنتدى الاقتصادى العربى. وأكد محمود مراد نائب رئيس تحرير الأهرام والأمين العام للمنتدى الاقتصادى العربى الذى افتتح الندوة نيابة عن الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام بجميع المنتجات المصرية فى الأسواق العالمية، وتزايد الطلب عليها فى أسواق دول الكومنولث وأمريكا اللاتينية.

وأشار عادل العزبى رئيس شركة السويس الدولية للملابس إلى انخفاض حجم الصادرات المصرية من الغزل والنسيج والملابس مقارنة بصادرات الدول الأخرى، حيث وصلت الصادرات المصرية من هذه المنتجات إلى ٧٠٠ مليون دولار العام الماضى، بينما وصلت صادرات اليابان إلى ١٧ مليارا، والصادرات الأمريكية إلى ٥٨,٤ مليار دولار.

كما تحدث عبد المجيد عسل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الدلتا للغزل والنسيج عن المشاكل التى تواجهها صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر وفى مقدمتها تصدير الأنواع الجيدة من القطن الخام إلى الخارج، حيث تم هذا العام تصدير مليون و٣٠٠ ألف قنطار من القطن الخام من الأصناف الجيدة دون مراعاة لاحتياجات الصناعة المصرية.

ومن ناحيته، أكد أحمد الجوهرى رئيس مجلس المحاصيل الزيتية ورئيس معهد بحوث القطن السابق أهمية المجهودات التى تقوم بها الجهات البحثية فى إنتاج أصناف أكثر تحملا للظروف الجوية، وأصناف عالية الجودة، وأصناف مبكرة النضج.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ / ٥ / ١٩٩٩

جويلى أمام لجنة الزراعة بمجلس الشعب:

الجات لن تمنعنا من حماية الصناعة الوطنية

الحكومة تجتهد لسداد مستحقات المزارعين فى مواعيدها

كتب رفعت رشاد:

أكد د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين أن اتفاقية الجات لن تمنع حماية الصناعة الوطنية، كما اكد انه سيتم محاسبة كل من تسبب فى ازمة السكر الحالية.. جاء هذا خلال اجتماع لجنة الزراعة بمجلس الشعب مساء امس برئاسة المهندس ابو بكر الباسل، واوضح الوزير أن انهيار سعر السكر سببه ازمة دول جنوب شرق اسيا وروسيا حيث لم تستطع هذه الدول شراء ما تعودت عليه من السكر لذلك اصبح هناك فائض ادى الى انخفاض السعر واستبعد الوزير أن يكون الاغراق وراء هذا الانخفاض ووجود مخزون مكدس من السكر بمصر.. وقال الوزير انه لا يوجد ما يمنعنا من الحد من الاستيراد اذا كان ذلك لصالح الصناعة الوطنية وله ما يبرره واكد ان لا احد يقبل ان تغلق شركة وطنية ابوابها، كما اكد على اهمية حماية مزارعى قصب السكر وشركة السكر.. وقال الوزير ان الحكومة ستجتهد لسداد مستحقات المزارعين فى مواعيدها، واوضح ان الوزارة مستمرة فى الحصول على حوالى ٦٠٠ الف طن سنويا من انتاج شركة السكر لصالح بطاقات التموين.. واكد النواب ضرورة ان تتحمل الدولة فوائد قروض بنك التنمية والائتمان الزراعى اذا ما تأخر سداد مستحقات المزارعين، وادان د. امين مبارك رئيس لجنة الصناعة بالمجلس سياسة الحكومة فى معالجة ازمة السكر حيث تركت المخزون يتراكم حتى وصلت المديونيات الى مليارى جنيه واكد ضرورة حماية الصناعة الوطنية موضحا ان كل الدول تفعل ذلك بما فيها امريكا.

بحث مشكلة تكدس السكر بسبب الاستيراد

وأعلن المهندس عادل الشهاوى رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية ان الفجوة فى إنتاج مصر من السكر تصل إلى ٥٠٠ الف طن حيث تنتج ١,١ مليون طن بينما تصل حاجتنا إلى ١,٦ مليون طن.. وقال إنه كان من المفترض فتح الباب لاستيراد هذه الكمية فقط لكن السكر تكدس فى الأسواق ومخازن الشركات. وقد اتهم النواب المستوردين بأنهم يهدفون إلى تدمير صناعة السكر المصرية بعدما حققت المصانع خسائر ضخمة وبلغت مديونياتها اكثر من مليارى جنيه.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 11 / 5 / 1999

■ جويلى:

اتفاقية «الجات» لا تمنع من اتخاذ أية إجراءات لحماية السكر

كتب ـ حامد محمد حامد: أكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين انه مستعد كوزير مسئول لاتخاذ اية إجراءات يرى نواب الشعب التوصل اليه حلا لمشكلة السكر ، مشيرا الى أن اتفاقية «الجات» لا تعوق على الاطلاق اتخاذ اى خطوة لحماية الصناعة المحلية ، وقال د. جويلى امام لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب فى اجتماعها مساء امس برئاسة المهندس ابو بكر الباس رئيس اللجنة : إن الحكومة لن تسمح بانهيار اى صناعة وطنية او شركة وطنية واحدة مهما كانت الاسباب .

وأشار د. جويلى الى ان هدف الحكومة هو حماية مزارع قصب السكر موضحا أن انهيار سعر السكر سببه ازمة دول جنوب شرق اسيا وروسيا واستبعد ان يكون الاغراق وراء هذا الانخفاض .

وقال د. احمد جويلى انه لا يوجد ما يمنعنا من الحد من الاستيراد إذا كان ذلك لمصلحة الصناعة الوطنية، وله ما يبرره مؤكدا انه على استعداد لإغلاق باب الاستيراد للسكر فورا لوكان هذا واجبا وطنيا وله مبرراته.

واوضح الوزير انه ستتم محاسبة كل من تسبب فى الأزمة الحالية ، مقترحا ان يتم عقد اجتماع مصغر من لجنتى الزراعة والصناعة والمسئولين بالحكومة غدا «الاربعاء» لدراسة الموضوع فى ضوء الارقام المتاحة والتوصل الى حلول عملية ، مشيرا إلى ان الحكومة تجتهد فى سداد مستحقات المزارعين فى مواعيدها.



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/ ٥/ ١٩٩٩

.. رغم أنف الجات!

بقلم: عباس الطرابيلي

هذا الخبر أهديه للشعب.. ولا أهديه للحكومة.. لأنها حكومة تتكلم.. ولا تتعلم. لأنه ببساطة يكشف سر فشل الحكومة.. وهو خبر أقدمه لكل الذين «يتكلمون» عن نهضة الصادرات «ويتحدثون» عن كيفية مواجهة خلل الميزان التجاري.. وكيف تقفز الواردات بينما تتلكأ وتتعثر الصادرات، وإذا كانت الواردات تنطلق بسرعة الصاروخ إلا أن الصادرات تزحف تماما مثل السلحفاة.. وتعالوا نروى الحدوتة!!

فقد نشرت إحدى الصحف القومية تحت عنوان «استوردنا تليفزيونات بـ٨٠٥ ملايين جنيه» أن عدد أجهزة التليفزيون التى تم استيرادها فى العام الماضى زاد لتصل قيمة المستورد منها الى ٨٠٥ ملايين جنيه بزيادة حوالى ٥٠٠ مليون جنيه عن العام قبل الماضى. وليس هذا خبرا اجتهاديا.. بل جاء على لسان مسئول باتحاد الغرف التجارية الذى أضاف أن هذا يمثل زيادة كبيرة فى المستورد، خاصة ان هناك عددا كبيرا من الشركات المصرية المختصة بانتاج التليفزيون، مما أدى - يضيف الخبر - الى زيادة المخزون الراكد لدى هذه الشركات وحدوث أزمات بها..

هذا هو الخبر.. فماذا وراءه؟!

وراءه غياب التخطيط بين خطط الانتاج وقواعد الاستيراد.. بين من ينتج ومن يستورد. وكأن هذا يعمل فى دولة غير الدولة التى تستورد.. بل كأننا أصبحنا شعبا من.. المشاهدين نتسمر امام أجهزة التليفزيون نتفرج على العالم.. بينما نحن فى حقيقة الأمر نتفرج على خيبتنا الكبيرة.

●● فالحقيقة المرة تقول ان داخل مصر الآن وبأموال مصرية خالصة صناعة ناشئة لأجهزة التليفزيون.. منها ماهو تجميعى لإنتاج عالمى خارجى سواء من جنوب شرق آسيا.. أو ما هو أوروبى.. ومنها ما يتم انتاجه بالكامل بواسطة عقول مصرية خالصة وأيد مصرية عاملة.. أى انتاج مصرى ١٠٠٪.

والطريف أن بعض هذه الشركات مملوكة للدولة.. أى لقطاع الأعمال وتعمل منذ سنوات طويلة.. ومنها ماهو ملك للقطاع الخاص بالكامل.. أى الكل متضرر من الاندفاع غير المدروس نحو المستورد وترك الانتاج المحلى، رغم انه أرخص وإذا قلنا أنه لا يفوق المنتج المستورد إلا انه لا يقل عنه جودة. وهو من طرازات مختلفة ومقاسات مختلفة وبالتالى بأسعار مختلفة..بل منه ما هو بالألوان.. وماهو أبيض وأسود لتقديم جهاز سعره فى متناول يد الفقير.

●● وعندما نضرب المثل بجهاز التليفزيون فانما نقصد أن نبين أن جهازا مثل هذا يزداد عليه الطلب من حق الوطن علينا أن ندعم الانتاج المحلى منه.. وأن نتصدى لجريمة الاندفاع وراء المستورد منه.. وهى قضية تمس فى المقام الأول سياسة مصر الاقتصادية، خصوصا وأن حجم الصادرات لا يتحرك بنفس سرعة حركة الواردات.

وقد يقول قائل اننا لا يمكن أن نتصدى لاتفاقية الجات. لأن هذا يعنى عقوبات رادعة يمكن أن تصيب مصر فى مقتل. ونحن فى غنى عن هذه العقوبات. وأن علينا أن نتلمس رضا المجتمع الدولى وليس السعى الى إغضابه.

●● وهذا كلام مردود عليه.. سياسيا وقانونيا.

سياسيا عندنا المبدأ الذى أخذ به الرئيس حسنى مبارك عندما رفض - وبشدة - فكرة تخفيض الجمارك على السيارات المستوردة وقال بالحرف الواحد: كيف نخفض الجمارك؟ ولمصلحة من؟ وهل من العقل أن نخفض هذه الجمارك لنقتل الصناعة المحلية لهذه السيارات التى بدأت تنتعش؟!

أى أن رئيس الجمهورية أضاء الضوء



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٥ /١٩٩٩

الأخضر أمام التصدى للجات تحت مبدأ وطنى قومى هام وهو حماية المنتج المصرى.. وبصريح العبارة وضع الرئيس مبارك المبدأ الصحيح الذى يرى أن مصلحة الاقتصاد الوطنى تأتى أولا. حتى ولو كان فى هذا تصديا لاتفاقية الجات.. ولأى تعهدات دولية..

●● وأمس نشرت كل الصحف المصرية القومية والحزبية الحكم الذى أصدرته محكمة القضاء الإدارى عندما رفضت طلبا بوقف تنفيذ قرار وزير التجارة والتموين بفرض رسوم جمركية مؤقتة على الواردات من الكبريت وعدم الافراج عن الصفقة إلا بعد تحصيل الرسوم.

وهذا الحكم يرسخ الوجه القانوني للقضية. أى يقنن حق الوطن فى حماية منتجاته الوطنية سواء بالحد من الاستيراد. أو بفرض جمارك ترفع من سعر المنتج المستورد حتى لا ينافس أو يقتل المنتج المحلى.. وعلى اتفاقية الجات ان تضرب رأسها فى الحائط لأن القاعدة هى: الوطن أولا.. حتى ولو امام جبابرة المصدرين.. لأننا يجب ألا نسمح بأن تعلو مصلحة المصدر الأجنبي: افراداً أو شركات أو حتى دولا فوق مصلحة الوطن.. ولنا فيما يحدث فى العالم القدوة.. أو المثل..

●● فقد نشبت حرب الموز بين أمريكا - زعيمة الجات - وبين دول أوروبا ذات المصالح الحيوية فى دول الكاريبى. وهددت أمريكا - رغم كل التحالفات والمصالح - كل دول أوروبا ذات الطرف فى القضية لأن أمريكا رأت فى الصمت ضياع مصالحها القومية فى هذا المنتج الذى هو مجرد «الموز»!! أى أن المبدأ موجود حتى بين الحلفاء!!

●● ثم من قال أن اتفاقية الجات تحرمنا من حق الاعتراض. أو من حق حماية منتجاتنا الوطنية.. أو من رفض الانسياق الأعمى وراء نصوصها.. نقول هذا لأن اتفاقية الجات التى تم توقيعها فى أوروجواى عام ١٩٩٤ تعطى الحق للدولة الموقعة عليها فى فرض التدابير الوطنية الوقائية ضد الكميات المتزايدة من الواردات التى تتسبب فى حدوث ضرر جسيم بالصناعة المحلية. أى أن نفس نصوص الجات تعطينا الحق فى حماية أسواقنا من الاغراق الخارجي للسلع بما يهدد الصناعة والاقتصاد والميزان التجارى الوطنى.. فهل بعد هذا عذر أمام الذين يسمحون بغزو الواردات الاجنبية للأسواق المصرية، سواء كان المنتج جهاز تليفزيون.. أو حتى قميصا نصف كم!!

●● إننا لو سمحنا بفتح الباب على الغارب للواردات فلن تقوم للصناعة الوطنية قائمة. ولن نعطيها الفرصة من أجل تطوير منتجاتها..

وقد تكون درجة المنتج المصرى ليست بنفس درجة المنتج المستورد.. ولكن إطلاق الاستيراد يعنى القضاء على المنتج المحلى.. خصوصا وأن بعض المستوردين عندنا لا يهمهم دعم الانتاج المصرى بل كل همهم الربح من وراء ما يستوردنه ونحن نعلم أن بعض المستوردين يستوردون منتجات مضروبة ومن الدرجة الرابعة اعتمادا على العنصر النفسى عند المستهلك المصرى الذى يفضل المستورد على المحلى حتى ولو كان مجرد.. حزمة فجل..

●●هنا لابد أن نعيد النظر فى سياسة الاغراق الخارجي التى يتعرض لها السوق المصرى. وأن نتشدد فى سياسة «الحماية المصرية للمنتجات الوطنية» لأنه من العار أن تطبق مصر سياسة الحماية هذه فى مطلع القرن العشرين.. وتتخلى عنها فى نهايته.. ومن العار أن تكون هذه الحماية المصرية من عمد النضال السياسى المصرى منذ الثلاثينات.. ثم نتخلى عنها ونحن نستقبل قرنا جديدا.

ثم ان عدم الحماية يعنى اننا نضيع على الانتاج الوطنى فرصة التطوير والتجويد والتحسين. أما باتباعنا سياسة الحماية فإننا نعطى المنتج المصرى الفرصة كاملة لتحسين انتاجه.

●●ولكن هذه الحماية لا تعنى حماية مطلقة لأنها لو أصبحت مطلقة فاننا سنجد سريعا أن المنتج المصرى محلك سر وأنه سيعتمد على الحماية ومن مبدأ أن انتاجه سوف يشتريه المستهلك المصرى رضى أم لم يرض. لأنه الوحيد فى السوق.. ومن هنا فإن الحل الأمثل هو «نظام التخصيص» أى ندرس احتياجات السوق الفعلية.. ونخصص ولو ٤٠٪ من هذه الاحتياجات للمنتجات الاجنبية - مع فرض ضريبة أو جمارك استرشادية - ونترك الباقى وهو ٦٠٪ للمنتجات المحلية.. وكلما تحسن مستوى الانتاج المحلى.. زدنا حصته فى الأسواق وخفضنا من حصة المستورد.

●● ونظام الحصص ليس بدعة. بل تطبقه أمريكا.. وتطبقه دول السوق الأوروبية حماية لمنتجاتها ودعما للمنافسة.. ومن أجل مصلحة المستهلك



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢/ ٥/ ١٩٩٩

أولا وأخيرا.

ويجب أن نراعى هنا ظروف الميزان التجارى، أى نضع خطأ واضحا للخلل فيه. لنعمل على تصحيحه وتخفيض ما به من اختلال.. حتى ولو تضرر المستهلك

لأن المنفعة العامة للوطن هى الأساس وليس المنفعة التى يسعى اليها المستورد مهما كان جبروته.. أى هى ليست حماية مطلقة.. بل هى منفعة مطلقة.. ولكن للاقتصاد الوطنى وللانتاج الوطنى.

●● وهنا نقول اننا بهذه السياسة لا ندعم الصناعة الوطنية فقط.. بل نحسن استغلال الأموال المكدسة فى البنوك لنحسن تحريكها وتشغيلها لأن نجاح مصنع اقترض أموالا من بنك يعنى نجاح تشغيل هذه الأموال بل يعنى ـ وهذا هام جدا ـ توفير فرص عمل للملايين العاطلة التى تبحث عن وظيفة أو فرصة عمل ولا تجدها بسبب تزايد الواردات وضعف الصادرات.. وبسبب تزايد المخزون لدى كل مصانعنا.. بلا استثناء.

اننا عندما نتحدث عن المليارات الموجودة فى البنوك نتحدث والدموع تملأ العيون.. لأن أصحاب هذه الودائع يفضلون الآن استثمارها بإيداعها فى البنوك حتى ولو كان العائد قليلا عن تشغيلها فى الصناعة.. وهذه كارثة اقتصادية محققة.

●● كما أن إعطاء الفرصة للانتاج المحلى ليحسن مستوى انتاجه سوف يزيد فرصته التصديرية والتنافسية فى الأسواق الخارجية. وبالتالى لا نقلل فقط من حجم الواردات بل نزيد من الصادرات وبالتالى نعدل الميزان التجارى الذى يكاد يقتله الخلل المؤكد الآن..

●● وياليت الجيل الحالى من كل المصريين يعرف حقيقة النضال الوطنى لأجدادهم وآبائهم من أجل إقامة صناعة وطنية.. وياليتهم يعلمون كيف ضحى هؤلاء بالمنتجات الأجنبية حتى ولو كانت مجرد زجاجة كولونيا وليس بدلة صوف من انتاج انجلترا.

علينا أن نعلم أولادنا معنى الاستقلال الاقتصادى قبل أن يلهثوا وراء المستورد.. لأن هذا الاستقلال أخطر من الاستقلال السياسى.. ويكفى أن يعلموا أن الاقتصاد هو الذى يحرك كل شيء فى عالم اليوم من النمور القديمة فى أوروبا وأمريكا إلى النمور الجديدة فى جنوب شرق آسيا..

●● وياكل المصريين تعالوا نبنى مصرنا باقتصاد قوى يقوم على صناعة وطنية ناجحة رغما عن أمريكا وأوروبا.. وحتى لو خرقنا كل الاتفاقيات الدولية.. وطظ فى الجات.. وأى جات تحرمنا من إقامة صناعة وطنية قوية ورائدة..

وأهلا بالمعارك..

فى تقرير الاتحاد الدولى للملكية الفكرية لعام ٩٨

٦٢,٧ مليون دولار.. خسائر الاقتصاد المصرى من عمليات القرصنة

كتبت ـ دينا كمال :

فى التقرير الصادر عن الإتحاد الدولى للملكية الفكرية لعام ١٩٩٨، اتضح أن إجمالى الخسائر التجارية الناجمة عن عمليات القرصنة على مستوى الإقتصاد العالمى بلغت ١١,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٨. اما بالنسبة للإقتصاد المصرى فقد لحقت به خسائر قدرت بحوالى ٦٢,٧ مليون دولار عام ٩٨ فى مجالات نشر الكتب وبرامج الكمبيوتر والأعمال الفنية الموسيقية والأفلام السينمائية، وذلك بزيادة قدرها ١٤٪ عن عام ٩٧ الذى كانت فيه الخسائر ٥٥ مليون دولار.

وأشاد التقرير بالحملة الإعلامية التى تبنتها وزارة الثقافة المصرية والتى ساعدت على نشر الوعى بأهمية الإعتماد على البرامج الأصلية وهو الأمر الذى أدى لانخفاض معدل القرصنة فى مجال برامج الكمبيوتر من ٨٥٪ عام ٩٧ إلى ٨٢٪ عام ٩٨.

وقدم التقرير مقترحات لمكافحة القرصنة فى السوق المصرية ومنها التزام الأجهزة الحكومية والقطاع العام باستخدام البرامج الأصلية، وتصعيد حملات الشرطة والرقابة على المؤسسات الكبيرة. وقد أيد تلك المقترحات عدد من خبراء تكنولوجيا المعلومات المصريين لتشجيع الصناعة المحلية، وتشجيع الكثير من الشركات الأجنبية العاملة فى مجال البرمجيات على الوجود بالسوق المحلية.

وفى تقرير لمكتب المفوض التجارى الأمريكى للدول التى لا توفر حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية للمنتجات الأمريكية، وفقا لقانون التجارة الأمريكى، تم تحديد ثلاثة مستويات لتصنيف الدول : يضم المستوى الأول الدول التى تنعدم فيها تقريبا مستويات الحماية مما يعطى للقانون الأمريكى حق فرض عقوبات تجارية على هذه الدول، ويضم المستوى الثانى الدول التى تبذل بعض الجهود لمكافحة أعمال القرصنة على حقوق الملكية، أما المستوى الثالث فيضم الدول التى تقوم بدور بارز لحماية وتنفيذ قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية.

وفى أعوام ٩٤، ٩٥، ٩٦ إدرجت مصر فى المستوى الثانى إلا أنها تراجعت للمستوى الثالث ثم عادت إلى المستوى الثانى.

فى تقرير دولى للمنسوجات :

الدول الكبرى تتلاعب فى تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة

كتب عصام السباعى:

تلقى الدكتور احمد جويلى وزير التجارة تقرير المكتب الدولى للمنسوجات والملابس بشأن مدى التنفيذ الدولى لإلتزاماته بتحرير التجارة فى قطاع المنسوجات والملابس. اكد التقرير أن الدول الكبرى المستوردة تقدم أى تيسيرات لصادرات الدول الأقل نموا أو تجرى حتى مشاورات معهم وفقا لما يقضى به إتفاق المنسوجات والملابس A. T. C فى إطار منظمة التجارة العالمية.

وأشار الى توسع الاتحاد الأوربى فى اتخاذ إجراءات مكافحة الإغراق ضد وارداته من العديد من بنود المنسوجات، ومنها بنود خاضعة بالفعل لقيود حصصية شديدة، وتكرار هذه الدعاوى ضد نفس المنتجات أحيانا ومن نفس الدول، وأشار التقرير ضمنيا إلى حالة مصر وقال انه على الرغم من فشل العديد من هذه الدعاوى إلا أن آثارها التجارية على الدول المصدرة كانت شديدة.

ولاحظ التقرير حول دراسة المكتب الدولى للمنسوجات الذى تلقاه د. جويلى من د. علاء خليل رئيس جهاز التمثيل التجارى قصور دور جهاز الرقابة على المنسوجات فى مراجعة الإجراءات التى تتخذها الدول فى اطار تنفيذها لقواعد الاتفاقية، وتفضيله الدور التوفيقى بين طرفى النزاع عن القيام بدوره المحدد بفحص مدى قانونية الإجراءات.

واكد التقرير فيما يتعلق بتنفيذ الدول لإلتزاماتها فى إطار دمج قطاع المنسوجات والملابس فى اتفاقية «الجات» ان الإجراءات التى اتخذتها الدول الأربع الكبرى المستوردة التى تفرض قيودا على الواردات لم تؤد الى تحقيق تحرير ذى قيمة فى التجارة، واوضح ان التعديلات التى ادخلتها الولايات المتحدة بشكل منفرد على قواعد المنشأ جاءت فى وقت مازالت فيه المفاوضات جارية فى منظمة التجارة العالمية حول قواعدها، بما يقلل من جدوى الاتفاق على قواعد عالمية مع سعى الدول لوضع قواعد انفرادية.

وأشار الى تلاعب الولايات المتحدة وكندا بتقسيم الحصص الى حصص فرعية أو دمج أقسام من البنود وبالتالى خفض الحصص على بقية البنود غير المدمجة بما لا يراعى مصالح الدول المصدرة ولا يتفق مع روح اتفاقية المنسوجات، بالاضافة الى تصعيد الولايات المتحدة لدعاوى التزوير ضد العديد من الشحنات الواردة إليها، على الرغم من إحالة شكوى واحدة فقط بهذا الصدد إلى جهاز الرقابة وتم حلها بالتراضى، وكذلك قيامها بالتوسع فى تطبيق اجراءات الوقاية المرحلية ضد إدعاءات زيادة الواردات وبلغ عددها ٢٨ إجراء خلال سنوات الاتفاقية منذ عام ١٩٩٥، واسفرت المراجعة عن تراجعها فى ١٨ حالة.

د. جويلى

وإنتهى التقرير الى أن نواحى القصور فى تطبيق قواعد اتفاقية المنسوجات والملابس تلقى بالكثير من الشك فى جدوى إمكانية تنفيذه لتحقيق التحرير الكامل للتجارة فى الموعد المحدد له فى أول يناير ٢٠٠٥.

وصرح مصدر مسئول بأنه سيتم دراسة التقرير بالاشتراك مع الجهات المعنية فى اللجنة الفرعية للمنسوجات والملابس المتفرعة من اللجنة الدائمة لمتابعة نتائج جولة اوراجوى برئاسة د. احمد جويلى، بالاشتراك مع المكتب التجارى بجنيف برئاسة د. عادل خليل، ويتم خلال الاجتماع دراسة نواحى القصور فى وقت مبكر لتحقيق التزام الدول المستوردة بأحكام الاتفاقية وتنفيذها بدقة، وذلك لمنع احتمالات طلب الدول المتقدمة بتمديد أجل الاتفاق.



المصدر : الوفد

التاريخ : /٥/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



.. وبعث رئيس الحكومة بالرسالة التالية إلي طلعت حرب باشا.. يرد فيها علي رسالته السابقة.. والتي اعترض فيها علي طرح ٧٦٪ من شركة بيع المصنوعات المصرية للبيع ضمن برنامج الخصخصة.

معالي طلعت باشا حرب.. بكل الود والتقدير تلقيت رسالتكم الكريمة.. وقد تأثرت بها أشد التأثر. فنحن حكومة وشعبا نقدر دوركم الوطني كرائد للاقتصاد الوطني. كما نقدر مساهماتكم الكبيرة وجهودكم الجبارة في تأسيس العديد من الشركات الوطنية.: كالمحلة الكبري للغزل.. وبنك مصر.. وبيع المصنوعات. واستديو مصر.. وغيرها من الشركات التي كانت اللبنة الأولي لإقامة صناعة وطنية في مواجهة غزو البضائع الأجنبية.

ونقدر في نفس الوقت مدي الألم الذي تشعرون به.. من جراء قرارنا بالتخلص بالبيع من ٧٦٪ من أسهم شركة بيع المصنوعات.. لكن عذرنا أن الظروف لم تعد هي الظروف كما قلتم أنتم بالأمس في رسالتكم لنا.. والرجال أيضا ليسوا هم الرجال.

لقد كنتم في العشرينات تواجهون محتلا أجنبيا غاصبا.. معروف الاسم والعنوان هو «الانجليز» وكان المحتل يتعامل معنا كواحدة من مستعمراته المنتشرة في الشرق. وأراد أن يرسخ في أذهان المصريين أننا بلد زراعي.. لا يمت إلي الصناعة والتقدم والعلم بصلة.. فجاءت جهودك وإسهاماتك الفريدة لتحطم هذه الأسطورة.. وتتحدي إرادة المستعمر وتكسرها.

أما في زماننا هذا.. فالأمر مختلف. فنحن لا نعرف القوي التي نواجهها. ولا ماهو نوع الاستعمار الذي يضمر لنا شرا. فهو استعمار متعدد الأشكال.. يتلون بألف لون.. وله ألف وجه.. يتدخل في قراراتنا اليومية وفي شئون حياتنا اليومية. كما أنه مجهول الاسم والعنوان.. ولا قدرة لنا علي مواجهته فإذا قاومناه من الباب.. سيدخل لنا من «عقب الباب» أو من الشباك.

ماذا نفعل في مواجهة «العولمة» و«الجات» وما أدراك ما الجات. إنها تلغي القيود والسدود أمام حرية التجارة. وتفتح الباب علي مصراعيه أمام دخول السلع الأجنبية إلي الأسواق. ومن يعترض سيفتح علي نفسه أبواب جهنم. وستفرض عليه العقوبات الاقتصادية.. ثم ستعقبها عقوبات سياسية آتية في الطريق.. أو تخير العزلة لنفسه والتخلف فوق ما نعاني من تخلف.

معالي طلعت حرب باشا.. أرجو أن تقدر ظروف أبنائك. وتتفهم أوضاع أحفادك.. فليس أمامهم من حلول سوي الخصخصة. والتخلص بالبيع من وحدات القطاع العام الرابحة والخاسرة علي حد سواء. ولا توجد حلول أخري أمامنا. فقد انتهي زمن طلعت حرب. وتغير مفهوم الوطنية. وفكرة الولاء للوطن تغيرت هي الأخري. ففي زمانكم كنتم تنفقون الأموال علي بناء صناعة وطنية.. ولأهداف وطنية خالصة. وكنتم تربون أولادكم علي الذمة والشرف.. أما في زماننا هذا.. فالأولاد يرغبون في الثراء السريع.. وفي ابرام الصفقات والحصول علي العمولات.. كما أن الذمة والشرف تغير مفهومهما اليوم. فقد تسمون ما يجري اليوم بأنه «فساد» وخراب ذمة وخيبة أمل كبيرة.. أما نحن فنسميه «شطارة» و«فهلوة» و«عيال لهلوبه» تعرف كيف تكسب القرش.. أقصد تحصد الملايين بأقل مجهود وفي أسرع وقت.

.. والسلام ختام

توقيع: رئيس الحكومة

مجدي مهنا



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٥ / ١٩٩٩

جويلى فى حلقة التصدير: تعديل القوانين لتتواكب مع اتفاقية الملكية الفكرية

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين - خلال الجلسة الثانية التى تناولت موضوع الصادرات واتفاقية الملكية الفكرية التى أدارها السيد جلال الزوربا عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية - إن الفترة القادمة ستشهد مزيدا من الاهتمام بصادرات السلع الصناعية والتركيز على إقامة مشروعات إنتاجية يخصص إنتاجها للتصدير، وطالب بضرورة دخول التكنولوجيا المتقدمة فى الصناعة لتحقيق الزيادة المطلوبة فى التصدير.. وأوضح وزير التجارة أن اتفاقية الملكية الفكرية تعتبر من أخطر الاتفاقيات، لذلك فهى تحظى باهتمام كبير من جانب الأجهزة المختلفة بالدولة لدراستها لتتواءم مع الأوضاع الحالية والمستقبلية للاقتصاد المصرى، مشيرا إلى اهمية تعديل القوانين والتشريعات المصرية الحالية لتتوافق مع هذه الاتفاقية مثل قوانين العلامات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج الصناعية وحماية حق المؤلف. وقال: إن مجلس الوزراء يدرس حاليا التقارير الخاصة عن المعارض التابعة لشركة النصر للتصدير والاستيراد وتحويلها إلى معارض دائمة وأسلوب استغلالها لتكون وسيلة أساسية لترويج المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية.

د. أحمد جويلى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/٦/١٩٩٩

تنسيق مواقف مصر وماليزيا تجاه قضايا التجارة العالمية

جويلي : تنفيذ المشروعات المشتركة بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية الماليزية

وزيرة تجارة ماليزيا: إمكانات كبيرة فى السوق الماليزية للمنتجات المصرية

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة ان العلاقات المصرية الماليزية تشهد نموا ملحوظا خلال العامين الاخيرين برغم وجود فجوة كبيرة فى ميزان التجارة لمصلحة الجانب الماليزى، مؤكدا ان مباحثاته مع الدكتورة رفيدة عزيز وزيرة التجارة والصناعة الماليزية جاءت فى اطار تدعيم الجهود الرامية الى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى اطار المصالح المشتركة التى تربط بينهما خاصة انهما اعضاء فى مجموعة دول الـ ١٥.

اوضح خلال المؤتمر الصحفى المشترك الذى عقده والدكتورة رفيدة عزيز فى ختام زيارة الوزيرة الماليزية للقاهرة انه تم الاتفاق على اهمية تفعيل دور رجال الاعمال والقطاع الخاص فى البلدين لزيادة حجم التجارة بينهما وتقليل الفجوة الكبيرة بين الواردات والصادرات حيث ان الميزان التجارى فى مصلحة ماليزيا التى تصدر لمصر سلعا بنحو ٣٠٠ مليون دولار بينما تستورد من مصر بماقيمته ١٠ ملايين دولار فقط. مشيرا الى انه برغم ارتفاع حجم الواردات من ماليزيا فان معظمها عبارة عن زيت النخيل وهو من السلع الاساسية بالنسبة لمصر كما انه يتم اعادة استخدامه وتصدير جانب منه فى صورة منتجات اخرى، موضحا ان الصادرات المصرية لم تذهب الى ماليزيا الا خلال العامين الاخيرين فقط تقريبا.

وقالت وزيرة تجارة وصناعة ماليزيا انه تم الاتفاق على تشجيع حركة التجارة بين البلدين واقامة مشروعات مشتركة بينهما وكذلك الاستثمار فى مشروعات فى دولة ثالثة مشيرة الى ان هذه المشروعات يجب ان يقوم بها القطاع الخاص وحده فى البلدين.

واوضحت ان الحكومة فى بلادها لاتقوم بتنفيذ مشروعات استثمارية ولاتتفق عليها ، ولكن تترك ذلك للقطاع الخاص وان دورها ينحصر فقط على



وزيرة التجارة والصناعة الماليزية فى الاتحاد العام للغرف التجارية والى جوارها محمد أبوالعينين رئيس الاتحاد [تصوير : أحمد عبدالرازق]

تابع المؤتمر :
رأفت أمين

تسهيل الاجراءات التى تشجع على زيادة الاستثمارات.

وردا على سؤال حول موقف تنفيذ المشروعات الاستثمارية التى تم الاتفاق عليها بين البلدين فى العام الماضى وعددها ١٥ مشروعا قال الدكتور احمد جويلى ان مصر تراعى الظروف الاقتصادية التى تعرضت لها ماليزيا وما تقوم به حاليا من اعادة لهيكلة اقتصادها بالنسبة لتنفيذ هذه المشروعات وعندما تتحسن هذه الظروف ستنشط بالتالى عملية التنفيذ.وتشمل هذه المشروعات تطوير ترسانة الاسكندرية والتعاون فى مجال الصناعات الخشبية واطارات السيارات والتعاون فى مجال الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وتصنيع اجسام السيارات وتكرير زيت النخيل ومشروع المجمع الزراعى والصناعى بشرق العوينات وانتاج السجاد ومجمع سيارات.كما تم بحث تنسيق مواقف كل من مصر وماليزيا تجاه القضايا التى

سيتم طرحها خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى سياتل نوفمبر القادم.

وردا على سؤال حول التعاون بين البلدين فى صناعات البتروكيماويات قالت وزيرة تجارة وصناعة ماليزيا ان حكومة بلادها تشجع التعاون فى هذا المجال ولكن عن طريق القطاع الخاص.وحول الصادرات والواردات بين البلدين قالت ان بلادها تصدر الى مصر زيت النخيل والمطاط الطبيعى والورق والكرتون والاجهزة الكهربائية المنزلية بينما تستورد من مصر القطن والفواكه والسجاد والخضراوات مشيرة الى ان هناك امكانات كبيرة فى السوق الماليزية للمنتجات المصرية.

وكانت وزيرة التجارة والصناعة الماليزية قد شاركت فى ورشة العمل التى اعدتها الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية برئاسة محمد ابو العينين رئيس الشعبة لوفد رجال الاعمال الماليزى المرافق لوزيرة التجارة والصناعة، حيث اوضحت أن بلادها تستعيد حاليا عافيتها الاقتصادية وقد حققت معدل نموا١٪ خلال عام ١٩٩٨ ومن المتوقع ان يصل العام القادم الى ٥٪ مقابل معدل نمو سالب ابان الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها.



وقالت ان بلادها لديها احتياط من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي يبلغ ٢٨.٦ مليون دولارتم تكوينه خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وحثت وزيرة التجارة الماليزية رجال الاعمال على تكثيف تعاونهم من اجل زيادة حركة التجارة والاستثمارات بين البلدين مشيرة ان حكومة بلادها لاتتدخل فى النشاط الاقتصادى ولكن يقتصر دورها على تقديم التسهيلات اللازمة لذلك.

وقالت وزيرة تجارة وصناعة ماليزيا ان بلادها يمكن لها ان تروج للمنتجات المصرية فى دول اسيا كما يمكن مشاركة مصر فى مشروعات تخصص للتصدير الى افريقيا وخاصة بعد انضمامها لمنظمة جنوب وشرق افريقيا (الكوميسا) الا انها رفضت، فكرة اقامة منطقة حرة بين مصر وماليزيا وقالت ان المناطق الحرة تكون فى نطاق تجمعات اقليمية مشيرة الى ان الجمارك ستلغى تماما بين دول مجموعة (الآسيان) عام ٢٠٠٣ برغم انها منخفضة حاليا فى اطار التعاون بين دول المجموعة.

وقامت بتقديم عددا من العروض ذات امتيازات خاصة للاستثمار فى ماليزيا حتى ديسمبر عام ٢٠٠٠ بحيث يسمح للمستثمر الاجنبى امتلاك المشروع بنسبة ١٠٠٪ اذا قام بانشائه خلال هذه الفترة، والمعتاد هو ان يتم تمليك المشروع اذا تم تصدير ٨٠٪ من انتاجه للخارج.

واشارت الى ان الحكومة الماليزية فضلت تثبيت سعر صرف عملتها تجاه الدولار بمعدل ٣.٨ للدولار الواحد بعد ان كان قبل الازمة ٢.٥ للدولار ووصل خلال الازمة الى ٥ مقابل الدولار، وذلك للقضاء على عمليات المضاربة على العملة وتهريبها للخارج كما تم تخفيض سعر الفائدة لتكون اكبر جاذبية للاستثمار.

واكدت وزيرة التجارة والصناعة الماليزية ان بلادها بدأت تتلمس عودة الانتعاش الاقتصادى اليها مشيرة الى ان الاستثمارات الجديدة بدأت تغزو ماليزيا حيث تم التصديق على التوسعات فى ٥٣٢ مشروعا قائما بقيمة مليارى و ٥٤٩ مليون دولار كما ان بلادها وافقت على ٥٤٢ مشروعا صناعيا جديدا بقيمة خمسة مليارات و٩٠٤ مليون دولار.

واكد محمد ابو العينين ان زيارة وفد رجال الاعمال الماليزيين واجتماعاتهم مع نظرائهم المصريين تستهدف المصلحة المشتركة للبلدين وذلك بتوسيع حركة التجارة والاستثمار بينهما طبقا للفرص المتاحة فيهما.

واشار ابوالعينين الى ان القطاع الخاص فى مصر يلعب الان دورا اساسيا فى تنمية الاقتصاد القومى حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو ٦٨٪ وقال ان هذا يؤكد ان الحكومة اعطت له مسئولية كبيرة

واشار الى المشروعات الزراعية والصناعية التى يمكن للمستثمرين الاجانب المشاركة فيها فى ضوء المناخ والتشريعات المشجعة على الاستثمار الاجنبى فى مصر وخاصة المشروعات العملاقة الجديدة فى توشكى ومنطقة شمال غرب خليج السويس وشرق بورسعيد، وقام بتعديد المزايا التى يتمتع بها الاستثمار فى مصر سواء من حيث الاعفاءات الضريبية او منح الارض بالمجان الى جانب اتساع السوق المصرية بعد الانضمام الى التجمع الاقليمى (الكوميسا) وبدء تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٩

دراسة آثار اتفاقية الجات على مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر

فى اطار التأثيرات التي ستنتجم عن تطبيق اتفاقية الجات، وخاصة على الأداء المهنى المحاسبى والمراجعى، عقدت جامعة الاسكندرية ندوة علمية موسعة حضرها عدد من عمداء ووكالات كليات التجارة بالجامعات المصرية تحت رعاية الدكتور عصام سالم رئيس جامعة الاسكندرية. وناقشت الندوة، التى حضرها ممثلون عن الجهاز المركزى للمحاسبات وطلاب الدراسات العليا فى مجال مهنة المحاسبة والمراجعة احتياجات التأهيل المهنى لتحقيق الجانب الكينى من متطلبات تأهيل المحاسب القانونى الدولى. رأس الندوة السيد طلال أبو غزالة رئيس مجلس ادارة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ورئيس لجنة الخبراء بالأمم المتحدة المعنية بوضع معايير تأهيل المحاسب الدولى.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٦/١٩٩٩

اتفاقية الجات في الميزان

اذا كان الحديث قد كثر عن الجات فانها برغم هذا لاتزال بعيدة عن الفهم الكامل. وما سينتج عنها من اثار غاية فى الاهمية على الاقتصاد المصرى وبداية ينبغى القول بأن الدول النامية ـ مثلما قد جرى استثناؤها من التطبيق الفورى لاحكام الاتفاقية واتخذت مهلة للتطبيق التدريجي خلال عشر سنوات تنتهى عام ٢٠٠٥ وتعنى الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الدولية وقد تم تحويلها لمنظمة التجارة العالمية اعتبارا من شهر يناير عام ١٩٩٥ والاثار المترتبة على الجات يمكن اجمالها فى اثار سلبية واخرى ايجابية فالاثار السلبية للجات نلخصها فيما يلى:

١ـ الغاء الميزة التفضيلية التى كانت تتمتع بها السلع المصرية على المواد الغذائية التى كانت تصدر للسوق الاوروبية حيث كانت هذه السلع تتمتع باعفاءات جمركية تتراوح بين ٢٠٪ إلى ١٠٠٪ على المنتجات المصدرة لهذه الدول.

٢ـ فى ظل الجات يتم الغاء الدعم للدول التى تنتج مواد غذائية من شأنه ذلك ارتفاع اسعار هذه المنتجات ومصر تستورد حوالى ٣٠٪ من المواد الغذائية التى تحتاج إليها من الخارج وعليه فان اسعار هذه المواد المرتفعة سوف تؤثر على الاقتصاد المصرى بالسالب.

٣ـ ارتفاع نسبة البطالة نظرا لتأثر المنتجات الصناعية المحلية بنظائرها من منتجات دول الجات من حيث النوع والجودة بما يحد من فرصتها فى التصدير مما يعود بالسالب على العمالة التى تعمل فى هذه الصناعات.

٤ـ القرار الاقتصادى سيخرج من ايدى صناع القرار بالداخل لوجود نظام جديد يتضمن قواعد ملزمة وآلية الثواب والعقاب التى على اساسها يتم تنظيم التعامل مع دول العالم.

٥ـ الجات سوف تؤثر على تجارة الخدمات بالداخل وعلى سبيل المثال المصارف الموجودة فى مصر اربعة منها تندرج ضمن اكبر بنوك على مستوى العالم وهى البنك الاهلى وترتيبه ٤٧٢ بنك مصر وترتيبه ٥٢٥ المصرف العربي الدولى وترتيبه ٤٤٦ وبنك اسكندرية وترتيبه ٦٦٥ ويكفى ان اقول بان حجم اصول اكبر بنك فى العالم يبلغ ٤٢٧ مليار دولار فى حين ان اجمالى اصول البنوك المصرية الاربعة المذكورة هى ٢٤.٥٠ مليار دولار فقط وعليه فان تحرير الخدمة المصرفية فى ظل الجات ستواجه فيه المصارف المصرية منافسة تستوجب تحسين مستوى الخدمة وتنويعها وسيحتاج ذلك بالطبع إلى فترة طويلة من الوقت.

٦ـ احتمال فى ظل الجات زيادة التحويلات من عوائد حقوق الملكية الفكرية والاختراعات والاحتكارات إلى الخارج فى المدى القصير. ومع ذلك فان الجات توفر مجموعة من الايجابيات فى ظل انجازات مصر فى مجال الاصلاح الاقتصادى ومن أهم هذه الايجابيات:

١ـ نتيجة لتنفيذ مصر منذ اوائل عام ٩٠ لبرنامج طموح للاصلاح الاقتصادى التزمت فيه باجراء تخفيضات معينة فى التعريفة الجمركية

٢ـ مصر سوف تعوض ضمن دول اخرى عن الارتفاع المرتقب فى زيادة فاتورة الغذاء المستوردة من العالم المتقدم.

٣ـ من المحتمل فى الامد الطويل اذا ما تم تحسين نوعية وجودة الحاصلات الزراعية والمنسوجات المصرية ان تجد فرصة كبيرة فى اسواق اوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

٤ـ فى ظل الجات يتم القضاء على قراصنة السطو على الكتب والافلام والمؤلفات الموسيقية المصرية واعادة نسخها خارج مصر.

٥ـ الفترة الانتقالية التى منحت لمصر ومدتها عشر سنوات ستكون فرصة طيبة من الممكن خلال هذه الفترة دراسة كيفية المواءمة بين اوضاع الاقتصاد المصرى وهذه الالتزامات بشكل يقلل الاضرار ويعظم المنافع.

وعليه فانه يمكن القول بان الجات سوف يكون لها بعض الآثار السلبية فى الامد القصير ومن الممكن ان يكون لها آثار ايجابية فى الامد الطويل بشرط الارتقاء بنوعية الانتاج السلعى والخدمى المصرى.

بقلم : عبدالمنعم يونس عبدالعزيز



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/٦/١٩٩٩

د. أحمد جويلى:

رؤية مصرية فى المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان اللجنة القومية لمنظمة التجارة العالمية تقوم حاليا بوضع رؤية مصرية للموضوعات التي يتم بحثها خلال الاجتماع القادم للجات في شهر نوفمبر القادم.

جاء ذلك خلال لقائه امس بأعضاء جمعية المولين الاقتصاديين.

واضاف وزير التجارة والتموين أن الدول الكبرى ستحاول طرح عدد من القضايا الجديدة مثل اجراء تخفيضات محددة ومتزامنة على التعريفات الجمركية وكذلك قضايا الملكية الفكرية و الزراعة.

وأشار الدكتور جويلى الى التنسيق الذى تقوم به الدول الكبرى لاملاء رايها خلال المفاوضات حيث تم عقد اجتماع رباعى بين الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ، كندا، الاتحاد الأوروبى للاتفاق على اطار عمل محدد خلال اجتماع الجات القادم.

وقال إن مصر تقوم بالتنسيق مع الدول النامية للوصول الى صيغة مشتركة تحقق مصالح الدول النامية مؤكدا اثبات الموقف المصرى والذى يعتمد على تقييم نتائج المرحلة السابقة منذ تنفيذ الجات وايجابياتها وسلبياتها وكذلك تأكيد موقف مصر الرافض لاية تخفيضات جمركية جديدة.

ودعا الدكتور جويلى إلى زيادة مشاركة رجال الأعمال فى المفاوضات القادمة وزيادة التنسيق مع الحكومة حتى يزداد موقف المفاوض المصرى صلابة ويستطيع تحقيق المطالب المصرية خاصة أن الزيادة التى شهدتها التجارة الدولية منذ تنفيذ الجات كان للدول الكبرى النصيب الأكبر منها على حساب الدول النامية

وأكد الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان ضرورة اللحاق بالتطور التكنولوجى والبحث عن طريقة غير تقليدية لحماية الصناعة الوطنية مشيرا الى ضرورة التنظيم والتحرك على ثلاثة محاور فى المفاوضات التى ستبدا فى نوفمبر القادم والخاصة باتفاقية منظمة التجارة العالمية وتتضمن المحاور تطابق وجهات النظر لمنظمات الأعمال المصرية والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص ثم التنسيق مع الدول التى لهامصالح مع مصر لتكوين تجمع اقليمى لوضع الضوابط والمطالب فى المفاوضات القادمة لأن هناك كثيرا من المعوقات المفروضة على الدول النامية ومن بينها مصر حيث إن المنافسة مع الدول المتقدمة غير عادلة.

واشار فريد خميس عضو اتحاد الصناعات المصرية الى ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية لبعض القطاعات المصرية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى المجال الصناعى وحماية الصناعة الوطنية والسيطرة على الواردات بالاضافة إلى المنافسة فى الأسواق الخارجية .

وأوضحت الدكتورة ماجدة شاهين مسئولة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية ان القطاع الخاص له دور فى جولة المفاوضات القادمة بشرط ان يكون الدور بشكل منظم مشيرة الى ضرورة الوصول الى عامل مشترك يمثل موقف مصر وأن يكون شاملا كافة الاتجاهات وتحديد الموقف حيث إن هناك وقتا كافيا لوضع الاطار الذى يتم من خلاله وضع المطالب المصرية أمام المفاوضات القادمة حيث أن الجولة القادمة ستؤثر بشكل واضح وستكون بها ابعاد ايجابية وسلبية.

وتحدث جلال الزربارئيس جمعية تنمية الصادرات قال زن الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بتبنى سياسات رشيدة رغم ان الدول النامية قدرتها الاقتصادية ضعيفة كما ان الدول المتقدمة تمارس ضغوطا شديدة على تلك الدول. حيث إن بعض الدول تمنع حاليا دخول السلع والمنتجات لأسواقها بدون ابداء الأسباب وان هذه الدول قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

وأشار الى ان الدول المتقدمة نمت اقتصاديا فى ظل الحماية حيث إنهما مازالت تضع معوقات أمام السلع والمنتجات من الدول النامية.

محمد خراجة
أحمد مختار !



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/ ٦/ ١٩٩٩

د. جويلى فى ندوة «مستقبل مفاوضات الجات»:

التنسيق بين الحكومة ومنظمات الأعمال استعدادا لاجتماعات نوفمبر

مصر لن توافق على ادراج قضايا معايير العمل والاستثمار فى المفاوضات

كتب ابراهيم عامر:

تقرر التنسيق بين الحكومة من خلال الوزارات والهيئات الاقتصادية المختصة بمناقشة إتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنظمات رجال الأعمال.. وعقد اجتماعات موسعة للاتفاق على رأى موحد ووجهة نظر ثابتة خلال الاجتماعات المقرر انعقادها فى نوفمبر القادم خلال الجولة الثانية للاتفاقيات.. صرح بهذا الدكتور، أحمد جويلى وزير التجارة والتموين خلال اجتماعه مساء امس الاول مع جمعية الصحفيين الاقتصاديين لمناقشة مستقبل الجولة القادمة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على اوضاع الاقتصاد المصرى.. حضر الاجتماع د. ماجدة شاهين مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية ومحمد مأمون مستشار وزير قطاع الأعمال العام وعدد من رجال الأعمال والمستثمرين.. ادار الحوار عصام رفعت رئيس الجمعية.

د. أحمد جويلى

وأضاف الوزير انه تجرى حاليا مراجعة وتقييم اجتماعات الجولة السابقة وتحديد المكاسب حتى يمكن تعظيمها مستقبلا وتحديد الخسائر للحد منها.. وأكد انه بدأ بالتنسيق مع الدول النامية المنضمة للمنظمة فى توحيد الآراء والتنسيق حتى لا تحاول الدول المتقدمة تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب اقتصاديات الدول النامية.. مشيرا انه لن تتم مناقشة موضوعات وقضايا جديدة لحين الانتهاء بالكامل من مناقشة الموضوعات المطروحة حاليا وهى الزراعة وحماية حقوق الملكية الفكرية «التربس»..

وأكد على أن وجهة النظر المصرية ثابتة ولن تتغير حيث لن يتم الموافقة على ادراج قضايا معايير العمل والاستثمارات والمشتريات الحكومية والتى تم رفضها من قبل لأنها ستؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية.. وأوضح انه لن تتم الموافقة على استبعاد المنتجات الزراعية من الاتفاقيات كما تطلب السوق الأوربية المشتركة خاصة أن مصر تمتلك ميزة تنافسية فيها ويمكن أن تحقق مكاسب كبيرة منها كما أنها ستساعدنا فى المفاوضات فى باقى الموضوعات الأخرى.

وأكد د. جويلى انه تم تشكيل عدة لجان بالتنسيق مع وزارة العدل لتعديل بعض التشريعات الاقتصادية لتتماشى مع الاتفاقيات.. كما ان الوزارات المعنية مثل التجارة والتموين والبحث العلمى والثقافة والاقتصاد وقطاع الأعمال العام بدأت فى تحديث وتجهيز الأنظمة التابعة لها لتتمكن من تطبيق الالتزامات الواردة بالاتفاقيات..

وأشار إلى ان المؤشرات من خلال المناقشات السابقة تؤكد أن مصر بدأت تحقق مكاسب كبيرة خاصة أن المنظمة ستسمح بوجود مجتمع أستهلاكى كبير للمنتجات المصرية خاصة أن حجم التجارة العالمية زاد ليصل إلى ٦٥٠٠ مليار دولار العام الماضى فى حين انه كان ٦٠ مليار دولار عام ١٩٦٠ بما يؤكد زيادة حجم التجارة العالمية بشكل كبير.



المصدر : السياسة

التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم: د. أحمد البغدادي

أوتاد

كلمات حق أو صيحة في واد، إن ذهبت اليوم مع الريح، فستذهب غداً بالأوتاد..... » (الكواكبي)

من يحمي المثقفين؟

■ استطاعت الولايات المتحدة ان تفرض اتفاقية حماية الملكية الفكرية على جميع الدول، ولم تتمكن اية دولة من ان تقول لا، لأن القبضة الاميركية قادرة على اعادة الرشد للدولة الرافضة، لكن هل حماية الملكية الفكرية اهم من المفكرين؟ الاجابة نعم، اذا كانت الملكية الفكرية اميركية، والمفكرون من دول العالم الثالث! وما نشاهده في العالم الثالث من تعرض المثقفين للاغتيال او سوء المعاملة والمحاكمات الجائرة، بل وفرض العزلة الاجتماعية، ناهيك عن التكفير والاتهام بالردة تمهيدا للاعتداء او الاغتيال، كلها امور اصبحت معروفة، والمثقف او المفكر لا يجد الامن والامان حين يمارس حرية التعبير الا حين يغادر وطنه ليعيش في الغرب وهو حال كثير من مثقفي دول العالم الثالث.

العالم العربي ليس استثناء، بل زاد طينه بلة مع هيمنة اطروحات التيار الديني على المجتمعات العربية، وما كان متوافراً من حريات فكرية قبل سبعين عاماً، ما عاد موجوداً، بل حل محله الاضطهاد الفكري باسم الدين، وتهم الردة والعلمانية جاهزة لكل من «تسول» له نفسه ممارسة الحرية الفكرية. والنظم العربية اليوم ما عادت غبية كما هو الحال في الماضي حيث تمتلىء سجونها بسجناء الرأي والضمير من الكتاب والمثقفين، الامر الذي يجلب لها صداعا مزمنا بسبب تقارير المنظمات الدولية. النظم العربية اليوم تتخذ من الدين والعادات والتقاليد واثارة الفتنة الطائفية حججا واسبابا لإصدار احكام السجن على المثقف الذي ينتقد هذه القضايا او يعمل على اثارتها، بل وقد تطور الامر بوجود قوانين صادرة عن السلطة او المجالس النيابية لتقييد الحريات الفكرية، خاصة حرية التعبير ومعاقبة المثقفين وراء ستار حجج ليس لها محددات ثابتة وقابلة للتأويل المتعدد مثل التاريخ الديني الخاص بالرسل والانبياء والصحابة، دع عنك قضايا الجنس والموضوعات الفكرية المتحررة. لقد ادت هيمنة التيار الديني الى تخلف مريع في الكتابات الفكرية، خاصة في المشرق العربي، اذ يبدو ان المغرب العربي افضل حالا اذا ما قورن بالمشرق العربي، وتكفي الاشارة الى ان المطابع الشرقية لم تنتج كتبا ذات قيمة فكرية مقارنة بعدد السكان، وحتى اذا صدرت بعض الكتب كما يحدث في لبنان تقوم معظم الدول العربية بمنع دخولها، كما تجدر الاشارة الى ان معظم الابحاث التي يكتبها اعضاء هيئة التدريس بالجامعات لا تقدم زاداً فكريا حقيقياً بدليل ان التدريس وليس التعليم، لأن التعليم يمثل عملية بناء للفكر في حين ان التدريس يعتمد على التلقين، ونحن لدينا في المدارس والمعاهد والجامعات عملية تدريس للتلقين وتقديم المعلومات، وليس تعليما (Education)، هو السائد حاليا، ولذلك لا تساهم الجامعات العربية في تقدم المجتمع فكريا، بل لانكاد نجد دوراً فكرياً لمن يحملون اعلى الشهادات.. الدكتوراه.

لذلك فإن من يمارس العمل الفكري ويحاول ان يدحض المقولات الصماء الثابتة خاصة المقولات التي يطرحها التيار الديني باعتبارها مقدسات لا يجوز المساس بها، في حين انها مجرد آراء فقهاء لا قيمة فكرية لها في العصر الحديث، هذا المثقف يتعرض للسجن وللعزل الاجتماعي واحيانا كثيرة للتهميش وخلق حالة الاغتراب النفسي لديه بسبب الضغوطات من نيابة الى محاكم الى منع كتاباته، لذلك وبسبب ضعف المؤسسات الفكرية في دول العالم الثالث، وجب تدخل الولايات المتحدة الاميركية والدول الاوروبية لاعلان حمايتها للمثقفين في العالم الثالث، خاصة مع سقوط اسوار ما يسمى بالسيادة الوطنية، هؤلاء المثقفون يهربون من مجتمعاتهم المستبدة الى المجتمعات الغربية لا رغبة بالمال او السلطة، بل بمجرد الحصول على بقعة صغيرة في ساحة الحرية الواسعة في الغرب، يريد المثقف أن يكتب ما يريد دون خوف من النيابة والمحاكم او من السلطة او من الاغتراب النفسي. وفي ظل العولمة وسيادة قضايا حقوق الانسان، لابد من تدخل الدول الغربية باعلان عزمها على معاقبة كل نظام سياسي لا يوفر ضمانات كافية لممارسة الحريات الفكرية من خلال العقوبات الاقتصادية او المالية او باي طريقة، فهذه النظم المستبدة لا تفهم سوى لغة القوة وهي نظم تخاف ولا تستحي. وكما اصدرت الولايات المتحدة قانون حماية الاقليات يصبح من واجب المجتمع الاوروبي اصدار قانون يجيز للمثقف ان يقدم شكواه ضد نظامه السياسي اذا كان مستبداً امام محكمة اوروبية كما هو حال محاكمة مجرمي الحرب لمعاقبة النظام السياسي الذي يضطهد المثقف ... اليس عجيبا ان يحصل الفكر على حماية دولية في حين ان المفكر نفسه لا يحصل على هذه الحماية!؟

● عمر بلدية الكويت اكثر من نصف قرن ومع ذلك لا تجد في الكويت كلها حمام عام واحد نظيف!!

وبلا خجل نعمل انتخابات مجلس بلدي!!



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/١٩٩٩

المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية يبحث فى المنامة للمرة الثانية

دعم انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية

المنامة ـ ماهر مقلد

تبدأ غدا فى المنامة اجتماعات المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية وتستمر يومين. وتناقش الاجتماعات موضوع الملكية الفكرية باعتباره أحد ثلاث دعائم رئيسية فى منظمة التجارة العالمية «TWO» كما تبحث دور المجمع فى السعى مع الحكومات العربية والقطاع الخاص لتجهيز البنية التحتية فى مجالات التدريب والتعليم والخبرة الفنية والأنظمة والتشريعات لمعاونة الدول العربية التى لم تنضم بعد لعضوية المنظمة العالمية للتجارة.

وصرح طلال أبوغزاله رئيس المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية بأن المجمع أنجز أول قاموس للملكية الفكرية من شأنه إيجاد لغة تناسب هذا المجال فقط.. كما أن المجمع يستعد حاليا لمنح درجة الماجستير فى الملكية الفكرية من خلال برنامج متكامل لتعليم هذا التخصص ويهدف البرنامج إلى تخريج خبراء فى الملكية الفكرية.

وأشار أبوغزالة إلى أنه من بين ٢٢ دولة عربية لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية حتى الآن سوى ٩ دول هى مصر والكويت والامارات العربية وموريتانيا وجيبوتى وتونس والبحرين وقطر والمغرب وأن هناك ٥ دول عربية يجرى التفاوض لإنضمامها هى السعودية ولبنان والاردن والسودان والجزائر مشيرا إلى أن مصر بقيادة الرئيس حسنى مبارك أدركت أهمية المنظمة فبادرت بالانضمام إليها وأصبحت من الدول المؤسسة لها وبالتالى حصلت على مميزات كثيرة لن تحصل عليها الدول الاخرى.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩/٦/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نائب رئيس المفوضية الاوروبية قبيل مغادرته القاهرة:

الاتحاد الاوروبى يساند مصر فى تحرير التجارة بالتوازن مع الإصلاح الاجتماعى

كتب ـ إيناس نور وياسر صبحي:

أكد السير ليون بريتان نائب رئيس المفوضية الأوروبية رغبة الجانب الأوروبى فى التعاون والتنسيق مع مصر لتحديد تصور واضح وتقديمه خلال مؤتمر وزراء التجارة الثالث للدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية الذى يعرض فى مدينة سياتل الأمريكية فى نوفمبر القادم، موضحا أهمية أن يعبر ذلك عن المصالح المشتركة للطرفين، وأن يتم تقديم جدول أعمال واسع النطاق يأخذ فى الاعتبار مصالح الدول النامية فى الموضوعات المطروحة التفاوض من خلال عقد جولة جديدة من المفاوضات للتجارة العالمية وهو ما يتبناه الاتحاد الاوروبى لتحقيق التنمية ورفع النمو الاقتصادى.وأكد أن مصر تتفهم تماما اهمية تحرير التجارة مشيرا إلى أن التزامها بالتحرير الذى قامت به من خلال توازن فى نفس الوقت باصلاحات متميزة فى الجانب الاجتماعى، وأن الاتحاد الاوروبى يتعاون عن قرب فى هذا الاطار مع مصر حيث يقوم بدعم عملية الخصخصة وتحديث الصناعة واصلاحات القطاع المالى فى مصر ومن ناحية اخرى يقدم أيضا مساعدات فى مجالات الصحة والتعليم وهو المساند الاول للصندوق الاجتماعى وهى المؤسسة التى تحظى بسمعة عالمية كنموذج فى هذا المجال.

وأعرب بريتان قبيل مغادرته القاهرة امس عن أمله فى أن تستمر مصر والدول النامية الرئيسية فى طرح تصوراتها مشيرا إلى اقتناعه بأن مصر يمكنها أن تلعب دورا رئيسا فى تحديد عمل الجولة الجديدة من خلال النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف.

وأوضح أن هذا النظام الذى يتم من خلاله عقد ثمانى جولات لتحرير التجارة ساهم بشكل كبير فى تحقيق نمو مستقر للاقتصاد العالمى وزيادة الرفاهية وتحسين مستويات المعيشة. ومنذ عام ١٩٥١ تضاعف حجم التجارة العالمية ١٧ مرة، وتضاعف حجم الانتاج العالمى اربع مرات، كما تضاعف متوسط دخل الفرد فى العالم، كما ساعد كثير من الدول النامية على الاندماج بنجاح فى الاقتصاد العالمى.

السير ليون بريتان

وأضاف أنه على الرغم من النتائج الايجابية لجولة اوروجواى فى تحسن منافذ الوصول إلى الاسواق ووضع قواعد اكثر وضوحا للتجارة استفاد منه جميع الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية إلا أن هناك حاجة وامكانية لتحقيق مزيد من تحرير التجارة بالاضافة إلى أن العالم شهد عددا من التطورات خلال الفترة الماضية التى تستلزم عقد جولة جديدة. والمعروف أنه لا يزال هناك خلاف فى الراى بين الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة بشأن عقد جولة جديدة من المفاوضات فى اطار المنظمة.

وفى تصريح خاص «للاهرام» قال ان الاقتراح الاوروبى بعقد جولة جديدة من المفاوضات لم يلق حماسا فى البداية من واشنطن، ولكنهم وافقوا بعد ذلك من حيث المبدأ، ويبقى بحث الموضوعات التى ستطرح على مائدة المفاوضات والتى يمكن أن تتضمن مزيدا من تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية بالاضافة إلى ملفى الزراعة والخدمات وموضوعات المنافسة والاستثمار والتجارة الالكترونية، مؤكدا أن أوروبا سوف تطرح جميع رسومها الجمركية على مائدة المفاوضات، وليس فى قطاع محدد دون الاخر بما فيها الزراعة، كما أعربت مصر عن رغبتها فى مناقشة تحسين شروط مكافحة الاغراق وخفض التعريفة على المنسوجات، وأكد أن الفرصة متاحة أمام جميع الدول النامية المتقدمة لطرح افكارها وأنه لا يمكن فرض اى شىء على أى دولة حيث أن القرارات تتم من خلال اتفاق عام وهو ما حدث بالفعل فى المؤتمر الماضى بسنغافورة الذى استطاعت خلاله الدول النامية فرض ارائها على كثير من الموضوعات.

وأشار إلى أنه أجرى اتصالات مع الاطراف المختلفة، وأنه تم احراز تقدم فى فكرة عقد الجولة وأنه من غير المستبعد التوصل إلى اتفاق جديد خلال اجتماع سياتل وأن الفترة المقترحة للانتهاء من هذه المفاوضات هى ثلاث سنوات.

وقام المسئول الاوروبى خلال زيارته التى استمرت يوما واحدا بزيارة مؤسسة الاهرام وفى الكلمة التى ألقاها أمام أعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية قال بريتان: أن هناك خطرين يهددان استمرار تحرير التجارة العالمية: أولهما الازمة المالية الاسيوية والتى كان لها أثار ملحوظة ليس فقط على الاسواق المالية ولكن أيضا على حجم التجارة والاستثمار فى العالم والتى القى اللوم خلالها على تحرير تدفقات رءوس الاموال والاستثمارات كسبب رئيسى للازمة، أما التهديد الآخر فيأتى من النزعة الحمائية المتصاعدة لدى كثير من الدول وهو ما ظهر أيضا من الولايات المتحدة التى سعت إلى ايجاد موقف ضد الاتحاد الاوروبى يتعدى نظام تسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية فى خلال النزاع حول تجارة الموز.

وأوضح بريتان أن تصوره لأجندة برنامج الجولة الجديدة يتضمن سبع نقاط وهى: قيام الدول الأوروبية والاعضاء الاخرون بمساعدة الدول التى واجهت صعوبة فى تنفيذ الاتفاقات السابقة من أجل التغلب على المشكلات التى واجهتها، وأن تتصدى الجولة الجديدة لمشكلة النفاذ للاسواق متضمنة الأولويات بالنسبة للدول النامية بحيث تشمل المفاوضات عن التعريفة الصناعية جميع القطاعات والتى تمثل أهمية للدول النامية، مع التزام جميع الدول الصناعية بتحرير التعريفة تماما على جميع السلع الاساسية للدول الاقل نموا فى عام ٢٠٠٢ الذى يمكن أن تشارك فيه الدول النامية الاكثر تقدما، كذلك أن تشمل المفاوضات المختلفة احتياجات الدول النامية والاقل نموا مثل أن ترتبط موضوعات الاستثمار والمنافسة بالتنمية وأن تكون سهلة فى التنفيذ، وأن تكون الدول المتقدمة متفتحة لمناقشة جميع ما تعرضه الدول النامية والتى تساهم فى الاندماج الكامل داخل نظام التجارة العالمى بما فى ذلك مقترحات المعاملة التفضيلية والمتميزة وأن الاتحاد الاوروبى يرغب فى معرفة أولويات الدول النامية فى هذا الشأن. كما يشمل ذلك أيضا ضرورة تحسين الوضع المؤسسى ووضع قواعد جديدة مع بناء قدرات أكبر للتعاون مع الدول النامية تتعدى المساعدة الفنية مع تطوير التعاون على الاجل الطويل بربطه بالمؤسسات العالمية الاخرى، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليان، واخيرا تنسيق اكبر بين التجارة والمال والتمويل، بما يضمن تحقيق التنمية المستمرة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٩/٦/١٩٩٩

مطلوب شركات للتفتيش على الواردات

فى ظل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) أخذ الكثير من الدول بنظام فحص الواردات في الخارج قبل

شحنها عن طريق شركات عالمية متخصصة في تلك وقد ارادت الدولة فى فترة ما تنفيذ هذه الفكرة ولكنها توقفت لأجل غير مسمى.

ويرى نصر أبو العباس احمد - المحاسب القانونى وعضو مجلس ادارة جمعية المالية العامة والضرائب ان نظم التفتيش على السلع في الخارج نظام معروف فى العالم منذ سنوات طويلة وتوجد شركات دولية متخصصة فيه ذات سمعة عالمية مشهود لها بالكفاءة والحيدة مثل الشركة الامريكية للفحص على الواردات والشركة الانجليزية وهى شركات تتشابه فى كيانها القانونى وأسلوب عملها مع هيئة اللويدز العالمية التى تختص بالتفتيش على السفن البحرية وتكون الشهادة الصادرة منها بمثابة ترخيص دولى وتأمين معترف به فى كافة دول العالم

ولم يقل احد بانها تخل بعمل اجهزة الدولة فى منح تراخيص السفن الدولية او انها تحد من السيادة فى هذا الشان وعلى نفس الطريق تكون شركات التفتيش علي الواردات بمثابة جهة محايدة لفحص الواردات قبل شحنها للتاكد من الصلاحية والجودة والعلامات المميزة للسلع ومدى مطابقة الاسعار للمستويات الدولية فى ذات الظروف والزمن وهذا يؤدى للقضاء علي المنازعات بين المستوردين ومصلحة الجمارك من حيث السعر المقر عنه للسلع الواردة ومن حيث الصلاحية والمنشا ومن جهة أخرى يؤدى الى مكافحة الاغراق السلعي واكتشاف حالاته مبكرا.

واضاف ابو العباس ان القانون يجب أن ينص على انشاء مثل هذه الشركات فى مصر لتكون عونا لمصلحة الجمارك وهذا الامر لايمس سيادة الدولة فى

تحصيل الرسوم الجمركية وأحقيتها فى التفتيش والفحص على الواردات

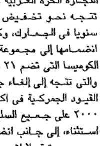
وقد سبق منذ شهور عديدة اعداد مشروع قانون مستقل لتنظيم عمل هذه الشركات وللاسف لم يظهر للوجود ولذلك يكون من المناسب النص علي مشروعية هذه الشركات فى قانون الجمارك المزمع اصداره بالاضافة الى أن هذه الشركات لن تكلف الدولة أعباء مالية بل على العكس سوف تكون مصدر ايرادات من خلال ماتسدده من مقابل لمنحها الترخيص.

الجات والتجمعات الاقليمية .. تفرض تطوير الصناعة المصرية

كتب: ضياء عبد الحميد

● أكد الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية على أن التخفيضات الجمركية المتدرجة هدفها تشجيع الصناعة المحلية على الإستمرار فى الإنتاج إلى أن يتم التكيف الهيكلى لهذه الصناعة، بحيث تكون قادرة على المنافسة فى ظل الإتجاه إلى مزيد من التحرر فى السنوات القليلة القادمة.. وأضاف فى ندوة معدلات الحماية الفعلية للاقتصاد المصرى التى نظمها مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان انضمام مصر إلى منطقة

● د.محيى الدين الغريب



التجارة الحرة العربية والتى تتجه نحو تخفيض ١٠٪ سنويا فى الجمارك، وكذلك انضمامها إلى مجموعة دول الكوميسا التى تضم ٢١ دولة، والتى تتجه إلى إلغاء جميع القيود الجمركية فى اكتوبر ٢٠٠٠ على جميع السلع بلا استثناء، إلى جانب انضمام مصر مستقبلا لتجمعات اقليمية أخرى سيفرض على الصناعة المحلية مزيدا من التطوير وخلق سوق للمنافسة العالمية، وقال الدكتور الغريب ان موضوع الغاء الضوابط على الأقمشة والملابس الجاهزة موضوع محسوم ،فسوف يسمح باستيرادها فى نهاية عام ٢٠٠١.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ٦ /١٩٩٩

ماجستير فى الملكية الفكرية تمنحه أكاديمية العلوم والتكنولوجيا وجامعة عجمان

كتبت - ايمان مصطفى:

تم الاتفاق على منح درجة الماجستير فى الملكية الفكرية مع عدد من الجامعات العربية فى مقدمتها الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة لجامعة الدول العربية وجامعة عجمان بدولة الامارات العربية المتحدة. وصرح السيد طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية بأنه سيجرى الاتفاق مع كل دولة عربية على اختيار احدى الجامعات المعتمدة بها لمنح هذه الدرجة العلمية وذلك بما يتماشى مع التطورات العالمية وقوانين المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)



خبراء يطالبون بتطوير نظم حماية الملكية الصناعية فى الوطن العربى

كتبت - وفاء البرادعى:

دعا خبراء اقتصاديون إلى تطوير نظم حماية الملكية الصناعية في الوطن العربي، وتوحيد التشريعات العربية فى هذا المجال والتعاون مع المنظمات الدولية فى تطوير البنية التشريعية فى هذا المجال للوطن العربي.

وقال الخبراء فى ندوة نظمتها غرفة التجارة الدولية بالاردن ان الوطن العربي يمر الآن بفترة انتقالية مهمة تتطلب تطوير وبناء الهيكلة الادارية فى جميع المؤسسات العاملة فى مجال الملكية الفكرية، واقامة نظام متكامل يدفع الوطن العربى على الابداع والابتكار.

ويقول السيد طلال ابوغزالة رئيس المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية ان التحديات التى ستواجه الدول العربية فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى وتأتى على قمة هذه التحديات القواعد الخاصة المتعلقة بتعامل الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، التي تم اقرار اتفاقية بشأنها تعرف باسم اتفاقية «تريبس» ، وأضاف ان على الدول العربية الاستفادة من الجوانب الايجابية لاتفاقية منظمة التجارية العالمية.

وطالب ابوغزالة بضرورة التدريب المهنى لجميع العاملين فى حقل حماية الملكية الفكرية الصناعية وتشجيع البحث والعلم فى هذا الحقل وتقديم يد المساعدة والعون للمبدعين والعلماء فى الوطن العربى لحماية حقوقهم للعمل فى بيئة تكفل لهم كل حقوقهم حتى لايهاجروا إلى الخارج للبحث عن هذه الحقوق وتشجيعهم بالانضمام فى الجمعيات والمنظمات المعنية بتحصيل الحقوق مع العمل على اقامة المزيد منها.

وأضاف ان ٨٧٪ من الاختراعات فى الدول المتقدمة اقيمت على اساس انظمة دولية لحماية الملكية الفكرية كما تنفق نحو ١٥٪ من استثماراتها على هذا القطاع، مما يتطلب زيادة التوعية والتثقيف فى مجال الملكية الفكرية بوسائل الإعلام المختلفة إلى جانب الحماية الدولية للملكية وتطوير القوانين المعنية بالتنظيم الدولى والسعى لتطوير الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه الحماية كاتفاقية باريس لعام ١٨٨٣ وما استجد من اتفاقيات.

ومن جانبه قال الدكتور كمال ادريس المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» ان المنظمة لم يتوافر لها فى الماضى سبل تعزيز دور القطاع الخاص فى التعبير عن احتياجاته ومتطلباته ولذلك كان التركيز فى الاجتماع الاول للجنة الاستشارية الصناعية التابعة «وايبو» والذى عقد فى جنيف فى فبراير الماضى على بحث رصد متطلبات قطاع السوق والمستفيدين من انظمة الملكية الفكرية وتحديد القضايا التى ترى «وايبو» ضرورة معالجتها. ويضيف كمال ادريس ومن هذا المنطلق تم الاتفاق فى الاجتماع الأول على ثلاث نقاط رئيسية ستتحرك من خلالهم «وايبو» وستكون موضوع البحث والدراسة فى الفترة القادمة، الأول يدور حول أهمية التجارة الالكترونية وماتفرضه من تحديات تجارية وما تتطلبه من مزيد من الاهتمام فى الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية وخاصة بعد ان اصبح التعامل بها يقدر بمليارات الدولارات، واصبحت العنصر الحاكم فى النظام التجارى والعالمى الجديد.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٦/١٩٩٩

نائبة مساعد وزير الخارجية.. قبل جولة «سياتل» القادمة

مصر ترفض خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية

الدول المتقدمة تحايلت على تنفيذ اتفاقية المنسوجات ونقل العمالة والإغراق

لا جدوى من زيادة تحرير قطاع الزراعة قبل تطويره أولا وتحديثه

الدول النامية تطالب بتقييم تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها فى الجولة السابقة

أكدت الدكتورة ماجدة شاهين نائبة مساعد وزير الخارجية ان مصر ترفض خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية، وذلك فى إطار الجولة القادمة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف، والتى ستبدأ فى ديسمبر القادم فى سياتل بالولايات المتحدة والمعروفة بجولة القرن الحادى والعشرين.. أشارت نائبة مساعد وزير الخارجية الى ان الدول النامية ومنها مصر ستطالب بتطوير قطاع الزراعة أولا وزيادة قدراته الانتاجية فى اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى وذلك قبل اجراء أى تخفيضات جمركية اضافية لاجراء مزيد من التحرير لذلك القطاع. أكدت نائبة مساعد وزير الخارجية أن الدول النامية سوف تطالب الدول المتقدمة بوقفة لتقييم تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها فى جولة أورجواى السابقة، وأشارت الى ان الدول المتقدمة لم تنفذ التزاماتها فى مجالات نقل العمالة واتفاقية المنسوجات والاجراءات المضادة للاغراق.

مصر بدأت فى الاستعداد لجولة القرن الـ ٢١

حول الجولة الجديدة تقول نائبة مساعد وزير الخارجية. مصر بدأت تستعد للجولة الجديدة والتى سيتم فيها وبصورة أساسية من قبل الدول النامية المطالبة بتقييم مدى تنفيذ نتائج الجولة السابقة حيث أننا لسنا على استعداد للخوض فى جولة متكاملة ومعقدة دون أن يكون هناك وقفة.. لتقييم التزامات الدول المتقدمة فى اطار الجولات السابقة فهناك الكثير من الالتزامات التى لم تنفذ من قبل الدول المتقدمة فعلى سبيل المثال كان على الدول المتقدمة التزامات بفتح أسواقها فى مجال الخدمات التى تهم الدول النامية مثل نقل العمالة وفتح أسواقها أمام المهن من الدول النامية بشروط معينة تنتقل خلالها تلك العمالة للعمل بأسواق الدول المتقدمة خاصة بالنسبة للمهن التى تمتاز بها الدول النامية، إلا أن ذلك لم يتم، كذلك فإن الدول المتقدمة كان عليها فى اطار الاتفاقيات التى التزمت بها أن تعطى معاملة خاصة للدول النامية لاسيما فى مجال الاجراءات المضادة للاغراق، فقد كان على الدول المتقدمة، وقبل ان تلجأ لتطبيق إجراءات مضادة للاغراق ضد الدول النامية وبالتالى تؤثر تأثيرا سلبيا على صادرات الدول النامية ، تلجأ الى سبل اخرى دون اتخاذ اجراءات عقابية وفقا للمادة ١٥ من الاتفاقية والتى تنص على اتخاذ اجراءات اخرى غير عقابية لتقويم التبادل التجارى بين الدول النامية والمتقدمة إلا أن ذلك لم يحدث ومثال على ذلك ما واجهته مصر مع مجموعة الدول الأوروبية فى مجال الأقمشة.

أيضا فقد اسفر تقييم تنفيذ الدول المتقدمة عن عدم التزامها بتنفيذ اتفاقية المنسوجات فعلى الرغم من ان الدول المتقدمة ملتزمة خلال ١٠ سنوات وفقا لمراحل محددة بفتح اسواقها امام منتجات الدول النامية فإننا نجد أن هذه الدول لجأت الى التلاعب فى تطبيق هذه الاتفاقية والتحايل حيث أرجأت تحرير المنتجات التى تهم الدول النامية بالدرجة الأولى الى المراحل الأخيرة من الاتفاقية، وبالتالى تكون قد التزمت حرفيا ولكن لم تلتزم بروح ومضمون هذه الاتفاقية وهى مساعدة الدول النامية على التصدير بالنسبة للمجالات التى لها ميزة تنافسية فيها.

المزيد من تحرير الزراعة.. بشروط

أما النقطة الثانية والخاصة بمجالات هذه الجولة بالنسبة لتحرير الزراعة والتجارة فى الخدمات فهاتان النقطتان مازالت محل بحث مستفيض بالنسبة للسلطات بالداخل لمعرفة مدى استعدادنا لتحرير هذين القطاعين والمطالب التى تهمنا لوضعها على مائدة المفاوضات فعلى سبيل المثال وبالنسبة لاجراء مزيد من التحرير لقطاع الزراعة فإن الدول



النامية وعلى رأسها مصر والهند وباكستان وافريقيا تطالب بتطوير هذا القطاع وتحقيق الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى كشرط لتطويره وذلك بالنظر الى ان هذا القطاع استراتيجى بالنسبة للدول النامية ولا يمثل فقط فتح اسواق، ولكن مايشكله من وزن بالنسبة للعمالة فى هذه الدول وبالنسبة لقطاع يخدم جزءا كبيرا من صادرات هذه الدول وبالتالى فهو يعتبر جزءا اساسيا من استراتيجياتها، ومن ثم فإن مطالب الدول النامية لاجراء مزيد من التحرير للقطاع الزراعى هو ضرورة جعله قطاعا منافسا وتطويره اولا وقبل تحريره فى اطار تحقيق الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى، اما بالنسبة للخدمات وتحريرها فى الجولة القادمة فإن مصر من أكثر الدول المفتوحة فى هذا القطاع «التامينات والسياحة والبنوك»

وبالنسبة لمصر فإن لديها قواعد تنظم هذا القطاع ونحن على استعداد لان نخوض جولة جديدة من المفاوضات فى هذا المجال.

موضوعات اخرى جديدة

وتضيف نائبة مساعد وزير الخارجية: وبالاضافة لما سبق فهناك موضوعات لخرى عديدة سيتم التباحث بشأنها فى الجولة القادمة مثل تخفيض التعريفة على السلع الصناعية والتجارة والبيئة والتجارة والاستثمار وموضوع التجارة والمنافسة والمشتريات الحكومية وكلها موضوعات مطروحة للبحث وعلى مائدة المفاوضات.

ضرورة التقاط الدول النامية.. لانفاسها

وتقول ماجدة شاهين إن هناك عددا من الموضوعات السابقة لا ترى مصر ضرورة لطرحها فى هذه الجولة ، وخاصة أننا امام مهام ضخمة فى متابعة تطبيق اتفاقية أورجواى ومدى التزام الدول المتقدمة بالتنفيذ وهذا مطلب أولى للدول النامية وسوف نسعى بالتعاون مع الدول النامية الاخرى للتصدى للمطالب التى تسعى الدول المتقدمة لتحقيقها فى الجولة القادمة على حساب الدول النامية - فهناك ضرورة لاتاحة الفرصة للدول النامية لالتقاط انفاسها بعد جولة دامت ٧ سنوات. وتشير نائبة مساعد وزير الخارجية الى ان القطاع الخاص سيكون له دور أساسى فى الجولة الجديدة حيث ان نتائجها تمسه بشكل رئيسى وتمثل جزءا من اهتماماته ومشاكله ومن ثم فهو لابد أن يشارك فى وضع المواقف المصرية وبالتنسيق مع الدول النامية.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٩

«روشــــتة»

علاج لمواجهة

أخطار الجات

تدخل الدولة ضرورى لحماية صناعة السيارات والأدوية والمنسوجات

■ د. فتحى الحسينى:

الجات تتيح لنا وضع الاجراءات التى تكفل حماية الصناعة الوطنية

■ د. جمال مظلوم:

الاهتمام بالبحث العلمى ونقل التكنولوجيا والصناعات المغذية والصغيرة

99 خمسة أعوام فقط ويتم تطبيق اتفاقية «الجات»، وبذلك تتم ازالة جميع الحواجز الجمركية بين مصر وأكثر من ١١٧ دولة وقعت على هذه الاتفاقية منها ٨ دول عربية ولذلك لابد من الاستعداد من الآن بحماية الصناعة الوطنية، من أخطار قد تواجهها فى المستقبل خاصة صناعة السيارات والأدوية والمنسوجات.

وفى مركز «القرار» للاستشارات اجتمع عدد من الخبراء الاقتصاديين والمتخصصين فى هذه الصناعات لوضع «روشتة» علاج مصرية خالصة لمواجهة هذه الأخطار وحماية الصناعة الوطنية وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة للصناعة المصرية. 66



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٩

كتب : نبيل عطا

يقول د. فتحي الحسيني مدير مركز التخطيط الصناعي بالمركز القومي للتخطيط: وقعت مصر اتفاقية الجات عام ١٩٩٥ مع ٧ دول عربية اخرى هي تونس والمغرب وقطر والبحرين والكويت وموريتانيا والامارات، وذلك ضمن ١١٧ دولة انضمت لاتفاقية منظمة «التجارة العالمية»، واخذت الدولة النامية فترة سماح لحماية صناعتها الوطنية، وتنتهي هذه الفترة عام ٢٠٠٤، وبالبحث تبين أن الصناعة المصرية تواجه عددا من المشكلات الخارجية والداخلية الخارجية فرضتها اتفاقية «الجات» وتمثلت في «الاغراق - البيئة - قواعد المنشأ العمالة الاجبارية - القياسات والمعايير» اما المشاكل الداخلية فقد تمثلت في «التكلفة - المواصفات القياسية - الضرائب - الجمارك - قوانين العمل - نقل التكنولوجيا - التعليم والتدريب - الصناعات الصغيرة». ويشير د. الحسيني الى اهمية دراسة هذه المشكلات ووضع حلول لها، خاصة بعد فتح الاسواق المصرية امام السلع الاجنبية والعكس، واتفاقية الجات تتيح لنا ان نضع بعض القواعد التي تحمي صناعتنا الوطنية ويقول انه في امريكا نفسها تم وضع كثير من الاجراءات التي تكفل حماية صناعتها الوطنية، وفي المانيا يقوم البنك المركزي بتحديد الصناعات التي يمكن الاستثمار فيها والصناعات غير القابلة للاستثمار.

القدرة التنافسية

ويضيف د. السيد عليوه مدير مركز «القرار» الاستشاري واستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان: يشعر الجميع بالخطر القادم على الصناعات المحلية خاصة وان معايير القوة الدولية لم تعد مرتبطة بالسياسة وانما ترتبط بالقوة الاقتصادية ودرجة النمو الصناعي والتكنولوجي ، وامام مصر تحد كبير ينبغي عليها مواجهة ويتمثل في تعظيم القدرة التنافسية لمنتجاتها وللاهتمام بمعايير الجودة، خاصة وان مصر تمثل المرتبة الـ٣٩ من بين ٥٢ دولة تحاول رفع قدراتها التنافسية، وتحتل الترتيب الـ١١٠ في مجال التنمية البشرية، بينما هناك دول عربية سبقتنا في هذا المجال مثل البحرين، ومن هنا ينبغي علينا مراجعة عدد كبير من الشروط الاجتماعية والسياسية حتي نفسح المجال امام صناعتنا الوطنية، لنحقق الانطلاقة الاقتصادية المتوقعة، ونواجه الخطر الذي يقترب من بعض صناعتنا الوطنية، مثل صناعة السيارات، الادوية، المنسوجات، السجائر، واذا استطعنا المنافسة محليا فننطلق نحو الاسواق العالمية.

وتواجه الدول العربية عددا من الصعوبات على راسها انخفاض قيمة الصادرات فسنغافورة على سبيل المثال تزيد صادراتها عن ٥٠ مليار دولار بينما تبلغ صادرات الدول العربية مجتمعة حوالي ١٧٠ مليار دولار منها ١٢٠ مليارا صادرات بترولية و٥٠ مليارا صادرات غير بترولية، اي تعادل صادرات الدولة العربية التي ستواجه بعد تطبيق اتفاقية الجات منافسة شديدة من جانب صادرات دول العالم، وهناك تهديدات قوية تواجه بعض الصناعات المصرية، مثل صناعة السيارات وصناعة المنسوجات، وفي المقابل هناك اثار ايجابية متوقعة في مواجهة هذه الاخطار، ولكن مايهمنا هو كيف نحمي صناعتنا الوطنية.

السيارات مهددة

وتواجه صناعة السيارات في مصر مازقا حرجا كما يقول المهندس وجدى ابوزيد رئيس قطاع الركوب بشركة النصر للسيارات، حيث بدات هذه الصناعة في مصر عام ١٩٦٠ مع شركة النصر براس مال قدره ٤٠ مليون جنيه وبينما تنتج هذه الشركة الآن بـ٨٠٠ مليون جنيه الا ان راس المال مازال كما هو، والنتيجة كانت ديونا وفوائد بنكية وصلت لحوالي ٤٠٠ مليون جنيه، والغريب انه طوال الـ٤٠ سنة الماضية لم تزد نسبة التصنيع المحلي في السيارة عن ٣٠٪ وهذه النسبة مركزة في الصناعات الكيماوية «الكاوتش - الزجاج - الخراطيم وغيرها».

ويقول المهندس مجدى ابوزيد: رغم اننا بدانا مع الهند الا انها سبقتنا لانها تبنت السيارة «١١٠٠» واشترى الهنود هذه السيارة التي تصنع تماما في الهند، لذلك اذا اردنا لصناعة السيارات في مصر النجاح فيجب ان تتبنى الدولة بواسطة الـ١٥ مصنعا المجمعين للسيارات، فكرة تصنيع سيارة مصرية، بنسبة ١٠٠٪ او مع الاقل تحقق القرار الجريء بضرورة ان تبلغ نسبة التصنيع المحلى في السيارة ٦٠٪ والا اغلقنا هذه الصناعة تماما، ولكى تصل لهذا المستوى فلابد من تنمية الاستثمارات وتوسيع السوق المصرى الذي لايزيد حجم استيعابه من سيارات الركوب عن ٧٠ الف سيارة طبقا لاحصائيات المرور في ١٩٩٨ و٦٠٪ من هذا الهوس الاستيرادى خفضت معظم المصانع انتاجها من بعض النوعيات مثل مصنع البيجو ومصنع جينرال موتورز، لاننا نعمل بشكل مشتت ولانفكر في توحيد اهدافنا ، وناخذ مثلا من اندماج شركتي «دايملز كرايلر» باستثمارات تبلغ ١٨٠ مليار دولار.

الضرائب والجمارك كثيرة

ويشير المهندس مجدى ابوزيد الى ان الصناعات المغذية عليها دور كبير في حماية صناعة السيارات وهى الوحيدة القادرة على توسيع حجم السوق المصرى، وعندما اقول لمصنع لماذا لاتزيد حجم انتاجك من سيارة معينة، يكون التبرير الفورى هو عدم وجود صناعات مغذية، بالاضافة الى نقطة مهمة وهى اذا اردت تصنيع سيارة فساجد انني ادفع اكثر من نصف ثمنها للدولة عن طريق ٣٠٪ جمارك و٢٥٪ ضريبة مبيعات و٥٪ مصاريف شحن وبالتالى فإن العائد سيكون ضئيلا جدا مقارنة بالتكلفة ولذلك يجب على الدولة تخفيض هذه الجمارك مع تحديد حجم الحصص المستوردة من السيارات لكى احمى هذه الصناعة الاستراتيجية وانميها.

تخفيض حجم الواردات

ويؤكد المهندس صلاح الحضرى سكرتير عام رابطة مصنعى السيارات هذه النقطة ويقول: رغم أنه مازال أمامنا فترة تطبيق اتفاقية الجات، إلا اننا سارعنا وخفضنا الجمارك على السيارات من ٨٠٪ حتى وصلت ٥٥٪ وفى بعض الأنواع وصلت إلى ٤٠٪ فأصبح الفارق بين السيارة المستوردة والسيارة المصنعة محليا ضئيل جدا مما ادى إلى رفع حجم الواردات من ٢١.٨ الف سيارة ١٩٩٦ إلى ٤٣ الف سيارة عام ١٩٩٨، ورابطة مصنعى السيارات أثارت هذه النقطة تحديدا وتم اتخاذ بعض القرارات ومنها ان جميع السيارات المستخدمة فى المصالح والوزارات تكون منتجة محليا وأصبح هدفنا الآن هو تخفيض حجم الواردات، وزيادة الصادرات، ولأول مرة يتم هذا العام توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية مثل لبنان التي سيتم تصدير سيارات مصرية إليها فى أول يونيو القادم، ولو تم الاتفاق على إقامة السوق العربية المشتركة، فستكون أمام مصر فرصة كبيرة فى هذا المجال، واهم ما أود الإشارة إليه هو ضرورة التفكير فى إقامة شركة تضم كبار الموزعين العرب والمصنعين المصريين لتصنيع سيارة مثالية حديثة، وبسعر مناسب وترويجها على المستوى العربى ككل، لأن العصر الذى نعيش فيه هوعصر الاندماج والشركات العملاقة.

أبحاث الأدوية

أما الصناعة الثانية التى تواجه خطرا اشد هى صناعة الأدوية.. كما يؤكد ذلك د. محمد قدرى إسماعيل نائب رئيس مجلس إدارة شركة ادوية ويقول: الجات قادمة ولامجال لمنع الاستيراد، ولكن ينبغى علينا مقاومة الغزو باستيعاب التكنولوجيا والدولة عليها عبء كبير فى هذا المجال، خاصة اننا نحتاج لتطوير أبحاثنا ولن يتحقق ذلك إلا من خلال دعم الدولة، فلا يمكن لأى شركة مصرية أن تنفق ٠.٧ مليار دولارعلى مستحضر طبى واحد كما فعلت إحدى الشركات الأجنبية، ومنذ ٥ سنوات طالبنا بعمل شركة أبحاث وتم تكوين الشركة بالفعل ولكن سرعان ما



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩/ ٦ /١٩٩٩

تم حلها ويبقى الوضع كما هو، والنتيجة زيادة الاستيراد وارتفاع الأسعار ووصلنا إلى أننى استورد الآن نبات «الخلة» الذى يزرع فى مصر من المغرب، ونحن لاينقصنا أى عنصر من

عناصر التنمية فى هذا المجال، فلدينا أساتذة، باحثون وإمكانيات مادية فلماذا لاتتجمع شركات ومصانع الأدوية وتنشئ شركة للأبحاث الدوائية تقدم لى كل يوم اكتشافا جديدا أكون أنا كمصر صاحب حق الملكية الفكرية له.

الحل الوحيد

وهنا يلتقط د. عبدالسلام يوسف المستشار الطبى للشركة القابضة للأدوية ويقول: التهديد الحقيقى لصناعة الدواء فى مصر هو أن المنتج الذى له ملكية فكرية سيصبح له محتكر وحيد وسيفرض علينا السعر الذى يريده، أم المنتج الذى ليس له ملكية فكرية فسيصدره لنا بملاليم حتى يغلق علينا السوق المحلى ويتحكم بعد ذلك فى السعر، والحل الوحيد هو أن ابحث من خلال خبراء صناعة الأدوية ما يمكن أن اتميز به مثل الأعشاب والنباتات الطبية وأركز أبحاثى فيها حتى احتكرها واضع ميزانية خاصة لهذه الأبحاث، وأحاول تعويض ما فقدناه خلال الـ ٥٠ عاما الماضية، والدليل أن الهند التى بدأت معنا صناعة الأدوية أصبحت تحتل المرتبة الأولى فى إنتاج «الباراسيتامول» ودولة عملاقة فى صناعة الخامات الدوائية، ولدينا ٣٥ شركة ومصنع للأدوية ولكن ينقصنا البحث وتوحيد الهدف.

والمنسوجات تشكو!

والمشكلة البحثية لاتواجه صناعة الدواء وحدها بل هى المشكلة الرئيسية التى تواجهها صناعة المنسوجات فى مصر.. كما يؤكد ذلك د. محمد عبدالشفيع الأستاذ بالمركز القومى للتخطيط.. ويقول: مع التقدم التكنولوجى الرهيب أصبحت صناعة المنسوجات كثيفة البحث بعد أن كانت كثيفة العمالة، وكل يوم يحدث فيها تطوير، ولكن فى مصر لاحظت خلال البحوث التى تم اجراؤها انخفاض استثمارات الاحلال والتجديد بنسبة ١٠٪، فكيف يكون هذا حال الصناعة التى تساهم بنسبة ٤٠٪ من اجمالى الصادرات المصرية المصنعة، خاص وأن الحلقة الضعيفة فى هذه الصناعة هى تكنولوجيا الصباغة والتجهيز، لأنه لاتوجد ميزانية لإجراء أبحاث فى هذا المجال، هذا بخلاف تهديدات الجات لهذه الصناعة المهمة التى تتمثل فى المعايير البيئية فهم يقولون بأن القطن المصرى تعرض للتلوث البيئى والمبيدات، ولذلك فهو يسبب أمراضا جلدية، وتكون النتيجة هى وقف استيراد هذا القطن أو أى منتج يقوم عليه.

والشئ الذى يدعو للدهشة كما يقول د. محمد عبدالشفيع هو أننا فى الخمسينيات كانت مصر على مستوى انجلترا فى مجال الصباغة والتجهيز،ولكن الآن خرجنا من مجال المنافسة، نتيجة عدم الاهتمام بالبحوث، ولذلك سيترك الغرب لنا هذه الصناعة ويصدر لنا تكنولوجيا الصباغة والتجهيز مما يفقد هذه الصناعة ميزتها التنافسية.

روشتة العلاج

ويضيف د. جمال مظلوم مستشار مركز القرار والخبير الاقتصادى بعدا جديدا ويقول: الأخطار التى تواجه الصناعة الوطنية واحدة سواء الأدوية، المنسوجات، السيارات أو صناعة السجائر، فالدول الأوروبية لن تنقل صناعتنا إليها ولكنها ستركز على نقاط الضعف خاصة التكنولوجيا المتقدمة وتصدرها لنا، ومن هنا يجب علينا أن نضع أيدينا علي العوامل الحاكمة للقدرة التنافسية ونضع سياسة وطنية واضحة تهدف للقضاء على هذا السفه الاستيرادى والاهتمام بمعايير الجودة ومنع أستيراد أى منتج يكون متوفر في مصر، وتشجيع إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة في مراكز التسويق الخارجى وذلك حتى يتمكن المنتج المصرى من المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية، كما يجب على الدولة أن تهتم بتضمين المناهج الدراسية دورات مكثفة فى مجالات الصناعات المغذية لصناعة السيارات، وإعداد الكوادر المدربة على معظم هذه الصناعات، بالإضافة إلى ضرورة دعم تكنولوجيا البحث العلمى وتدعيم التسهيلات المناسبة للعاملين فى التدريب في الخارج ونقل التكنولوجيا والأبحاث المتقدمة وتوفيرها للشركات فى مصر، وقبل هذا كله الاهتمام بالصناعات الصغيرة المغذية والمكملة للصناعات الاخرى، ومراجعة تكلفة إنتاج السلعة قدر الإمكان والعمل على تقديمها بسعر مناسب، وخلق جيل جديد من رجال الأعمال أصحاب رسالة خاصة تهدف إلى تنمية الصناعة المحلية، وليس مجرد تحقيق الكسب السريع فقط. بذلك فقط يمكن أن نحمي الصناعة الوطنية في مواجهة اى اخطار قد تسببها اتفاقية الجات.



المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ١٩٩٩/٦/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قوانين جديدة.. وحملات مكثفة

حصار عربي لقراصنة «الملكية الفكرية»

فجأة اجتاحت الأسواق العربية خلال العامين الماضيين عمليات قرصنة واسعة النطاق ليست مشابهة لتلك التي شهدها العالم الغربي في مرحلة ما من التاريخ.. ولكنها قرصنة من نوع آخر يحدث فيها سطو على حقوق الملكية الفكرية.. على برامج الكمبيوتر.. والأعمال الفنية.. بل وصل الأمر أيضا إلى قطاع الدواء.. فأصبحت هناك في الأسواق برامج كمبيوتر مزورة.. وأفلام مطبوعة بشكل غير قانوني.. وعصابات متخصصة في التربح من وراء هذا النشاط مما دفع الشركات متعددة الجنسيات العالمية إلى المطالبة بحقوقها.. وإلى إيفاد بعثات إلى العواصم العربية للتنبيه إلى خطورة ما يحدث.. فبدأت ثورة تشريعية عربية هدفها سد الثغرات القانونية وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم.

■ دمشق. عاطف صقر ■ الرباط. تهاني عبدالرحيم ■ الدوحة. العزب الطيب الطاهر ■ مسقط. صلاح جابر ■ المنامة. سامي كمال ■ جدة. مجدي الجلاد ■ عمان. ناهد الحسن ■ القاهرة. هالة حسين

.. ففي السعودية بدأ تطبيق نظام حماية حقوق الملكية الفكرية.. بدءا من شهر إبريل ١٩٩٤.. وفي مصر صدر القانون الذي ينظم العمل في هذا المجال كذلك أصدرت قطر القانون الخاص بحماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين في ٢٢ يوليو ١٩٩٥.. وقبل ذلك أصدر أمير البحرين مرسوما بهذا القانون في عام ١٩٩٣.. وأعدت سوريا ترتيبات قانونية خاصة بحماية الملكية الفكرية.. أما المغرب فقد انضم إلى العديد من الاتفاقيات الدولية.. ويستعد الأردن للانضمام إلى اتفاقية «الجات» وإقرار قانون حماية الملكية الفكرية.

لقد رصدت الإحصاءات ارتفاع نسبة القرصنة في منطقة الشرق الأوسط إلى ٧٢٪ وتبلغ في بعض الدول العربية مثل قطر وسلطنة عمان والكويت ٨٧٪ وفي البحرين ٨٩٪.

وبرغم ما تعانيه مصر من ظاهرة القرصنة إلا أن علاء العجماوي - رئيس الجمعية المصرية للبرمجيات - أبدى بعض التفاؤل تجاه الوضع الحالي إذ يرى أنه في تحسن مستمر ويؤكد على أن الأرقام المعلنة حول ظاهرة القرصنة في مصر لا تعبر عن الواقع الفعلي.. ويشير إلى أن هذه التقديرات مبالغ فيها وتفتقر إلى الدقة، حيث تؤكد كل مؤشرات السوق على أن هناك تحسنا في اتجاهات المستهلكين نحو اقتناء النسخ الأصلية من البرامج حيث أصبح هناك درجة أكبر من الحرص في هذا المجال.. لكنه لم يزل غير كاف لتحقيق الهدف بالكامل من القضاء على القرصنة بشكل واضح وهو الهدف الذي يعمل على تحقيقه أعضاء الجمعية من العاملين في مجال البرمجيات على أكثر من محور أهمها المحور الإعلامي والذي يهدف إلى توصيل فكرة محددة إلى المستهلكين مؤداها أن عمليات نسخ البرامج تشكل سرقة واضحة وهو اعتقاد إذا تم ترسيخه لدى المستهلك فإن معظم المشكلة يكون قد تم حلها.

أما المحور الثاني فهو محور التمويل: والذي يجب أن تدخل فيه البنوك والمؤسسات بحيث تقدم تسهيلات للشركات لتوفيق أوضاعها بإحلال واستبدال البرامج المزورة بالبرامج الأصلية.. وهو أمر يحتاج إلى إقناع كلا الطرفين.. الشركات.. والبنوك.

ومن المعروف أن قانون حماية المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ يحظر نسخ كل أو جزء من برامج الكمبيوتر أو الاقتباس منها إلا بعد الحصول على ترخيص كتابي مسبق من المؤلف أو ممثله القانوني ويعاقب القانون



أى استخدام غير قانونى لمصنفات الحاسب بالحبس حتى ٣ سنوات وبغرامة مالية تصل إلى ١٠ آلاف جنيه لكل برنامج أو بإحدى العقوبتين وذلك عن كل برنامج، وفى حالة معاودة المخالفة يصبح الحبس وجوبيا مع غرامة قد تصل إلى ٥٠ ألف جنيه وتتم فى كل الحالات مصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة فى التقليد أو النسخ وكذلك ينص القانون على أن ينشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه كما يجوز إغلاق المنشأة التى استغلها المقلدون لمدة تصل إلى ستة أشهر وهى كلها عقوبات رادعة.

على المستوى الخليجى كانت السعودية فى صدارة الدول التى طبقت نظام حماية حقوق الملكية الفكرية حيث انضمت فى عام ١٩٩٤ إلى اتفاقية تمنح فرصة مدتها ٣ أشهر لتطبيق نظام الحماية وبموجب ذلك وفرت الأجهزة السعودية حماية كاملة لبرامج الكمبيوتر وجميع المؤلفات والأعمال الفنية سواء الموسيقى والغناء أو أفلام الفيديو.

وقد جاء هذا التوجه وما تبعه من خطوات وإجراءات مشددة فى إطار اهتمام الحكومة السعودية بتطبيق نظام حماية حقوق الملكية بهدف منع القرصنة وعمليات النسخ غير المشروع للمنتجات الفكرية وقامت وزارة الإعلام المشرفة على تنفيذ هذا النظام باتخاذ عدة إجراءات لضمان القضاء على أى محاولات للقرصنة إذ نفذت خطة تدريبية لعدد كبير من المفتشين فى المدن المختلفة للقيام بحملات تفتيش واسعة على شركات الكمبيوتر وأندية الفيديو.

وقد تمكنت السعودية من القضاء على ما كان يطلق عليه «حراج الكمبيوتر» فى منطقة العليا بالرياض ومركز «الباروم» فى جدة إذ كانا يشهدان عمليات نسخ واسعة لبرامج الكمبيوتر، وهو ما انعكس إيجابيا على سوق الكمبيوتر بصفة عامة حيث أدى إلى إنعاش سوق البرمجة فضلا عن تشجيع معظم شركات الكمبيوتر العالمية على دخول السوق السعودية.

يقول إبراهيم السندى - مدير إحدى شركات الكمبيوتر بجدة - إن تطبيق نظام حماية الملكية الفكرية أغلق على الكثير من مكاتب وشركات القرصنة الباب الواسع الذى حقق لهم لعدة سنوات مكاسب مادية كبيرة، ولكنه فى ذات الوقت أفاد السوق بصفة عامة وأتاح للشركات السعودية «الجادة» فرصة الانفتاح على الشركات العالمية الكبرى.. فبعد البدء فى تنفيذ القانون شهدت السوق تدفقا ملموسا لبرامج هذه الشركات منها «مايكروسوفت» و«لوتس» و«كلاريس» والتى قامت بدورها بجهود إعلامية لتوعية الشركات والأشخاص بأن الالتزام بالنسخ الأصلية يصب فى مصلحة المستخدمين والوكلاء، ويضمن استمرار عمليات تطوير البرامج لاسيما البرامج العربية.

أما مصادر وزارة التجارة السعودية فتشير إلى أن الوزارة قطعت بالتعاون مع الجهات الأخرى شوطا طويلا فى تنفيذ نظام الحماية حيث تعمل من خلال نظام آلى للعلامات التجارية يعتمد على تقنية متطورة تتيح للباحث الاستعلام والطباعة للعلامات المسجلة أو التى يريد تسجيلها وحمايتها باستخدام أجهزة حديثة لإدخال واسترجاع المعلومات وطباعتها بالألوان الطبيعية للعلامات.

وفى مجال الكاسيت والفيديو.. تمكنت السعودية من تحقيق إنجاز غير مسبوق على المستوى الخليجى.. إذ شهدت السوق تحولا جذريا بعد تطبيق نظام حماية الملكية الفكرية فقد منحت السلطات شركات ونوادى الفيديو والكاسيت مهلة قصيرة للتخلص من الأشرطة المنسوخة قبل البدء فى تطبيق النظام، وفور انتهاء المهلة بدأت فرق التفتيش والمداهمة فى تنظيم حملات مكثفة لمعاقبة المخالفين والتأكد من الالتزام بالقانون.

وتشير تقارير شركات الإنتاج والتوزيع إلى أن تطبيق نظام حماية الملكية الفكرية قد أدى إلى تقليص محاولات النسخ و«القرصنة» حيث كانت نسبة أشرطة الكاسيت المقرصنة فى السعودية تتعدى ٦٠٪ من السوق الإجمالية أما أشرطة الفيديو المنسوخة فكانت تشكل ٤٥٪ من السوق، ولكن أثمرت الحملات والعقوبات التى فرضت على المخالفين عن التزام معظم الشركات.. واقتصرت المخالفات على محاولات فردية لا تحقق لأصحابها مكاسب مالية كبيرة مثلما كان يحدث فى الماضى.

فى سلطنة عمان بدأت استجابة واسعة للمطالب الدولية بتوفير الحماية للملكية الفكرية حيث أولت وزارة التجارة والصناعة أهمية قصوى فى الفترة الأخيرة التى بدأت فيها منظمة التجارة العالمية اشتراط وجود قوانين لحماية الملكية الفكرية فى الدول الراغبة فى الانضمام لعضويتها.

وبدأت السلطنة فى تطبيق القوانين الخاصة بذلك اعتبارا من ١٩٨٧ من خلال المرسوم السلطانى الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفور بدء التطبيق تسلمت وزارة التجارة والصناعة ما يزيد على ٢٠ ألف طلب لتسجيل العلامات التجارية الخاصة بها وبحمايتها فى السلطنة.



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٩/٦/١٩

مصر: تحسن مستمر في أوضاع الملكية الفكرية

السعودية: في صدارة دول الخليج من حيث تطبيق القانون

عمان: استجابة واسعة للمطالب الدولية

البحرين: انخفاض نسبة الانتهاكات

وفي عام ١٩٩٦ صدر قانون حماية المؤلف ومنح القانون فترة ٦ أشهر «سماحا» لشركات القطاع الخاص لتوفيق أوضاعها وانتهت تلك الفترة في ديسمبر ١٩٩٨ ومنذ ذلك التاريخ شرعت فرق تفتيش تتبع عددا من الوزارات المعنية في تطبيق القانون.

لكن القانون استثنى برامج الحاسب الآلي من تنفيذ القانون حيث منحت الشركات فترة سماح تنتهي بنهاية شهر يونيو الحالي وعلى أثر ذلك هبطت أسعار برامج الكمبيوتر خاصة المقلدة بشكل غير مسبوق في الوقت الذي يباع فيه البرنامج الأصلي بـ ١٢ ريالا عمانيا كان يباع البرنامج المقلد بـ ٦ ريالات أما الآن فأصبح ثمن البرنامج المقلد ريالا واحدا سعيا من المحلات والشركات للتخلص من هذه البرامج قبل مصادرتها من جهات التفتيش.

في البحرين قال جمال داود - مدير إدارة المطبوعات والنشر في وزارة شئون مجلس الوزراء والإعلام - إنه لا توجد دولة يمكنها الحد من الانتهاكات بنسبة ١٠٠٪ بدليل أن نسبة الانتهاكات في الولايات المتحدة الأمريكية تزيد على ٣٠٪.

ويضيف أن نسبة الانتهاكات لحقوق الملكية الفكرية في البحرين تتفاوت من مصنف إلى آخر فقد انخفضت بالنسبة للأفلام المحلية والعربية والأجنبية إلى ٤٠٪ وبالنسبة للأغاني أصبحت أقل من ٤٠٪ أما بالنسبة للكمبيوتر فإن الانتهاكات تتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠٪.

وأشار جمال داود إلى أن ما يؤكد انخفاض حجم ظاهرة القرصنة الفكرية في البحرين قيام الولايات المتحدة برفع اسم البحرين من لائحة المراقبة للدول المخالفة لنظم حماية الملكية الفكرية وهي القائمة التي تعرف باسم لائحة الرقابة والتي تشمل الدول المعروفة بارتفاع نسبة القرصنة فيها وتتجاوز انتهاكاتها ٧٠ إلى ٨٠٪ وهذه اللائحة بمثابة تحذير للشركات الاستثمارية كي لا تستثمر في الدول المدرجة في اللائحة.

أما في قطر فقد برز اهتمام مبكر بقضية حماية الملكية الفكرية وفي هذا السياق صدر القانون الخاص بحماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين في ٢٢ يوليو ١٩٩٥ ولكن أصحاب العلاقة بهذا القانون قدموا التماسا لمنحهم فترة انتقالية قبل تطبيقه ولذا أعطتهم الدولة كما يقول عبدالله قايد - رئيس مكتب حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين بوزارة المالية والاقتصاد والتجارة القطرية - فترة استمرت لمدة عامين بناء على طلبهم وذلك لتوفيق أنشطتهم مع القانون والتخلص مما لديهم من مصنفات فنية مقلدة.

ومنذ بدء تطبيق القانون قامت السلطات باتخاذ إجراءات فعالة هدفها منع دخول مصنفات مقلدة بالتعاون مع إدارة الجمارك، وبمقتضى القانون فإن المصنفات لا يتم الإفراج عنها جمركيا إلا بعد الحصول على موافقة مكتب حماية المصنفات الفكرية، وذلك بعد أن يبرز صاحب الشأن الأوراق والمستندات التي تتيح له التعامل بهذه المصنفات في السوق القطرية، وتزامن مع هذه الإجراءات تنظيم عدد من الندوات التي تستهدف تحقيق الوعي بالقانون.

ويرى قايد أن القرصنة الفكرية تعني أن الشخص الذي يمارس القرصنة يتهرب من الالتزامات المقررة عليه للدولة فهو لا يدفع ضرائب ويعمل في الخفاء، والأخطر أن يقضي على الإبداع الحقيقي فضلا عن أضراره بالاقتصاد الوطني، حيث إن الاستثمارات الأجنبية تهرب من الدولة التي لا تتوافر فيها حماية للمصنفات والحقوق الفكرية ذلك أن الملكية الفكرية تشتمل على حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات والنماذج الصناعية.

ويؤكد عبدالله قايد أنه بعد أن أبدت السلطات في قطر عدم التهاون في تطبيق مواد القانون انخفضت كثيرا ظاهرة سيطرة قرصنة المصنفات الفكرية لكنه يقول إن نسبة الاختراقات للقانون تصل إلى ١٠٪



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام العربي

التاريخ : ١٩٩٩/٧/١٩

الأردن: يستعد للانضمام إلى اتفاقية «الجات»

سوريا: ترتيبات قانونية خاصة

قطر: لا تعاون في تطبيق القانون

المغرب: اهتمام خاص بحماية حقوق الملكية الفكرية

فقط خاصة أنه تم إنشاء مكاتب فرعية للحماية في المنافذ الجمركية لمتابعة الوارد من هذه المصنفات أولا بأول غير أن المشكلة تكمن في برامج الكمبيوتر فهي الأكثر تعرضا للقرصنة على حد تعبيره غير أن السلطات القطرية بدأت تتسق في الآونة الأخيرة مع شركة «مايكروسوفت» العالمية التي تقوم ببيع برامج الكمبيوتر وتزويد الدوحة بأسماء وكلائها في دولة قطر الذين لهم فقط حق التوزيع وهو يرى أن هذا التنسيق سيسهم بالتأكيد في الحد من ظاهرة القرصنة التي تتعرض لها برامج الكمبيوتر.

وفيما يتعلق باتفاقية حماية الملكية الفكرية يقول عبد الله قايد إن دولة قطر انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٦ ومن ضمن اتفاقياتها الـ ٢٨ اتفاقية «تريبس» أي اتفاقية الجوانب المتعلقة بتجارة الملكية الفكرية وهذه الاتفاقية تصنف دولة قطر مع دول الخليج الأخرى ضمن الدول النامية واعطتها مهلة ٥ سنوات للالتزام بالاتفاقية وذلك بهدف تعديل تشريعات الملكية الفكرية بحيث تتوافق مع بنود هذه الاتفاقية وهو ما فعلته قطر وهي تقوم حاليا بإجراء تعديلات في قانون حماية المصنفات الملكية بحيث تكون جاهزة للتطبيق في عام ٢٠٠١ لاتفاقية تريبس.

أما في الأردن فهناك استعداد لاستيفاء شروط الانضمام إلى اتفاقية «الجات» ومنها إقرار قانون خاص بحماية الملكية الفكرية يتوقع تقديم مشروعه إلى الدورة المقبلة لمجلس الأمة وقد أثار هذا التوجه الأردني الذي أثمرته ضغوط الدول الصناعية جدلا وخلافا في الأوساط الاقتصادية الأردنية لاسيما أن كثيرا من القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الأردن مازالت قائمة بفضل عدم تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية فالاقتصاد الأردني يربح كثيرا في غياب قانون خاص بحماية الملكية الفكرية.

وقال المستشار القانوني الدكتور سفيان الشوا إنه حتى الآن لا يوجد في الأردن قانون خاص بحماية الملكية الفكرية إذ يوجد فقط قانون يتعلق بالعلامات التجارية وأكد أن انضمام الأردن إلى «الجات» لن يعود عليه بفوائد كثيرة بل إنه يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الأردني مشيرا في هذا الصدد إلى صناعة الدواء فمنتجات الدواء الأردنية لا تعدو كونها منتجات أجنبية ومن ثم فإن انضمام الأردن إلى اتفاقية «الجات» سوف يلزمها بتسمية منتجاتها الدوائية بأسمائها الأجنبية الحقيقية.

وأعرب عن اعتقاده بأنه من الصعب به ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية في الأردن في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردن.

في سوريا توجد مديرية تابعة لوزارة التموين كما يقول الدكتور رافع البنواني وهذه المديرية تسمى مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية أو الملكية الفكرية فلم تعلن حتى الآن لكنها تتمتع بترتيبات قانونية تساهم في حمايتها وحول انتهاك القوانين بالنسبة للبرامج الخاصة بالكمبيوتر وأفلام الفيديو.. قال إن هذه الأمور هي الأكثر تعرضا للسرقة. وقال السيد أحمد الراشد - مدير حماية الملكية الفكرية بوزارة التموين السورية - إنه يوجد قانون لحماية الملكية التجارية والصناعية، وأخذت الحماية في سوريا وجها قانونيا أكثر سلامة منذ السبعينيات فقد جرت تعديلات تتعلق بحماية الملكية الفكرية وحماية المنتج الصناعي والعلامات التجارية وهناك إجراءات رادعة بحق المقلدين والذين يحاولون استغلال تقليد العلامات التجارية لبراءات الاختراع والنماذج الصناعية. وأكد صالح عسكر نائب - رئيس جمعية المخترعين السوريين - ما قاله الرشاد حول وجود قانون لحماية الملكية الفكرية وأشار إلى أن سوريا لم توقع اتفاقية لحماية الملكية مع الولايات المتحدة. ويقول الدكتور فرج موسى - رئيس المنظمة العالمية لجمعيات المخترعين - إن قوانين الملكية الفكرية موجودة في سوريا وأشار إلى أن قوانين الملكية الفكرية تنقسم إلى قسمين يسمى الأول بحقوق التأليف في حين يطلق على الثاني الملكية الصناعية التجارية وهي تتعلق بحقوق الاختراع بما

فيها براءات الاختراع والعلامات التجارية. وقد أولى المغرب اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية اهتماما كبيرا حيث انضم للعديد من الاتفاقيات الدولية التى تحمى الملكية الفكرية من بينها اتفاقية لحقوق المؤلف وقد جعل المغرب من حماية الملكية الفكرية حقا دستوريا لا رجعة فيه بناء على الفصل السابع والعشرين من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. وأكد محمد العربى المسارى وزير الإعلام المغربى أن هناك برنامجا مغربيا إصلاحيا يتوخى تقويم أوضاع حقوق المؤلف وتفعيل النصوص القانونية المنظمة له وأشار إلى الدور الحيوى الذى تلعبه الملكية الأدبية والفنية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف الوزير بأن المغرب يبذل جهودا كبيرة فى مجال حماية حقوق المؤلف سواء على المستوى التشريعى أو التنظيمى إضافة إلى عقد العديد من الندوات التى تنطبق عليها توصيات عديدة عملت وزارة الإعلام على تنفيذها وتفعيلها. وقال المسارى إنه يتم حاليا بالمغرب مراجعة القانون المنظم لهذا القطاع بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لكى يضع فى الاعتبار الجديد فى مجال حقوق المؤلف ويستجيب المغرب لالتزامات المغرب الدولية معربا عن أمله فى أن تتمكن هذه الإصلاحات من إنعاش المكتب واسترجاع ثقته فى محيطه. وذكرت مصادر مغربية لـ «الأهرام العربى» أن قانون الملكية الفكرية المغربية والذى صدر عام ١٩٧٠ جاء ليوحد التشريع فى هذا الصدد ولكن مع التطورات العلمية أصبح هذا القانون لا يساير هذه التطورات الحاصلة فى الميدان التكنولوجى مما يستوجب الآن ضرورة إعادة النظر فى هذا القانون من أجل مسايرته للاتفاقيات الدولية.■



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٩٩٩

المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية يؤسس مجلسا لتشجيع الإبداع

المنامة ـ من ماهر مقلد:

قرر المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية تأسيس هيئة عربية إقليمية مستقلة باسم مجلس «تشجيع الابداع العربى» يكون مهمته دعم المبدعين العرب فى جميع المجالات وتشجيعهم

وناقش المجمع فى اجتماعه «بالمنامة» قوانين حماية الملكية الفكرية في الوطن العربى وضرورة تطويرها بما يتماشى مع المعايير الدولية وتشريعات المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» ودور المجمع فى مساندة الدول العربية خاصة الدول الخمس التى تتفاوض الآن من اجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذه الدول هى المملكة العربية السعودية والاردن ولبنان والجزائر والسودان.

وصرح طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربي لحماية الملكية الفكرية بأنه تقرر عقد سلسلة من ورش العمل لرجال القضاء فى الدول العربية حول قوانين الملكية الفكرية بهدف إستعراض هذه القوانين وطبيعة القضايا الخاصة بالملكية الفكرية وإختلاف درجاتها مشيراً الى ان أول ورشة عمل ستكون بالقاهرة تليها عمان ثم ابو ظبى والمغرب والكويت

وستشارك في هذه الورش المنظمة العالمية للملكية الفكرية وقال طلال أبو غزالة إنه تم الاتفاق مع عدد من الجامعات العربية لمنح درجة الماجستير فى الملكية الفكرية بحيث تغطى هذه الجامعات جميع البلدان العربية وأن الدارس سيحصل على شهادة الماجستير مصدقا عليها من قبل الجامعة والمجمع وجامعة الدول العربية فى آن واحد.

واشارإلى أنه تم الانتهاء من إعداد أول قاموس عربى انجليزى لمصطلحات الملكية الفكرية وسيصدر نهاية هذا العام وسيكون القاموس الاول من نوعه في العالم العربى مشيرا الى انه تقرر عقد ندوة حول الملكية الفكرية والانترنت فى الشارقة برعاية أمير الشارقة الشيخ سلطان القاسمى وينظمها المجمع مع جامعة عجمان وغرفة تجارة الشارقة أوائل ديسمبر المقبل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ / ٦ / ١٩٩٩

فى ندوة حماية برامج الكمبيوتر

المطالبة بتوفير الإمكانات للتطبيق السليم لحماية حقوق الملكية الفكرية

كتبت ـ دينا كمال:

أكد السيد على أبو شادى رئيس الادارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية أهمية توافر الامكانات المادية والموارد البشرية للتطبيق السليم لحقوق الملكية الفكرية فى مصر وفقا لاتفاقية «تريبس» التى يبدأ تطبيقها العام القادم وحذر فى ندوة حماية برامج الكمبيوتر والتى عقدت أمس من التهاون فى التطبيق السليم لحماية حقوق الملكية الفكرية مما يعرض الدولة المتهاونة لعقوبات منظمة التجارة العالمية.

واشار أبو شادى إلى دور الاجهزة الرقابية بوزارة الثقافة حيث تقوم بنشر الوعى بخطورة استخدام البرامج المنسوخة سواء للافراد أو المؤسسات.

وقال انه فى هذا الإطار قامت أجهزة الرقابة بارسال خطابات توعية للشركات وتنظيم حملة توعية تليفزيونية وقد قامت الرقابة على المصنفات بتحرير ٩٩ مخالفة على مستوى الجمهورية منذ عام ٩٨ وأكد الدكتور محمد حسام لطفى أستاذ القانون المدنى بكلية حقوق بنى سويف أهمية برامج الحاسب باعتبارها عصب جميع العمليات الصناعية مما يتطلب حماية خاصة لها مشيرا إلى انه يوجد فى كل البلاد العربية قوانين لحماية حقوق المؤلف وحماية الملكية الفكرية وقد صدر قانون لحماية حقوق المؤلف فى مصر منذ عام ١٩٥٤ وفى عام ١٩٩٢ تم تعديل هذا القانون ليتواكب مع التطورات العالمية فى هذا المجال، وبموجب هذا التعديل دخلت برامج الحاسب الآلى ضمن المصنفات الأدبية وأشار إلى انه بموجب اتفاقية «تريبس» التى تعتبر مصر عضوا بها ينطبق عليها ضرورة وجود عقوبات جنائية سواء الحبس أو الغرامة والمصادرة، كما تكفل الدولة وجود اجراءات تحفظية سريعة للاحتفاظ بالأدلة.

وتحدث جيسى فيدر مستشار تخطيط السياسات بالمكتب الأمريكى لحقوق المؤلف عن نصوص اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من حيث صلتها بحماية حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها فى مجال برامج الكمبيوتر.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٩

التوقيع على بروتوكول تحرير تجارة الخدمات المالية

رفض طلب أمريكى وسويسرى بفتح سوق التأمينات للأجانب فورا

كتبت : سحر رشيد



د. يوسف بطرس غالى

❑ أكد الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد فى تصريحات خاصة أنه سيتم التوقيع على البروتوكول الخاص بتحرير تجارة الخدمات المالية فى منظمة التجارة العالمية (الجات) فى أول يناير عام ٢٠٠٠ وقال أنه تم التوصل لاتفاق فى مجال تحرير التجارة فى الخدمات المالية حيث بلغ عدد الدول التى لديها التزامات فى هذا المجال (قطاع مصرفى وتأمين وسوق مال) حوالى ١٠٢ دولة بما فيها الدول الأقل نموا .

وأكد الوزير تمسك مصر بمعيار (الحاجة الاقتصادية) فى مجال البنوك وقطاع التأمين بما يعنى حريتها الكاملة فى منح أو رفض الترخيص بانشاء بنك مشترك أو فرع لبنك اجنبى غير أن ذلك ليس هدفه التحلل من الالتزامات لأن مصر سمحت للبنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية بمزاولة نشاطها فى مصر وهى تعمل حاليا على تطوير الإجراءات الاحترازية اللازمة لضمان سلامة واستقرار السوق وحماية مصالح المودعين .

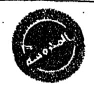
وقد طالب كل من الوفد السويسرى والأمريكى بالقاعة معايير إختبار الحاجة الاقتصادية فى قطاع التأمين لأنها تحتمل تفسيرات عديدة وأنها قد تحد من الالتزام لفتح السوق ولكن الجانب المصرى أوضح أن جداول الالتزامات المقدمة من مصر تقضى بتخفيف اختبار الحاجة الاقتصادية عام ٢٠٠٠ بالنسبة للتأمين على الحياة والصحة والحوادث الشخصية وفى عام ٢٠٠٢ بالنسبة لتأمينات الممتلكات ، كما



المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٩

طالب الوفد السويسرى باعادة النظر فى الحصة الالزامية التى تسند للشركة المصرية لإعادة التأمين والشركة الأفريقية لإعادة التأمين .. ورد الوفد المصرى بأن هذه الحصة التى تسند للشركة الأفريقية لاعادة التأمين هى حصة مقررة بموجب اتفاقية بين حكومات ٤٥ دولة أفريقية منذ عام ١٩٧٥ ولايمكن الخروج من هذا الالتزام وبالنسبة للحصة التى تسند للشركة المصرية لإعادة التأمين فهذه الحصة تقررها هيئة الرقابة على التأمين لمساندة النشاط التأمينى للتنمية الاقتصادية فضلا عن أن كثيرا من العروض المقدمة من الدول الأخرى تتضمن مثل هذه القيود ، كذلك طلبت الولايات المتحدة بأن تسمح مصر بأعمال الوساطة فى مجال التأمين للشركات الأجنبية ولو على مراحل ورد الوفد المصرى بأن ذلك غير ممكن الآن فى ظل الأوضاع الحالية لسوق التأمين فى مصر فضلا عن أن العرض المقدم من الولايات المتحدة يتضمن قيودا على ممارسة نشاط الوساطة فى قطاع التأمين فى الولايات المتحدة .

أما فى مجال سوق المال طلبت الولايات المتحدة أن تدرج مصر فى جدول التزاماتها بعدم وضع أية قيود على تدفق المعلومات المالية، وقد أوضح الجانب المصرى بأن مصر لاتضع أية قيود على تدفق المعلومات المالية الخاصة بسوق المال وذلك من منطلق تطوير وتنمية سوق المال المصرى ولكن مصر لاتستطيع إدراج هذا النص المطلوب فى جدول التزاماتها فعدلت أمريكا طلبها بأن تقدم مصر كتابة رسالة يتضمن الموافقة على ذلك الالتزام وخاصة أن ذلك سيساعد على اقناع بعض الدول النامية الأخرى بالالتزام بذلك .



دراسة مصرية حول تحديات عضوية منظمة التجارة العالمية:

انتهاء نظام الحصص في التجارة العالمية اعتبارا من 2005

■ ارتفاع حصة الصادرات المصرية من القمصان الى الولايات المتحدة الاميركية الى 2,5 مليون دستة العام 2004

■ الحكومة المصرية خفضت رسومها طواعية عن الحدود التي تعهدت بها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتصل الى نسبة 40 في المئة عام 1998

القاهرة - «خاص»:

■ على الرغم من انضمام مصر الى عضوية منظمة التجارة العالمية في يونيو 1995 بعد تصديق مجلس الشعب المصري على الاتفاقية الا ان الضجة التي اثيرت حول مدى تأثير الانضمام على الاقتصاد المصري لم تهدأ بعد خصوصا وان الاهتمام العالمي بهذه الاتفاقية في تزايد مستمر وايضا عدم وضوح الرؤية بين الكثيرين حتى بين الخبراء والمتخصصين في النواحي الاقتصادية.. هذا الى جانب ان انضمام مصر لاتفاقية منظمة التجارة العالمية جاء مصاحبا لتنفيذ البرنامج الطموح والمتكامل للاصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ عام 1991 وتم خلاله اتخاذ خطوات حقيقية نحو تحرير التجارة الخارجية.

وفي دراسة حول الفرص والتحديات التي نشأت من عضوية مصر لمنظمة التجارة العالمية والتي اعدها محمد مامون عبدالفتاح ممثل مصر في مفاوضات جولة اوروجواي والتي انتهت العام 1994.. حيث اكدت الدراسة انه من المنتظر ان ترتفع حصة مصر من صادرات القمصان في الولايات المتحدة الاميركية وحدها مليون دستة الى 2,5 مليون دستة في عام 2004 .. موضحة انه لايوجد في التزامات مصر امام منظمة التجارة العالمية تخفيض اضافي للجمارك عن ذلك الذي اتبعته الحكومة المصرية بمحض ارادتها من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي .. خصوصا وان مصر اخذت على نفسها تعهد بعدم رفع رسومها عن مستويات محددة او ما يطلق عليه ربط الرسوم.. وربطت مصر مستوى الرسوم عند مستوى اعلى من الرسوم التي كانت مفروضة عام 1994 حيث كان الحد الاعلى للرسوم في هذا العام عند 60 في المئة بينما تعهدت مصر بان يكون الربط في حدود 80 في المئة على ان يتم تخفيض هذه الرسوم تدريجيا لكي تصبح في اول يناير العام 2000 عند 70 في المئة على السلع الصناعية و60 في المئة العام 2005 ولم يشمل ذلك سلع السيارات والتبغ والكحوليات.. وتضيف الدراسة انه عندما قررت مصر اعادة رفع رسومها على الاقمشة من 45 في المئة الى 57 في المئة استخدمت حقها في هذا المجال دون مناقشة الدول الاعضاء بالمنظمة بل ان من حق مصر رفع الرسوم الجمركية متى تشاء الى مستويات تزيد حتى عن الربط الجمركي الذي التزمت به وذلك بموجب شروط تم ذكرها في بنود الاتفاقية وتسمح بهذه المرونة.

مؤكدة في هذا الصدد انه غير صحيح ان الغات تهدف الى ازالة جميع الرسوم الا ان الحقيقي ان الاتفاقية تريد للرسوم ان تسير بشكل تطوعي من خلال العروض والطلبات التي تتفاوض عليها الدول ثنائيا او جماعيا ..اما الوصول الى مستوى الصفر في الرسوم الجمركية فمن الممكن تحقيقه عن طريق اتفاقات التجارة الحرة التي تتفاوض عليها مصر مع الاتحاد الاوربي والكثير من البلدان العربية ودول جنوب وشرق افريقيا في الوقت الراهن.

واضافت الدراسة ان الصادرات المصرية ستستفيد من تخفيض الرسوم الجمركية التي تعهدت بها الدول الصناعية الكبرى الاعضاء بالاتفاقية والتي تم تحديدها في المتوسط ما بين 33 في امئة و40 في المئة ..وعلى الرغم من ذلك فان صادرات مصر من الاقمشة والمنسوجات لم تحظ باي قدر من هذه التخفيضات بل امتد التعسف العالمي بالمنتجات والمنسوجات المصرية بفرض حصص تصديرية عليها لاينبغي تخطيها.

موضحة ان التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خضعت لنظام التخصيص على مدار ثلاثين عاما انتهت في عام 1994 وكانت الاتفاقية



الدولية للمنسوجات المعروفة باسم اتفاقية «مالتي فيبر» هي الاتفاقية المنظمة لحركة التجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية وعن طريق هذه الاتفاقية فرضت الولايات المتحدة الاميركية على مصر حصصا تصديرية في بنود الغزل والاقمشة القطنية والقمصان والصوف الحريمي.

كما فرض الاتحاد الاوروبي مثل هذه الحصص على صادرات مصر من الغزل والاقمشة القطنية .. مما دعا مصر الى الانضمام لمطالب الدول النامية والخاصة بالغاء نظام الحصص حيث استقر الراي على الغاء هذا النظام تدريجيا وعلى مدار فترة زمنية قدرها عشر سنوات وترك الدول التي كانت تفرض نظام الحصص حرية الغاء البنود النسجية على ان ينتهي العمل بالحصص نهائيا في 31 ديسمبر عام 2004.

واشارت الدراسة المصرية ان الدول المتقدمة لن تلغي الحصص على السلع ذات الاهمية لمصر الا في السنوات الاخيرة للفترة الانتقالية حيث ان الاتفاقية الزمت تلك الدول برفع الحصص بمعدلات متزايدة في حين ان الاتفاقية تلزم الدول النامية بفتح اسواقها امام التجارة النسجية والا تزيد الرسوم الجمركية عن مستويات معينة حيث ان مصر وافقت على تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا بمعدل 3 في المئة سنويا منذ العام 1994 وحتى آخر ديسمبر عام 2001 الا ان الحكومة المصرية قامت بخفض رسومها طواعية عن الحدود التي تعهدت بها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيث بلغت نسبة 40 في المئة عام 1998..

وتشير الدراسة الى نقطة مهمة وهي عدم وضوح اتجاهات محددة لاسعار السلع الغذائية عالميا سواء بالانخفاض او الارتفاع لذا فقد اتخذ قرار من الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلع ومعظمها من الدول الكبرى بوقف حرب الدعم الذي ساد لسنوات طويلة والتي كانت تستفيد منه مصر في الحصول على وارداتها من المنتجات الغذائية باسعار منخفضة او بشروط ميسرة.. الا ان مصر استطاعت من خلال اتفاق الزراعة الحصول من الدول الكبرى على تعهدات باجراءات تحد من الاثر السلبي من ان يؤدي برنامج الاصلاح في تجارة السلع الغذائية الى التاثير سلبا على اسعار الغذاء خصوصا بالنسبة للدول المستوردة ومن بينها مصر.

وحول تاثير المواصفات القياسية والشروط الصحية والزراعية التي تسمح بها اتفاقية منظمة التجارة العالمية اوضحت الدراسة أن مصر مازالت تتعرض لحملات اوروبية لوقف صادرات مصرمن البطاطس الى دول الاتحاد الاوروبي بحجة اصابتها بالعفن البني ...حيث استخدم الاتحاد الاوروبي حقه في هذا المجال في اطار اتفاق الصحة النباتية والحيوانية اوارد ضم بنود اتفاقية التجارة العالمية.

مشيرة الى أن من الواضح ان هناك اساءة لاستخدام هذا الحق خصوصا وان اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة واتفاق الصحة النباتية والحيوانية يعطيان الحق للدول الاعضاء بالمنظمة في حماية انتاجها ومستهلكيها من الواردات المخالفة للمواصفات .. الا انه يجب ذلك كعائق مستتر يخفي في طياته النزعات الحمائية.. كما أن تطبيق هذه الشروط على السلع المستوردة يجب ان يسرى على السلع المحلية ايضا.



المصدر : البمساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٩

رئيس مصلحة التسجيل التجارى:

قوانين جديدة للعلامات والسجل التجارى.. لمسايرة قانون «الملكية الفكرية»

كتب - ابراهيم العزب :

تنتهى اللجنة المشكلة من مصلحة التسجيل التجارى ووزارة العدل من إعداد مشروعى قانون العلامات التجارية الجديد وقانون السجل التجارى خلال الاسابيع القليلة القادمة تمهيداً لعرضهما على اللجان التشريعية بمجلس الوزراء ثم مجلس الشعب لاقرار المشروعين خلال الدورة البرلمانية القادمة.

أكد المهندس محمد يوسف رئيس مصلحة التسجيل التجارى ووكيل وزارة التجارة ان مشروع قانون العلامات التجارية الجديد يتضمن اجراءات تسجيل العلامات وانتقال ملكيتها ورهنها وضوابط الترخيص بحق استعمال العلامة والجرائم والجزاءات الخاصة بها.

قال ان اللجنة راجعت القانون القديم المعمول به حالياً وقامت بمطابقة بنوده مع الاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها مصر ومنها قانون الملكية الفكرية ضمن اتفاقية «التربس» حيث تعد هذه القوانين جزءا من ملاحق اتفاقية الجات التى وقعت عليها مصر وراعت اللجنة ادخال عدة تعديلات جوهرية على هذه القوانين.

اضاف .. ان مجلسى الشعب والشورى قد وافقا على القرار الجمهورى ١٢١ لسنة ٩٩ الخاص بالاجراءات التنظيمية لتسجيل العلامات التى نظمتها معاهدة «جنيف» والتى وقع على بنودها ١٧٠ دولة من بينها مصر فى ٢٧ أكتوبر ٩٤ .. ولعل ابرز هذه الاجراءات الاعتراف برسائل الفاكس فى خطوات تسجيل العلامات الدولية على ان يحضر صاحب العلامة المستندات الاصلية خلال ٣ أشهر.

شطب ١٨٠٠ تاجر من السجل و١٩٠ حالة إفلاس فى «مايو»

«منحة ايطالية»

اشار محمد يوسف الى ابرز هذه التعديلات التى ادخلت على قانون العلامات وهى تغليظ عقوبة التزوير فى العلامات وتقليدها لتصل الى السجن وغرامة بصفة الاف أو احداهما لوقف عمليات الغش والتزوير فى العلامات التجارية خاصة للشركات المعروفة بما يهدد عمليات الاستثمار.

من بين هذه التعديلات ايضا .. جواز بيع العلامة بمفردها دون بيعها مع المصنع او المنشأة التجارية كذلك يجوز لصاحب الشأن ان ينتزع ملكية العلامة التجارية من صاحبها الذى يتوقف عن استخدامها مع سنوات متواصلة بدون ابداء اسباب مقنعة وقد كانت هذه الفترة فى القانون القديم خمس سنوات.

أكد أن مشروع ميكنة البيانات الخاصة بالعلامات التجارية جار تنفيذه بمنحة ايطالية ١٥ مليون جنيه حتى يمكن استرجاع المعلومات الخاصة بكل علامة فى فترة وجيزة جداً .. لذا فإنه يحث رجال الاعمال على تسجيل علاماتهم لحمايتها من التقليد او التزوير ..

أضاف .. هناك عدة مقترحات يجرى



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/ ٧ /١٩٩٩



م.محمد يوسف

مناقشتها ايضا في هذا المجال مثل .. حظر تسجيل العلامة الا بعد استخدامها كما اقترح بعض اعضاء اللجنة ان تكون عملية التسجيل اجبارية وليست اختيارية كما هو معمول به الآن.

وهناك اقتراح اخر يطبق في امريكا وفرنسا مثل قيام بعض المستثمرين بدفع رسوم عن تسجيل علامات تجارية لن تستخدم بعد على ان تكون له الاولوية في استعمالها فيما بعد.

السجل التجارى

وبخصوص السجل التجارى .. أكد محمد يوسف بأن اللجنة قد انتهت من مناقشة بنوده وسيعرض على مجلس الوزراء

ولعل من ابرز هذه التعديلات هى توحيد السجل التجارى للمصرى والاجنبى وكذلك استخراج سجل تجارى للمستثمر طالما حصل على موافقة بممارسة مهنة التجارة على أن يحدد وزير التجارة والتموين فى اللائحة التنفيذية الجهة المانحة لتصريح مزاولة المهنة سواء كان ذلك من مصلحة الشركات أو هيئة سوق المال او الغرفة التجارية، ولا يشار فى السجل الى جنسية التاجر لتشجيع الاجانب على الاستثمار فى مصر.

والتعديل الثالث فى مشروع القانون هو انشاء مكاتب فى جميع المحافظات تتولى استخراج هذه السجلات بدلا من الحصول على موافقة الوزير او المحافظ المختص فى الجهة التى يستخرج منها السجل التجارى.

والتعديل الرابع .. هو ترك عملية القيد بالسجل التجارى وفقاً للاحوال والظروف دون تحديدها جغرافيا أو نوعياً.

أما مشروع القانون الثالث فهو ما يختص بالرسوم والنماذج الصناعية التى يتم فصلها عن قانون براءة الاختراع حيث يخضع - حالياً - لاتفاقية «لاهاى» التى تسجل الرسوم والنماذج الصناعية عن طريق الايداع.

أكد ان التعديلات الجديدة فى الـ ٣ قوانين السابق ذكرها لابد ان تنتهى المناقشات حولها واقرارها قبل حلول عام ٢٠٠٠ ليجرى العمل بها وذلك وفقاً لاتفاقية «التدبس»

طالب محمد يوسف جهاز التنظيم والادارة ان يستجيب لمطالب المصلحة بتوفير العمالة اللازمة لمواجهة متطلبات التطوير فى المرحلة القادمة سواء فى المكاتب الجديدة وعددها ٦٦ مكتباً في مختلف محافظات مصر أو لتشكيل فرق تفتيشية على المحلات لكشف المخالف منها..

وعن حركة القيد والشطب فى المصلحة .. قال بالنسبة للعلامات التجارية المحلية بلغ المسجل منها خلال مايو الماضى ١٣٤ علامة بينما العلامات الدولية ١٦٤ علامة أما العلامات المشطوبة بسبب احكام القضاء أو عدم تسديد رسوم التسجيل فبلغت ٢٣ علامة محلية و ١٦ علامة دولية.

وبالنسبة لحالات القيد فى السجل التجارى فقد بلغت ٩٩٩٠ ليبلغ الاجمالى مليونى قيد فى السجل بينما المشطوب بلغ ١٨٠٠ حالة وبالنسبة للرهونات بلغت ٢٠٠ حالة وللافلاس ١٩٠ حالة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/ ٧ /١٩٩٩

كل اثنين

قبل فوات الأوان

تم توقيع اتفاقية الجات في عام ١٩٩٤ ونصت المادة الثانية من بروتوكول مراكش الذى وافقت عليه مصر لتخفيض التعريفات الجمركية بحيث يبدأ سريانه بأعلا شريحة فى موعد غايته اربع سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة بمعنى ان يتم الغاء التعريفة الجمركية فى عام ٢٠٠٠ وعليه تصبح مصر سوقا مفتوحا لجميع السلع الواردة من جميع دول العالم دون حماية محلية للمنتج المحلى. وبذلك تحدث المنافسة العالمية بين المنتجات المحلية والمنتجات العالمية ومن المعلوم ان تحرير التجارة الدولية ليس فى صالح الدول النامية فى الوقت الراهن لان الدول الغنية تقوم عادة ببيع السلع بأقل من تكلفتها بغرض التنافس والسيطرة على السوق حتى تكون لها الغلبة فى النهاية وعليه يلزم ان تقوم الدول النامية كى تواجه مخاطر الاتفاقية بالتنسيق فيما بينها وتشجيع التصدير مع وضع استراتيجية صناعية طويلة الاجل لتحسين المنتج مع تخفيض تكلفة الانتاج بالاضافة الى التوسع فى الانتاج الزراعى كى تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتى والاهتمام بتدريب العمالة اللازمة فى جميع المجالات.

– اذا كان من الواضح ان انضمام مصر لهذه الاتفاقية كان امرا لابد منه حتى لا تخرج عن الخط العالمى والاتجاه الدولى برفض الانضمام لها فانه من الواجب بالاضافة الى قيامها بالتنسيق فى هذا المضمار مع بعض الدول النامية بالمنطقة كما سبقت الاشارة ان نعد انفسنا لهذا الحدث اعدادا يؤهلنا لتحمل مسئولية الاشتراك فيه اذ المعروف ان الدول الفقيرة والنامية ومنها مصر قد استطاعت الحصول على بعض المزايا اهمها اتاحة فرصة عشر سنوات لاعداد نفسها للدخول فى هذه الاتفاقية وهذا بالطبع انجاز طيب للمفاوض المصرى.. ولكن.. أخشى ما نخشاه هو ان تمر هذه السنوات العشر وهى فترة قصيرة جدا فى عمر الزمن ثم نفاجأ باننا ما زلنا فى دوامة الدراسة والبحث والمناقشة لايجاد حلول لبعض المشاكل.

ان اطفال اليوم هم شباب الجات وشباب اليوم هم رجال عصر الجات ومن واجبنا ان نبدأ باعدادهم لهذا العصر من اليوم بل ومن الساعة ولنجعل من ذلك مشروعا وهدفا قوميا تحشد له كافة الامكانيات والجهود وليتولى المسئولون شرح هذه الاتفاقية لشبابنا واطفالنا ولنضع لهم برامج تعليمية وتربوية وتثقيفية تزرع فى نفوسهم المقومات البشرية والمهارية التى يتطلبها هذا العصر الذى سوف يشهد الصراع والمنافسة على اكتساح السوق فى كل مكان. نريد جيلا قادرا على الابتكار والتطوير والانطلاق. ان مفاهيم اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن مفاهيم عصر الجات واذا لم نضع ذلك فى الاعتبار فسوف يقع علينا وزر ضياع الاجيال القادمة.

عبد الفتاح نصير



المصدر : الأخبار

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٩

قضية ورأى

منذ اسبوع تقريبا نشر بالجرائد خبر يقول: «امريكا ترفض دخول منتجات مصرية إليها بسبب شكاوى كيدية عن عمالة الاطفال تحت سن العمل القانونى شاركت فى صناعة هذه المنتجات بالمخالفة لاتفاقية الجات» هذه الواقعة تثبت بما لا يدعو مجالا للشك ان هذه الاتفاقية الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة «الجات» قد وضعت بنودها لصالح الدول الكبرى.. وضد مصالح الدول النامية.. وهذا الخاص بعمالة الاطفال اكبر دليل على ذلك.. فالدول الكبرى تعلم جيدا أن الدول النامية بدون استثناء يلجأ مواطنوها الى تشغيل اطفالهم لكسب رزقهم وقوتهم اليومى.. بل يعتبرونهم مورد رزق لهم.. وقد اثبتت احصائيات منظمة العمل الدولية ان هناك ٢٥٠ مليون طفل تتراوح اعمارهم ما بين ٥ و١٤ عاما يعملون.. وهناك تقديرات اخرى تقول هناك حوالى ٥٠٠ مليون من أطفال الدول النامية ومنهم من يعمل لسداد مصروفات دراسته الى جانب اعالة ذويهم.. لذلك فقد وجدت منظمة التجارة العالمية «الجات» فى هذه المشكلة مبررا قويا للحد من صادرات الدول النامية اليها.. حتى انه اذا لم تجد فى صادرات اى دولة نامية تهمة اغراق او منتجات غير مطابقة للمواصفات.. لجات الى مشكلة عمالة الاطفال.. وهذا ما لجات اليه امريكا مؤخرا لرفض دخول المنتجات المصرية اليها. ولقد تنبهت مصر إلى هذه المشكلة.. وحذرت منها السيدة سوزان مبارك حرم الرئيس فى كلمة القتها فى مؤتمر بالجامعة الامريكية بالقاهرة العام الماضى «١٩٩٨» حذرت فيها من خطورة تسييس موضوع عمالة الاطفال واستغلالها للضغط على الدول النامية.. واوضحت ان عمالة الطفل مشكلة متشعبة.. وان استصدار القوانين ليس هو الحل الوحيد وإنما تكون مواجهتها من خلال رفع معيشة الأسرة ومواجهة الفقر والتسرب من التعليم. ويقول تقرير لمنظمة العمل الدولية إن مصر شهدت تراجعا كبيرا لمشكلة عمالة الاطفال وذلك بفضل جهود السيدة سوزان مبارك وكذلك اللجنة العليا الخاصة بعمالة الأطفال بوزارة القوى العاملة للقضاء على هذه الظاهرة بتوفير البرامج الاجتماعية والصحية لهم.

لذلك ارى انه لابد من مراجعة هذه المشكلة فى قوانين الجات حتى لا تتخذ ذريعة ضد الدول النامية ولابد من اعطاء الدول النامية على الاقل عشر سنوات لتوفيق اوضاعها والحد من عمالة الاطفال.

رجاء عبدالملك

مصر تحذر من استمرار الخلل فى تطبيق الجات وسيطرة الدول الكبرى على التجارة العالمية

كتب رمضان عبدالعال:

حذرت مصر من خطورة استمرار هيمنة الدول الكبرى على التجارة العالمية واستخدام اتفاقيات الجات للسيطرة على اقتصاديات العالم النامى وأسواقه.

أكد محمد مأمون عبدالفتاح الخبير الدولى فى مفاوضات «الجات» ان مصر ستركز خلال المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية والمقرر انعقادها بمدينة سياتل الأمريكية خلال نوفمبر القادم على كيفية تحقيق مصالحها القومية دون التوسع فى قضايا اخرى مثل الاستثمار المرتبط بالتجارة أو عمالة الأطفال وغيرها مما تطرحه الدول المتقدمة حاليا.

واضاف انه سيتم التركيز ايضا على القضايا التى كانت مسار خلاف مع الاتحاد الأوروبى فى الاونة الأخيرة مثل قضايا الاغراق التى وجهها الاتحاد ضد الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية بهدف الحد من دخولها لأسواقه بحيث يتم وضع مظلة فى الاطار التفاوضى لتجنب التعرض لهذه القضايا.

وطالب محمد فريد خميس سكرتير عام الاتحاد العام للغرف التجارية لمجموعة الـ ١٥ بضرورة رفض تخفيض الجمارك على المنتجات الصناعية المصرية.

او تكبيل المستثمر الوطنى بقيود واعباء اضافية تعوق قيامه بتطوير وتحسين صناعته مشيراً إلى ان حماية الصناعة الوطنية ودعمها لايتعارض مع الاتفاقيات الدولية موضحاً ان الصناعة فى الدول المتقدمة نمت وتقدمت فى ظل حماية ودعم حكومى. وكان الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين قد حذر من خطورة الخلل فى تطبيق اتفاقيات الجات.

احمد جويلى

وقال أن هناك ١٥ دولة متقدمة تسيطر على نحو ٨٥٪ من حصة التجارة العالمية مقابل ١٠٪ فقط للدول النامية ومنها مصر.

وأكد الوزير على اهمية تكوين رؤية واضحة وموقف ثابت فى مفاوضات الجولة القادمة لمنظمة التجارة العالمية سياتل والتنسيق مع الدول النامية فى مواجهة اطماع الدول المتقدمة.

كما دعا إلى ضرورة تقييم الاتفاقيات السابقة لجولة اورجواى ومدى وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها نحو الدول النامية دون التعرض لتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل موضوعات اخرى ليس فى طاقات الدول النامية التفاوض عليها مثل وضع قواعد متعددة الاطراف للاستثمار والتجارة والبيئة.

وطالب القطاع الخاص بكل اتجاهاته بضرورة المشاركة فى وضع التصورات الخاصة بالموضوعات المطروحة للمناقشة مع اهمية دراستها بشكل أكثر عمقا مشيراً إلى ان الجولة القادمة ستركز على المستهلك بصفة اساسية وضرورة الاخذ فى الاعتبار أنها ستؤثر بصورة كبيرة عليه وفى كل أمور حياته.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٦ / ١٩٩٩

شهاب يؤكد:

تعاون بين الدول العربية وأكاديمية البحث العلمى فى المعلومات

اعلن الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى أنه يجرى حاليا تنفيذ مذكرة التفاهم التى تم توقيعها بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية «مركز التوثيق والمعلومات» وبين اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا «قطاع تنمية التكنولوجيا والخدمات العلمية» إيمانا من الطرفين بالدور الهام الذى يلعبه قطاع المعلومات فى تنفيذ السياسات والخطط التنموية ودعم اتخاذ القرار فى وطننا العربى.

ويهدف الأتفاق الى توفير الأسس والمتطلبات اللازمة لتنظيم ودفع التعاون بينهما فى مجال المعلومات نظرا لما لهذا القطاع من أهمية قصوى فى رفع كفاءة الأداء من اجل تحقيق أهدافهما وأداء رسالتيهما فى خدمة التنمية والازدهار والتقدم الأقتصادى والأجتماعى للدول العربية مجتمعة او منفردة وذلك كتجسيد للعمل العربى المشترك.

واوضح الدكتور محمد يسرى محمد مرسى رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا أن هناك تعاونا وثيقا بين مركز التوثيق والمعلومات بجامعة الدول العربية وقطاع تنمية التكنولوجيا بالأكاديمية يجرى فى اطار تطوير مستمر لعلاقات العمل سعيا الى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والخبرات المتوافرة لدى كل منهما وتجنبا للازدواجية والتضارب فى العمل، بالأضافة الى التعاون فى تنظيم الندوات العلمية والمؤتمرات والمعارض الوثائقية التى تدخل فى اهتمامات الطرفين.

ويتضمن الأتفاق والكلام مازال للدكتور محمد يسرى ـ تطوير الموارد الفنية والبشرية والتقنية المتاحة لدى الطرفين وذلك بتقديم الخبرات والمعونات الفنية والمادية والتجهيزات من طرف لآخر فى حال توافرها او الأحتياج اليها، وكذلك دراسة امكانيات وفرص دمج أو تنسيق البرامج والأنشطة والتنظيمات لدى كل من الطرفين كلما كان ذلك ممكنا، وايضا استخدام النظم والمعايير والأدوات التى تم تطويرها فى المركز مع إجراء ماقد يلزم ذلك من مراجعة وتحديث وترجمة.

ومن جانبه أكد الدكتور فوزى الرفاعى القائم باعمال نائب رئيس الاكاديمية لقطاع تنمية التكنولوجيا والخدمات العلمية ان الاتفاق يتضمن كذلك إنشاء قواعد البيانات والأدلة ومراجعتها وتحديثها وتبادلها وتحقيق تكاملها والوصول المباشر اليها وإتاحتها لمستفيدى الطرفين، بالإضافة الى تكييف وتبنى السياسات الوطنية للمعلومات وغيرها من الإرشادات والنظم التى قد تم تطويرها بالفعل فى المركز وتبادل الدعوة للمشاركة فى تنظيم وحضور الأجتماعات الفنية التى تعقد فى نطاق كل من الطرفين والمشاركة فى تطوير اى ادوات عمل جديدة فى الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

واضاف الدكتور فوزى الرفاعى أن مذكرة التفاهم تشمل التنسيق فى تقديم المساعدات المادية والفنية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة والمقدمة للدول العربية وبوجه خاص للدول الأقل نموا فيما بينها والتى لاتتوافر لها مقومات البنية الأساسية والموارد الضرورية للاستفادة من نظم وشبكات المعلومات لتأهيلها لهذا الغرض.

سلامة حربى



المصدر : الأهرام المسائى

المنظومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٩

د. مفيد شهاب:

التكنولوجيا الحيوية ضرورة لزيادة الإنتاج الزراعى واستنباط سلالات جديدة مقاومة للجفاف والملوحة

أكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى أن ثورة التكنولوجيا الحيوية بما أحدثته وتحدثه من تطور هائل فى استنباط أصناف وسلالات جديدة ذات صفات مرغوبة ومتحكم فيها وفى نقل بعض الصفات والجينات الوراثية المرغوبة من سلالات أخرى لها، وبما سوف تنتجه من تقاوى وشتلات خالية من الأمراض ومقاومة للآفات، سوف تجعلنا أكثر تحكما فى حل مشاكل الانتاج الزراعى وفى استنباط أصناف تتحمل الاجهاد البيئى كالجفاف والحرارة العالية وملوحة التربة أو ملوحة مياه الرى وعالية المقاومة للآفات الحشرية والمرضية. وسوف تمكننا من استنباط أصناف قصيرة العمر مبكرة النضج تسهم فى زيادة التكيف المحصولى وفى توفير مياه الرى، اضافة إلى امكانية استنباط أصناف عالية الجودة وذات غذائية مرغوبة من المستهلك وأكثر قدرة على تحمل الحفظ والتخزين وأصناف أكثر ملاءمة لخطوط الميكنة الزراعية المتكاملة.

جاء ذلك أمس خلال كلمة الوزير فى الاجتماع الذى نظمته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس والذى شارك فيه عدد من الخبراء العرب فى مجالات التكنولوجيا الحيوية.

وأضاف الدكتور مفيد شهاب انه على الرغم من ان التكنولوجيا الحيوية قد أسهمت وتسهم فى حل العديد من مشاكل الزراعة، فإن هناك بعضا من المشاكل التى قد تستجد كنتيجة لاستخدام هذه التكنولوجيات المتطورة، ولابد من عمل الاحتياطات الضرورية لتقليل ما قد ينشأ عن تطبيقها من مشاكل أو أضرار، مشيرا إلى أهمية الأمان الحيوى وما يتطلبه من اجراءات كأحد أهم الاحتياطات التى لابد من اتخاذها قبل التوصية باستخدام منتج معين من تلك التى تسهم الهندسة الوراثية فى استنباطها.

وقال الدكتور محمد يسرى محمد مرسى رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ان اجتماع



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٩

الخبراء حول تطوير البحوث العلمية فى مجال التقنيات الحيوية وتطبيقاتها فى الوطن العربى قد أشار - خلال دراسته للتكنولوجيا الحيوية ومجال تطبيقاتها فى تحسين القمح بجمهورية مصر العربية - إلى أن الانتاج الزراعى أصبح يعتمد الآن بدرجة كبيرة على قاعدة المعلومات المتاحة وأيضا على البحث العلمى، لذلك ركزت استراتيجيات البحوث الزراعية على زيادة انتاج الغذاء والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث وحددت ثلاثة مجالات أساسية لتحقيق هذه الأهداف وهى التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها المختلفة، وكذلك البحوث المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تأكيد أن هذه المجالات الثلاثة ليست بديلا عن بحوث تربية النبات وطرق الانتاج الحالية، بل انها على العكس سوف تثرى وتضيف إلى بحوث تربية النبات الكلاسيكية وطرق الانتاج الحالية من خلال استغلال ما سوف تولده وتستنبطه هذه التكنولوجيا.

وقد أوضحت ورقة العمل التى اعدتها مجموعة من كبار الخبراء والأساتذة والباحثين بالبرنامج القومى لتحسين القمح بمركز البحوث الزراعية أن التكنولوجيا الحيوية لاتعنى الهندسة الوراثية فحسب، بل ان هناك مجالات متعددة للتكنولوجيا الحيوية يمكن استخدامها وتطبيق احدها أو كلها تبعا للأولويات والامكانيات واستراتيجيات البحوث الزراعية.

وقد حددت ورقة مركز البحوث الزراعية جوانب استخدام التكنولوجيا الحيوية فى مصر فى عدد من المجالات أهمها برنامج تكنولوجيا زراعة الأنسجة واستخدام المعاملات الجزيئية واستخدام تكنولوجيا الهندسة الوراثية واستجابة القمح للتلقيح ببكتيريا «الأزوريزوبيوم» إلى جانب تطبيقات التكنولوجيا الحيوية بهدف أحداث تنمية زراعية مستديمة.

سلامة حربى





المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٩

اتفاقية الجات وأنشطة الخدمات

بقلم : عبد الفتاح عبد الوهاب

يعتقد الكثيرون ان احكام اتفاقية الجات تتناول فقط تجارة وانتقال السلع، ولكن واقع الأمر انه فى جولة اورجواى سبتمبر ٨٦- ديسمبر ٩٣ (وهى تعتبر اهم واخطر جولات اتفاقية الجات حيث تم التوقيع على إنشا «منظمة التجارة العالمية» لتلعب دورها فى إدارة النشاط الاقتصادى الدولى شأنها فى ذلك شأن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير) تم إخضاع انشطة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة الدولية لأحكام اتفاقية التجارة العالمية وذلك بالإضافة الى المنتجات السلعية.

وقد أدرجت هذه الأنشطة تحت مسمى «اتفاقية الموضوعات الجديدة» حيث كان من أهم اهداف هذه الجولة التوسع فى مفهوم التجارة الدولية بحيث لا يقتصر على التجارة الدولية السلعية وإنما يشتمل ايضا على التجارة الدولية الخدمية مع استكشاف مجالات جديدة للتفاوض ولذلك تناولت موضوعات التفاوض مجالات جديدة لم تبحث من قبل.

وإدراج هذه الموضوعات الجديدة التى تعترضها بعض الصعوبات كانت من المشكلات التى اعترضت جولة أورجواى، حيث حرصت الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع نطاق التجارة الدولية الذى يخضع لأحكام وقواعد الجات ليشمل تحرير التجارة الدولية فى الخدمات.

●●●

وقد قوبل هذا الطلب فى البداية بالرفض من جانب الدول النامية بزعامة الهنود والبرازيل، حيث وجدت هذه الدول أن فى تحرير تجارة الخدمات خطرا قد يهدد سيادتها الوطنية، إلا انه فى اجتماع بروكسل فى ديسمبر ١٩٩٠ (ضمن جولة اورجواى) دارت المفاوضات حول مشروع اتفاقية التجارة فى الخدمات الذى اقترحته مجموعة التفاوض وتقدمت الدول النامية ومنها مصر بمشروع جديد يعبر عن وجهة نظرها فى شكل الاتفاقية الدولية المقترحة للتجارة فى الخدمات..

ومن اهم الخدمات التى تضمنتها الاتفاقية الخدمات المهنية (تعليم- طب- استشارات- محاماة- محاسبة) ومن الالتزامات التى تضمنتها الاتفاقية «إنشاء مجموعة عمل لوضع نظم تتفق عليها الدول تهدف الى ضمان تطبيق الإجراءات التنظيمية الخاصة بالخدمات المهنية بشكل لا يمثل عوائق أمام تقديم مثل هذه الخدمات وذلك فى حالة تقديم الدولة التزامات بتحرير قطاع الخدمات المهنية خاصة مهنة المحاسبة».

●●●

ومما لا شك فيه أن تطبيق اتفاقية الجات سوف يواجه بمجموعة من العوامل البيئية فى مصر التى تؤثر فى النظم المستخدمة والمطبقة فى الخدمات المهنية منها العوامل المتعلقة بالنظم السياسية والاقتصادية السائدة وكذلك النظم الإدارية والتشريعات ونظم التعليم والتدريب وفى ظل هذه العوامل والنظم فإن تطبيق اتفاقية الجات على الخدمات المهنية فى مصر وتأدية هذه الخدمات عن طريق اطراف خارجية وافدة سوف يؤدى الى عدم الاستفادة من مزايا الاتفاقية بل على العكس سيؤدى الى ظهور بعض السلبيات منها:

١- إن الهيئات والمنشآت الأجنبية الوافدة من الخارج سوف تستقطب العنصر البشرى المصرى المتميز وذا الكفاءة العالية من الهيئات والمنشآت الوطنية وذلك عن طريق إغرائهم بالمرتبات الكبيرة والمزايا التى قد لا تستطيع المنشآت الوطنية تحملها..

٢- تأثر المنشآت والهيئات والمكاتب الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة فى مصر وفقدانها لكثير من عملائها وذلك نتيجة لتحولهم الى المنشآت الوافدة الأكثر تقدما والتى تقدم لهم خدمات متميزة حتى وإن كانت بأسعار أعلى.

٣- ضعف الموقف التنافسى للهيئات والمنشآت المصرية أمام المنشآت الوافدة باستثماراتها الضخمة وأجهزتها ومعداتها الاليكترونية واستخدامها الأساليب الفنية الحديثة بالإضافة الى تفوقها فى مجال التدريب وتنمية المهارات المهنية، مما يخشى معه سيطرة تلك المنشآت الأجنبية وهيمنتها على مجال الخدمات المهنية.

٤- إن دخول بعض الهيئات والمنشآت المهنية الأجنبية للعمل فى مصر دون ضوابط قد يخشى معه تسرب بعض المعلومات لجهات أخرى مما قد يضر بالأمن والاقتصاد القومى.

●●●

ورغم هذه السلبيات إلا ان الأمانة تقتضى القول بأن للاتفاقية ايضا العديد من الإيجابيات ولكننا لسنا بصددها الآن.

وللسلبيات السابق ذكرها فإننا نحذر من الإسراع باستقدام الهيئات والمنشآت الأجنبية للعمل بمصر خاصة فى مجال الطب والمحاسبة لأننا فى حاجة الى فترة انتقالية لتوفيق الأوضاع ولتعديل النظم القائمة وكذلك بعض التشريعات لمسايرة متطلبات اتفاقية الجات والاستفادة من مزاياها.

وفى هذا الشأن فإننا نذكر أن هناك بعض الهيئات والمؤسسات قد سارعت بعقد الاتفاقيات والمشاركة مع جهات أجنبية لتقويم الخدمات المهنية فى مصر.

وعلى الجانب الآخر نذكر انه منذ عدة شهور رفضت وزارة الصحة ونقابة الأطباء الموافقة على استقدام أطباء اجانب لإجراء بعض العمليات الجراحية فى بعض المستشفيات الاستثمارية وذلك لتوافر الأطباء المصريين ذوى الكفاءة العالية.

ونحن نناشد النقابات المختلفة وكذلك الجمعيات المهنية القيام



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : / ٨ / ١٩٩٩

بدورها فى المحافظة على مصالحة أعضائها خصوصا وأن مزاولة هذه الخدمات فى مصر يحتاج الى ترخيص سواء من النقابات أو من الجهات الإدارية وذلك بمقتضى القانون.

ويبقى أن نشير الى انه رغم الإمكانيات والاستثمارات الهائلة التى قد تأتى بها الهيئات الأجنبية وتتفوق بها على مثيلتها فى مصر إلا انه يبقى عامل الموهبة الذى يتميز به الإنسان المصرى عن غيره فى العديد من المجالات خاصة المهنية.

والله من وراء القصد

●● كاتب المقال:
محاسب قانونى وخبير ضرائب



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٨/٨/١٩٩٩

هل تحسم مفاوضات «سياتل» تخفيض التعريفة الجمركية؟

مصر تؤكد حق الدول النامية فى الاحتفاظ بنسب مرتفعة لحماية منتجاتها ومواردها السيادية

أثار موضوع خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية جدلا كبيرا فى المحافل الدولية بين الدول الكبرى والاخرى النامية إذ تسعى الدول النامية الى الاحتفاظ بنسب مرتفعة للتعريفة الجمركية لحماية منتجاتها الوطنية وعدم الاخلال بموازين مدفوعاتها وتحقق موارد سيادية للقيام بالاصلاحات الهيكلية بينما نجد ان الدول الصناعية الكبرى تطالب بإجراء تخفيضات جمركية كبيرة لتحرير التجارة من القيود الجمركية لفتح الاسواق الخارجية.

تحقيق: **وفاء البرادعى**

ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الثالث لوزراء التجارة للدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية (WTO) فى نوفمبر المقبل بمدينة سياتل الامريكية من المتوقع ان يشهد هذا المؤتمر نقاشا ساخنا حول العديد من القضايا التى تم طرحها فى جولة أورجواى والموضوعات التى اضيفت فى المؤتمر الوزارى الأول بسنغافورة عام ١٩٩٦ والموضوعات الجديدة للمؤتمر الوزارى الثانى فى جينيف ١٩٩٨، حيث ستجرى المناقشات لوضع تصور شامل حول إتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) لاجراء مفاوضات بشأنها بعد ذلك والتى حدد لها ثلاث سنوات، ومن بين الموضوعات المهمة التى سيتضمنها جدول اعمال مؤتمر سياتل موضوع خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.وتقول الدكتورة ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية ان الغالبية العظمى من الدول النامية سوف تعارض تضمين موضوع خفض التعريفة الجمركية فى جولة المفاوضات القادمة وذلك لعدة أسباب من بينها عدم استعداد هذه الدول الدخول فى جولة مفاوضات جديدة وهى لم تنفذ بعد كل التزاماتها فى المفاوضات السابقة الى جانب ذلك ترى هذه الدول انها قامت بالفعل فى إطار جولة أورجواى بربط التعريفة الجمركية وخفضها عن طريق التفاوض وتم إدراجها فى الجداول الوطنية للتنازلات المقدمة من قبل الدول الاعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة فضلا عن ان موضوع خفض التعريفة لا يدخل ضمن الموضوعات المطروحة للتفاوض فى إطار الجولة القادمة حيث ان أجندة هذه الجولة تتحدد وفقا لمؤتمرى مراكش وسنغافورة الذى يتضمن موضوعات منها التجارة فى الخدمات والاستثمار والمنافسة واتفاقية الزراعة وغيرها من الموضوعات.

تحفظ مصر

وتضيف الدكتورة ماجدة شاهين ان مصر تتحفظ على تحديد مدة ثلاث سنوات لجولة المفاوضات القادمة من منطلق ان الموضوعات المدرجة فى هذه الجولة معظمها موضوعات جديدة تتطلب فترة مناسبة لاستيعابها وتوفيق الاوضاع التجارية والاقتصادية اللازمة لتنفيذها.

وتشير نائب مساعد وزير الخارجية الى ضرورة أن تسعى مصر فى النظام التجارى الدولى. الى الحصول على مقابل وفى إطار متعدد الاطراف خلال المفاوضات القادمة.وتقدم نموذجا اقدمت عليه الدول المتقدمة خلال المفاوضات السابقة حيث اصرت على وجود قطاعى المنسوجات والزراعة خارج نطاق الجات لكنها عند التفاوض على تحرير هذين القطاعين نجدها لم تتراجع عن طلبها فى وجود فترة انتقالية إضافية لمدة عشر سنوات لحماية المنسوجات لديها فضلا عن تفاوضها على إجراءات وقائية خاصة بالمنسوجات.

التعريفة التصاعدية

وتوضح الدكتورة ماجدة شاهين اذا كان هناك توجه لخفض التعريفة الجمركية فيجب ان يتم فى إطار تفاوضنا على خفض التعريفة التصاعدية (Tariff escalation) بالنسبة للسلع التى تهمنا وان نقوم بدراسة اثر هذا التخفيض على السلع الصناعية تصاعديا على الانتاج المحلى والحصيلة الجمركية مع الأخذ فى الاعتبار ان الدول الكبرى عندما قامت بخفض تعريفتها الجمركية على السلع المصنعة لتصل الى المتوسط الحالى ٣,٨٪ استغرق ذلك منها اكثر من ٤٠ عاما وسبع جولات من المفاوضات فى إطار الجات ولذلك فمن الواجب التذكير ان الدول النامية عندما تلجأ الى فرض تعريفة جمركية تفرضها من منطلق حماية صناعاتها الوطنية أو لتوفير إيراد للخزانة العامة أو لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات.

وتشير الى ضرورة ان يدرس المفاوض المصرى كل الاجراءات الحمائية التى قامت بها الدول الكبرى فى الفترة السابقة إسترشادا بما انتهجته، فعلى سبيل المثال الدول الأوروبية والولايات المتحدة لكى تقوم بتحويل القيود الحمائية فى قطاع الزراعة الى تعريفة جمركية فرضت تعريفة تتراوح مابين ١٥٠ الى ٢٠٠٪ لحماية منتجاتها أمام السلع الزراعية من الدول النامية فضلا عن التفاوض حول أسس للوقاية اكثر سهولة فى التطبيق من إجراءات الوقاية فى ظل الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية

الى جانب استمرارها فى تطبيق مايعرف بالتعريفة التصاعدية.

وحول مدى استعداد مصر لجولة المفاوضات القادمة أكدت نائب مساعد وزير الخارجية أنه تم الاستعداد لهذه الجولة من خلال تشكيل لجنة قومية تضم فى عضويتها ممثلين من كل الجهات المعنية . (وزارات الخارجية والتجارة والصناعة والمالية) الى جانب اشراك ولاول مرة القطاع الخاص ومنظمات الاعمال بهدف تفعيل مفهوم الشفافية من ناحية وحتى يمكن وضع التصورات المستقبلية لموقف مصر من التعريفة الجمركية والتعريفة الخاصة بالجمارك على الانتاج الصناعى بشكل موضوعى وشامل وحتى يكون أمام المفاوض المصرى وصانع القرار كل البدائل اللازمة التى تحافظ على الاستقرار الاقتصادى بمراعاة الظروف والمصالح التجارية.

وحول اراء القطاع الخاص فى هذا الصدد يوضح السيد محمد قاسم رئيس جمعية مصدرى الملابس الجاهزة أن وجود القطاع الخاص المصرى فى جولة المفاوضات القادمة يستلزم الاطلاع والمعرفة الدقيقة للاتفاقات الدولية لتحديد أهداف المنظمة العالمية للتجارة (WTO) ودورها فى الفترة القادمة وللوقوف على حجم الالتزامات والحقوق للقطاع الخاص فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء حتى يمكنه الاستفادة من المزايا التى تنتجها المنظمة ويستطيع أن يوفق أوضاعه وسياساته الداخلية والخارجية بما يتماشى مع إتفاقيات المنظمة ويتجنب ما سينجم عنها من أثار سلبية .

ويشير الى أنه حتى يحقق القطاع الخاص الدور المطلوب منه فإن هناك عاملا مهما يجب أن يتولاه الاعلام الاقتصادى المصرى وهو تهيئة الراى العام المصرى بأن التخطيط الاقتصادى المستقبلى يجب أن يشارك فيه المواطنون والقطاع الخاص والمجتمع المدنى الى جانب الدولة.

ويتفق معه فى الرأى الدكتور محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى مدينة العاشر من رمضان مؤكدا ضرورة تجديد الادوار فى المجتمع المصرى سواء للمفاوض أو منظمات الاعمال والقطاع الخاص والجهات المعنية والمستهلك حتى نستطيع إيجاد فكر متوازن يدعم ويقوى وجهة النظر المصرية وأيضا مواقف الدول النامية خلال المفاوضات القادمة الى جانب ضرورة تكوين لوبى قوى يضم التجمعات والاتحادات الاقليمية حتى يكون لنا صوت مسموع ومتوازن أمام الدول الكبرى.

وحول السياسات والاجراءات التى يجب أن تتبعها مصر فى الفترة القادمة لحماية صناعتنا الوطنية من المنافسة الخارجية توضح الدكتورة ماجدة شاهين أن التعريفة الجمركية ليست فقط أداة لحماية الصناعة الوطنية ولكنها عنصر مؤثر فى تكاليف وجودة المنتجات والقدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية فهى يمكن أن تتسبب فى ارتفاع تكاليف الانتاج وتعويق التصدير إذا كانت مغالى فيها على مدخلات الإنتاج مما سيؤدى إلى رفع أسعارها وبالتالى تضخم الارباح التى يحققها المنتج المحلى على حساب المصدر مما سيؤثر بالسلب على تنمية الصادرات.

التدرج فى هياكل التعريفة

وتضيف أنه لذلك عندما نتوجه نحو خفض التعريفة الجمركية يجب أن يتم ذلك فى إطار من السياسات المتكاملة التى تنتهجها الحكومة المصرية لاصلاح هياكل التعريفة الحالية الذى يتفاوت تفاوتا ملحوظا بين تعريفة جمركية منخفضة للغاية وأخرى مرتفعة مما يسبب إختلالا فى الاقتصاد القومى الامر الذى يتطلب توافر تعريفة جمركية تتواءم مع الاهداف الحالية والمستقبلية وبشكل متدرج.

عجز ميزان السلع والخدمات

بينما يشير الدكتور محمود سليمان الى أن كثيرا من الواردات معفاة إعفاء كاملا من الرسوم الجمركية مما سيجعل أسواق الدول النامية مفتوحة امامها بينما الأسواق الخارجية الاخرى ليست مفتوحة أمام الدول النامية مما سيزيد العجز فى ميزان السلع والخدمات.

وطالب بضرورة فرض تعريفة جمركية على السلع ومستلزمات الانتاج التى ليس لها مثيل فى الأسواق المحلية وتكون فى حدودها الدنيا إلى جانب التدرج فى التعريفة بالنسبة للخامات التى تضيع محليا حتى يمكن الاستفادة من ازالة القيود غير الجمركية ومن التخفيضات الجمركية.

ويشير إلى ان إلغاء الدعم الانتاجى او تخفيضة سيقود إلى إرتفاع تكاليف الانتاج الصناعى فى بعض الصناعات خاصة التى تتمتع فيها بعض الدول النامية بميزة نسبية فى إنتاجها.

تفاوت فى التكنولوجيا والخبرة

ويستطرد قائلا: وحيث أن تحرير التجارة سوف يؤدى إلى غزو أسواق الدول النامية بمنتجات الدول الصناعية الكبرى ذات الجودة العالية والأسعار المعتدلة وبذلك سنواجه منافسة غير عادلة نتيجة التفاوت فى مستويات التكنولوجيا المستخدمة وقلة خبرات ومهارات الأيدى العاملة الى جانب أن معظم الصناعات فى الدول النامية صناعات حديثة لم تتجاوز عددا قليلا من السنين.

التعريفة لفترة محددة.

وطالب محمد قاسم بالبحث عن وسائل اخرى غير فرض التعريفة الجمركية لزيادة موارد الدولة او لحماية صناعتنا الوطنية حيث يرى ان فرض تعريفة جمركية على صناعات ليست لديها القدرة على التطوير والنمو والمنافسة معناه عدم التوظيف الأمثل لموارد الدولة التى تسعى الى تحقيق التنمية، مما يتطلب تحديد الصناعات التى تحتاج للحماية فى الفترة القادمة لفترة محدودة باعتبارها أحد العوامل المساعدة لتحقيق النمو للصناعات الوليدة ولزيادة قدرتها التنافسية فى الأجل الطويل.

أدوات اخرى

وتضيف الدكتور ماجدة شاهين أحد أعضاء الوفد المصرى المشارك فى المفاوضات القادمة أن هناك آليات وأدوات جديدة غير التعريفة الجمركية لحماية الاسواق علينا دراستها والألمام بها كالدعم والاجراءات المضادة للاغراق والرسوم والاجراءات التعويضية والإجراءات الصحية والصحة النباتية وغيرها وكلها اجراءات اكثر تطورا ولكن عادة تلجأ الدول النامية الى استخدام التعريفة الجمركية لانها عادة تلجأ الدول النامية الى استخدام التعريفة الجمركية لانها اسهل الأساليب لحماية اسواقها.

وتوضح أن الدول المتقدمة عندما تطالب بتخفيض التعريفة الجمركية فإنها تستند فى ذلك لما تملكه من الأدوات والاجراءات والآليات الحديثة التى تستطيع بها ان تحمى أسواقها.

وترى الدكتورة ماجدة ان الدول النامية يمكنها ان تساوم على موضوع التعريفة الجمركية من خلال طرحها موضوعات جديدة من جانبها كموضوع استقرار اسعار الصرف أو الديون



الخارجية واسعار السلع الاولية ووجود قواعد جديدة حول تدفق رءوس الأموال المضارية وكلها موضوعات تشكل بالنسبة لها أهمية خاصة تستحق البحث لكن الدول الكبرى ترفض تضمينها فى جداول المفاوضات القادمة.



سعود الفيصل:

نأمل فى تفهم منظمة التجارة العالمية لخصوصيتنا الدينية

الرياض - وكالات الانباء: اكد وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل أن بلاده غير مستعدة إلى قبول اى شروط تفرض عليها التخلى عن ثوابتها الدينية، مشددا على عدم قبول استيراد وتسويق وتداول بعض السلع والمنتجات التى تحرمها الشريعة الإسلامية.

واعرب - فى تصريحات لرؤساء الصحف السعودية المرافقين للأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولى العهد السعودى فى جولته الحالية للمغرب العربى - عن أمل المملكة العربية السعودية فى أن تتفهم منظمة التجارة العالمية هذه الخصوصية الدينية، مشيرا إلى ان الحوار مستمر بين المملكة ومنظمة التجارة من منطلق الإيمان بأهمية الانضمام للمنظمة ومردودها الإيجابى على الاقتصاد السعودى.

من ناحية أخرى ذكر وزير الخارجية السعودى أن بلاده ترى أن التنقيب عن البترول والاستثمار فيه ليس مجديا فى الوقت الراهن، لاسيما أن حجم الإنتاج العالمى كبير، كما أن الطاقة الإنتاجية الحالية للمملكة كافية فى الوقت الراهن.

وأشار إلى أن الهدف من الاجتماعات التمهيدية بين السعودية وفنزويلا والمكسيك هو المحافظة على مصالح الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج «أوبك» وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون بينها لضمان الاستقرار لهذه السلعة الاستراتيجية.



المصدر : الأهـرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/ ٨ / ١٩٩٩

مصر تشارك فى التحضير للاجتماع القادم لمنظمة التجارة العالمية

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان جولة المفاوضات الجديدة مع منظمة التجارة العالمية فى «سياتل» تعد أهم جولة على الاطلاق بالمقارنة باليطولات السابقة خاصة أنها تركز على الملف الزراعى الذى يهم الاقتصاد المصرى.

واوضح ان مصر ستشترك فى اجتماعين تنسيقين للدول النامية، استعدادا لهذه المفاوضات على مستوى وزراء التجارة خلال شهر أغسطس الحالي، الأول لمجموعة الـ ١٥ والذى سيبدأ اعماله فى نيودلهى من غد والثانى فى الجزائر على مستوى وزراء التجارة الافارقة فى الفترة من ٣٠ أغسطس الحالى وحتى ٢ سبتمبر القادم .

وتؤكد مصر ضرورة أن تقوم الدول النامية بالاعداد الجيد للمؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة سعيا نحو تحقيق مصالحها ووضع اولوياتها على جدول اعماله.

كما تؤكد عدم اضافة المزيد من الأعباء عليها، والسعى اولا لتحقيق التنفيذ الكامل لما سبق أن وقعته من اتفاقيات وقرارات فى اطار جولة أوروجواى، وذلك بالتطبيق الفعال للاحكام الخاصة والتمييز المنصوص عليه للدول النامية والأقل نموا فى الاتفاقيات مع العمل على توسيع فرص الوصول الى الأسواق العالمية لمنتجات هذه الدول دون عوائق.

وتنظر الدول النامية الناشئة بما فيها مصر فى اطار الحفاظ على مصالحها ومراعاة لظروفها فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد بكل اهتمام للمؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى مدينة «سياتل» بولاية واشنطن الأمريكية فى نوفمبر القادم والخاص بالتفاوض فى مجالات الزراعة والخدمات والاستثمار والملكية الفكرية، وقد يتضمن جولة مفاو ضات جديدة شاملة فى جميع المجالات

كما سيتم خلال المؤتمر بحث الاتفاق على طريقة التعامل مع التجارة الالكترونية من حيث الدراسات اللازمة لاكتشاف جوانبها المالية والاقتصادية والقانونية.

وتشارك فى اجتماعات المؤتمر الثالث للمنظمة التى حلت محل اتفاقية الجات منذ عام ١٩٩٥ وزراء التجارة فى الدول الأعضاء فى المنظمة والبالغ عددها ١٣٥ دولة.

ويؤكد وزراء التجارة فى مجموعة الـ ١٥ اهمية التطبيق الكامل والعادل لجولة اوروجواى وفقا للتوقيت المحدد لكل نص من نصوصها.

كما اكدوا ضرورة تنسيق المواقف بين دول المجموعة بصفة خاصة والدول النامية بوجه عام لبلورة جدول أعمال ايجابى يعكس اهتمامات تلك الدول ومصالحها المستقبلية ويتم التعبير عنها خلال المؤتمر الوزارى الثالث بحيث لاتكتفى الدول النامية بالوقوف موقف المدافع السلبى طوال الوقت ازاء موضوعات جديدة تفرضها الدول المتقدمة على جدول أعمال المفاوضات خاصة موضوع البيئة وعلاقتها بالتجارة.

الجدير بالذكر أن الدول النامية ترفض بشدة مناقشة موضوع معايير العمل الأساسية والذى أثير فى المؤتمر الوزارى الأول فى سنغافورة عام ١٩٩٧ فى اطار المنظمة وتؤكد ولاية منظمة العمل الدولية عليه وكانت الدول المتقدمة تسعى الى ربط التجارة بمعايير للعمل تتضمن فرض رسوم اضافية على المنتجات التى تستخدم عمالة الأطفال .

ويقول الدكتور احمد جويلى فى هذا الصدد - إن الدول النامية وفى مقدمتها مصر فوجئت بموضوعات واتفاقيات على جدول أعمال المؤتمر الوزارى الأول للمنظمة بسنغافورة عام ١٩٩٥ وذلك دون توافر أى معلومات واضحة وكافية عنها مثل معايير عمالة الأطفال وهى من أخطر القضايا التى جرت خلال المفاوضات وكذلك تم بحث قضية الاستثمار المرتبط بالتنمية فى الدول النامية وليس الاستثمار المرتبط بالتجارة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

وزراء التجارة الأفارقة يبحثون تنسيق المواقف فى مفاوضات «سياتل» القادمة

كتب : خالد حسن

يشارك الدكتوراحمد جويلي وزير التجارة والتموين في اجتماعات وزراء التجارة للدول الإفريقية والمقرر عقدها في النصف الأول من الشهر القادم بالجزائر بمشاركة أكثر من ٣٠ دولة لبحث تنسيق مواقف الدول الإفريقية فيما سيتم عرضه من موضوعات على هامش جولة «سياتل» لمنظمة التجارة العالمية والتى ستعقد فى نهاية نوفمبر القادم بالولايات المتحدة الأمريكية.

صرح بذلك الوزير مفوض تجارى طارق عباس مدير إدارة الدول الافريقية بجهاز التمثيل التجارى وقال إنه من المنتظر أن يقوم وزراء تجارة الدول الإفريقية بمناقشة عدد من النقاط أهمها تبنى موقف موحد للدول النامية فى المفاوضات الجديدة الخاصة بموضوعات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية والتى ستبدأ اعتبارا من عام ٢٠٠٠ واستعراض مدى التزام الدول المتقدمة بما تم الاتفاق عليه من مساعدات ودعم فنى ومالى للدول النامية لتنفيذ ما اتفق عليه فى جولة مفاوضات أورجواى. كذلك ينتظر أن يبحث وزراء التجارة الافارقة الموضوعات الجديدة التى تحاول الدول المتقدمة طرحها ضمن منظمة التجارة العالمية وعلى رأسها موضوع تحرير الاستثمارات وحرية المنافسة والمشتريات الحكومية والتجارة الإلكترونية والتعريفة الجمركية على السلع الصناعية ومعايير العمل والبيئة وأثرها على التجارة الخارجية.

وأكد أن موقف مصر واغلب الدول النامية هو الموافقة على إتمام المفاوضات أولا على ماتم الاتفاق عليه من موضوعات كالزراعة والخدمات والملكية الفكرية أما بالنسبة للموضوعات الجديدةوالتى تريد الدول المتقدمة إجراء المفاوضات عليها كالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية فلابد من الانتظار لحين انتهاء مجموعات العمل المشكلة بمنظمة التجارة العالمية من دراسة هذه الموضوعات وتحديد ماإذا كانت هناك حاجة ضرورية للدخول فى مفاوضات جديدة حولها أم لا. أما بالنسبة لموضوع معايير العمل فإن هناك اتفاقا على عدم مناقشة هذا الموضوع فى منظمة التجارة العالمية والاقتصار على مناقشته فى منظمة العمل الدولية باعتبارها جهة الاختصاص وعدم إقحام هذا الموضوع على منظمة التجارة العالمية واتخاذه كوسيلة حمائية ضد صادرات الدول النامية وذلك وفقا لاعلان سنغافورة والذى تبنى فيه الوفد المصرى برئاسة الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين موقفا متشددا لعدم إدراج هذا الموضوع ضمن جدول اعمال منظمة التجارة العالمية.

إشراف [illegible]

طه الشاذلى - جمالات أمين - أمانى الوصال - سعاد خطاب



المصدر : الأخبـــار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٨/١٩٩٩

كلمة اليــوم

استعدادا لاجتماعات منظمة التجارة العالمية

بهدف تنسيق المواقف بين دول مجموعة الخمس عشرة خلال اجتماعات المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية والتى تعقد فى مدينة «سياتل» الأمريكية خلال شهر نوفمبر القادم.. بدأت فى العاصمة الهندية «نيودلهى» امس اجتماعات مجموعة الخمس عشرة على مستوى المسئولين عن التجارة فى هذه الدول بمشاركة مصر.

وموقف مصر بالنسبة لاجتماعات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية يرتكز على ضرورة ان تقوم الدول النامية بالاعداد الجيد لهذا المؤتمرسعيا نحو وضع اولوياتها على جدول اعماله. ويتضمن موقف مصر كذلك التاكيد على عدم اضافة المزيد من الاعباء على الدول النامية والسعى أولا لتحقيق التنفيذ الكامل لما سبق ان تم توقيعه من اتفاقيات وقرارات فى اطار جولة أورجواى وخاصة التنفيذ الفعال للاحكام الخاصة والتميز المنصوص عليه للدول النامية والاقل نموا فى الاتفاقيات مع العمل على توسيع فرص وصول منتجات هذه الدول للأسواق العالمية دون عوائق.

وكانت الدول النامية وفى مقدمتها مصر قد فوجئت خلال الجولة السابقة فى سنغافورة - كما يقول الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين - بموضوعات واتفاقيات على جدول اعمال المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية دون توافر اى معلومات واضحة وكافية عنها مثل معايير العمل المقترحة ومعايير عمالة الاطفال، وهى - دون شك - من اخطر القضايا التى طرحت خلال المفاوضات.. وكذلك تم بحث قضية الاستثمار المرتبط بالتنمية فى الدول النامية وليس الاستثمار المرتبط بالتجارة.

وإذا حاولنا النظر فى حجم التجارة العالمية ومعرفة نصيب دول العالم الثالث منها فإننا نرى انه فى عام ١٩٦٠ كان لا يتجاوز ستين مليار دولار فى حين بلغ الآن ستة تريليونات وخمسمائة مليار دولار تستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر منها ولا تترك لدول العالم الثالث إلا الفتات.

ومن هنا تاتى اهمية عقد اجتماعات نيودلهى الحالية والتى تختتم اعمالها اليوم.. والتى عقدت بناء على توصيات وزراء التجارة الذين شاركوا فى اعمال القمة التاسعة لدول مجموعة الـ ١٥ التى عقدت فى جامايكا فى فبراير الماضى، والذين اكدوا اهمية عقد اجتماع تنسيقى بين وزراء المجموعة قبل عقد مؤتمر منظمة التجارة العالمية بسياتل فى نوفمبر القادم.

ومن بين اهداف اجتماعات نيودلهى كذلك بلورة جدول اعمال ايجابى يعكس اهتمامات دول المجموعة ودول العالم الثالث عامة، ومصالحها المستقبلية من اجل التعبير عنها خلال المؤتمر القادم لمنظمة التجارة العالمية وحتى لا تتخذ الدول النامية موقف المدافع السلبى طوال الوقت ازاء موضوعات جديدة تفرضها الدول المتقدمة على جدول اعمال المفاوضات القادمة.

ونتمنى من أعماق قلوبنا ان ينجح المسئولون عن التجارة فى دول مجموعة الخمس عشرة فى تنسيق المواقف فيما بينهم على اساس ان دول العالم المتقدم لن تهتم بهم مالم يتحركوا هم للاهتمام بانفسهم لا سيما انهم ركزوا فى هذا الصدد على موضوعات البيئة وعلاقاتها بالتجارة وموضوعات المؤتمر الوزارى الأول فى سنغافورة الخاصة بمعايير العمل الاساسية والاستثمار والتجارة والمنافسة وغيرها.. ويؤكدون على اهمية تطبيق قواعد المعاملة الخاصة والتمييزية الممنوحة للدول النامية فى اتفاقيات المنظمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٩

توحيد مواقف مجموعة الـ١٥ فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى نوفمبر المقبل

كتب ـ حسن عبد المنعم:

اعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين أن دول مجموعة الـ١٥ بصدد توحيد مواقفها التفاوضية خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية التى ستعقد فى الولايات المتحدة خلال شهر نوفمبر المقبل.

وقال الوزيرإن اجتماع وزراء تجارة المجموعة الذى عقد فى مدينة بنجالور الهندية خلال الأيام القليلة الماضية بحث التوصل الى مواقف موحدة لدول المجموعة، بما يكفل ضمان حماية مصالح الدول النامية فى جولة المفاوضات التجارية متعددة الاطراف التى سيعلن عنها خلال مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة فى نوفمبر المقبل .

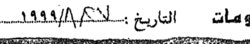
وكان وزير التجارة والتموين قد ترأس اجتماعات وزراء تجارة المجموعة التى بحثت على مدى ثلاثة أيام تقييم تنفيذ وتطبيق الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة اورجواى وأوجه القصور التى شابت عملية التنفيذ والمقترحات لمعالجة هذا القصور.

وقال وزير التجارة إن المؤتمر ركز بشكل متعمق على الموضوعات الجديدة التى تتطرحها الدول المتقدمة للتفاوض خلال مؤتمر سياتل ويأتى فى مقدمتها قضايا التجارة الالكترونية، والتجارة والبيئة، والمنافسة والتجارة والاستثمار، وخفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية وأضاف وزير التجارة أن مصر أكدت أمام مؤتمر بنجالور أهمية العمل على ضمان أن أى جولة جديدة من المفاوضات متعددة الاطراف يجب أن تعكس وتعبر عن الاحتياجات التنموية للدول النامية.



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٩



«الجات» تطرق الأبواب .. والتجار يتبادلون خطف التوكيلات

مطلوب ميثاق شرف.. وتقييد الحصول علي التوكيلات.. وتطبيق التكنولوجيا

قديماً قالوا «لو عايز تبقى رجل أعمال من النوع التقيل.. سافر برة وخد توكيل». وبالفعل صاحب عصر الانفتاح في مرحلة السبعينات زيادة ملحوظة في اعداد التوكيلات التجارية صاحبها «اغراق» السوق المحلى بطوفان من السلع المستوردة الضرورية وغير الضرورية. وشاهدنا لاول مرة سلعاً ترفيهية لاتهم المواطن المصرى تبعها دخول كبار رجال الاعمال من ذوى الثقل لعالم التوكيلات التجارية - خاصة توكيلات السيارات- فعائلة اباظة حصلت على توكيل السيارة بيجو الفرنسية. وأبوالفتوح أخذ توكيل سيارة «بى.ام.دبليو» كما حصل البعض على توكيلات من منتجى بعض الصناعات البسيطة وقاموا بمحاولات لنقل التكنولوجيا وتصنيع هذه المنتجات فى مصر وجاء فى مقدمة أصحاب هذه النوعية من التوكيلات محمود العربى رئيس اتحاد الغرف التجارية الحالى ووكيل منتجات توشيبا اليابانية. ونجح الكثير من رجال الاعمال فى جنى ارباح طائلة من وراء هذه التوكيلات. ولكن الصورة تعدلت حاليا بعد ظهور «بوادر» صناعة مصرية قادرة على المنافسة الى حدما، وبعد التهديد المباشر والمخاوف التى اطلقها البعض من تاثير اتفاقية التربس وحقوق الملكية الفكرية على التوكيلات التجارية بشكل خاص وعلى الصناعة المصرية بوجه عام. لاحت فى الافق عدة تساؤلات خطيرة عن تأثير التوكيلات التجارية على الصناعات المحلية ولماذا يذعن الوكلاء للشركات أصحاب التوكيلات التجارية؟ وهل سيقضى التهريب على حرب التوكيلات التجارية القائمة بين رجال الاعمال حالياً كما يدعى البعض؟ ومن يحمى المستهلك البسيط من تحكمات الوكيل الوحيد؟ وتساؤلات أخرى نحاول الاجابة عليها.

مفهوم الوكالة

فى البداية يعرف عبدالستار عشرة امين عام اتحاد الغرف التجارية الوكالة التجارية فيقول إن مفهومها الدارج هو قيام التاجر المحلى بجلب السلع أو الخدمات التى ينتجها المنتج الاجنبى الى دائرة جغرافية معينة مؤدياً للسلعة خدمات ما قبل ومابعد البيع. ويضيف.. أن قانون السجل التجارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقانون الوكالة التجارية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ حددا عدة اشتراطات يجب توافرها فى التاجر ليتم قيده فى سجل الوكلاء التجاريين. كما اعطى القانون معنى اشمل للوكالة التجارية وهو امكانية منعها عن المنتجين المحليين ويؤكد أن الوكيل لابد أن يكون قادراً على تقديم الدعاية للسلعة الحاصل على توكيلها لابراز مزاياها بالمقارنة بالسلع الشبيهة، ويكون قادراً على منح ضمانات الصلاحية وتقديم خدمة مابعد البيع وخدمة السلع التى يحمل توكيلها لصالح المنتج والمستهلك.

احتكار السلع

ويرى «عشرة» أن اتهام الوكيل التجارى الوحيد لسلعة أو خدمة معنية بشبهة الاحتكار أمر تنقصه الدقة لان الوكيل الوحيد يكون وكيلاً لعلامة تجارية معينة أو منتج واحد من سلعة ينتج منها عدة أنواع فى دول مختلفة. كما أن منتج السلعة أو الخدمة «صاحب العلامة التجارية الاصلى» يكون صاحب الحق الوحيد فى تداول السلعة بنفسه أو من خلال وكيل معين فى منطقة جغرافية محددة وفقاً لنظم وقوانين الملكية الفكرية. فضلاً عن أن المنتج اذا منح توكيلاً فهو يريد أن يطلق سلعته للتداول ولايريد حجبها عن المشترين ويهدف من منح التوكيل للموكل الحصول على حجم مبيعات معين من سلعته داخل المنطقة الجغرافية. للموكل مع تنظيم تداول السلعة والخدمة المقدمة لها بحيث تقع مسئولية ذلك على وكيل معين، ويؤكد «عشرة» أن الوكيل الوحيد يلعب دوراً متوازناً فى ضبط ايقاع السوق والبعد عن الازمات المفتعلة للسلع ويحمى المستهلك من الغش والتدليس بالاضافة الى حماية المنافسة الحرة من المضاربات ومنع الاحتكار. كما يعد الجهة التى يمكن مساءلتها عند ظهور السلع المعيبة أو غير المطابقة للمواصفات، وأفضل وسيلة القضية الخناق على مصانع بير السلم بجانب انه وسيلة لتحديد المنشأ الدقيق للسلعة ويمثل حماية السوق والاقتصاد القومى من «ظاهرة» التهريب التى تضر بالخزانة العامة للدولة وتؤثر على انضباط الاسواق وحقوق الملكية الفكرية ومحاربة العلامات التجارية المزيفة والغش والتدليس.

مشكلات الوكلاء

وحول المشكلات التى تواجه الوكلاء



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٩

تحقيق :
حسام عبدالنبى

التجاريين ونظام الوكالة التجارية يقول أمين عام اتحاد الغرف التجارية: إن ابرزها عدم التزام البعض بقواعد المنافسة الشريفة التى تقضى بالايستفيذ تاجر أخر من الاعباء التى يتكبدها الوكيل الوحيد من جراء خدمة السلعة قبل أو بعد البيع بالاضافة الى بعض المشكلات الاخرى مثل تهاون اجهزة الدولة المعنية بحماية حقوق الوكلاء التجاريين المسجلين، وقيام المنتجين باختيار وكلاء تجاريين غير قادرين على حماية السلعة وخدمتها بالصورة المناسبة بما يسئ لباقى الوكلاء. أو قيام الوكلاء ذاتهم بعدم اداء مهمتهم بأمانة بالاضافة الى قيام بعض المستهلكين بشراء السلع مجهولة المنتجه انتجت فى الظلام او شراء السلع المهربة. ويكشف «عشرة» عن نقطة فى غاية الاهمية الحقت ضرراً كبيراً بالوكلاء التجاريين وهى الغاء القرار رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ الصادر بشأن ترشيد الاستيراد فيقول إن القرار كان ينص على ضرورة حصول المستورد على تراخيص معينة من جهات معينة قبل استيراده لبعض السلع كما كانت ملاحق القرار تتضمن عدة ضوابط لعمليات استيراد السلع الهندسية اهمها
أن يكون
المستورد
وكيلاً
معتمداً
للسلعة التى
يقوم
باستيرادها،
وأن تتوافر
لديه مراكز
خدمة مناسبة ومعتمدة من وزارة الصناعة. وأدى الغاء القرار الى تسرب سلع كثيرة مهربة الى الاسواق عن غير طريق الوكلاء وبدون أن تتوافر لهذه السلع قطع غيار أو مراكز خدمة أو توفر لمشتريها خدمة مابعد البيع مما ادى لاهدار حق الخزانة العامة فى الحصول على الضرائب والرسوم، واغتيال حقوق الوكيل واستخدام حملاته الاعلانية ومراكز صيانته المجانية دون مقابل يتحملة المستورد الاخر أو المهرب بالاضافة الى إغراق السوق بالسلعة وبيعها بسعر أرخص بما يجعل الوكيل غير قادر على الوفاء بالتزاماته أمام المنتج من حيث توزيع الكمية المحددة فى

عقد الوكالة ومن ثم سحب الوكالة منه وتحميل الوكيل مسئولية ترويج سلع مهربة تحمل نفس العلامة بعد تقليدها وتكون السلع غير مطابقة للمواصفات خاصة ان عدداً من دول جنوب شرق اسيا تنتج سلعاً وتقوم بوصمها بالعلامة التجارية للشركات الكبرى وتكون اقل فى المواصفات عن السلع الاصلية وتمثل نوعاً من الغش والتدليس.

عقود اذعان

ويؤكد محمد البهى عضو مجلس ادارة غرفة الادوية باتحاد الصناعات المصرية ووكيل عدد من الشركات العالمية فى مجال الادوية ومستحضرات التجميل ان المستورد يسعى للحصول على توكيل تجارى من الخارج ليس لتحقيق ثروة وانما للحصول على نوعيات يصعب انتجاها فى مصر لاعتمادها على تكنولوجيا متقدمة تعمل على خفض تكلفة المنتج النهائى او لارضاء نوعية من المستهلكين تعودت على الثقة فى المنتجات الاجنبية وهى نسبة لايمكن تجاهلها باى حال. ويضيف.. أن الوكيل التجارى يجد فى الاستيراد مزايا نسبية مثل توافر قوالب العبوات والتغليف لدى المصانع العالمية الكبرى مع امكانية طرح مستحضرات التجميل فور تقديم الملفات لوزارة الصحة عكس المنتج المحلى الذى يصعب طرحه فى الاسواق قبل اتمام اجراءات التسجيل بالكامل والتى قد تستغرق عامين وبالرغم من هذه المزايا فإن عقود الوكالة تكون فى مجملها عقود اذعان لصالح الموكل على حساب الوكيل فأغلب العقود ان لم تكن كلها تبيح
للموكل سحب
الوكالة لاسباب
وهمية. وغالباً
مايلزم الوكيل
بحجم مبيعات
مغال فيه «مع
افتراض نسبة
زيادة سنوية».
وطبقاً لقانون
الوكالات التجارية الجديد يحق للموكل طرح منتجات مشابهة والقيام باعمال المنافسة للمنتجات التى تستورد او تصنع بترخيص.

مشكلات وضغوط

ويؤكد «البهى» ان تمتع الموكل بحق الغاء الوكالة وتحويلها لوكيل اخر فى نفس الموقع يمثل احد المشكلات الهامة للوكلاء، حيث يتكبد الوكيل خسائر فادحة نتيجة لاعداد العبوات وعمل حملات دعائية خطط لاستغلالها لفترات طويلة. وبالتالى يستفيد الوكيل الجديد من هذه المصروفات. ويضيف.. ان الوكيل الذى يقوم بتصنيع المنتجات فى السوق المحلى يوفى متطلبات الشركة المانحة للتوكيل. واهمها نظام للجودة الشاملة فى التصنيع وتوافر الفنيين المدربين وقد ترسل الشركة خبيرا فنيا عند بداية المشروع لتدريب العاملين ومراقبة الانتاج ثم تأخذ عينات كل فترة لمطابقتها بالمنتج الاصلى.

تأثير ايجابى

ويؤكد محمد البهى أن الوكالات التجارية ليست دائماً ذات تأثير سلبى على الصناعة المصرية فيجب التفرقة بين توكيل لمنتجات مستوردة لها منافس مصرى وبين المنتجات غير المتوفرة فى مصر. ففى الحالة الثانية يحصل المستهلك على منتجات يتطلب انتاجها تكنولوجيا عالية وبحوثا اكلنيكية غير متوفرة فى مصر وبما لايضر بالصناعة المصرية. ويوضح انه يمكن الاستغناء مستقبلاً عن الاستيراد والوكالات التجارية بشرط توافر مقومات الصناعة.

احتكار مقبول

وحول اتهام الوكيل التجارى الوحيد بشبهة الاحتكار يقول محمد البهى: إن الاحتكار قد يكون امراً مقبولا فى حالة ما اذا كانت السلعة غير معروفة وقام الوكيل بعمل الدعاية والترويج لها. فى هذه الحالة يكون احتكار السلعة جائز. بشرط عدم حجبها عن المستهلكين أو المغالاة فى اسعارها. ويضيف.. أن توقيع ميثاق شرف بين التجار أصبح ضرورة حالياً بحيث يقضى بعدم التعدى او محاولة الحصول على وكالات الاخرين خاصة ان الموكلين يجيدون التلاعب ويستغلون هذه الجزئية فى فرض شروطهم عن طريق ايهام الوكيل بوجود قائمة وكلاء يرغبون فى الحصول على توكيله فيضطر فى النهاية للاذعان لمتطلباتهم. ويحذر «البهى» من تاثير اتفاقية الملكية الفكرية على الصناعة المصرية سواء على الصانع المحلى أو للوكيل لشركة اجنبية فيقول إنه فى حالة انتهاء الفترة الانتقالية وتطبيق بنود الاتفاقية فسيتم منع أى منتج لسلعة تطابق مكوناتها منتج آخر مسجل دولياً من انتاج هذه السلعة بنفس المكونات وسيضطر من يريد الحصول على ترخيص لانتاج هذه السلعة ان يدفع قيمة قد تكون عالية جداً الامر الذى يترتب عليه زيادة اسعار



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٩/٨/٢٧

المنتجات حتى تصل لدرجة ان يعجز المستهلك العادى عن شرائها. ويطالب «البهى» باتخاذ «فعل» فى مواجهة هذه المشكلة وعدم الانتظار لحدوث ازمة لاتخاذ «رد فعل» والبدء فوراً فى تطبيق الكم الهائل من الابحاث العلمية التى لاتجد من يستغلها مع تحويل الابحاث العلمية من مجال للترقى الى مجال تطبيقى يسد الفجوة مابين الجوانب النظرية والتطبيقية بهدف انشاء صناعات تكميلية وانتاج الخامات اللازمة للصناعة مثلما فعلت الهند والعديد من الدول الاسيوية.

انتقادات

الدكتور هانى سرور رئيس جمعية مستثمرى ٦ اكتوبر ينتقد ظاهرة التوكيلات التجارية ويؤكد: ان عملية الحصول على توكيل تجارى لاتتطلب سوى توافر مكتب صغير وفاكس وبطاقة ضريبية وتسهيلات بنكية. وحتى وقت قريب كان البعض يلهث وراء توكيلات لشركات تنتج سلعا لايحتاجها السوق المحلى. بهدف تحقيق ارباح كبيرة خاصة ان الوكيل التجارى عادة مايعمل بواسطة التسهيلات البنكية ويتحمل تكلفة قليلة جداً فى عمليات البيع والشراء بعكس الصانع الذى يتحمل تكلفة اقامة المصنع والالات والمعدات وتكاليف حق المعرفة.ويضيف.. أن التوكيلات التجارية رغم اضرارها الا انها ليست كلها «شراً» وتتمتع بجانب يتمثل فى تبادل المصالح مع الدول الغنية بمعنى التصدير والاستيراد وتوفير بعض السلع المهمة مثل الادوية والمستلزمات الطبية التى لاتنتج فى مصر. ويضيف.. أن التوكيلات التجارية لاتمثل خطورة على الصناعات المصرية لان تنوع السلع ضرورة للمنافسة والتطوير ولكن يجب ان تكون السلع مطلوبة وغير استفزازية. كما يجب على المستهلك المصرى تغيير فكره ليتجنب «عقدة الخواجة» وبحيث يقارن بين السلع ولايفضل سلعة معينة لمجرد انها واردة من الخارج. ويؤكد الدكتور «سرور» أن تاثير اتفاقية التريس وحقوق الملكية الفكرية يمثل خطورة كبيرة على التوكيلات التجارية وعلى الصناع ويجب الاستعداد بسرعة لهذه الاتفاقية عن طريق انشاء مراكز البحث والتطوير، وتطوير الانتاج المصرى، والعمل على شراء التكنولوجيا وتطويعها مع البعد عن التصنيع بترخيص من شركة اجنبية لان انتهاء الترخيص يعنى تحكم الشركة الاجنبية فى السلعة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٨/١٩٩٩



تتصاعد حدة المخاوف ومشاعر القلق الشديدة بين أرجاء دول العالم النامى فى ظل المؤشرات الواضحة لإصرار الدول الأكثر تقدما والأعظم شأنا فى امتلاك مقادير العالم على إهمال وقائع الضغوط البالغة السلبية للعولمة على اقتصاديات الدول النامية وتهديدها بدخول هذه الاقتصاديات الى حالة من حالات الكسوف الكلى اللانهائى واللامحدود مع نهايات القرن العشرين .. وذلك فى ظل حرص اللاعبين الدوليين الكبار على احتكار التقدم والثروة والغنى ورفضهم البات والقاطع أن يشاركهم باقى العالم الذى يمثل واقعيا وفعليا الغالبية العظمى من سكانه الفتات من الأرباح والمغانم والغنائم .

ويأتى تصاعد المخاوف والقلق من ملامح «الضربة القاضية» التى يحضر لها اللاعبون الكبار وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية والذى يعقد على الأرض الأمريكية فى مدينة سياتل مع نهاية نوفمبر القادم ومابنطوى عليه جدول الأعمال من موضوعات تؤدى واقعيا وعمليا الى الإجهاز على البقية الباقية من القدرات التنافسية للدول النامية فى مجال التجارة العالمية فى ظل مقترحات المعايير البيئية والصحية ومعايير تشغيل الأطفال وغيرها من المعايير غير التجارية وماتمثله من «سد منيع» يستحيل أن تتجاوزه أو تنفذ من خلاله صادرات الدول النامية لأسواق الدول الكبرى وكأنها «البروفة النهائية» لخروج هذه الدول من لعبة التجارة الدولية التى لايتعدى نصيبها منها فى الوقت الراهن إلا فتات الفتات .



التاريخ : ١٩٩٩/٨/٢٨

أسامة غيث

وتتكامل ابعاد السطوة العالمية للاعبين الكبار مع الدعوة التى يتبناها بيل جيتس أغنى أغنياء العالم وصاحب واحدة من كبرى شركات العالم الأمريكية بقيام الشركات العالمية متعددة الجنسية بدور الراعى لاجتماعات سياتل وأن تحصل مقابل تحملها لتكاليف الاجتماعات على حق الاتصال المباشر بكبار المسئولين ورؤساء الدول وهو مايعنى ان مجتمع الأعمال الدولى قد بدأ بالفعل فى وضع قواعد السيطرة الفعلية والمباشرة على المنظمات الدولية الكبرى الحساسة والمؤثرة فى شئون العالم بعد ان ارتضى لسنوات طويلة سابقة ان يمارس ضغوطه وتأثيراته من خلف الستار وبعيدا عن الأضواء المباشرة تجنبا لمخاطر وسلبيات اللعب على المكشوف فى المحيط والنطاق الدولى وفى مواجهة الرأى العام القوى والمؤثر بالدول الكبرى والأكثر تقدما .

وحول رؤية الدول النامية لأوضاع وأحوال العولمة يوضح محمد فريد خميس الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الـ ١٥ أن الانهيارات الآسيوية العاصفة مع نهايات عام ١٩٩٧ وماتبعها من انهيارات فى العديد من الدول النامية الصاعدة والتى كانت كافة التقارير الدولية تجزم بتحول العديد منها إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى قد أدى الى فتح ملفات العولمة بكل تفصيلاتها وأثبت المخاطر الحادة التى تتعرض لها كل الاقتصاديات النامية مهما كانت درجة تقدمها ومهما كان حجم إنجازاتها وإمكاناتها وقدراتها وهو مايحتم درجة عالية للغاية من الوعى بابعاد التحديات العالمية والأهم من ذلك امتلاك القدرة على التأثير الفعال فى النطاق الدولى للحفاظ على الحقوق المشروعة للدول النامية ودفع المفاوضات متعددة الأطراف الى تبنى قواعد عادلة للمعاملات والعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية وعلى سبيل المثال فإن مجموعة الـ ١٥ كتجمع وتكتل تملك مجتمعة ناتجا محليا يفوق ٢٠٠٠ مليار دولار سنويا ٢٠ تريليون دولار، وتشارك فى التجارة الخارجية عالميا استيرادا وتصديرا بنحو ٦٠٠ مليار دولار بكل مايعكسه ذلك من إمكانيات وقدرات للتأثير فى المحيط الدولى بصورة فعالة وإيجابية .

ويحتم ذلك ان تتبنى الدول النامية وتجمعاتها المختلفة وجهة نظر موحدة متكاملة الأبعاد قادرة على مخاطبة المجتمع الدولى بلغته وأساليبه وهناك بالفعل جهود إيجابية وفعالة فى نطاق الدول النامية وتجمعاتها ومنظماتها لبلورة موقف موحد فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية بسياتل وتأكيد حتمية مواجهة سلبيات العولمة وإتفاقيات دورة أورجواى الموقعة فى عام ١٩٩٤ من خلال الرصد الدقيق لجزئيات الواقع الإقتصادى للدول النامية والتى تتعارض مع كل الأحاديث البراقة عن تحرير التجارة العالمية والإستفادة منها لكافة الشركاء التجاريين وإنعكاساتها الإيجابية على كل الدول المتقدمة والنامية وقد أكدت إجتماعات وزراء التجارة لدول مجموعة الـ ١٥ الاخيرة فى بنجالور بالهند ان الواقع العملى يخالف ذلك تماما وعلى سبيل المثال فإن تجارة المنسوجات، التى تعد من الصناعات ذات القدرة التنافسية عالميا بالنسبة للدول النامية ستحقق إيرادات اضافية مع التحرير التدريجى لتجارتها عالميا للدول النامية يقدر بنحو ٣٠٠ مليار دولار ولكن بعد خمس سنوات من الإتفاقية مازال معدل النمو فى نصيبها سنويا لايتعدى ٣,٤٪ وهو المعدل السابق على الاتفاقية فى حين أن صادرات الدول صاحبة القيود زادت سنويا بمعدل ٩٪ وفى نفس الوقت فإن القيود على التكنولوجيا المتقدمة التى تعتبر العنصر الحاكم للنمو والتقدم مازالت قائمة وهو ماتؤكده تقارير اليونسكو وتحديدها للفجوة القائمة عالميا بين المتقدمين وغيرهم باعتبارها «فجوة معرفية» وليست «فجوة موارد» وهو مايؤكده امتلاك الدول المتقدمة لنحو ٩٧٪ من براءات الاختراع العالمية .

ويؤكد الإطار العالمى الإجمالى ان العديد من المؤشرات السلبية الاضافية تجمعت خلال السنوات الأخيرة لتقدم تفصيلات الواقع السلبى للعولمة على اقتصاديات الدول النامية وتعطى جرس الإنذار بالتالى لضرورات المراجعة والتصويب والعلاج وفى مقدمة هذه المؤشرات مايلى :

١) تزايد الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامى الذى يعيش فى دوله أكثر من ٧٠٪ من سكان العالم حيث يبلغ متوسط الدخل الفردى نحو ١٣٠٠ مليون نسمة اى حوالى ربع سكان العالم أقل من دولار يوميا فى حين يبلغ متوسط الدخل الفردى لنحو ٣ مليارات نسمة اى نصف سكان العالم تقريبا ٣ دولارات يوميا.

٢) على عكس ماكان متوقعا فإن معونات التنمية الرسمية من الدول الصناعية الكبرى للدول النامية نتيجة للانخفاض الواضح والحاد خلال السنوات الماضية مما يؤكد التراخى عن الشعور بالمسئولية الدولية عن الاقتصاد العالمى ومتطلباته ـ قد تراجعت إلى ٢٥٪ فقط من مجمل الناتج القومى للدول الكبرى المانحة فى حين أن قرارات الأمم المتحدة كانت تطالب بالا تقل عن ١٪ سنويا وذلك مقابل ٠,٠٥٪ فى عام ١٩٩٦ ومعدل ٠,٠٦٪ فى عام ٩٥ مما لا يعطى مؤشرا على إمكانيات توفير التمويل اللازم لاحتياجات التنمية الأساسية والضرورية بهذه الدول وفى وقت لاتسعى فيه الدول المتقدمة لحل مشكلات المديونية الرسمية للدول النامية.

٣) فى المقابل فإن تدفقات راس المال الخاص العالمى لاتتجه للدول النامية وتكاد تختفى من الدول الأقل نموا والأكثر احتياجا للمشروعات حيث يبلغ نصيبها من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية مجتمعة ١,٥٪ فقط فى عام ١٩٩٧ مع اتجاه القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات للانخفاض الواضح والملحوظ.



(٤) المغالاة فى قواعد الحماية ومعاييرها بالدول الصناعية الكبرى سواء تحت مظلة الاغراق او مظلة المعايير القياسية ومواصفات المنشا المتشددة حيث تشير الوقائع الى أنه فى بعض الاحيان كانت الرسوم الحمائية المتشددة فى الدول المتقدمة مثل الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة واليابان وكندا عن ٢٠٠٪ مقارنة بما تتيحه لبعض المعاملات التجارية فى نطاق الدول التى تتمتع معها بقواعد الدولة الأولى بالرعاية تجاريا .

●●●●●

ويؤكد الاطار العام للواقع الاقتصادى الدولى حقائق واضحة عن الخلل وعدم التوازن والافتقار للعدالة واحتكار أرباح التحرير للتجارة السلعية والخدمية للدول الأكثر تقدما والشركات العملاقة متعددة الجنسية مما يحتم أن يتم تبنى دعوة اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجموعة الـ ١٥ بعقد جولة تفاوض دولية عاجلة فى نطاق منظمة التجارة العالمية للنظر فى نتائج تطبيق دورة اورجواى فى ضوء الواقع السلبى لتوجيهات التنمية بالدول النامية وضغوط الإطار الاقتصادى والتجارى الدولى الحادة والعاصفة .

ومع رئاسة مصر لمجموعة دول الـ ١٥ وانعقاد اجتماعات القمة للمجموعة بالقاهرة فى أوائل العام القادم فإن جهدا مكثفا ومنظما يقع على عاتق الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين بوصفه رئيسا لاجتماعات وزراء التجارة للمجموعة حتى يتم تقديم أوراق عمل متكاملة ووجهة نظر موحدة تغطى كافة المشكلات وتؤكد كافة المطالب بمنطق يتلاءم مع العصر وأساليبه ويتفهم متطلباته الحتمية للتحرك نحو التأثير والفعالية وتجاوز سياسات رد الفعل إلى مواجهات الفعل القادر والمؤثر ؟!.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٠/١٩٩٩

دعوة عاجلة لمنظمة التجارة العالمية

الدول النامية تطالب بجولة تفاوض دولية لمراجعة سلبيات العولمة

يجتمع بالقاهرة يوم ٢ اكتوبر القادم رؤساء غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الـ ١٥ للاتفاق على الصيغة النهائية للبيان الذى يتم توجيهه للمؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى يعقد فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ديسمبر القادمين.. ويؤكد مشروع البيان الذى أعدته الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لدول المجموعة على مطالبة منظمة التجارة العالمية بان تدعو لجولة جديدة وعاجلة من التفاوض الدولى لمناقشة أوضاع الدول النامية بكل مفرداتها الاقتصادية والمالية والتجارية والتاثيرات السلبية لاتفاقيات دورة أورجواى على هذه الدول مع عدم تنفيذ الدول الأكثر تقدما لالتزاماتها لتعويض الدول النامية ومساندة الدول الأكثر فقرا والأسلوب الأمثل لضمان نقل التكنولوجيا المتقدمة لمواجهة المخاطر العالمية المترتبة على الاتساع الكبير للفجوة التكنولوجية والمعرفية المتزايدة بمعدلات ضخمة بين المتقدمين وغيرهم من دول العالم.

ويوضح السيد محمد فريد خميس الأمين العام لغرف اتحاد التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الـ ١٥ أن الاتحاد ينظر بقلق شديد إلى ظاهرة تهميش الدول النامية والمخاطر والصعوبات التى تتعرض لها اقتصاديات وسكان الدول الأقل نموا مما يحتم مراجعة تامة على المستوى الدولى لاعادة تقييم التاثيرات السلبية للعولمة وفى مقدمتها تاثيرات تحرير التجارة العالمية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية مع مواجهة المخاطر الشديدة التى تتضمنها دعوات الدول المتقدمة لفرض العوائق غير التجارية التى تقلل من مساهمة الدول النامية فى الاقتصاد والتجارة تحت دعاوى الاشتراطات البيئية والصحية، وتشغيل العمالة صغيرة السن، وغيرها من القيود المستجدة المطروحة للنقاش على الرغم من تاثيراتها السلبية على الاستثمار والتوظيف وقضايا البطالة والقدرات التنافسية للدول النامية فى الأسواق الدولية.

وتتضمن التوصيات التى يجرى مناقشتها لرفعها إلى منظمة التجارة العالمية وعرضها على الاجتماع الوزارى الثالث فى سياتل مجموعة من القضايا المهمة والمحورية المؤثرة على مستقبل الاقتصاد العالمى فى مقدمتها ما يلى:

١ ـ فى ظل الافتقار لمستوى عال من الشفافية فى السياسة الاقتصادية العالمية، فإن التجارة الدولية مازال يتنازعها اتجاها التحرر والحماية، مما يحتم على الدول النامية والأقل نموا التعامل مع الاتجاهين فى آن واحد، حتى لا تضيع فرص الاستفادة من انفتاح الأسواق والنفاذ إليها وتنمية القوى الذاتية للاقتصادات النامية وهو ما يحتم الاستفادة من الحماية المشروعة التى تتيحها نصوص الاتفاقيات لتقليل عنصر المخاطرة.

٢ ـ التاكيد على أن الأزمات المالية التى شهدتها دول جنوب شرق اسيا والبرازيل، ليست منفصلة عن آثار العولمة، كما انها اصبحت تحدث بمعدلات متسارعة فى كل من الدول المتقدمة والنامية وأن الآثار المدمرة ليست فقط على النمو الاقتصادى ولكنها تمس ايضا الأمن والاستقرار الاجتماعى. كما ان معالجة الآثار المترتبة على الأزمات المالية التى تتعرض لها الدول، لايمكن ان تتوقف فقط على الاجراءات الداخلية التى تتخذها الدول المتاثرة بهذه الأزمات، بل يجب أن تعتمد ايضا على سياسات المنظمات المالية العالمية وكذا المعونات التى يجب أن تقدمها الدول الكبرى حتى يستقر النظام ويستمر النمو بشكل فعال.

٣ ـ يتطلب الواقع الدولى اعادة التاكيد على ضرورة قيام الدول الصناعية الكبرى بالوفاء بكافة التزاماتها تجاه الدول النامية والاقل نموا، طبقا لنصوص اتفاقيات منظمة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٩/٨/٢٨

التجارة العالمية وخاصة فى مجال تقـــديم الدعم الفنى والمادى والتكنولوجى فى قطاعات الصناعة والبيئة وغيرها. مع ضرورة التاكيد على أن هذه الالتزامات هى بمثابة شروط مسبقة لتنفيذ الدول النامية لالتزاماتها حيال المجتمع الدولى، وبدونها لايمكن تحقيق المنافع المتبادلة والتوازن الشامل بين الحقوق والالتزامات.

٤ ـ ضرورة استمرار العمل بنصوص المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية والاقل نموا والتى جاءت فى جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بحيث تصبح هذه النصوص جزءا لايتجزا من النظام التجارى متعدد الأطراف، والتاكيد على أن استخدام الاجراءات التجارية من جانب واحد لا يتماشى مع القانون الدولى ولا مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ولا مع النظام التجارى متعدد الاطراف ويجب رفضه كلية.

٥ ـ مع بداية تطبيق متطلبات منظمة التجارة العالمية، فإن الدول النامية بدات تواجه تحديات كبيرة، فى أسواقها التقليدية، وظهرت فى تعاظم قضايا الاغراق، والمواصفات القياسية، والاشتراطات الصحية فى مواجهة صادرات الدول النامية، مما يتعين معه الحد من قدرة الدول المتقدمة فى استخدام هذه الممارسات وذلك بتوسيع نطاق هامش الاغراق لصادرات الدول النامية، وزيادة الحيز الذى تعتبر عنده تلك الصادرات ملحقة بالضرر بصناعات الدول المتقدمة.

٦ ـ الاخذ فى الاعتبار أن الكثير من الدول الاقل نموا والدول النامية تجد انه من الصعوبة بمكان الحصول على مداخل جديدة للأسواق الدولية حتى يتيسر لها بيع منتجاتها، وفى النهاية إعادة هيكلة اقتصادياتها. وبالنسبة للدول الاقل نموا فإن مسالة تقوية قدراتها الاقتصادية لكى يتاح لها المشاركة بصورة فعالة فى النظام متعدد الأطراف، تتطلب إدارة دولية قوية ومجموعة من الاجراءات الصلبة والالتزامات التى يتعين على المجتمع الدولى الاضطلاع بها من خلال: ـ

□□ إعفاء دعم الصادرات فى الدول النامية من الاندراج فى الفئات الخاصة بالدعم غير الملموس، وهى الفئات التى جرى توسيع نطاقها بحيث تشمل الدعم المقدم لاغراض التنمية والتنويع والنهوض بالصناعات.

□□ النظر إلى المعونة الفنية على انها حق بالنسبة للدول الاقل نموا مع تدبير الموارد الكافية بموجب الميزانية الدورية لمنظمة التجارة العالمية.

□□ النظر فى مسالة معالجة الديون التجارية للدول النامية والاقل نموا كجزء من صور تقديم الدعم المادى المباشر لاقتصاديات تلك الدول ورفع قدرتها التنافسية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٢/٧/١٩٩٩

حملات مكثفة لتنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية فى الإسكندرية ومطروح

أصدرت محكمة العطارين بالاسكندرية حكما ضد احدى شركات التصدير والاستيراد المستخدمة للبرامج المنسوخة ، بغرامة مالية ومصادرة المضبوطات وتحميل الشركة الصادر ضدها الحكم لجميع مصروفات التقاضى والتى ثبت انها تعتمد على برامج غير اصلية.

وقال هانى احمد مدير التفتيش بهيئة الرقابة على المصنفات الفنية بمحافظة الاسكندرية ان هذا الحكم يأتى فى اطار سلسلة من الحملات الرقابية التى تنظمها الرقابة بالمصنفات الفنية بالاسكندرية على جميع الشركات المستخدمة ومراكز بيع برامج الكمبيوتر المنسوخة للحد من ظاهرة القرصنة ، مشيرا الى قيام اجهزة الرقابة على المصنفات بتحرير ثلاث مخالفات بمحافظة الاسكندرية لشركات متعددة الجنسيات تستخدم برامج منسوخة.

وأضاف انه تم تحرير سبع مخالفات جديدة ضد بعض مستخدمى البرامج المنسوخة فى مجالات الفنادق والاتصالات بمحافظتى مرسى مطروح والاسكندرية حيث تم تحرير اربعة محاضر بمرسى مطروح وثلاث مخالفات بالاسكندرية لشركات تعمل فى مجال الاتصالات وتم ضبط البرامج المستخدمة.

وأكد ان الحملات التى نظمتها الرقابة على المصنفات بالاسكندرية خلال الفترة الماضية حرصت على ان تضم اكبر قدر من المناطق لنشر الوعى بين شركات بيع برامج وأجهزة الكمبيوتر وكبار مستخدمى الكمبيوتر من الشركات والمؤسسات بأهمية استخدام البرامج القانونية وضرورة الالتزام بنصوص القانون المصرى لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال البرمجيات لصالح صناعة تكنولوجيا المعلومات المحلية ككل.



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٨ / ١٩٩٩

وزير التجارة والتموين:

مصر تعارض طرح معايير العمل والبيئة فى مؤتمر سياتل فى نوفمبر المقبل

الاحتفاظ بالفترات الانتقالية للادوية والمستحضرات الصيدلانية

كتب ـ حسن عبد المنعم:

يعرض الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين امام المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى سياتل بامريكا فى نهاية نوفمبر القادم موقف مصر الرسمى من الموضوعات التى سيبحثها المؤتمر .

واشار الى ان الموضوعات المقررة هى الزراعة والخدمات وحقوق الملكية الفكرية كما يتضمن الموقف المصرى نتائج مجموعات العمل المشكلة لبحث موضوعات سنغافورة والتى تشمل الاستثمار متعدد الاطراف والمنافسة والشفافية فى المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة على ان تتخذ مجموعات العمل المذكورة القرارات الخاصة بشأن هذه الموضوعات.

واضاف ان مصر لاترى طرح موضوع معايير العمل للتفاوض بمنظمة التجارة العالمية حيث ان المؤتمر الوزارى فى سنغافورة قصر مناقشة هذا الموضوع على منظمة العمل الدولية باعتبارها جهة الاختصاص وحتى لايتم اتخاذ هذا الموضوع كذريعة لاتخاذ اجراءات حمائية ضد تجارة الدول النامية.

واكد الدكتور احمد جويلى أن مصر تنظر بحذر شديد للموضوعات الجديدة التى سيطرحها المؤتمر وهى التجارة ومعايير البيئة خوفا من فرض أعباء جديدة على الدول النامية والتخوف أيضا من اتخاذها ذريعة للحد من صادرات الدول النامية التى لا تراعى الاعتبارات البيئية.

واضاف وزير التجارة أن الدول المتقدمة تحاول حاليا فتح التفاوض لاجراء تخفيضات جديدة على التعريفة الجمركية على السلع الصناعية مشيرا الى أن مصر تدرس حاليا موقفها من هذا الموضوع على ضوء صادراتها ووارداتها المحلية من هذه السلع .



د. احمد جويلى

وقال انه سيقدم فى اجتماعات المؤتمر بيانا عن موقف مصر من الموضوعات المطروحة على المؤتمر فى اطار المفاوضات المقبلة فضلا عن مشاركة الوفد المصرى قبل المؤتمر وخلاله فى صياغة اعلان سياتل والقرارات المتعلقة بالمفاوضات المقبلة.

وفيما يتعلق بالملف الزراعى أشار وزير التجارة والتموين الى انه من المقرر ان تبدأ المفاوضات الخاصة بهذا الملف عام ٢٠٠٠ وذلك لاستكمال برنامج الاصلاح فى الزراعة الذى تضمنه اتفاق الزراعة المبرم فى اطار جولة أورجواى .

واكد ان الوفد المصرى يسعى الى بزيادة فرصة وصول صادرات الدول النامية ومنها صادرات مصر الى أسواق الدول المتقدمة عن طريق تحقيق خفض حقيقى فى التعريفة الجمركية المطبقة فى هذه الدول على الواردات من المنتجات الزراعية والغاء الحصص المفروضة على الواردات من قبل الدول المتقدمة والحد من استخدام الدعم التصديرى والدعم المحلى واشكال الدعم الاخرى المقدمة من الدول المنتجين الزراعيين مع توفير المعونات المالية والفنية للدول النامية لتوزيع انتاجها الزراعى وتحسين انتاجيتها وتطبيق أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية المقررة للدول النامية فى اتفاقية الزراعة.

وعن القرار الوزارى الصادر فى مراكش عام ١٩٩٤ بشأن الدول الاقل نموا والدول النامية المستوردة للصناعات الغذائية اكد الدكتور جويلى أن مصر تسعى لحصول الدول النامية على مساعدات فنية تمكنها من تحسين انتاجية السلع الغذائية لديها وتوفير المعونات الغذائية اللازمة لها فضلا عن المساعدات المالية اللازمة لتعويض ارتفاع مستويات اسعار المواد الغذائية عالميا وتوفير معاملة تفضيلية لهذه الدول فيما يتعلق بقروض التصدير ومنحها شروطا متميزة لاستيراد احتياجاتها الغذائية فى حالة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية فوق مستوى معين

وأوضح وزير التجارة والتموين انه من المقرر طرح موضوع الخدمات من أجل المزيد من التحرير للخدمات المالية والاتصالات والخدمات المهنية مثل المحاسبة والاستشارات القانونية فضلا عن الخدمات التى تهم الشركات المصرية مثل خدمات التشييد والبناء والسياحة والسفر وخدمات النقل البحرى والجوى والخدمات التعليمية وحركة الاشخاص الطبيعيين.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٩

في افتتاح معرض منتجات القليوبية

المطالبة بتحسين جودة الانتاج لمواجهة المنافسة العالمية

بنها - أبو سريع إمام

أعلن الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان الحذر من إتفاقية الجات واجب لأننا نتنافس فى سوق عالمية مفتوحة البقاء فيها للأجود والأفضل... وأشار إلى أننا مطالبون لتحسين جوده الانتاج وباسعار تناسب المستهلك

وأكد الوزير أننا قادرون على المنافسة فى ظل الاتفاقية لأن الانتاج المصرى فى تطور مستمر .جاء ذلك خلال إفتتاح الوزير يرافقة الدكتور محمود الشريف وزير التنمية الريفية والمستشار أحمد صبرى البيلى محافظ القليوبية لمعرض منتجات القليوبية بأرض المعارض بمدينة نصر بمناسبة احتفالات المحافظة بعيدها القومى

وأوضح وزير التجارة التموين أن الصناعات الغذائية المجمدة والوجبات الجاهزة والمصنعة تغيير مستقبل العالم كله وتمثل مجالا جيدا لمصر لاننا نملك: الموارد اللازمة لهذه الصناعة فضلا عن احتياج السوق المحلية لها.

وأشاد وزير التموين ومرافقوه بمنتجات المعرض التى تميزت بالجودة العالية خاصة صناعات التصدير مثل الموبيليا والسجاد والرخام - وماكينات الديزل بالزضافة الى المنتجات الكهربائية

وأعلن الدكتور محمود شريف وزير التنمية الريفية ان المرأة حصلت على ٢٨٪ من إجمالى القروض التى تمنحها الوزارة وهذا معناه أنها تقبل على الصناعات الصغيرة.

وصرح المستشار أحمد صبرى البيلى محافظ القليوبية بأن نجاح المعرض الأول الذى أقامته المحافظة العام الماضى أدى إلى زيادة عدد المشاركين من الشركات والمصانع..

شارك فى المعرض اكثر من مائتى شركة على مستوى المحافظة بالاضافة الى شباب الخريجين والحرفيين من أصحاب المشروعات الصغيرة.



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ / ٨ / ١٩٩٩

مؤتمر دولى بالقاهرة يناقش تأثير اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية

كتب ـ خليفة أدهم:

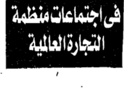
يعقد مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية (WTO) الشهر المقبل مؤتمرا دوليا بالقاهرة حول اتفاقيات الجات وآثارها على الاقتصاديات العربية وفض المنازعات الناشئة عنها فى سبتمبر القادم.

وصرح الدكتور محمد أبوالعينين رئيس مركز القاهرة بأن المؤتمر يناقش على مدى يومين عددا من القضايا والموضوعات المهمة خاصة المشاكل المتعلقة بالاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال والصادرات والنشاط التجارى بشكل عام وايضا سيتناول المؤتمر وسائل حسم المنازعات الناشئة عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

واضاف ان المؤتمر يشارك فيه عدد كبير من الخبراء العالميين وعدد كبير من المسئولين من الدول العربية ويأتى فى اطار اهتمام مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى بعرض وتحليل جميع المستجدات والمشاكل المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

وقال إن المؤتمر يكتسب أهمية كبرى حيث يشارك فيه عدد من المؤسسات الدولية والعربية والمصرية فى مقدمتها جامعة الدول العربية ووزارة الخارجية المصرية اضافة إلى معهد القانون الدولى بواشنطن وهو هيئة أمريكية معنية بالقانون والاستثمار الدوليين.





الصقور تواجه الأسد!

د. أحمد جويلى: مصر ترفض التعنت ضد صادرات الدول النامية

كتبت أميمة كمال:

فى الخريف القادم.. هل تنجو الصقور من قبضة الاسد؟

هذا السؤال.. هو اهم قضية على اجندة الدول النامية الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية وهى على اعتاب عقد اجتماع المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى نوفمبر القادم.

والصقور وهى بعض الدول النامية الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية والتى تأخذ على عاتقها التصدى لمحاولات الدول الكبرى الزج بقضية بعد اخرى ضمن جدول اعمال المنظمة من اجل ان تمسك بزمام التجارة العالمية فى يدها وتصبح مثل الأسد الذى لا يستطيع احد الفكاك منه.

هذه الصقور تعد انفسها الان للقاء الاسد على ملعبه.. وموعد اللقاء هو ٣٠ نوفمبر القادم فى مدينة سياتل الامريكية حيث يعقد المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية لمدة اربعة ايام.

ود. احمد جويلى وزير التجارة والتموين سيرأس وفد مصر فى الاجتماع الوزارى داخل المنظمة تشارك بعض الدول النامية الاخرى فى ضرورة التصدى والوقوف ضد محاولات الدول الكبرى ادراج بعض الموضوعات على جدول اعمال هذا المؤتمر.

والجولة القادمة التى ستقام على الملعب الامريكى ستكون ساخنة منذ البداية، حيث ما زالت هناك فجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة الاعضاء فى المنظمة. فبينما ترى الدول النامية عدم ادراج موضوعات جديدة على جدول أعمال الاجتماعات قبل ان يتم مراجعة تنفيذ التزامات الدول لما جاء فى اتفاقيات منظمة التجارة منذ ان دخلت حيز التنفيذ. فى نفس الوقت تلح الدول الكبرى على طرح قضايا جديدة مثل معايير العمل والبيئة والمشتريات الحكومية والتجارة والمنافسة والاستثمار..



■ د. احمد جويلى

ويوضح د. احمد جويلى ان معظم الدول النامية قامت بتنفيذ كافة الالتزامات الواردة فى اتفاقيات منظمة التجارة. بينما الدول المتقدمة تقاعست عن تنفيذ التزاماتها خاصة الجزء المتعلق بتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء عن الاضرار التى لحقت بها نتيجة لتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة وتقديم المساعدات المادية والفنية لهذه الدول.

واشار الى ان الدول النامية ستطرح قضية مهمة وهى اشهار سلاح الاغراق الذى بدأت تستخدمه الدول المتقدمة ضد صادرات الدول النامية مؤكدا ان ما يحدث من جانب بعض الدول الاوربية ضد الصادرات المصرية من البطاطس والاسماك، هو صورة من صور التعنت واستخدام عوائق ضد انسياب التجارة. وقال ان القرار الاوربى بحظر استيراد البطاطس لحين التأكد من خلوها من مرض «العفن البنى» هو بمثابة تعطيل لحركة التجارة، الى جانب ان القرار الاوربى بضرورة التأكد من الاجراءات الصحية للصادرات المصرية من الاسماك هو صورة اخرى من صور الوقوف ضد الصادرات المصرية.

وقال وزير التجارة ان موقف مصر هو عدم ادراج موضوعات جديدة على جدول اعمال الاجتماعات بما يلحق اضرارا باقتصاديات الدول النامية. واضاف ان الدول المتقدمة تحاول ان تربط بين معايير العمل وانسياب التجارة العالمية بما يعنى ان تكون من حق الدول المتقدمة ان تفرض قيودا على صادرات الدول النامية اذا ثبت انه تم استخدام الاطفال او المسجونين فى انتاج هذه الصادرات. وهذه محاولة لتقليص الميزة النسبية لانخفاض الاجور فى الدول النامية.

وقال ان هذا الموضوع سبق ان وقفت مصر موقفا رافضا له فى الاجتماع الوزارى الاول للمنظمة.. واضاف ان الدول المتقدمة تريد ايضا الزج مرة اخرى باتفاق استثمار متعدد الاطراف يقوم على عدم التمييز فى مجال الاستثمار بالرغم من ان هذا الموضوع ما زال محل دراسة من جانب الدول النامية.

واشار الى ان الدول المتقدمة ايضا تحاول ممارسة الضغوط على الدول النامية للانضمام الى الاتفاقية المنظمة للمشتريات الحكومية والتى تقضى بعدم منح اى مزايا للموردين المحليين فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية ومنح نفس المزايا للمورد الاجنبى. وقال الامر الاخر المهم الذى تحاول الدول المتقدمة ان تفرضه هو ادخال معيار البيئة وهو التأكد من اتباع الدول للقواعد



البيئية واستخدام البيئة النظيفة. وقال خطورة هذه القضية هو ان الدول المتقدمة مازالت تحتكر التكنولوجيات الخاصة بالبيئة، وانها تغالى كثيرا فى نقل هذه التكنولوجيا الى الدول النامية وهو ما يجعل الدول النامية فى وضع اضعف من حيث استخدام البيئة النظيفة. وقال مع ذلك فان مصر قد سنت قانونا لحماية البيئة ودخل بالفعل حيز التنفيذ.

واشار وزير التجارة ان الخلاف بين الدول المتقدمة والنامية لا يقتصر على الموضوعات المطروحة ولكن على طبيعة المفاوضات حيث ترى الدول المتقدمة ان تتم المفاوضات بنظام صفقة واحدة اى مناقشة الموضوعات كلها فى وقت واحد فى حين ترى الدول النامية أن تتم المفاوضات قطاعيا اى الانتهاء من موضوع ثم الانتقال الى موضوع اخر لأن هذا يناسب القدرات الفنية للدول النامية.



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٩/١٩٩٩

قبل أسبوع من قمة الأبيك في نيوزيلندا

اتفاق أمريكي - صيني على استئناف محادثات انضمام بكين لمنظمة التجارة العالمية

محاضر محمد يقاطع القمة واليابان تطالب الدول الآسيوية بالتركيز على التنمية البشرية

واشنطن - كوالا لمبور - وكالات الانباء : قبل اسبوع من لقاء الرئيس الامريكي بيل كلينتون والرئيس الصينى جيانج تسه مين خلال قمة. منتدى التعاون الاقتصادى لآسيا وحوض الباسفيك «الأبيك» فى نيوزيلندا، اتفق الجانبان الأمريكى والصينى على استئناف المحادثات الاسبوع الحالى لتمهيد الطريق امام بدء المفاوضات الرسمية بشان ا نضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.

وقال ريتشارد فيشر سفير الولايات المتحدة فى المنظمة ان الصين طلبت عقد اجتماع لخبراء التجارة لإعادة النظر فى وضع المفاوضات بين بكين وواشنطن التى توقفت فى عقب قصف حلف الاطلنطى السفارة الصينية فى بلجراد فى مايو الماضى.وقال مسئولون تجاريون امريكيون انهم يعتبرون هذه المحادثات تمهيدا للمفاوضات الشاملة بشان انضمام الصين للمنظمة والتى يأملون فى استئنافها رسميا بين كلينتون وتسه مين خلال حضورهما القمة الابيك التى تعقد يومى ١٢ و١٣ سبتمبر الجارى واشارت المصادر الامريكية إلى ان المحادثات التمهيدية ربما تعقد فى بكين أو فى اوكلاند التى تستضيف قمة «الابيك» .وعلى صعيد قمة «الابيك» اثار قرار رئيس الوزراء الماليزى محاضر محمد بالانسحاب من اجتماعات قمة المنتدى فى نيوزيلندا تكهنات بشان احتمال ان يدعو إلى الانتخابات مبكرة فى بلاده، بدلا من الانتظار حتى موعد الانتخابات المقبلة فى يونيو ٢٠٠٠، ومن المقرر أن يحضر قمة الابيك عبدالله بدوى نائب رئيس الوزراء بدلا من محاضر محمد.ويعتبر غياب محاضر محمد عن قمة الابيك بمثابة خسارة لاعلى الاصوات المنادية بفرض قيود حازمة على النظام المالى الدولى واحدا من أشد المنتقدين لاسلوب عمل منتدى الابيك الذى يضم ٢١ دولة.فى انذار يابانى جديد للدول الاسيوية المضارة من الازمة المالية حذر تقرير بعثة يابانية لانشطة الاعمال من تقاعس الدول الاسيوية عن التركيز على تطوير الموارد البشرية .



تحرير التجارة الدولية وقضية تايوان وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية تتصدر مباحثات قمة دول آسيا والمحيط الهادى بنيوزيلندا السبت المقبل

واشنطن ـ وكالات الأنباء ـ تبدأ قمة منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والباسيفيك «أبيك» أعمالها فى مدينة أوكلاند بنيوزيلندا فى الفترة من ١١ إلى ١٤ سبتمبر الحالى وتركز القمة على تحرير التجارة الدولية ومسالة انضمام الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية وقضية تايوان.

ومن المقرر أن يلتقى الرئيس الامريكى بيل كلينتون مع نظيره الصينى جيانج تسه مين على هامش أعمال المنتدى لبحث عدد من القضايا المشتركة الشائكة وعلى راسها موضوع انضمام الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية.

وذكرت التقارير أن ذلك اللقاء سيكون الأول بين مسئولين رفيعى المستوى بالبلدين منذ قصف السفارة الصينية فى بلجراد خلال حملة حلف الأطلنطى الجوية على يوجوسلافيا فى ٧ مايو الماضى وهو ما أدى إلى توتر شديد فى العلاقات الأمريكية الصينية.

وصرح مسئولون أمريكيون بان الجانبين الصينى والأمريكى اتفقا على عقد محادثات شاملة على مستوى الخبراء لتناول كافة التفاصيل المتعلقة بالطلب الصينى والموقف الأمريكى فى الأسبوع القادم فى بكين أو اوكلاند.

وتوقعت وكالةالأنباء الفرنسية ان يتوصل الرئيسان الأمريكى والصينى إلى اتفاق يفتح الطريق امام قبول عضوية الصين بالمنظمة قبيل الجولة الجديدة لاجتماع منظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل الأمريكية فى نوفمبر القادم لبحث تحرير التجارة العالمية.

وأعرب باتريك كرونين الخبير فى الشئون الصينية بالمعهد الأمريكى للسلام بواشنطن عن تفاؤله من امكانية توصل الزعيمين إلى اتفاق قبيل اجتماع سياتل.

وكانت واشنطن وبكين قد اوشكتا على التوصل إلى اتفاق فى هذا الصدد خلال زيارة رئيس الوزراء الصينى تشو رونج جى للولايات المتحدة فى ابريل الماضى والذى عرض إزالة العقبات أمام التجارة بخفض كبير فى التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية والمصنعة. إلا أن امريكا اعتبرت تلك التنازلات غير كافية. وعلى صعيد أخر أكد مسئولون صينيون أن قضية تايوان ستكون من القضايا التى ستتصدر جدول أعمال القمة وكان التوتر قد تصاعد فى مضيق تايوان عقب مطالب الرئيس التايوانى لى تنج هوى بأن تكون علاقة بلده بالصين علاقة دولة بدولة وهو ما اعتبرته بكين محاولة لاستقلال تايوان باستخدام القوة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧/٩/١٩٩٩

وزراء التجارة الأفارقة يبحثون هذا الشهر

تنسيق المواقف الافريقية استعدادا لاجتماعات منظمة التجارة العالمية

كتبت ـ إيمان عراقى:

د. أحمد جويلى

اعلن الدكتور احمد جويلى ان اجتماعات وزراء التجارة الافارقة التى ستعقد بالعاصمة الجزائرية نهاية الشهر الجارى سوف تبحث تنسيق مواقف الدول الافريقية والدول النامية فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى نهاية شهر نوفمبر المقبل بالولايات المتحدة.

ومن ناحية قال علاء خليل رئيس جهاز التمثيل التجارى إن الدول النامية تسعى لتنسيق موقفها استعدادا لجولة المفاوضات المقبلة، وذلك من خلال عقد اجتماعات على المستوى الاقليمى لدول اسيا ودول امريكا اللاتينية ودول إفريقيا [مجموعة الـ٧٧] وسيتم عقد اجتماعها التنسيقى بالمغرب فى الفترة من ١٤ ـ ١٦ سبتمبر الحالى حيث قام وزير الخارجية والتعاون المغربى بتوجيه الدعوة إلى الحكومة المصرية للمشاركة فى اجتماعات مجموعة الـ٧٧. وأضاف علاء خليل أنه سيتم مناقشة عدة موضوعات ضمن جدول أعمال اجتماعات الخبراء وكبار المسئولين وهى مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمفاوضات القادمة فى منظمة التجارة العالمية والعمل على اتخاذ موقف تفاوض إفريقى موحد خلال مؤتمر الانكتاد العاشر الذى سيعقد فى تايلاند تحت مسمى [بانكوك) ٢٠٠٠.



علاء خليل

بالاضافة إلى النظر فى مدى التقدم والقضايا الحيوية المتعلقة بالمفاوضات الجارية بين دول ACD والاتحاد الاوروبى وذلك للوصول إلى صيغة بديلة لاتفاقية لومى الرابعة، وكذلك النظر فى التطورات الاخيرة المتعلقة بمبادرة الرئيس الامريكى كلينتون تجاه افريقيا، وذلك لزيادة التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والقارة الافريقية، هذا إلى جانب مراجعة القضايا الخاصة بالتجارة البينية الافريقية خاصة مايتعلق بالتحضير للدورة الثانية للمعرض التجارى الافريقى والنظر فى المقترحات المقدمة لتعظيم مشاركة الدول الافريقية فى الصندوق المشترك للسلع الاولية. وأشار علاء خليل إلى أن اجتماعات وزراء التجارة ستتناول التوصيات التى أسفرت عنها اجتماعات الخبراء بالنسبة لكافة الموضوعات المطروحة على جدول الاعمال، وكذا الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للقارة الافريقية بهدف التوصل إلى موقف موحد فى المحافل والمنظمات الدولية يكفل تعظيم مشاركة القارة الافريقية فى الاقتصاد العالمى وتوفير درجة الحماية لها بما يمكنها من الاستمرار فى تحقيق برامج الاصلاح الاقتصادى.



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٩

دورة سياتل لمنظمة التجارة الدولية تبدأ في ٣٠ الجاري

■ جنيف - ا ف ب - قال المدير العام الجديد لمنظمة التجارة الدولية مايك مور في حديث لوكالة فرانس بريس ان نمو الدول الاقوى مرتبط بنمو الاضعف ومن مصلحة البلدان المتطورة ان تشارك الدول الفقيرة مشاركة كاملة بالدورة التجارية المقبلة.

واضاف مور ان «الاوروبيين والاميركيين يدركون ان هذه المشاركة تخدم مصلحتهم»، مشيراً الى ان «الاقوى لا يستطيعون التقدم الا بوتيرة الاضعف ويرتبطون ببعضهم البعض».

وافاد ان «دورة اوروغواي لقيت حماساً لكن دورة سياتل تواجه بقلق»، مشيراً الى ان المؤتمر الوزاري الذي سيعقد من ٣٠ ايلول (سبتمبر) الجاري الى الثالث من كانون الاول (ديسمبر) في مدينة سياتل الاميركية سيطلق «الدورة الالفية» التي تمتد ثلاث سنوات.

وقال: «ان تتخذ دول مثل الهند مواقف حادة قبل دورة سياتل امر لا يثير قلقي. ما يشغلني هو ان بعض الدول الاعضاء لا تملك القدرة على الدفاع عن مصالحها وهناك ٣٠ دولة غير ممثلة في المنظمة وعلي ان اكون المتحدث باسمها».


مايك مور.(ا ب)

واضاف: «سنسعى في سياتل لنتأكد من الحصول على الموارد (الكافية) للسماح للدول الفقيرة، بعد المؤتمر، بتنفيذ التزاماتها». واشار الى ان «الدول الاضعف يجب ان تملك وسائل التفاوض ووسائل تنفيذ الالتزامات ايضاً».

وقال مور ان فتح التجارة بشكل كامل امام منتجات الدول الاقل تقدماً سيشكل ٠,٥ في المئة من التجارة العالمية، معتبراً انه «ثمن ضئيل على اوروبا والولايات المتحدة دفعه».

ولكنه اعترف بانه يمكن ان تكون لدى اوروبا والولايات المتحدة «اسئلة مشروعة» تتعلق مثلاً بمنشأ المنتجات.

وعبر عن امله في دخول الصين قبل بدء دورة سياتل المنظمة، معتبراً انها «ستكون لحظة تاريخية» في العلاقات التجارية الدولية.

ورداً على دعاة حماية البيئة، قال مور ان «تحرير تجارة الخشب مثلاً يمكن ان يساعد الدول النامية على انتاج كميات جديدة من هذه المادة»، واكد ان «التجارة والتقدم لا يشكلان بالضرورة عدوين للبيئة».

واشار الى ان «اسوأ الكوارث البيئية وقعت في دول اقتصاداتها مغلقة».



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣-١٠-/٩/١٩٩٩

قبل فرض قيود جديدة أمام صادراتنا للدول المتقدمة

مطلوب وقفة عربية واحدة قبل مفاوضات سياتل

سارة العيسوى

مع الدخول فى عصر العولمة وفتح الأسواق يتعرض الكثير من الصادرات العربية للدول المتقدمة للمشاكل بسبب بعض المواصفات البيئية التى تشترطها الدول المتقدمة للسماح بدخول هذه المنتجات حيث ان عدم الالتزام بهذه المواصفات قد يؤدى لفقدان الوضع التنافسي لبعض الصادرات الاستراتيجية مما يستلزم ضرورة الاستعداد للتفاوض حول هذه المواصفات، خاصة مع قرب انعقاد المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل الأمريكية فى ٣٠ نوفمبر المقبل والذى يركز على العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة.

ومن أجل تنسيق الموقف العربى دعت الجامعة العربية لبحث تلك العلاقة من خلال الندوة التى عقدتها أخيرا بحضور عدد من الوزراء والخبراء فى هذا المجال.

ويشير د. محسن هلال المستشار الاقليمى لشئون التجارة العالمية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا الى أنه مع زيادة الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة وتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى فى العديد من الدول العربية وما تتضمنه من إجراءات فى اتجاه تحرير التجارة الخارجية، فيجب على الدول العربية ان تقوم بالمتابعة والمشاركة فى كل ما يدور فى المحافل الدولية حول الآثار التجارية فى معالجة البيئة.

ويؤكد ان تطبيق الانماط والمعايير البيئية ليس له تأثير سلبى على الصادرات العربية فى ظل متابعة الدول العربية لما يتم اقراره دوليا فى هذا الشأن لمنع التشدد فى فرض الشروط التى تنعكس على تكلفة السلعة، وفى ظل التعاون بين مؤسسات وأجهزة البيئة وهيئات الانتاج الزراعى والصناعى بحيث يتم انتاج سلع فى المستقبل تتفق مع متطلبات السوق الدولية.

أما الدراسة التى شارك بها مركز البيئة والتنمية للاقليم العربى وأوروبا «سيدارى» فقد تناولت الفرص المتاحة أمام الدول العربية والتى تتمثل فى امكانية زيادة صادراتها خاصة بعد ازالة العوائق الجمركية فى ظل النظام العالمى الحر، أما بالنسبة للمخاطر التى تواجه الدول العربية فتشير الدراسة الى أنه بالرغم من فرص تعزيز الوضع التنافسى العربى واستمراريته، إلا ان هذه الفرص تعتبر محدودة نظرا لقيام الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بوضع شروط بيئية للسلع التى تقوم باستيرادها مما يعتبر عائقا جديدا يعتبره البعض بديلا للحماية الجمركية، وتوصى دراسة مؤسسة سيدارى بضرورة تأهب الدول العربية لمفاوضات سياتل، وكذلك ضرورة استعداد المؤسسات للتحول العالمى المخطط عن طريق تحسين قدرة القطاع الخاص على الاستجابة لمتطلبات الأسواق العالمية.

الدول النامية

ويشير د. عادل بشاى أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وعضو مجلس الشورى الى ضرورة قيام الدول العربية بالتنسيق بينها والتعاون مع بقية الدول النامية لضمان عدم فرض التزامات قانونية حول موضوع التجارة والبيئة إلا بعد التفاوض حولها. كذلك على الدول العربية أن تتمسك بمقدمة اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتى تنص على «الحاجة الى جهود ايجابية من اجل ضمان ان الدول النامية سوف تحصل على حصة من التجارة العالمية المتنامية» حيث ان الاصرار على التقيد بقواعد البيئة فى التجارة الدولية يتعارض مع نص هذه المقدمة.

وينصح د. عادل بشاى الدول العربية بان تكون مستعدة لاى اجتماع يعقد لمناقشة هذه القضية بوفود تمثل خبراء فى الزراعة والتجارة والبيئة وممثلين عن رجال الأعمال كذلك لابد من وجود خبراء قانونيين يستطيعون فهم الرصيد الهائل لمنظمة التجارة العالمية من القوانين، وعلى كل دولة عربية أن تقوم بدورها فى ظل الاتجاه نحو الخصخصة مع ضرورة اللحاق بركب العلم وان تعى الحكومات والشركات الخاصة التطورات الجديدة والتغيرات فى متطلبات السوق، مع التأكيد على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمساعدة الدول على التصدير.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٩/١٩٩٩

التفكير بهدف

صعوبات انتشار التجارة الإلكترونية فى مصر

لماذا لم تحقق التجارة الإلكترونية انتشارا واسعا فى مصر حتى الآن؟

يمكن تقسيم أسباب ذلك إلى مجموعتين من الأسباب الأولى تعتبر عوائق صغيرة يمكن السيطرة عليها والتخلص منها بإجراءات وحلول بسيطة وبالقليل من الموارد وعوائق حادة تتسم بالتعقيد والتكلفة العالية والصعوبة فى السيطرة عليها.

العقبات الصغيرة

- التحالفات الالكترونية :أصبحت التحالفات إحدى الأدوات التنافس المهمة فى التعامل مع الأسواق الواسعة وتخفيض التكلفة من خلال المشاركة فى استخدام البنية الأساسية والخدمات ومجال الأعمال فى مصر يعتبر حديث العهد نسبيا بهذه النوعية من بيئة العمل وعلى رجال الأعمال المصريين أن يتوصلوا إلى الكيفية التى يمكنهم من خلالها الدخول فى مثل هذه التحالفات والتى تسمى بالتحالفات الإلكترونية.

- سلوك المستخدم :تغير الإنترنت سلوك المستهلك في العادة، والمستهلكون المصريون يظهرون بطئا ملحوظا فى الإقبال على التجارة الإلكترونية حتى بين الفئات الأكثر تعليما بين مستخدمى الإنترنت وهناك نقص فى المعرفة والوعى بالتكنولوجيات الحالية.

- تكلفة الاتصالات :لاتزال تكلفة الاتصالات فى مصر مرتفعة وهو امر يعوق التجارة الإلكترونية ولابد أن تكون هناك أسعار مقبولة ومناسبة للاتصالات بالنسبة للناس العاديين بشكل عام وبالنسبة للشركات وأصحاب الأعمال فى مجال التكنولوجيا العالية والتجارة الإلكترونية بشكل خاص.

- تكلفة التجارة الإلكترونية :تطوير وإيجاد أعمال تعتمد على التجارة الإلكترونية ليس بالأمر السهل أو رخيص التكلفة ولكنه يكلف أموالا ويحتاج العديد من الموارد.

- معدل انتشار الإنترنت :يزداد انتشار التجارة الإلكترونية مع زيادة انتشار مستخدمى الإنترنت وفى مصر يبدو عدد مستخدمى الإنترنت فى مصر غير محدد بدقة وطبقا لتقديرات مؤسسة سايبراطلس الدولية فان مستخدمى الإنترنت فى مصر بلغوا ٤٠٠ الف شخص فى نوفمبر١٩٩٨، وفى١١ مارس١٩٩٩ إحصائية أخرى أن عدد مستخدمي الإنترنت فى مصر يبلغ١٢٠ الف شخص ورغم الاختلافات بين هذه الأرقام لا يزال عدد المستخدمين فى مصر قليلا للغاية قياسا إلى العدد الكلى للسكان والذى يتعدى٦٢ مليون شخص حاليا وهو ما يحد من انتشار التجارة الإلكترونية على نطاق واسع بين الشعب المصرى.

- العمالة المدربة المرنة:تحتاج التجارة الإلكترونية إلى سوق عمالة تتسم بالمهارة العالية والحركة والمرونة ولذلك يتعين على المؤسسات التعليمية بالجامعات والمعاهد البدء فى برامج للتجارة الإلكترونية داخل كليات التجارة والأعمال وكليات الهندسة.

- التشريعات والقوانين:لا يتوافر فى مصر حتى الآن إطار عمل فعال وكفء لتنظيم وتقنين التجارة الإلكترونية وهناك حاجة لبناء أكواد تجارية وقوانين للتجارة الإلكترونية علاوة على انه على الحكومة أن تتجنب العوائق والقيود على التجارة الإلكترونية.

- الأموال الإلكترونية ونظم الدفع الإلكترونية :ويقصد بها بطاقات الائتمان المؤمنة والشيكات الإلكترونية والعملات الرقمية والكروت الذكية وغيرها من وسائل الدفع التى يطلق عليها العملات الإلكترونية التى يمكنها توفير الأموال بشكل فورى ولحظى أو على المعاملات التى تتم فى إطار التجارة الإلكترونية وحاملى بطاقات الإئتمان فى مصر لايزالون قليلين جدا بالمقارنة بعدد السكان مما يحد من التجارة الإلكترونية.

- أمن الشبكات :الإنترنت شبكة مفتوحة والعديد من الناس يترددون فى إرسال البيانات الشخصية والمالية عبر الشبكة بسبب الخوف من ان تتعرض للاعتراض والقنص بواسطة الآخرين، وتأمين المعاملات التجارية يعتبر من الموضوعات المهمة جدا للتجارة الإلكترونية ن ويشكل هذا الأمر هاجسا يعوق انتشار التجارة الإلكترونية.

- حقوق الملكية الفكرية :أصحاب الأعمال والمستهلكون لابد أن يكونوا متأكدين من انه لن يتم الاعتداء على أى حق من حقوقهم فى الملكية الفكرية وان هذه الحقوق ستكون محمية بالنظم والقوانين الدولية الخاصة بالنشر كما يجب حماية براءات العمل والعلامات التجارية والأسماء العامة السائدة.

- الضرائب والجمارك:لاتملك مصر حتى الآن قوانين ضرائب وجمارك خاصة بالتجارة الإلكترونية وهذا أمر يجب مناقشته على المستوى الجماهيرى وإعادة بحثه جيدا من اجل الخروج بأساليب لتسهيل التعامل مع القضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك لكى تعمل بالتوازى والتوافق التام مع قوانين الضرائب والجمارك للاقتصاد ككل.

- تأثير الموروث الثقافى: تمتلك مصر ثقافة قديمة جدا والثقافات القديمة عادة ما تتغير ببطء لكن التوعية العامة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة بأبعاد التجارة الإلكترونية وفوائدها المختلفة سيعمل على الحد من تأثير الموروث الثقافى.

- اتجاهات البنوك ومراكز الاستثمار:لاتزال البنوك والجهات الاستثمارية فى مصر لا تبدى اهتماما كافيا بالتجارة الإلكترونية وأهميتها ويعتبر دعم البنوك والجهات الاستثمارية بالتجارة الإلكترونية ومجال التكنولوجيا العالية أمرا جوهريا لنمو وانتشار التجارة الإلكترونية على المدى الطويل.

د .محمد فياض
أستاذ بجامعة بنرسكا
بريد إلكترونى .fayad@csc.unl.edu



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٩

«جويلي» يفتتح مؤتمر جاتس ٢٠٠٠:

مليارات دولار.. فائض قطاع التجارة في الخدمات

برنامج لتدريب الخبراء المصريين علي اتفاقية التربس

كتب ـ سامح عوض الله:

أعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين ان مصر حققت فائضا فى ميزان التجارة فى الخدمات والذى عوض العجز فى الميزان السلعى مؤكدا ان مستقبل مصر يتجه إلى قطاع الخدمات نظرا لتوافر الموارد البشرية المؤهلة للعمل فيه. اشار جويلى إلى التزام مصر بقواعد منظمة التجارة الدولية على الرغم من الصعوبات التى تعوق تنفيذ بعض البنود فى الاتفاقية. وأضاف ان قطاع الاعمال فى مصر اصبح يشارك بصفة اساسية فى الجولات التى تعقد فى اطار منظمة التجارة العالمية. وقال جويلى خلال افتتاحه لمؤتمر الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات «جاتس ٢٠٠٠» والذى ينظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية وبرنامج تطوير القانون التجارى التابع لوزارة التجارة الامريكية، ان قطاع الاعمال لم تكن لديه المعلومات الكافية عن اتفاقيات جولة اورجواى على الرغم من انها اصبحت جزءا من التشريعات المصرية وصدق عليها مجلس الشعب مشيرا إلى ان مصر اتخذت خطوات ايجابية فيما يتعلق بمجال التجارة الالكترونية خاصة جانب الاستفادة منها فى زيادة حجم الصادرات.

واكد ان منظمة التجارة العالمية لن تفرض تعريفات او ضرائب على البلدان التى تتعامل بالتجارة الالكترونية لحين التوقيع على اتفاقية تنظم هذا المجال.

وقال «جويلى» ان مصر تشارك بفاعلية فى المفاوضات الدولية مشيرا إلى استمرار هذا الدور فى الجولة القادمة فى المفاوضات التى ستعقد فى سياتل خلال نوفمبر المقبل. وأضاف ان مصر قد شاركت فى مؤتمرات عديدة فى اطار مجموعة الـ١٥ ومجموعة الـ٧٧ لتنسيق مواقف الدول النامية فى الجولات الدائرة فى اطار منظمة التجارة العالمية.

وذكر انه تم تنفيذ العديد من المشروعات بالتعاون مع هيئة المعونة الامريكية لتطوير معاهد ومؤسسات الملكية الفكرية، كما انه يجرى حاليا تحديث مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية واعداد برنامج لتدريب الخبراء المصريين على إتفاقية التربس مشيرا إلى ان مصر بصدد تكوين وحدة دائمة لمنظمة التجارة العالمية فى مصر بهدف تنفيذ كافة الاتفاقيات المبرمة فى اطارها واعداد الكوادر البشرية للتعامل معها وذلك بتمويل من هيئة المعونة الامريكية.

ومن جانبه اعلن دانيال كيرتزر السفير الامريكى لدى القاهرة ان قطاع التجارة فى الخدمات قد حقق حجم تعاملات بلغ تريليون دولار على مستوى العالم خلال عام. وأضاف ان قطاع الخدمات فى مصر يسهم بنسبة ٥٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى مؤكدا ان التجارة فى الخدمات قد حققت فائضا بلغ ٥ مليارات دولار ساهمت فى تخفيض العجز فى الميزان السلعى فى مصر والذى بلغ ١٢ مليار دولار مشيرا إلى ان هذه الميزة النسبية لمصر يمكن ان تسهم فى تنمية وتطوير التجارة فى الخدمات على شرط ان يتم جذب التكنولوجيا والاستثمارات وهو الامر الذى يؤدى إلى زيادة الانتاجية وتحقيق المزيد من التحرير الاقتصادى.

اضاف السفير ان بلاده هى شريك رئيسى فى تدعيم قدرات الاقتصاد المصرى مشيرا إلى ان حجم الاستثمارات الامريكية بلغ ٢٣ مليار دولار منها ١٥ مليار دولار للقطاع الخاص وذلك فى عديد من القطاعات المختلفة مثل الطاقة



المصدر : الوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٩

والغاز والبنية الاساسية.

ومن جانبه اكد الدكتور طاهر حلمى رئيس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ان الدورة القادمة فى سياتل بالولايات المتحدة الامريكية سوف تناقش التحرير التدريجى لتجارة الخدمات وتوسيع نطاق الاتفاقية المنظمة لهذا القطاع مشيرا إلى ان هناك عددا من البلدان تسعى لتقويم فرص تحرير تجارة الخدمات وتجهيز استراتيجيات لتحقيق اكبر قدر من المنافع.

واضاف ان الجولة القادمة ستعمل على تحسين القواعد المنظمة للتجارة فى الخدمات وذلك بزيادة جداول الالتزامات.

ومن جانبه قال ستيف جاردنر مدير برنامج تطوير القانون التجارى الامريكى التابع لوزارة التجارة الامريكية ان بلاده تسعى لتحسين شروط ومناخ الاعمال فى مصر مشيرا إلى ان البرنامج قام بتدريب ٣٠ خبيرا مصريا فى الولايات المتحدة على العديد من القضايا التجارية الدولية معربا عن امله فى ان يستمر هذا البرنامج حتى عام ٢٠٠٢.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣/٩/١٩٩٩

تعديلات منتظرة فى التزامات مصر لتحرير الخدمات خلال المؤتمر المقبل لمنظمة التجارة العالمية

تحرير الخدمات يسهم فى رفع تنافسية الاقتصاد والإسراع بالنمو

متابعة:
ياسر صبحى
عاطف عبد الله

اكد الدكتور محمود ابو العيون نائب محافظ البنك المركزى أن هناك مجال للتغيير فى جدول التزامات مصر بالنسبة للقطاع المصرفى فى اطار اتفاقية الخدمات المالية خلال جولة المفاوضات القادمة التى تعقد فى سياتل بالولايات المتحدة فى نوفمبر القادم. واشار إلى أن التفاصيل لم تحدد بعد ولكن يمكن ان يتضمن ذلك اعادة صياغة نص جدول الالتزامات وتحديد للتوقيتات الزمنية للتحرير لكى تصبح اكثر وضوحا، كذلك امكانية تقديم تفسير اكبر لمدى الحاجة الاقتصادية وهو القيد الذى يضعه البنك المركزى أمام قيام بنوك اجنبية جديدة بفتح فروع لها فى السوق المصرية.

وأوضح أبو العيون فى أول ظهور عام له بعد تعيينه نائبا لمحافظ البنك المركزى فى الشهر الماضى أن الاصلاحات والتغيير فى القطاع المصرفي ينبغى أن تتم على مراحل وليس بأسلوب الصدمات نظرا لطبيعة هذا القطاع والاحتياج إلى وقت لحدوث التغيير فى بعض العادات والافكار القائمة.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها أمس فى مؤتمر الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (جاتس ٢٠٠٠) الذى نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالاشتراك مع برنامج تطوير القانون التجارى الامريكى على مدى يومين واختتمت أعماله أمس.

وصرح نائب محافظ البنك المركزى أنه تم الانتهاء من دراسة وتقييم البنوك الاربعة العامة الكبار مع تحديد سعر عادل لأسهمها تمهيدا لخصخصتها وفي انتظار القرار الحكومى لاختيار توقيت البدء فى عملية الخصخصة، وأضاف أن البنك المركزى ليس لديه أية اعتراضات على أى جهة فى عمليات الشراء للبنوك الثلاثة المشتركة التى تم طرحها للخصخصة فى الاسبوع الماضى.

وأكد أبو العيون أن الحكومة لم تعد تزاحم القطاع الخاص فى الحصول على القروض حيث أصبح نصيبها ٢٠٪ فقط بينما الباقى للقطاع الخاص وهو ما كان يعد حلما فى الماضى، كما انخفض حجم البنوك الاربعة الكبار من نحو ٧٠٪ إلى ما يقرب من ٥٢٪ فقط من حجم السوق المصرفية، كذلك فقد وصل حجم القروض المحلية إلى نحو ٧٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى بينما تصل إلى ١٣٢٪ فى الولايات المتحدة و١٢٥٪ فى المملكة المتحدة. وقال أبو العيون إن الرقابة المثلى على القطاع المصرفى تتضمن تحقيق أقل تكلفة من الاختلالات وفى نفس الوقت أكبر فاعلية، وإن القطاع المصرفى فى مصر يحتاج إلى مزيد من تدفق المعلومات واستعادة الثقة فى النفس وتوفير المناخ المناسب للعمل دون تفرقة داخل السوق، كذلك التنويع الجغرافى فى فروع البنوك لتصل إلى فئات جديدة، مشيرا إلى أن تحرير الخدمات المالية يمكن ان يساعد فى تحقيق نمو اقتصادى سريع واندماج أكبر فى النظام المالى الدولى.

من ناحية أخرى أوضح عبد الحميد ممدوح والذى يعمل أمينا لمجلس التجارة فى الخدمات بمنظمة التجارة العالمية وهو الخبير المصرى الذى قام بصياغة مسودة الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات خلال جولة اوروجواى السابقة أن تحرير التجارة فى الخدمات من شأنه أن يسرع التنمية الاقتصادية فى مصر مشيرا إلى الدور الاستراتيجى الذى يلعبه هذا القطاع فى توزيع السلع والخدمات وزيادة تنافسية الاقتصاد. وأشار إلى أن تحرير الخدمات يؤدى إلى جذب رؤوس أموال والتكنولوجيا من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتى تمثل اضافة هامة للاقتصادات المتقدمة والنامية حيث تتفوق على الاستثمارات المحلية بما تقدمه من اضافة تكنولوجية جديدة مؤكدا أن الصناعة المصرفية المصرية قادرة على الاستفادة من التكنولوجيا والادارة الجانبية فى السوق المصرية. وقال إن مصر تناقش اضافة التزامات أخرى فى جدول الالتزامات الخاص بها فى اتفاقية التجارة للخدمات كما يتضمن ذلك قضيتى النفاذ إلى الاسواق وشرط المعاملة الوطنية بما لا يؤدى إلى فرض تدابير أو قيود على الموردين الاجانب للخدمات.

واوضح المسئول فى منظمة التجارة العالمية أن الجولة القادمة من المفاوضات فى نوفمبر المقبل ينتظر أن تشمل تطوير القواعد العامة فى اتفاقية الخدمات بالاضافة إلى زيادة الالتزامات الخاصة لكل دولة سواء من حيث تخفيض حجم القيود التى تفرضها فى الوقت الحالى أو ادخال قطاعات جديدة ضمن دائرة التحرير، بما فى ذلك الموضوعات العامة كالملاحق الخاصة بالنقل الجوى والتجارة الالكترونية.

وأكد على ضرورة مشاركة أكبر للقطاع الخاص فى التحضير للمفاوضات

وأوضح الدكتور محمود محيى الدين مستشار وزير الاقتصاد أن الدول النامية تحتاج قبل القيام بالتنسيق فيما بينها للمفاوضات القادمة أن تقوم بالتنسيق الداخلى الجيد مشيرا إلى ضرورة استغلال الوقت المحدود المتبقى فى تحقيق التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الاهلية المختلفة المعنية بحقوق المستهلكين خاصة وأن القطاع الخاص يحتاج أن يعيد تنظيم نفسه فى شكل منظمات تعبر عن كافة فئاته وتحديد مواقفه للتيسير على المسئولين كذلك بالنسبة للمستهلكين.

وأضاف أن الجهود التى بذلت فى تحرير القطاع المصرفى منذ منتصف السبعينات كان ينقصها الاهتمام بالعنصر البشرى وعدم تغير عقول وأفكار القائمين على العمل المصرفى، فالسماح بدخول الاجانب وتحرير بعض الخدمات المالية لا يمكنها أن تأتى بالاثر المطلوب

وقال مستشار وزير الاقتصاد إن الاصلاح الاقتصادى المصرى خاصة فى مجال الخدمات المالية قام بتحرير أكبر من التزامات مصر فى مجال الخدمات المالية بمنظمة التجارة العالمية

وأوضح أنه يينبغى الاستعداد أيضا لايجاد موقف تجاه قواعد الرقابة المصرفية فى اطار لجنة بازل حيث تم وضع الخطوط العريضة لها ومنح بنك التسويات الدولية الفرصة لابداء الاراء المختلفة وحتى مارس القادم حيث ستصبح القواعد الجديدة التى سيتم الاتفاق عليها ملزمة على جميع الدول، وأشار إلى أن هناك سعى من محافظى البنوك المركزية فى الدول العربية لكى يكون لها رأى وموقف موحد تجاه هذه القواعد.



للحــوار

مجموعة الـ١٥ والاستعداد لمعركة جـولة سيـاتل القـادمـة (١)

بكل المعايير ستكون جولة سياتل القادمة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ساحة للشد والجذب بين الدول النامية والمتقدمة حول المزيد من التحرير وفتح الاسواق والتجارة والاستثمار.. الدول النامية من جهتها ترى أن الاثار الايجابية والتى وعدت بها بعد تطبيق اتفاقية الجات سنة ١٩٩٤ لم تتحقق فى الوقت الذى يشير فيه واقع التنمية فى الدول النامية وما صاحبه من تحرير وعولمة للتجارة والتمويل وتدفقات المعلومات إلى تزايد الفجوة بين العالم المتقدم والنامى والذى يضم اكثر من ٧٠٪ من السكان وبالتالى تكريس عدم العدالة والافتقار إلى التوازن والتى بدأت تؤدى إلى الاضطراب والفوضى للمناطق النامية فى العالم كله وهم يدللون على ذلك بان قرابة ١,٣ مليارنسمة أى حوالى ربع سكان العالم يعيشون على مايعادل دولار واحد أو اقل فى اليوم وباسعار ١٩٨٥ الدولية وإذا كان ذلك هو الواقع الحالى للتنمية فى الدول النامية فإن ماوعدت به تلك الدول بعد تطبيق اتفاقية الجات لم يتحقق فمن ناحية تراجعت صادرات الدول النامية خاصة افريقيا وامريكا اللاتينية والتى تعرضت إلى تراجع حصصها فى الاسواق العالمية نتيجة العديد من الممارسات التى اتخذتها الدول المتقدمة ومنها المبالغة فى تنفيذ تشريعات مكافحة الاغراق وتكرار استخدام تلك الاجراءات بالنسبة لصادرتها للدول المتقدمة وهو ماادى بدوره إلى تقليل الفوائد التى تعود من تحرير التجارة كذلك كانت احد المشكلات الكبرى فى قطاع الزراعة علي سبيل المثال كنتيجة للأثر المميت والضار للغاية والمتمثل فى الدعم المقدم للتصدير فى الدول الصناعية الكبرى والمساوى فى بعض الحالات لاربع أو خمس مرات تكلفة الانتاج ونقص الفوائد الملموسة التي عادت من الاعلان الوزارى بمراكش بخصوص الدول الاقل نموا و الدول المستوردة الصافى للطعام وخاصة على ضوء تناقص المعونة الغذائية المقدمة لها.

ثم كان تراجع المعونات الرسمية للدول النامية رغم حاجتها الملحة لتلك المعونات فى ظل الاتجاه السائد الان والخاص بتقليص تلك المعونات التنموية وجعل تدفقات راس المال الخاص تغطى حصة اكبر ومن ثم كان تراجع المعونة التنموية الرسمية عام ٩٦ إلى الدول الاقل نموا بما يزيد عن ٠,٠٥٪ من اجمالى الناتج القومى للدول المانحة لتلك المساعدات وهو مايمثل تراجعا عن العام الذى سبقه حيث سجلت هذه المعونة ٠,٠٦٪ ثم تراجع مستوى هذه المعونة التنموية الرسمية ليصل إلى اقل مستوى على الاطلاق فى عام ٩٧ اى مايعادل ٠,٠٢٥٪ من اجمالى الناتج القومى للدول المانحة ورغم ان تدفقات الاستثمار الخاص لم تستطع أن تحل محل المعونة التنموية الرسمية فإن الدول الاقل نموا تلقت نحو ١,٥٪ فقط من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول النامية عام ٩٧.

هذه كانت بعض الامثلة لتاثيرات ونتائج جولة الجات السابقة وواقع التنمية الحالى فى الدول النامية وفى هذا السياق تأتى مفاوضات جولة سياتل القادمة فى الولايات المتحدة فى نهاية العام الحالى والتى تطالب الدول المتقدمة بالمزيد من التحرير وفتح الاسواق فى العديد من المجالات ومنها الاستثمار والملكية الفكرية والخدمات والزراعة والتجارة الالكترونية وغيرها.

مجموعة الـ ١٥ والتى تضم دول من اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية قامت وتقوم حاليا من خلال اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات باتخاذ موقف موحد من الجولة القادمة والتى يبدى العديد من المراقبين شكوكهم ومخاوفهم منها على مستقبل التنمية والدول النامية حيث اعد الاتحاد فى هذا الشان بيانا مفصلا وورقة عمل تتناول موقفه فى جميع الموضوعات المطروحة للمناقشة اضافة إلى تقييم تاثيرات تطبيق الجولة السابقة «الجات» فى مجالات الاستثمار والزراعة والملكية الفكرية والصادرات وعموما خلص الاتحاد إلى نتيجة خطيرة مؤداها ان الدول النامية لم تستفد حتى الان من الاثار الايجابية لظهور منظمة التجارة العالمية ومن ثم كانت التساؤلات التى طرحتها مجموعة دول الـ ١٥ بعد مرور ٤ سنوات على تطبيق الاتفاقية هى هل عمليات منظمة التجارة العالمية تسير على النحو الذى تضمنته الاهداف الموضوعة لها وهل يجرى تنفيذ الوعود المختلفة والالتزامات التى قطعتها على نفسها الدول المتقدمة فى مواجهة الدول النامية مقابل قيام الاخيرة بادخال العديد من التعديلات والتغيرات فى سياستها الاقتصادية وهل من المناسب وعلى الرغم من أن العديد من المسائل المعلقة لم يجرى حلها بعد قيام الدول المتقدمة بالاضافة للالية التى تعمل بها منظمة التجارة العالمية ؟؟

وللحديث بقية



معضلة العدل فى مجتمع الاقتصاد الحر !

محمود المراغى

كان ذلك فى بداية الثمانينات حين اتيح لى حضور حلقة نقاشية للبنك الدولى فى لندن، وكان موضوع الحلقة ماسماه البنك حينذاك (الحاجات الأساسية).. يقصد المسكن، والصحة، والتعليم، والغذاء.. إلى اخر هذه القائمة التى تشكل مستوى معيشيا لائقا والتى رأى البنك حينذاك ان متابعتها واتخاذها مقياسا للتقدم اكثر جدوى من الأرقام الصماء لمتوسط دخل الفرد،

وقد لفت نظرى حينذاك ذلك التحول الذى يحدث فى فكر المؤسسات الدولية (الراسمالية) والتى كنا نلعنها كل صباح.. ولفت النظر أن مفهوم التنمية، وبالتدريج، لم يعد مقصورا على الجانبين الاقتصادى أو المادى.. بل إنه فى التسعينات بات مرتبطا بالتنمية البشرية التى اسميناها فى التجربة المصرية ومنذ الستينيات بالتنمية الاجتماعية.

اختلفت مقاييس النمو والتقدم، طبقا لمؤشرات مايجرى فى حياة البشر، ومتوسط أعمارهم، ونوعية حياتهم ووسائلهم فى الحصول على مسكن لائق، وغذاء كاف، ومياه نقية، وتعليم وصحة وترفيه.. وبات هناك تعريف جديد للفقر بأنه ليس فقر المال او الدخل ولكنه ـ أيضا ـ «فقر القدرة».. فالمجتمع الذى يموت فيه الأطفال بنسبة عالية، والمجتمع الذى يقل فيه متوسط العمر، والبلد الذى يولد فيه الأطفال وقد تراجع متوسط طولهم بسبب سوء التغذية.. كل هذه المجتمعات والبلدان والفئات تدخل تحت دائرة الفقر.

بعدها، حدث فى الأدبيات الدولية ربط بين السياسة والاقتصاد والمجتمع ، فبات صندوق النقد الدولى وبات البنك الدولى يتحدثان عن الديموقراطية كشرط للتنمية، ويتحدثان عن سلامة الحكم والشفافية ومقاومة الفساد وجاء التقرير الأخير للتنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الإنمائى للامم المتحدة ليتحدث عن سلبيات العولمة، وخطورة تركز الثروة والمعرفة وفرص العمل مع انتشار الفقر والجهل والبطالة فى الوقت نفسه.

على ضوء كل ذلك وعلى ضوء مايجرى فى مصر لم أفاجأ بحديث الرئيس مبارك للشباب وهو يقول إن شرعية الحكم تنطلق من توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ولم أفاجأ وهو يتحدث عن مرحلة جديدة من الاصلاح قوامها فلسفة اجتماعية تضمن عدالة التوزيع والانحياز للاقل دخلا ومنع الاستغلال والاحتكار.. وكنت سعيدا بالدعوة لمؤتمر قومى اجتماعى على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد عام ١٩٨٢ وشاركت فيه الحكومة والاحزاب والجامعات والنقابات أى كل القوى الفاعلة فى المجتمع.

●●

والدعوة لمرحلة جديدة، وفلسفة اجتماعية فى إطار ماتردد من حديث عن التغيير تجيء وسط متغيرات عالمية ومحلية تعزز طرح القضية، فالتشوهات الاجتماعية لا تنفرد بها مصر لكنها قضية العالم الآن.

من يصدق أن هناك ثلاثة من المليارديرات فى العالم يملكون اصولا تفوق الناتج القومى لكل الدول الاقل دخلا فى العالم ، اى أنها تفوق دخل ستمائة مليون شخص ؟!

ومن يصدق أن أغنى مائتى شخص فى هذه الدنيا قد زادت ثرواتهم بمقدار تريليون دولار فى السنوات الأربع الأخيرة.. وأن خمس سكان الأرض يحصلون على ٨٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله.. بينما يأتى خمس اخر فى القاع ليحصل على (١٪) فقط لاغير !



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨/٩/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا مايقوله تقرير التنمية البشرية الأخير (٩٩)، والذى تم فيه تعميق ماجرى التنبيه إليه مسبقا وهو أن العالم يشهد كما لم يشهد من قبل ظاهرة التركز فى الثروة والانتشار فى الفقر.. ويحدث ذلك فى العالم النامى ، ومنه مصر بطبيعة الحال كما يحدث فى العالم الصناعى المتقدم ايضا.. قبلها، كان قد تحدث تقرير التنمية البشرية لعام (٩٦) عن وجود (٣٥٨) ملياردير فى العالم تبلغ الأصول المملوكة لهم مايعادل الدخول السنوية لـ (٤٥٪) من سكان العالم !

.. وتحدث نفس التقرير عن النمو الردئ، فليس كل زيادة فى الدخل أمرا مستحبا.. بل إن هناك خمسة أنواع من النمو الردئ. نوع أول أبرزته الأرقام السابقة وهو «النمو عديم الشفقة» الذى تزداد فيه الأقلية ثراء وتزداد فيه الأغلبية فقرا.. نمو يأخذ عائد القلة وحدها.. وهناك نوع ثان وهو «النمو بلا فرص عمل».. يزدهر الاقتصاد ويزيد الانتاج والدخل.. لكن البطالة تتفاقم.. اما النوع الثالث فهو «النمو الأخرس» ذلك الذى يتم فى ظل القمع وغياب المشاركة والديموقراطية.. ثم.. يأتى نوع رابع بلا جذور تحترم الماضى، ونوع خامس هو «النمو بلا مستقبل والذى يستهلك الثروات الكامنة ويتجاهل الأجيال المقبلة» فيأكل الثروات الطبيعية ومافى باطن الأرض بلا نظرة للمستقبل !

كلها ومن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة أنواع رديئة من النمو، والمطلوب نمط اخر يتفادى كل ذلك.

●●

فى حالة مصر، ومع الانتقال من اقتصاد اشتراكى مخطط إلى اقتصاد حر، ومن (اقتصاد حر).. الى (اقتصاد معولم) إن جاز التعبير حدثت مثل هذه التناقضات فبدت ظاهرة التركز فى الثروة واضحة، وبدا توزيع الدخل القومى وقد تراجع نصيب الاجراء فيه من نصف مجموع الدخل فى أول السبعينات إلى ثلث الدخل أو نحو ذلك. صحيح أن متوسط الدخل قد ارتفع.. لكن المتوسط يعنى : دخل الغنى ودخل الفقير ودخل الملياردير ودخل المعدم وبالتالى فهو ليس مؤشرا كافيا.

وصحيح ان مؤشرات الصحة - وهى محصلة عوامل كثيرة - قد تحسنت وأصبح متوسط العمر (٦٦) عاما.. ولكن الأكيد أن رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر وتحقيق العدل وتوفير فرص سكن وصحة وتعليم لائقة، كل ذلك مازال على جدول الأعمال وأمامنا شوط كبير للرضا عن النفس أو اللحاق بالعالم، ومنه بلدان عربية كثيرة سبقتنا فى مستوى المعيشة بالأرقام وفى تقرير التنمية البشرية لمصر، الذى أعده معهد التخطيط القومى (٩٦) أن (٢٣٪) من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٢٥٪ فقراء نسبيا. وفى تقرير البنك الدولى (٩٨ - ٩٩) أن نسبة الأمية فى مصر بين الذكور (٣٦٪) وبين الاناث (٦١٪).. وأن اعلى شريحة فى المجتمع لـ ١٠٪ من السكان) يحوزون وحدهم (٢٧٪) من الناتج مقابل (٤٪) يحوزها العشرة فى المائة الأدنى.

والأرقام بعد ذلك كثيرة تشير إلى أن القضية الاجتماعية جاء دورها لتتقدم أولوياتنا.

●●

والمؤتمر الذى دعا إليه الرئيس سوف يواجه معضلات بلاشك، فالمطلوب تصور جديد لقضية العدل الاجتماعى وتوزيع الثروة والدخل.. تصور يحقق العدل دون أن يصادر الحافز الفردى وحركة راس المال.. إن الصراع التقليدى فى اى مجتمع يبدأ من سؤال محدد : ماهو نصيب رأس المال.. وماهو نصيب العمل فى عائد الانتاج ؟

.. وبطبيعة الحال - وهو ماقد يبرز داخل المؤتمر - فإن كل طرف يريد عائدا أكبر.. وتصبح مهمة الدولة ان تحقق التوازن ، وأن تواجه تلك المعضلة الصعبة التى ترضى الاقتصاد وترضى المجتمع.؟ ولا اريد أن أسأله.. كيف يمكن التوفيق بين ماتطلبه جهات دولية من برنامج للخصخصة وتحرير الاستيراد والنقد والاجور وبين العدل الاجتماعى.. لكننى أسأل عن جماعات الضغط فى الداخل - الذين يريدون إعفاءات أكثر من الضرائب وميزانيات اكثر للمرافق التى تيسر اشتغالهم بالانتاج وبين الذين يريدون خدمات صحية وتعليمية وثقافية توفرها دخول لائقة.

والمؤتمر قد تعرض لسياسة الاستثمار، والضرائب،والسياسة المالية للدولة ومايحصل عليه الفرد نقدا او عينا.. فى شكل نظم ومستويات للأجور أو فى شكل خدمات عامة. وسوف تختلف وجهات النظر ، والمهم أن نصل لحل تلك المعضلة «معضلة العدل فى مجتمع للاقتصاد الحر».. وهو مايستدعى النظر فى وظيفة الدولة ومدى تدخلها.. وهى قضية تشغل العالم أيضا.

●●

كيف يكون المؤتمر انتقالا لمرحلة جديدة، ولفلسفة يتفق عليها الجميع، ويمكن أن نسميها الحد الأدنى للاتفاق بين كل قوى المجتمع؟.. أرى أن تكون الحكومة مجرد طرف فى المؤتمر وليست المهيمنة عليه.. وأن تنظم المؤتمر جهة علمية هى الجامعات والمعاهد العلمية مثل معهد التخطيط القومى.. وأن تسهم كل الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية وممثلون عن الجمعيات الأهلية. اى أنه مؤتمر يضم الحكومة والمجتمع المدنى والمجتمع العلمى.. مؤتمر للفكر أولا.

إننا بحاجة ملحة لهذا المؤتمر.. بحاجة لما اشار إليه الرئيس من فلسفة اجتماعية، وتحديد لدور الدولة، وانحياز للفقراء.. وكلمة الرئيس أن شرعية الحكم - أى حكم - تنطلق من توفير الخدمات أو الحاجات الأساسية للمواطنين صحيحة تماما.. فالشرعية ترتبط بالرضا العام، والرضا يبدأ عند عامة الشعب بمستوى المعيشة وفرصة العمل.. وإن امتد بعد ذلك لجوانب أخرى كالديموقراطية والمشاركة التى تحدد نوع السياسات بعد ذلك.

مجتمع جديد، ذلك هو الهدف، وتلك هى المعضلة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/٩/١٩٩٩

ندوة حول الاستفادة عربيا من اتفاقية الجات

دراسة تخفيض تكاليف وسائل نقل التجارة العربية

كتب علي شلبي:

عقدت ندوة تحت أشراف الجامعة العربية عن افضل الأساليب للاستفادة عربيا من اتفاقية «الجات» وتقليل سلبياتها على التجارة العربية فى خطوة نحو انشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة المنافسة مع الأسواق والتكتلات العالمية وبين الاسواق العربية وحضرها كبار المسئولين بالدول العربية من غرف التجارة والجمارك واتحاد النقل العربي البرى والبحرى والجوى.

والقى جلال ابوالفتوح مدير عام جمارك الصادرات والواردات بمطار القاهرة محاضرة فى الندوة عن الاجراءات الجمركية وأثرها على التجارة بين الدول العربية بعد أن تبين أن حجم التبادل التجارى بين الدول العربية لا يتجاوز ١٠٪ من حجم التجارة مع دول العالم العالم. وأنه يجب العمل بخطوات سريعة نحو اقامة السوق العربية المشتركة للاستفادة من مزايا اتفاقية «الجات» العالمية فى المنطقة العربية وتخفيض تكاليف وسائل نقل التجارة العربية سواء كانت برية او بحرية او جوية.

ممثلو ١٧ دولة الأعضاء مجموعة الـ١٥ يبحثون تنسيق المواقف قبل الاجتماع الوزارى الثالث لاعضاء منظمة التجارة العالمية

كتب ـ رأفت امين ورأفت سليمان:

يبحث ممثلوا ١٧ دولة اعضاء مجموعة دول ال١٥ بالقاهرة غدا بالقاهرة تنسيق مواقف دول المجموعة ازاء القضايا التى سيبحثها الاجتماع الوزارى الثالث لأعضاء منظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر وحتى الثالث من ديسمبر المقبلين.

ومن المقرر ان يفتتح الدكتور احمد جويلى وزير التجارة فعاليات الاجتماع والسيد محمود العربى رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات بدول ال١٥ وسفير الاتحاد الاوربى كريستيان فالوكوسكى والسفير منير زهران رئيس الممثلين الشخصيين لمجموعة الـ١٥.

ويشارك فى الاجتماعات عدد كبير من مسئولى دول المجموعةالى جانب عدد اخر من المسئولين فى عدد من المنظمات التجارية الدولية على راسها غرفة التجارة الدولية بباريس .

واعلن السيد محمد فريد خميس سكرتير عام اتحاد الغرف التجارة والصناعة والخدمات بمجموعة الـ ١٥ ان الاجتماع يحظى باهمية كبيرة فى اطار الاهمية الكبيرة التى تحظى بها الاجتماعات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية وسيبحث عن رؤية المنظمات غير الحكومية لدول المجموعة تجاه التحديات الجديدة التى تواجه النظام التجارى العالمى واثرها على مستقبل التنمية للدول النامية والاقل نموا.

ويضيف انه من المتوقع ان تشهد الاجتماعات المقبلة بسياتل صراعات متباينة فى المصالح بين الدول النامية والدول الصناعية وعلى راسها الولايات المتحدة خاصة فى ظل رغبة الدول المتقدمة فى فتح جولة جديدة من المفاوضات لمزيد من تحرير التجارة .

وحذر خميس من خطورة فتح جولة جديدة من المفاوضات التجارية تحت مسمى جولة " القرن الحادى والعشرين " مشيرا الى رغبة الدول المتقدمة



د.احمد جويلى . محمد فريد خميس

فى اقرار العديد من المعايير الدولية الجديدة التى ترتبط باسس ادارة التجارة العالمية والتى سيكون لها تأثير بالغ الخطورة على مصالح الدول النامية وتتمثل فى قضايا البيئة والاستثمار وشروط العمل وغيرها من الموضوعات التى ستؤثر بشكل كبير على عمليات النمو فى الدول النامية والدول الاقل نموا التى يصعب على الدول النامية تحقيقها .

وأوضح انه لابد من الخروج بموقف ثابت ورؤية واضحة للدول النامية قبل المفاوضات الجديدة تعتمد بشكل اساسى على تقويم الاتفاقيات السابقة لجولة اورجواى ومدى وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاة الدول النامية دون التعرض لتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل موضوعات اخرى لا تستطيع الدول النامية تنفيذها والتفاوض عليها مثل وضع قواعد متعددة الاطراف للاستثمار و التجارة و البيئة وتشغيل عمالة الاطفال والتجارة الاليكترونية وغيرها

واضاف ان اجتماع الغد يأتى فى اطار تكثيف الجهود الدولية والاقليمية بين الدول النامية من خلال مجموعة الخمس عشرة للوصول الى موقف موحد بالنسبة لهذه القضايا.

الجدير بالذكر فى هذا الصدد ان الاجتماع الرباعى للاتحاد الاوربى والولايات المتحدة وكندا واليابان الذى عقد فى شهر يونيو الماضى فى طوكيو قد أسفر عن الاتفاق على وجهة نظر واحدة تحكم مصالح الدول المتقدمة فقط وهو امر غير معلن حتى لاتقف الدول الاخرى ضده.

المعروف ان حجم التجارة العالمية يبلغ حاليا ٦ تريليونات و٥٠٠ مليار دولار فى حين إنه كان عام ١٩٦٠ لايتجاوز ٦٠ مليار دولار فى حين تستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الاكبر.

وقال خميس: ان خطورة هذا الامر تأتى استنادا لمقولة الرئيس مبارك التى توضح انه لن يوجد من يشترى من الدول المتقدمة اى سلع فى المستقبل اذا ظلت هذه الدول تبيع فقط فى اتجاه واحد للدول النامية.

وكان وزير التجارة المصرى احمد جويلى قد حذر من خطورة فتح جولة جديدة من المفاوضات مشيرا الى أن الدول النامية وفى مقدمتها مصر فوجئت خلال الجولة السابقة فى سنغافورة عام ١٩٩٧ بموضوعات واتفاقيات على جدول اعمال المؤتمر الوزارى الاول دون توافر اى معلومات واضحة وكافية عنها مثل معايير العمل المقترحه ومعايير عمالة الاطفال وهى من اخطر القضايا التى طرحت خلال المفاوضات.

الجدير بالذكر ان السكرتارية العامة لاتحاد الغرف التجارية لدول المجموعة كانت قد تقدمت بطلب الى منظمة التجارة العالمية للمشاركة كمراقب فى الاجتماعات وتمت الموافقة على الطلب ويجرى اتخاذ الاجراءات التفصيلية مع منظمة التجارة العالمية . وقال فريد خميس أن اتحاد الغرف التجارية لدول مجموعة الـ١٥ والسكرتارية العامة من اوائل المنظمات غير الحكومية التى تحظى بمثل هذه الموافقة وبذلك سوف يتمكن الاتحاد من متابعة المناقشات ونشر الوعى ليس فقط بين دول المجموعة ولكن بين الدول النامية بشكل عام.

وقال سكرتير عام مجموعة الـ١٥ انه ستتم مناقشة اراء ممثلى القارات فى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية وهم نواب رئيس اتحاد الغرف فى مجموعة دول الـ١٥ ويناقش الاجتماع الوفد الذى سيمثل اتحاد غرف دول المجموعة فى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٩

قبل بدء اجتماعات مجموعة الـ١٥

سكرتير اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات يؤكد : اتفاقية المنسوجات لم تستفد منها الدول النامية!

المبالغة فى تنفيذ تشريعات مكافحة الاغراق وإجراءت الحماية أدتا لأنخفاض صادرات الدول النامية

دعى اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموع دول الـ١٥ فى بيان صادر له قبل بدء مفاوضات التجارية متعددة الاطراف فى نهاية السنة الحالية فى سياتل بالولايات المتحدة منظمة التجارة العالمية لجولة جديدة من التفاوض لمناقشة اوضاع الدول النامية التجارية والاقتصادية والمالية وبما يمكن من تضيق الفجوة المتزايدة بين الشركاء التجاريين والمحافظة على عناصر الاستقرار للدول النامية والاقل نموا . اكد فريد خميس سكرتير اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة ١٥ أن التقييم الشامل الذى اعده الاتحاد بالاشتراك مع المنظمات الدولية حول نتائج تنفيذ اتفاقية الجات والموضوعات التى سيتم تناولها فى المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية وتشمل القطاع الزراعى والتجارة فى الخدمات واجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها قد كشفت عن العديد من الحقائق فمن ناحية اكد التقييم أن الدول النامية لم تستفد من اتفاقية المنسوجات حيث لم تزد صادرتها إلا بنحو ٤٪ فقط فى حين ادت الاتفاقية إلى زيادة صادرات الدول المتقدمة ٩٪ كذلك فقد تناقصت صادرات الدول النامية بصورة عامة نتيجة التشدد فى اجراءات الحماية والاغراق عكست الارقام الفعلية تراجع المعونات الرسمية للدول النامية وايضا تدفقات الاستثمار الخاص اكد الخبراء ان التشدد فى حقوق الملكية الفكرية يضر البلدان النامية من ناحيتين أولا أنه يزيد من فجوة المعرفة . ثانيا انه ينقل القوة التفاوضية إلى منتجى المعرفة واغلبهم يقيم فى البلدان الصناعية. اكد الخبراء على ضرورة التاكيد على حقوق الدول النامية فى التقييم والمراجعة المستمرة للمكاسب والخسائر التى يحققها انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية العامة او التكتلات الاقتصادية الخاصة مع التاكيد على حقها الكامل فى ان تصحح مسار هذه الاتفاقيات متى ثبت تعارضها مع المصالح القومية ايضا الحد من مرونة الدول المتقدمة فى تقديم الدعم المحلى لمنتجتها لتوفير مزيد من القدرة التنافسية لها مع ضرورة تقليل مستوى الرسوم السلبية التى تحصلها تلك الدول وخاصة فى مجال صادرات المنتجات الهامة بالنسبة للدول النامية كذلك تحقيق الزيادة الملموسة لحصص الدول النامية فى الاسواق العالمية وكذلك ابتكار مبادىء اكثر دقة واجراءات اكثر شفافية بالنسبة لتنفيذ تلك الحصص لضمان ان فرص دخول السوق والحيز المتاح للواردات المنافسة مع المنتجات المحلية كلها تتحقق بصورة فعالة وشدد الخبراء على ضرورة تطوير طرق التعامل المتميز والخاص بالدول النامية والتطبيق الفورى لهذه النصوص التى تمنح للدول النامية وضعية متميزة وخاصة ودون أى محاولة لربط ذلك بالانتهاء من أى مفاوضات.

اتفاقية الغزل والنسيج وعدم تحقيق اهدافها

يقول فريد خميس سكرتير اتحاد الغرف التجارية والصناعية إذا تناولنا الاتفاقية الخاصة للغزول والنسيج والملبوسات والتى حظيت بأهتمام الدول النامية سنجد انها لم تعود بالنفع المتوقع ولابالنتائج المأمولة والتى كان متصورا لها فالعائدات من تجارة الملبوسات بالنسبة للدول النامية والتى لها ميزة تنافسية فى ذلك كان مقررا زيادتها بما يقدر بـ ٢٠٠ مليار دولار امريكى نتيجة لبنود الاتفاقية ولكن بعد مرور خمس سنوات منذ سريات هذه الاتفاقية مازال معدل النمو فى نصيبها السنوى لايتعدى ٣,٤٪ وهو المعدل السابق على الاتفاقية فى حين أن صادرات الدول صاحبت القيود زادت سنويا بمعدل ٩٪ ولقد اسهم فى هذا الخلل نقص التكامل وعدم تضمين المنسوجات كجزء لا يتجزء من نظام الجات والطبيعة التى تتسم بها المرحلة الانتقالية من قيود على بنود الصادرات التى تشتهر بها الدول النامية ويضيف فريد خميس فرغم انخفاض متوسط مستوى الحماية فيالدول الصناعية إلا أن هناك عوائق خطيرة تعترض دخول منتجات قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والذى يمثل اهتماما خاصا لدى الدول النامية وكذلك فإن تلك الدول تواجه مشكلات تاكل الامتيازات التفضيلية وتصاعد الرسوم تضدها والاحتجاج بقواعد المنشيء ومن ثم فان هناك حاجة لضرورة تحقيق درجة اكبر من التكامل بين التعريفات الخاصة بالدول المتقدمة والمنتجات ذات الاهمية للدول النامية فى مجال الغزل والنسيج بحيث يتم تجنيب وضع تعريفات عاليا على هذه المنتجات كما هو حادث الآن فى الوقت الذى تنخفض فيه التعريفات على نوعيات واصناف واردات الدول المتقدمة ايضا ضرورة البعد عن استخدام قواعد المنشا لصادرات الدول النامية من منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة كعوائق للحد من تلك الصادرات إلى اسواق الدول المتقدمة ايضا عدم تقيد الحصص التى مازالت سارية على صادرات الدول النامية وتوسيع مجال الاسواق لزيادة هذه الصادرات.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٠/١٩٩٩

الأرقام الفعلية تؤكد تراجع المعونات الرسمية للدول النامية وأيضا تدفقات الاستثمار الخاص



فريد خميس

انخفاض صادرات الدول النامية وتشريعات الاغراق

،وإذا انتقلنا إلى تشريعات الاغراق والتى ادت إلى انخفاض الدول النامية سنجد أن الدول النامية قد تعرضت مؤخرا إلى تكرار مواجهة اجراءات مكافحة الاغراق بالنسبة لصادراتها للدول الكبرى وطبيعة هذه الاجراءات هى فى معظمها تقييدية حمائية وتتسم بالكثير من الغموض الأمر الذى ادى إلى الفوضى التجارية التى اثرت على أوضاع التجارة فى الدول النامية وقد ادى ذلك إلى تقليل الفوائد التى تعودمن تحرير التجارة اضافة إلى ذلك المؤسسات التجارية التابعة للدول النامية تجد من الصعوبة بالمكان أن تدافع عن نفسها بسبب نقص التمويلات الكافية المطلوبة لشن حملة للدفاع عما يوجه إليها من اتهامات بالسعى للاغراق كما ان حكومات الدول النامية تشعر بعجز مماثل بسبب نقص خبراتها فى هذا الصدد وعدم توافر القدرات والمعلومات التى تمكنها من الاستخدام الفعال للاجراءات المضادة للاغراق لكى تحمى مخاوفها المشروعة تجاه صناعتها المحلية مثل هذه التصرفات الصادرة عن الدول المتقدمة تمثل انتهاكا صارخا لما نصت عليه توجيهات المادة ١٥ من الاتفاقية الخاصة بكيفية تنفيذ المادة الرابعة من الجات بخصوص مكافحة الاغراق وهى التى تذهب إلى ضرورة تحلى الدول المتقدمة بشيء من التقدير بأوضاع الدول النامية لدى تطبيق اجراءات مكافحة الاغراق '

حقوق الملكية الفكرية وموقف الدول النامية والمتقدمة

إذا وصلنا إلى موضوع الحقوق الفكرية فسنجد اختلافا بين موقف الدول النامية والمتقدمة فالأولى ترى أن التشريع المتوازن والتطبيق الذى يرى متطلبات اقتصاديات الدول النامية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية يساعد على ايجاد سوق المعرفة ويهيىء الاساس القانونى لمبيعات التكنولوجيا وتراخيص استخدامها وهذا يطمئن المستثمرين المحتملين بان البلد المعنى يحترم ملكيتهم الفكرية وأنه مفتوح امام الاعمال طبقا لقواعدعادلة تشجع الشركات متعددة الجنسيات على ا ن تنقل مزيدا من الانشطة ذات الكثافة التكنولوجية ومنها البحث والتطوير إلى الشركات التابعة لها بالدول النامية وعلى العكس من ذلك ترى الدول المتقدمة ان التشدد فى حقوق الملكية الفكرية يؤدى إلى بذل المزيد من الجهود فى البحث والتطوير فى البلدان التى تمنح هذه الحماية ويقول فريد خميس على انه لايوجد شواهد تطبيقية بشأن أثر حماية الفكرية الملكية فى زيادة الاستثمارات والتطوير ويضيف ان التشدد فى حقوق الملكية الفكرية قد يضر بالبلدان النامية من ناحيتين أولا أنه يزيد من فجوة المعرفة ثانيا انه ينقل القوة التفاوضية إلى منتجى المعرفة واغلبهم يقيم فى البلدان الصناعية وذلك يثير قلقا بشأن الاثار التوزيعية للسع الضرورية فى البلدان النامية وقد تكون هذه الاثار قوية بصورة خاصة بالنسبة لماتسببه براءات الاختراع فى اسعار الأدوية نظرا لضعف القوة التفاوضية للبلدان النامية عند التفاوض على الاسعار مع الموردين الاحتكاريين .ويقول سكرتير اتحاد الغرف التجارية والصناعية لمجموعة الـ١٥ إن الحلول المقترحة هنا هى ضرورة ان تستفيد الدول النامية من فترات السماح التى اتاحتها لها الاتفاقية وذلك اذا رأت انها تحتاج إلى توفيق أوضاعها الداخلية وخاصة فى القطاعات ذات الأهمية مثل قطاع الدواء ايضا عدم التعسف مع الدول النامية فى تطبيق متطلبات اتفاقية TRIPS مع عدم ربطها بتدفق الاستثمارات وخاصة خلال المراحل الانتقالية .



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٩

جويلى فى افتتاح اجتماعات الغرفة التجارية لمجموعة دول الـ١٥:

مصر تستضيف القمة العاشرة لدول مجموعة الـ١٥ برئاسة الرئيس مبارك

موقف موحد لمصر والدول النامية فى المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية



الدكتور الجويلى فى الجلسة الافتتاحية لاجتماعات اتحاد الغرف التجارية والصناعية والخدمية لمجموعة دول الـ ١٥ [تصوير : عادل أنيس]

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان مصر ستطالب خلال الاجتماع الوزارى الثالث لوزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية المقرر عقده فى مدينة سياتل الامريكية خلال شهر نوفمبر المقبل بضرورة مراجعة اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتحقيق بعض التوازن فى العلاقات التجارية بين الدول النامية والاقل نموا والدول الغنية، مع رفض اضافة موضوعات آخرى مثل تخفيض الجمارك او وضع موضوعات معايير العمل والبيئة ضمن جدول اعمال الاجتماعات القادمة.

واوضح ان اللجنة القومية المصرية والتى تضم جميع الوزراء المعنيين والتى تم تشكيلها لدراسة اتفاقية منظمة التجارة العالمية واللجان الفرعية المنبثقة عنها وعددها ١٦ لجنة تقوم حاليا بدراسة كل الموضوعات المتعلقة بالتجارة العالمية وذلك بمشاركة القطاع الخاص المصرى للوصول الى رؤية موحدة حول موضوعات التفاوض المقترحة خلال مؤتمر منظمة التجارة فى دورته القادمة، وطالب الوزير من الدول الاعضاء فى مجموعة الـ ١٥ اتباع المنهج المصرى فى اعداد رؤية واضحة لجميع قطاعاتها الانتاجية والتجارية والشعبية حتى يمكننا تنسيق المواقف فى مواجهة مطالب الدول الغنية خلال اعمال المؤتمر الوزارى القادم.

مصر ترفض تحديد مدة زمنية للمفاوضات القادمة لتحرير التجارة

دول المجموعة تعترض على إدراج معايير العمل والبيئة فى برنامج عمل المنظمة العالمية للتجارة

تابع المؤتمر:
رأفت أمين
رأفت سليمان

جاء ذلك خلال افتتاح الوزير لاجتماعات مجلس ادارة اتحاد غرف تجارة وصناعة وزراعة وسياحة وخدمات مجموعة دول الـ ١٥ برئاسة محمود العربى، والتى شهدها الدكتور محمد الغمراوى وزير الدولة للانتاج الحربى والدكتور ابراهيم فوزى رئيس الهيئة العامة للاستثمار ومحمد فريد خميس سكرتير عام الاتحاد وعدد من الوزراء السابقين ورجال الاعمال.

واشار الوزير إلى أن مصر ترفض فكرة تحديد مدة زمنية للمفاوضات القادمة فى اطار منظمة التجارة العالمية، ولكن تتفق مع إمكانية مراجعة سير المفاوضات كل فترة زمنية .. واكد الوزير على ضرورة توحيد جهود الدول النامية والوصول الى اراء متقاربة حول الموضوعات التى سيتم مناقشتها خلال الاجتماع الوزارى القادم خاصة وان هناك موضوعات كثيرة تم ادخالها على جدول اعمال الاجتماعات، والتى يمكن ان تؤثر سلبا على عمليات التنمية بالدول النامية، مشيرا الى الجهود المصرية التى بذلت خلال الفترة الماضية سواء على مستوى مجموعة دول الـ ٧٧ او مجموعة الـ ١٥ او وزراء التجارة الافارقة لتنسيق المواقف، والتنسيق المستمر بين وزارتى الخارجية والتجارة المصرية فى هذا الاطار.

واشار الى ان الدول النامية ومن خلال الاجتماعات المتتالية مع التجمعات العالمية تؤكد انه منذ تطبيق بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهناك تراجع فى صادرات الدول النامية بنسبة ٧٪ ، وفى الوقت نفسه



تراجعت اسعار المواد الاولية بنسبة وصلت الى ١٥٪، كما شهدت معظم موازين التجارة للدول النامية عجزا، الى جانب تراجع المساعدات والاستثمارات المباشرة المتجهة الى الدول النامية او الاقل نموا، حيث اوضح ان ثلثى الاستثمارات المباشرة خلال العام الماضى والتى قدرت على المستوى العالمى بنحو ٦٤٤ مليار دولار اتجهت الى اوروبا وامريكا والثلث الاخر ذهب للدول النامية وكان نصيب افريقيا منها نحو ٧.٧ مليار دولار فقط، كما تراجع نصيب افريقيا من الصادرات العالمية من ٩.٤٪ عام ٩٧ الى نحو ٢.٣٪ عام ٩٨، الى جانب تراجعت المعونات الرسمية، مما ادى الى اختلال واضح فى موازين مدفوعاتها وتراجع دخلها القومى مع زيادة مديونياتها.

واشار الوزير إلي انه اذا استمر هذا الوضع، مع اضافة الاقتراحات الجديدة التى تتبناها الدول الغنية لوضعها على جدول اعمال المؤتمر الوزارى القادم فمن المؤكد ان دور الدول النامية فى وضع قواعد النظام الاقتصادى العالمى الجديد سيزداد تهميشا، والموضوعات المقترح بحثها هى الاتفاقات التى نصت عليها اتفاقية منظمة التجارة عام ٩٤ للتفاوض حولها سنة ٢٠٠٠ ومنها اتفاق التجارة في الزراعات والخدمات وبعض الموضوعات حول حقوق الملكية الفكرية والتجارة فى الملابس الجاهزة والاقطان والصحة النباتية التى تم اضافتها على جدول اعمال المؤتمر الوزارى الثانى فى سنغافورة الى جانب موضوعات التجارةالالكترونية ومعايير الصحة والبيئة، واشار الى ان الدول النامية تسعى فى المرحلة القادمة إلي بناء قواعد انتاجية متنوعة لديها مع زيادة قدراتها على التصدير وذلك من خلال المساعدات الفنية ومعونات الدول الغنية حتى تكون عضوا فاعلا فى العالم الجديد، مؤكدا ان الدول النامية لاتطلب ميزات لايمكن استغلالها لقصور الامكانات لديها.

واوضح الوزير ان هناك شعورا عاما لدى الدول النامية انه مع كل اتفاقية يتم اعطاء ميزات للدول المتقدمة على حساب الدول النامية، لذلك كان هناك اتفاق مع كل التجمعات على ضرورة مراجعة اتفاقية جولة اوروجواى لما بها من بنود تعسفية سواء بالنسبة للاغراق او الصحة النباتية او حتى استخدام معايير العمل والبيئة فى بعض الاحيان لوقف انسياب حركة التجارة وصادرات الدول النامية والاقل نموا الى اسواق هذه الدول.

واكد ان الاجتماع القادم لوزراء التجارة الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية على درجة كبيرة من الاهمية ولابد من تفعيل دور الدول النامية فى هذه الاجتماعات حتى لاتخرج بقرارات او اتفاقيات ستكون ملزمة التنفيذ بالنسبة للدول النامية والا ستتعرض لعقوبات نتيجة عدم الوفاء بالتزاماتها، واكد ان دور منظمة التجارة العالمية يتزايد فى رسم الشكل العام للاقتصاد العالمى، ولابد من مشاركة الدول النامية فى رسم هذه السياسة.

وطالب الدكتور محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى بضرورة تفعيل دور التجمعات الاقليمية، وذلك من خلال وجود مصلحة حقيقية للدول الاعضاء فى هذه التجمعات عن طريق تشجيع التعاون والتكامل بين الشركات فى هذه الدول على الاندماج والتشابك فى المصالح، مع العمل على الاستفادة من الخبرات فى هذه الدول سواء على مستوى المشاركة فى المشروعات الكبرى التى تقيمها الدول الاعضاء فى مثل هذه التجمعات ، او على مستوى المشروعات الخاصة موضحا ان لدى مصر نحو ١٢ معهدا بحثيا على اعلى مستوى ومجموعة من الباحثين معظمهم على المستوى العالمى يجب الاستفادة من ابحاثهم التطبيقية فى مجالات كثيرة.

وقال السفير منير زهران الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية ورئيس الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـ١٥، انه يتم حاليا الاعداد للقمة العاشرة للمجموعة والتى تتوافق مع العيد العاشر لانشاء مجموعة الخمس عشرة والتى سوف تستضيفها مصر برئاسة الرئيس مبارك خلال النصف الاول من العام القادم، مشيرا الى ان المجموعة تتابع باهتمام التطورات التى لحقت بالاقتصاد العالمى فى عصر العولمة وانعكاساتها على الدول النامية، ومن الامور المتفق عليها اهمية تنفيذ جميع الاحكام التى تخص الدول النامية فى اتفاقيات وقرارات جولة اوروجواى ومنها الاحكام الخاصة والمميزة لصالح الدول النامية وكثير منها ظل بدون تنفيذ رغم مضى ٥ سنوات على انشاء المنظمة وعلى الاخص تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها ازاء الدول النامية ورفض الممارسات الحمائية وازالة العراقيل التى تضعها الدول المتقدمة امام صادرات الدول النامية والتى تتمتع فيها بمزايا نسبية تحت مختلف الذرائع بما فى ذلك ادعاء الاغراق او اتخاذ اجراءات مضادة لمنع النفاذ للاسواق الدولية.

واكدت المجموعة موقفها المعارض لادراج معايير العمل فى برنامج عمل المنظمة العالمية للتجارة، كما اتفقت الغالبية العظمى من الدول الاعضاء على الا تدخل معايير البيئة ضمن موضوعات المفاوضات القادمة فى المنظمة، ويجب الا تستخدم عبارة «الموضوعات ذات الصلة بالتجارة» كذريعة لوضع معايير فى أحد التنظيمات الدولية لتنفيذها فى المنظمة العالمية للتجارة او فى اطار اى منظمة اخرى، كما تعارض مجموعة الخمس عشرة استخدام الاجراءات التجارية من أجل تحقيق اهداف تتعلق بالبيئة.

واشار محمود العربى رئيس اتحاد غرفة التجارة والصناعة لمجموعة الـ ١٥ الى ان حقوق دول العالم الثالث اهدرت فى دورات سابقة لمنظمة التجارة العالمية، وكان من الضرورى الالتقاء لتوحيد مواقفنا فى المرحلة القادمة من المفاوضات، خاصة وان رجال الاعمال من القطاع الخاص هم الاكثر ادراكا للمخاطر التى يمكن ان تنتج عن هذه الدورة مالم يكن للدول النامية دور فى رسم المستقبل لتحقيق العدالة والرفاهية لشعوبنا التى عانت من الظلم والقهر.

وتحدث محمد فريد خميس السكرتير العام لاتحاد غرف الصناعة و التجارة و الخدمات لمجموعة الـ١٥ فاكد أن المجموعة مع العولمة و مع تحرير التجارة و لكن ان يكون ذلك قائما على العدل والمنافع للجميع مشيرا الى اهمية مجموعة الـ١٥ باعتبارها تضم ثلث سكان العالم و ضرورة وجود حد ادنى من الاتفاق فى وجهات النظر بين دول المجموعة لدعم موقفها التفاوضى فى المفاوضات المقبلة.

وتحدث السيد فينوجوبال نائب رئيس الاتحاد لمنطقة اسيا عن اهمية دور القطاع الخاص فى عمليات التنمية فى مختلف اقتصاديات العالم، مشيرا الى المشاكل المتعلقة بتنفيذ بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق بانسياب حركة صادرات الدول النامية الى اسواق الدول الغنية موضحا اهمية ان يكون لدول المجموعة صوت واحد خلال الاجتماع الوزارى القادم للوصول الى افضل نتائج بالنسبة للدول النامية.

كما تحدث كاسيم اوانجو نائب رئيس الاتحاد عن القارة الافريقية عن الظلم الواقع على الدول الافريقية عند تطبيق بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتشوهات الموجودة فى الاتفاقية الخاصة بالتجارة فى المنتجات الزراعية خاصة فى مجال الدعم والتى تحول دون وصول الصادرات الزراعية للدول الافريقية والتى تعتمد اقتصاديات الكثير من الدول عليها الى اسواق الدول الكبرى، مؤكدا ان الدول الافريقية تعانى الكثير من المشاكل الناجمة عن عدم توافر الميزانيات اللازمة لبناء بنية اساسية تسهم فى انسياب حركة تجارتها، مؤكدا ان الكثير من قرارات منظمة التجارة العالمية ياتى ضد مصالح القطاع الخاص فى الدول النامية.

وطالب بصفته رئيس الغرف التجارية الكينية من مصر معاونة كينيا فى رعاية بنك مجموعة الـ ١٥ والذى اقيم أخيرا بكينيا، وان تسهم فى انشاء مؤسسة لمساعدة اطفال افريقيا، كما ساهمت فى انشاء البنك الافريقى.

واوضح ان نقص المعرفة وراء عدم تسجيل الكثير من الاختراعات للاحتفاظ بحقوقها، مشيرا الى ان الدول المتقدمة بدات تستغل الاختراعات الافريقية.

واكد هيريانو ايدارتو ممثل الاتحاد بدول جنوب شرق اسيا حتمية التعاون الاقليمى للدول النامية للتغلب على ازماتها الاقتصادية وحماية مواقفها الاقتصادية، واكد ان اندونيسيا ترى ان الموضوعات التى ستناقش فى سياتل يجب ان ترتكز على التجارة فقط.

واوضح ميشيل فيلانى ممثل الاتحاد الاوروبى بالقاهرة ان اهم ما يميز جولة المفاوضات القادمة هى «الطبيعة المفتوحة» لجدول الاعمال، وان الاتحاد الاوروبى سوف يؤيد جميع الاعضاء لطرح



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ / ١٠ / ١٩٩٩

تصوراتهم، وان النتائج يجب الوصول اليها بالتوافق فى الآراء وان يتم التفاوض من خلال مصالح الاعضاء، واوضح ان نتائج المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة ستكون مقبولة اذا ما كانت المشاركة اوسع.

واوضح ايدموند كاين رئيس البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالقاهرة ان هناك خللا واضحا فى عملية التنمية العالمية واكثر ما يقلقنا هو تهميش الدول النامية فى الاقتصاد العالمى.

واعلن روبرت هاندل نائب المدير المقيم للبنك الدولى بالقاهرة ان البنك يؤيد وجهة نظر الدول النامية فى ضرورة تدعيم التنمية من خلال وجود قواعد عادلة فى هذا الشأن وان البنك يدعم الدول النامية خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، مشيرا الى انه يتبنى حل العديد من المشاكل التي تعانى منها خاصة مشكلة المديونية لتأثيرها البالغ الخطورة على التنمية وان البنك الدولى فى اطار دفع التنمية الى افاق افضل فى دول العالم الثالث يركز على أهمية وجود الادارة السليمة لذلك، واضاف ان البلدان النامية حتى تستطيع المنافسة فى السوق العالمية يجب ان تكون مستعدة لذلك من خلال تطوير التعليم والتدريب لاعداد الكوادر البشرية القادرة على قيادة التنمية، وان البنك الدولى يقوم بتطوير جهود التنمية فى هذا المجال بالدول النامية، لكن تبقى هناك أهمية كبيرة لقيام القطاع الخاص فيها بالاستثمار فى تطوير البشر.

ومن ناحية أخرى قالت السيدة لوريتا ديلوكا المدير بالنيابة لمكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة ان المنظمة تنسق جهودها مع دول العالم الثالث والدول النامية للحد من اثار العولمة عليها وان هناك مجموعة من القواعد يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند اندماج دول العالم الثالث فى العولمة، وهى المساواة فى التعليم والتدريب وانشاء شبكات للأمان الاجتماعى واحترام معايير العمل، وهذه القواعد هي التى ستحد من الاثار السلبية للعولمة على هذه البلدان.

ومن ناحية اخرى اوضح السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية ان الدول النامية يجب ان تتعامل مع قضية التجارة العالمية وفق معايير المصالح وان اندماجها فى النظام العالمى يجب أن يتم من خلال حوار عقلانى بينها وبين الدول المتقدمة دون حدوث مواجهات..



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/١١/١٩٩٩

الناس والاقتصاد

مجموعة الـ ١٥ وتحديات سياتل

عقد امس اجتماع فى غاية الاهمية حضره الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والدكتور محمد الغمراوى وزير الانتاج الحربى، وناقش موضوعا من خلال ورقة عمل اعدتها السكرتارية العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة لمجموعة الـ ١٥ قدم الورقة للمناقشة والحوار محمد فريد خميس سكرتير عام اتحاد مجموعة الـ ١٥، وتجىء الورقة فى وقت فى غاية الاهمية حيث تتناول عرضا لموقف اتحاد غرف التجارة والصناعة للمجموعة تجاه الموضوعات التى سيتناولها المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده فى سياتل فى نهاية الشهر القادم، بالولايات المتحدة الامريكية.

مجموعة الـ ١٥ تمثل ثلث سكان العالم ونصف الدول الاعضاء بمنظمة التجارة الدولية وهى من الدول النامية والدول الاقل نموا، ومن ثم فانها مطالبة بتنسيق المواقف ومواجهة المشكلات واقتراح الحلول لها، وكل دولة تعمل لصالحها ومصلحتها، ولما كانت هذه الدول كلها تقف فى خندق واحد تجاه العالم المتقدم المسيطر على التجارة العالمية والقادر على فرض شروطه ولذلك فان التنسيق بين المواقف يكاد يكون هو الحل الوحيد امام المشكلات المتعددة والتى تعتبر مسالة حياة او موت للدول النامية.وفى مقدمتها الصادرات والنفاذ للأسواق ..و مشاكل القطاع الزراعى «تجارة الخدمات « اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .. وتراجع المعونات الرسمية للدول النامية .. التجارة الالكترونية .. واتفاقية المنسوجات .. التجارة والبيئة .. مشكلة الديون .. قواعد السلوك ومعايير العمل وحقوق الملكية الفكرية ..

لقد تعرضت الورقة لكل هذه الموضوعات، وفى اعتقادى انها خلاصة لتبادل وجهة نظر دول من ثلاث قارات «اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية»، هم اعضاء مجموعة الـ ١٥، وهو ما يؤكد ان هذه المجموعة غير الحكومية قدمت لحكومات تلك الدول موقفا يمثل اراء هم تجاه القضايا التى سيتم النقاش بشانها فى سياتل وهو يضع للرسميين قدرة تفاوضية اكبر.

واذا كانت سكرتارية اتحاد غرف مجموعة الـ ١٥ قد تمكنت من تقديم هذه الورقة التى وضعت كل المحاذير والمخاوف امام المفاوض فانها ايضا من خلال هذا التقديم تضع امام القطاع الخاص فى الدول النامية صورة واقعية للمستقبل الذى يجب ان يعدوا أنفسهم لمواجهته.

ولذلك فان الدكتور الغمراوى وزير الانتاج الحربى الذى نبه فى كلمته لما يجب ان تكون عليه احوال القطاع الخاص لدول مجموعة الـ ١٥ من ضرورة تشجيع التعاون بين شركات القطاع الخاص كما ان كل دولة من دول المجموعة ينفرد اقتصادها بميزة نسبية، ويمكن استغلال هذه الميزة لصالح المجموعة وضرب مثلا بان كثيرا من المشروعات الصناعية الكبرى فى دول المجموعة المقاول الرئيسى لها من خارج دول المجموعة .

الحديث الخاص بسياتل هو حديث يهم الناس لان عدالة تحرير التجارة والعولمة هدفها تامين البلدان النامية .. فهل يحدث ذلك؟

عبدالرحمن عقل

٤٤١٠٠٣



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٩

اللجنة القومية لجولة أورجواى تطالب:

علاج مشاكلات تطبيق الدول المتقدمة لاتفاقات التجارة العالمية

تنفيذ الدول الغنية لتعهدات تقديم المعونات للدول النامية

تابع الاجتماع —

حسن عبدالمنعم

اعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين ان موقف مصر الرسمى من مفاوضات المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل بالولايات المتحدة نهاية نوفمبر المقبل يؤكد اهمية ان تأخذ اتفاقات جولة اورجواى طريقها الى التنفيذ، وان مصر والدول النامية متمسكة بضرورة وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها بمنح الدول النامية والأقل نموا معاملة تفضيلية خاصة وتقديم المساعدات الفنية والمالية لمساعدتها فى تطوير صناعاتها وانتاجها.

جاء ذلك خلال اجتماع الوزير باللجنة القومية الدائمة لجولة أورجواى لبلورة الموقف المصرى خلال الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية المقبل.

وقال إنه فيما يتعلق بالمفاوضات المتعلقة بالموضوعات المتفق على تناولها عام ٢٠٠٠ فإن مصر متمسكة بان تستهدف المفاوضات الخاصة بالزراعة تحقيق فرص اضافية للوصول الى الأسواق بالنسبة لصادرات الدول النامية، واتاحة المرونة اللازمة لها لضمان الأمن الغذائى وتوفير التعويض المناسب للدول النامية المستوردة للغذاء، أما المفاوضات الخاصة بالخدمات فيجب ان يراعى فيها مستويات التقدم الاقتصادى فى الدول النامية وتحرير القطاعات ذات الأهمية الخاصة لهذه الدول والتوصل الى التزامات محددة وذات مغزى من قبل الدول المتقدمة وذلك فيما يتعلق بانتقال العمالة. وأوضح الوزير انه بالنسبة للمراجعات المتفق عليها بالنسبة لبعض احكام واتفاقات جولة أورووجواى فيجب ان تسفر تلك المراجعة عن معالجة الخلل فى التوازن فى تلك الاتفاقات بشكل يحقق مصالح الدول النامية ويمكنها من مواجهة الممارسات التعسفية لبعض الدول فى تطبيق أحكام بعض الاتفاقات مثل مكافحة الاغراق والعوائق الفنية للتجارة ومعايير العمل والمواصفات وقواعد الصحة النباتية بشكل يؤدى الى حرمان الدول النامية من الوصول الى الاسواق الخارجية.. كل ذلك مع مراعاة ابعاد التنمية الاقتصادية وماقد يتطلبه من اتاحة مرونة فى سد الثغرات الانتقالية خاصة فى اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بالاستثمار وبحقوق الملكية الفكرية.

وأكد وزير التجارة انه فيما يتعلق بالموضوعات التى اثيرت فى المؤتمر الوزارى الأول فى سنغافورة وهى (التجارة والاستثمار والتجارة والمنافسة والشفافية فى المشتريات الحكومية وتسهيل التجارة) فإن موقف مصر هو أنه يجب الانتظار للتعرف على نتيجة الدراسة والتحليل التى تقوم بها مجموعات العمل المشكلة بمنظمة التجارة العالمية لهذا الغرض قبل اتخاذ قرار بشأن الحاجة الى اجراء مزيد من التفاوض بشأنها فى اطار جولة جديدة من المفاوضات.

وأكد انه بالنسبة للموضوعات الجديدة فإن مصر والدول الافريقية ترفض تناول موضوع معايير العمل الذى يدخل فى اختصاص منظمة العمل الدولية وكذلك موضوع التجارة والبيئة الذى لا يجب ان يستخدم كوسيلة للحد من فرص الوصول الى أسواق الدول المتقدمة او فرض معايير لا تتناسب مع ظروف وامكانات الدول النامية وبالتالى لا ترغب مصر فى تناوله فى جولة جديدة من المفاوضات خاصة مع وجود لجنة معنية بموضوعات التجارة والبيئة فى منظمة التجارة العالمية لاتزال تقوم بداستهاولم تنته من عملها بعد. وفيما يتعلق باجراء تخفيضات جمركية اضافية على السلع الصناعية فان مصر لن توافق على ذلك. أما بالنسبة للتجارة الالكترونية وبالرغم من اهتمام مصر بهذا الموضوع إلا أنه يجب دراسة جميع جوانبه القانونية والفنية والاقتصادية.

واضاف الدكتور جويلى ان وزارة التجارة بالتعاون مع الخارجية المصرية قامت بالاعداد الجيد للمشاركة فى مؤتمرات مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧٧ ووزراء التجارة الافارقة الذى عقد بالجزائر والذى ناقش هذه الاجتماعات الاستعداد الكامل من جانب الدول النامية ومنها مصر لمفاوضات المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى سياتل بامريكا وكذلك تنسيق المواقف فيما بينها كما تم الاتفاق على الموضوعات التى سيتم عرضها على المؤتمر وموقف الدول النامية من الموضوعات الجديدة التى سيتم طرحها وكذلك موقف الدول النامية من عدم تنفيذ الدول المتقدمة من التزاماتها أمام الدول النامية مشيرا الى ان الموضوعات التى سيتم عرضها فى سياتل سترسم السياسة التجارية العالمية خلال هذه المرحلة وما بعدها. وأشار الوزير الى أن الدول النامية بدأت تتفهم الآثار والاضرار من النظام الجديد من أجل أن تكون اكثر حرصا فى عملية المفاوضات القادمة حيث شعرت هذه الدول ان المكاسب غير متوازنة مع الخسائر التى ستتحملها.

واضاف ان الترتيبات الجمركية والالتزامات والمساعدات لم تتم من الدول الغنية خاصة تجاه الدول المستوردة للغذاء بجانب ذلك فإن الدول الغنية أخذت فى التوسع فى اجراءات الاغراق والصحة النباتية ضد الدول النامية، كما ظهر اخيرا موضوع معايير العمل ليكون سلاحا ضد صادرات هذه الدول.

من ناحية أخرى اشار الوزير الى ان عملية الاعداد لمؤتمر سياتل فى اطار منظمة التجارة العالمية فى جنيف تدخل مراحلها النهائية الآن، حيث يجرى حاليا التفاوض حول الموضوعات التى سيتم تضمينها فى جدول الأعمال ومشروع الاعلان الذى سيصدر عن مؤتمر سياتل وتحاول مختلف الدول ان تعكس هذه المرحلة مصالحها والموضوعات التى تهمها.

ومن المنتظر ان تكثف الدول المتقدمة جهودها فى الضغط على الدول النامية سواء فى اطار مناقشات المنظمة أو على المستوى الثنائى او على مستوى التجمعات الاقليمية، وأكد الوزير ان مصر تلعب دورا نشيطا وفعالا بهدف ضمان مصالحها القومية فى نفس الوقت تسعى مصر الى الاندماج فى الاقتصاد العالمى والنظام التجارى متعدد الأطراف مع تعظيم الاستفادة من المزايا المتاحة وتقليل الاعباء التى ستتحملها.

وفى هذا الاطار تحرص مصر على المشاركة فى جميع الاجتماعات التنسيقية خاصة التى تتم فيها بين الدول النامية بتجمعاتها المختلفة.



اتهام الصين بالمماطلة في مفاوضات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية

واشنطن ـ ا.ف.ب.: ذكرت مجلة «نيوزويك» الامريكية امس ان الصين، أرجأت اجراء مفاوضات جوهرية حول مسألة انضمامها الى عضوية منظمة التجارة العالمية وذلك بالامتناع عن ارسال كبير مفاوضيها الى وشنطن الاسبوع الماضي لاجراء مفاوضات تمهيدية وذلك على الرغم من قرب بدء دورة تفاوضية جديدة لتحرير التجارة في سياتل الشهر المقبل، وبدء اجازة الكونجرس المفترض ان يوافق على اتفاق يتم التوصل اليه بين الجانبين الامريكي والصيني.

لكن روبرت روبين وزير الخزانة السابق اختلف مع وجهة النظر التي اعرب عنها المسئولون الامريكيون وقال انه لمس حرصا لدى القادة الصينيين للمضي قدما في هذه المفاوضات واشار الى ان الخلاف يدور حول عدم موافقة الصين على الاسراع بعملية اخضاع المؤسسات المملوكة للدولة لسيطرة قوى السوق الحرة لما قد يترتب على ذلك من بطالة واضطرابات اجتماعية.



المصدر : المســــاء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٩

بعد ٥ سنوات من تنفيذ اتفاقيات أورجواي:

الأغنياء فقط.. استفادوا من «الجات»

صادرات الدول النامية انخفضت ٧٪.. والاستثمارات تذهب إلى أمريكا وأوربا!!

في اجتماع «سياتل» القادم:

الكبار يريدون المزيد!!

الاجتماع الثالث لوزراء تجارة الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية والذي يعقد بمدينة سياتل الامريكية في نهاية نوفمبر المقبل.. هل يحمل مزيدا من التهميش لدور الدول النامية في ظل النظام العالمي الجديد؟! أم يشهد محاولة أخيرة للمقاومة من جانب هذه الدول للدفاع عن حقها في التواجد في ظل «عولمة الكبار» التي لا تعترف إلا بالاقوياء فقط وتدافع عن مصالحهم..؟!

ورغم الشعارات البراقة التي يؤكد من خلالها «الكبار» ان الهدف النهائي لاتفاقيات الجات (١٩٩٤) هو رفع مستوى المعيشة وتحقيق معدلات نمو كبيرة للجميع وبذل الجهود الايجابية لتأمين حصول البلدان النامية على نصيب عادل من نمو التجارة الدولية يتمشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية وازالة كل حواجز السوق التي تحد من صادرات هذه الدول والنهوض بوسائل المعاونة الفنية.. على الرغم من كل هذه النوايا الحسنة إلا أن التنفيذ الفعلي لاتفاقيات الجات على مدى السنوات الخمس الماضية لم يسفر عن أي نتائج ايجابية لصالح الدول النامية.. على العكس جاءت النتائج سلبية في مجملها. منها على سبيل المثال تراجع صادرات الدول النامية بنسبة ٧٪ العام الماضي والتي أصبحت تمثل ٢,٣٪ من صادرات العالم المتقدم.. بالاضافة الى انخفاض أسعار المواد الأولية والتي تمثل الجانب الأعظم من صادرات الدول النامية بنسبة ١٥٪ كما شهدت التدفقات الاستثمارية تراجعا كبيرا.. حيث تشير الاحصاءات الى ان ثلث التدفقات النقدية تذهب الى امريكا وأوربا في حين يذهب الثلث فقط للدول النامية ويشير



الواقع الى ان ١,٢ مليارات نسمة أى حوالى ربع سكان العالم يعيشون على ما يعادل ١,٥ دولار فى اليوم بأسعار الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٧. كما يعيش ٢ مليارات اخرين (أى نصف سكان العالم على الرقم الافضل قليلا) ٢ دولارات ويقطن معظم فقراء العالم فى شرق وجنوب اسيا تليها افريقيا.. ومشكلة البلدان الفقيرة تختلف عن الغنية من انها تمتلك عددا اقل من المؤسسات اللازمة للتحقق من الجودة وفرض المعايير وتنفيذها وجمع المعلومات اللازمة لدوائر الاعمال ولذلك فإن أوضاعها الاقتصادية سريعة التأثر بالتحولات المفاجئة.

لقاءات وزارية

وفى محاولة لتغيير ملامح الصورة القائمة قامت الدول النامية بعقد بسلسلة من اللقاءات الوزارية والتى شاركت فيها مصر مشاركة فعالة ـ لتنسيق الجهود وتقريب وجهات النظر من أجل اتخاذ موقف موحد وكانت بداية هذه اللقاءات فى مدينة «بنجالور الهندية» ثم مجموعة الـ ٧٧ بالمغرب ثم وزراء التجارة الأفارقة بالجزائر.. وفى اطار هذه الجهود ايضا نظم اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الـ ١٥ ندوة هامة شارك فيها د. احمد جويلى وزير التجارة كما شارك ممثلون عن أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولى.

مراجعة الاتفاقيات

يؤكد د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين على ضرورة التركيز على مراجعة تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواى من خلال مؤتمر «سياتل» مشيرا الى حدوث تعسف فى التنفيذ ضد الدول النامية كان من اهم مظاهره استخدام سلاح الاغراق والتوسع فيه من جانب الدول المتقدمة واستخدام معايير العمل والبيئة لتعطيل صادرات الدول النامية والتى تراجعت بالفعل بنسبة ٧٪ خلال العام الماضى كما انخفضت نسبتها الى الصادرات العالمية الى ٢,٣٪.

قال ان مشكلة الدول النامية ليست فى الميزات التى تقررها لها اتفاقيات الجات ولكن فى قدرة هذه الدول على استغلال هذه الميزات والفرص مشيرا الى ضعف امكانيات هذه الدول والخاصة بجودة الانتاج وكفاءة وسائل النقل.. وأكد على ضرورة مساعدة هذه الدول على توسيع وتنمية قدرتها على الانتاج حتى تصبح عضوا فاعلا فى النظام العالمى الجديد.

وعن موقف مصر الثابت والمبدئى من اجتماعات «سياتل» أكد د. جويلى على انه مع المراجعة الشاملة لتنفيذ الدول للاتفاقيات.

وأعرب عن رفض مصر القاطع لتخفيض الجمارك ولمناقشة معايير العمل أو ادراجها فى جدول الأعمال.

التجارة الالكترونية

وعن قضية التجارة الاليكترونية أكد أنها مازالت تحتاج مزيدا من الدراسة لمعرفة اثارها الاقتصادية والاجتماعية على الدول النامية مشيرا الى ان هناك اللجنة القومية الممثلة من كافة الوزارات مازالت تبحث الموضوعات الجديدة.

طالب د. جويلى بضرورة مشاركة القطاع الخاص فى مناقشة القضايا المطروحة فى اجتماع سياتل حتى تكون هناك رؤية موحدة لمصر.

موقف موحد

ومن جانبه أكد قاسم اوانجو نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية عن افريقيا على ضرورة تكتل الدول النامية واتخاذ موقف موحد فى الاجتماعات القادمة مشيرا الى اهمية دور القطاع الخاص فى تقديم المشورة للحكومات فيما يتعلق بهذه القضايا.

اشار «فيتوجابال» نائب رئيس الاتحاد عن اسيا الى اساءة الدول المتقدمة لتنفيذ الاتفاقيات فى غير صالح الدول النامية مثل استغلالها سلاح الاغراق ضد صادراتها.

قال ان الدول المتقدمة تطالبنا بفتح الأسواق لمنتجاتها فى الوقت الذى تؤكد ممارساتهما عدم استعدادهما لفتح اسواقهما لنا.

توجهات القادة

ومن جانبه أكد السفير «منير زهران» مساعد وزير الخارجية ورئيس الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ١٥ على ضرورة مراعاة مواقف كل من مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧٧ بالاضافة الى توجيهات قادة مجموعة الـ ١٥ التى جاءت فى البيانات الصادرة عن قمة المجموعة وآخرها فى جامايكا مشيرا الى ان هذه المواقف قد أعطت الاولوية لتنفيذ جميع الاحكام التى تخص الدول النامية فى اتفاقيات وقرارات جولة أورجواى ومنها تحديدا الأحكام الخاصة والمميزة لصالح الدول النامية والتى ظل الكثير منها دون تنفيذ رغم مضى ٥ سنوات على انشاء المنظمة وكذلك تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها ازاء الدول النامية ورفض الممارسات الحمائية وازالة العراقيل امام صادرات الدول النامية والتى تتمتع فيها بمزايا نسبية.

وفى بيانه بشأن المؤتمر الوزارى الثالث الذى يعقد فى «سياتل» أكد اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الـ ١٥ ان الاجتماع القادم هو فى اطار المراجعة الدورية ومناقشة الموضوعات التى تقررت سابقا وهى الزراعة والخدمات فقط وليس من أجل دورة جديدة خاصة بمفاوضات تجارية متعددة الاطراف على النحو الذى تقترحه بعض الدول.

وأشار محمد فريد خميس الامين العام للاتحاد الى أن الدول النامية قبلت مجموعة من الالتزامات مست العديد من المجالات على امل ان يضمن لها مداخل سوق أفضل ومستوى معيشة أعلى ولذلك فإن التقييم الواقعى للمدى الذى تحققت عنده هذه الآمال يجب ان يشكل المكون الأساسى لاعمال مؤتمر «سياتل».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٩

خبراء تكنولوجيا المعلومات يطالبون بمنظومة حديثة للتعامل مع نظام حماية حقوق الملكية الفكرية

كتبت ـ وفاء البرادعى:

دعا خبراء تكنولوجيا المعلومات إلى التنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية العاملة فى مجال الملكية الفكرية لإيجاد منظومة متكاملة تضمن التعامل مع موضوعات وقضايا الملكية الفكرية بأسلوب متطور وصياغة القوانين والتشريعات بما يتوافق مع عصر المعلومات والمعرفة، وكذا بث الوعى بالاتفاقات والآليات الدولية التى تنظم وتتعامل مع انشطة حماية حقوق الملكية الفكرية.

وقال المهندس رأفت رضوان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: إن النظام التجارى العالمى الجديد يتطلب التوافق مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة خاصة فى التعاملات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية، ومع استخدام شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت) فى عقد الصفقات التجارية والمعاملات المالية، لذلك فقد أنشأ مركز المعلومات مركزا خاصا بدراسات الملكية الفكرية بهدف بناء قاعدة للمعلومات عن أوضاع الملكية الفكرية فى مصر والعالم العربى لتنمية الوعى والوصول إلى الشفافية فى القوانين والتشريعات المنظمة والحاكمة فى هذا المجال، وأيضا توفير الدراسات والأبحاث للتطوير فى تطبيقات الملكية الفكرية وإعداد برامج تدريبية فنية رفيعة المستوى لتدريب العاملين فى الجهات المختلفة وتأهيل الشباب لإيجاد جيل قادر على الإبداع مع الوعى الكامل بمعنى حقوق الملكية الفكرية والتعامل مع المعاهدات والقوانين الخاصة بها.

رأفت رضوان

وأضاف رضوان أن المركز وضع ضمن خطته المستقبلية العمل مع الجامعات والمنظمات الدولية المتخصصة، حيث تم الاتفاق مع جامعة القاهرة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) على إجراء دراسات قانونية يمنح بعدها الدارسون دبلوما خاصا فى قانون حماية الملكية الفكرية الذى سيتاح لأول مرة لخريجى جميع الكليات، وتضمنت خطة المركز أيضا تنفيذ برامج تدريبية للقضاة ورجال الشرطة إلى جانب إعداد وتأهيل الكوادر التى ستتولى تنفيذ التشريعات.

وأضاف أن الدولة تولى اهتماما خاصا فى هذا المجال حيث تم تكوين لجنة تشريعية خاصة بوزارة العدل لمراجعة التشريعات الحالية وإعداد تشريعات جديدة تتلاءم مع حجم الأعمال التى ستتم عبر شبكة الإنترنت، مع مراعاة أن هذه التشريعات تساير القوانين الدولية، لذلك قامت هذه اللجنة بدراسة القانون المقترح من (اليونسترال) إحدى منظمات الأمم المتحدة، إلى جانب دراسة القوانين الحديثة والمتطورة والمعروفة باسم «قوانين عصر الإنترنت»، وفى الإطار نفسه تقوم اللجنة القومية الخاصة بالتجارة الإليكترونية التى شكلت برئاسة الدكتور احمد جويلى وزير التجارة بوضع إطار عام لنظام التجارة الإليكترونية فى مصر.

من ناحية أخرى دعا السيد طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية إلى استحداث مشروع عالمى يهدف إلى سد الفجوة فى البنية التحتية والثقافة الإليكترونية بين الدول المتقدمة والدول النامية وتحويل مفهوم الملكية الفكرية من الحماية إلى دورها كحافز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صياغة رسالة اقتصادية واجتماعية وحضارية لقطاع الملكية الفكرية ووضع برنامج للتعاون بين الدول النامية فى هذا الإطار وبدعم وبتنسيق مع «الوايبو».

ونوه بأن الخطر الناجم عن تهميش ٨٠٪ من سكان العالم بخروجهم من السوق الإليكترونية ليس فى مصلحة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، موضحا أن التخطيط للحركة التجارية الإليكترونية والمعلوماتية الذى تقوده الدول المتقدمة، لن يكون تخطيطا شاملا نظرا لاحتكارها هذا المجال، مما سيفتح المجال أمام صراع مستقبلى سيشكل خطرا على الجميع.

وكانت اجتماعات الدورة الثانية للمجلس الاستشارى للأعمال الذى اختتم أعماله يوم الجمعة الماضى فى مقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) فى جنيف، قد أوصت بدراسة طرق تخفيض تكاليف تسجيل الاختراعات وحمايتها وتطوير العلاقة بين مؤسسات الملكية الفكرية العالمية ومؤسسات الإعلام والاتصال.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/ ١٠/ ١٩٩٩



الإعلام.. وحقول الألغام!

مع نسمات الخريف الوافدة والحاملة لعطر القرن الجديد، احسب ان علينا أن ننتبه إلى قضية إعلامية هامة تطرق الأبواب تستحق من الجميع أن يتحسبوا ويستعدوا لمواجهتها..

فمن المقرر أن تبدأ منظمة التجارة العالمية خلال شهر اكتوبر جولة جديدة من المفاوضات بين الدول المشاركة حول تنظيم وقواعد وأسس التجارة والاستثمار العالمى فى مجال الخدمات الخاصة بالتعليم والإعلام والصحة والثقافة.

وهو المشروع الذى ظل مؤجلاً طوال هذه السنوات منذ انشاء المنظمة الدولية ١٩٩٥ نظرا لحساسيته الشديدة وخاصة بالنسبة للدول النامية، وأيضاًللضغوط التى مارستها بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا لتاجيله وذلك حتى يتم استيعاب تنفيذ القوانين المطبقة بالفعل والتى مازالت محصورة فى أطار المنتجات الزراعية والصناعية.

والمشروع الجديد الذى تقدم به عدد من الدول وأيضاً عدد من الشركات المتعددة الجنسيات يعمل على فتح أسواق البلدان المشاركة فى منظمة التجارة الدولية للاستثمارات الأجنبية المنافسة فى مجال هذه الخدمات الحيوية وفقاً لمبدأ الأسواق المفتوحة والمنافسة الحرة.

والمشروع الجديد يهدف إلى الغاء أى قيود أو عقبات اقتصادية أمام المنافسة العالمية فى هذه المجالات، ويمنع أى دولة من محاولة احتكار السوق فى بلادها أو وقفه على الشركات والمؤسسات القومية والمحلية.

ولأن قوانين التجارة الدولية بدأت تدخل فى المجالات الصعبة والحساسة فقد بدأ لغط شديد ازاء هذه المشروعات الجديدة التى يرى البعض انها تمس بالفعل سلطة ونفوذ الدولة القومية؛ ليس فقط من زاوية سيادتها على الأسواق المحلية؛ بل وأيضاً الدور التاريخى للدولة المستقلة.

وهناك فرق كبير بين فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعية رغم المشاكل الكثيرة التى ترتبت ومازالت خلال الأعوام الخمسة الماضية، ومن فتحها أمام الاستثمارات الخارجية فى مجالات هامة وأساسية مثل التعليم والاعلام والصحة والثقافة وهى أسس العقد الاجتماعى الذى قامت عليه الدول الحديثة..

ومصر ومعها الكثير من الدول النامية مازالت تعانى من معوقات وتطبيقات قوانين التجارة الدولية وطالبت مع مجموعة الدول الـ ٧٧ فى المؤتمر الذى عقد فى المغرب فى الأسبوع الماضى بضرورة تعديل بعض هذه القوانين والأسس لتحقيق العدالة الدولية وحماية مصالح الدول النامية والصغيرة..

فما بالك بهذا المشروع الجديد الذى يعنى فى حالة تطبيقه أننا فى مصر وباعتبارنا عضوا فى منظمة التجارة الدولية يمكن أن نفاجأ بشركات دولية ومتعددة الجنسيات تقيم على الأراضى المصرية مشروعات عملاقة فى مجالات الاعلام والثقافة والتعليم والصحة لـ[محطات تليفزيونية وصحف ومجلات، ودور نشر ومؤسسات ثقافية ومستشفيات ومدارس وجامعات



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/ ٦/ ١٩٩٩

استثمارية].. وتحت دعوى الأسواق المفتوحة والمنافسة الحرة: لايمكن وقفها أو منافستها أو الحد من حركتها أو فرض القيود عليها..

ولا يجب أن ننسى فى هذا الصدد المعركة الحامية التى دارت منذ بضع سنوات بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية خاصة فرنسا حول قوانين حماية الملكية الفكرية والتى اتهم فيها وزير خارجية فرنسا الولايات المتحدة بمحاولة فرض الهيمنة الثقافية على أوروبا والعالم بل واستخدم تعبير الامبريالية الثقافية.

وإذا كانت فرنسا ومعها بعض الدول الأوروبية (ايطاليا ـ أسبانيا ـ اليونان) قد اعترضت على بعض الجوانب السلبية المترتبة على قوانين الحماية الفكرية خاصة فى مجال الثقافة [السينما والكاسيت والأفلام] فإن هذه الدول لن تكون سعيدة بالتأكيد بالجولة الجديدة لمنظمة التجارة الدولية والمشروعات المطروحة حول فتح الأسواق بلا حدود أو قيود أمام الاستثمارات الأجنبية والدولية فى مجالات مثل التعليم والإعلام والصحة والثقافة.

ففى معظم الدول الأوروبية الأساسية ومنها فرنسا وألمانيا وايطاليا هناك سياسة قومية ثابتة بالنسبة للتعليم والصحة تقوم فى الأساس على كفالة الدولة بالرعاية الصحية والتعليمية والثقافية الأساسية للمواطن وبالمجان.

وهذا النموذج الأوروبى السائد لايكتفى فقط بمفهوم العدالة الاجتماعية فى عمليات التنمية، بل ينطلق من أسس ثابتة تقول بأن تشكيل عقل المنتج (التعليم) وجسده السليم (الرعاية الصحية) هى المسئولية الأساسية للدولة القومية وأنه لايمكن السماح بالتجارة فى هذه القضايا وفتح الباب والسوق واسعاً أمام الاستثمارات الأجنبية بلا قيود أو حدود.

وهذا المفهوم الأوروبى والذى تسانده ولاشك كثير من الدول النامية المشتركة فى منظمة التجارة العالمية يختلف عن التطبيقات الأمريكية فى هذه المجالات والتى تطبق عليها قوانين السوق بغاية تحقيق أكبر قدر من الربح.

كما أن كثيراً من الدول النامية التى تسيطر فيها الدولة على أجهزة الإعلام والصحافة تجد هذه المشروعات الخاصة بفتح أسواقها فى هذه المجالات أمام الاستثمارات والشركات الأجنبية ورفع كل القيود والقوانين المنظمة لها والتى تحصرها فى المؤسسات القومية والمحلية، هى شكل من أشكال المساس المباشر بالسيادة القومية وتهديدها وفتح المجال أمام الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات على السيطرة والهيمنة على هذه المرافق الحساسة.

هذه المعركة الخطيرة التى تدور رحاها بين الكواليس خلال الأعوام الماضية، ستفرض نفسها خلال الشهور القادمة فى شكل صراع حاد ومحتدم حول دور منظمة التجارة العالمية لأن السؤال المطروح لم يعد يتعلق ببعض التنازلات الخاصة بالسوق المحلى فى منتجات زراعية وصناعية، بل أصبح يمس دور الدولة القومية نفسه ومفهوم الاستقلال.

وهذه المعركة التى تتجمع سحبها فى الأفق ومنذرة بخريف قلق وشتاء ساخن تأتى فى ظل ظروف وعلاقات تجارية معقدة بالفعل تكاد تصل إلى حرب تجارية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى من جانب: وأيضاً اليابان والصين وبعض الدول الآسيوية من جانب آخر.

لقد واجهت منظمة التجارة العالمية خلال السنوات الخمس الماضية من عمرها ١٦٠ صراعاً تجارياً تحول بعضها إلى حروب تجارية طاحنة؛ ومعظمها بين الدول الغنية والكبيرة والتى صاغت اتفاقيات الجات ووضعت أسس وقواعد المنظمة العالمية.



ومعنى ذلك أن منظمة التجارة العالمية والتى هللت لها الدول الكبرى باعتبارها تجسيدا لانتصار مبادىء الليبرالية التجارية وتحقيقاً لنظام العولمة الاقتصادية؛ لم تستطع وحتى الآن أن تقدم حلولاً حقيقية لمشاكل التجارة العالمية، بل ان الذى ينتهكها ويخرج على قواعدها هم أنفسهم اللاعبون الكبار الذين وضعوا أسسها وثوابتها.

كما أن الدول النامية والفقيرة التى تضار مصالحها بشكل واضح فلم يتهيأ لها القدوة حتى على الصراخ والاحتجاج وخاصة وقد تبين بما لايدع مجالا للشك أن أشكال العولمة الاقتصادية المفروضة هى فى حقيقتها تجسيد للمصالح القومية لدولة أو لبعض الدول الكبيرة والقادرة.

وإذا كانت هذه الحروب التجارية التى دارت على مدى السنوات الخمس الماضية قد قللت كثيرا من مصداقية وفاعلية منظمة التجارة العالمية، فما بالنا مع طرح المشروع الجديد والانتقال بتلك القوانين من مجال المنتجات الزراعية والصناعية إلى مجال التعليم والإعلام والصحة والثقافة.

مجال الصدام المباشر مع مقومات الدولة القومية بل وحتى أسباب وجودها.

احسب انها قضية تستحق أن تشغل البال والعقل العام وأن تجرى حولها المناقشات الجادة لمواجهة هذا الهم الثقيل الذى يهددنا؛ فالأمر يحتاج إلى منهج اعلامى جديد قادر على المواجهة والمنافسة وبعيداً عن هؤلاء الذين يعيشون بعقلية الحظر والمنع ويحاربون الحاضر والمستقبل بأسلحة الماضى ويثيرون معارك وزوابع جانبية فى قضايا حسمها العالم المتحضر.

ولم يعد مسموحاً أن نحصر انفسنا فى معارك عصافير البرك الصغيرة؛ بل علينا أن نتحسب لتلك الطيور الجارحة القادمة عبر البحار والمحيطات



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ٨ /١٩٩٩

متى تحصل الدول النامية على مزايا تحرير التجارة العالمية ؟!

كتب ـ حسن عبدالمنعم:

يعد موضوع الحاصلات الزراعية من القضايا المهمة فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كما يمثل إحدى نقاط الخلاف الرئيسية بين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية ودول الاتحاد الاوروبى خصوصا فرنسا من ناحية أخرى وقد نتجت عن هذا الخلاف أثار سلبية على مستوى التجارة الدولية خصوصا تلك المتعلقة بالحاصلات والمنتجات الزراعية ونظرا لاهمية هذا الموضوع اعدت وزارة التجارة تقريراً حول تاثير ومستقبل هذه القضية على الدول النامية، حيث اشار التقرير إلى مصدر الخلاف، وهو الدعم الذى تقدمه مجموعة دول الاتحاد الاوروبى لمزارعيها حيث يؤدى هذا الدعم الى زيادة القدرة التنافسية لدول المجموعة الاوروبية فى مجال صادراتها الزراعية وبالتالى يؤثر سلبيا على الصادرات الامريكية من تلك المنتجات.

وأدت تلك الاختلافات فى وجهات نظر بعض دول المجموعة الاوروبية وتتزعمها فرنسا ويؤيدها كل من ايرلندا وبلجيكا وأسبانيا إلى تعرضها لضغوط اوروبية بان تكون اكبر مرونة فى المفاوضات حتى يمكن تجنب نشوب حرب تجارية تؤدى إلى زيادة حالة الركود الاقتصادى التى يعانيها العالم فى الوقت الراهن وتضر ايضا بعلاقات دول المجموعة الاوروبية بالولايات المتحدة التى يساندها فى موقفها دول مجموعة كيرنو من مصدرى المنتجات الزراعية (الارجنتين واستراليا واندونيسيا وأروجواى والبرازيل وتايلاند وشيلى والفلبين وبيجى وكندا وكولومبيا وماليزيا ونيوزيلندا والمجر).

لم تلق مقترحات دول المجموعة الاوروبية قبولا من الولايات المتحدة الامريكية ودول مجموعة الكيرت، وفى ضوء الاختلافات الحادة فى وجهات النظر بين الطرفين توقفت المفاوضات فى ديسمبر ١٩٩٠ ثم استؤنفت المفاوضات بعد ذلك لتقريب وجهات النظر ومحاولة الوصول الى حل وسط يقبل به جميع الاطراف .

وقبل انتهاء جولة اوروجواى بحوالى شهر توصل الطرفان الى حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق بلير هاوس فى نوفمبر ١٩٩٣.

وقد تضمن الاتفاق قيام دول المجموعة الاوروبية بخفض الدعم الذى تقدمه لقطاع الزراعة لاقل من المستويات التى حددتها اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الاوروبية.

وقد كانت اهم نتائج جولة اوروجواى فى مجال المحاصيل والمنتجات الزراعية كما يشير التقرير:

اولا: تقوية وتحرير التجارة الدولية فى المحاصيل والمنتجات الزراعية، وتم الاتفاق على ان يكون تحرير التجارة الدولية فى قطاع الزراعة تدريجيا على ان يتم هذا التحرير خلال ٦ سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية وان يتم إلغاء العوائق التجارية المختلفة بحيث تقتصر على التعريفات الجمركية فقط.

ثانيا: خفض الدعم الذى يقدم الى الصادرات الزراعية فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ من القيمة و٢١٪ من الحجم خلال فترة التنفيذ (٦ سنوات بالنسبة للدول الصناعية و١٠ سنوات للدول النامية) على ان تطبق هذه التخفيضات على كل منتج على حدة او مجموعة من المحاصيل والمنتجات الزراعية وليس على مستوى السلع الزراعية باكملها.

ثالثا: خفض التعريفات الجمركية على المحاصيل والمنتجات الزراعية بمتوسط ٣٦٪ بالنسبة للدول المتقدمة وذلك خلال فترة ٦ سنوات باعتبار سنوات الاساس (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨)

رابعا: ضمان حد أدنى لفتح الاسواق للواردات من المحاصيل والمنتجات الزراعية من خلال حصص التعريفات بالنسبة للدول التى لم تبلغ وارداتها من تلك السلع ٥٪ من الاستهلاك المحلى لهذه السلع.

خامسا: خفض الدعم المحلى وهو الدعم الذى لا يوجه الى الصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية بنسبة ٢٠٪ من فترة الاساس (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) خلال فترة التطبيق وفى حالة ما اذا كان الدعم الداخلى او المحلى اقل من ٥٪ فان الدولة لا تلتزم بتطبيق اية تخفيضات وفيما يتعلق بالمزايا التى حصلت عليها الدول النامية فى جولة اوروجواى اشار التقرير الى المزايا او التفضيلات للدول النامية من اهمها:

إعطاء الدول النامية ميزة افضل فى حجم تخفيضات التعريفة الجمركية والدعم المقدم للصادرات الزراعية والدعم المحلى او الداخلى حيث يبلغ معدل التخفيضات للدول النامية ثلثى التخفيضات المقررة بالنسبة للدول المتقدمة ولا تقتصر الميزة التى اعطيت للدول النامية على حجم التخفيضات فقط ولكن ايضا بالنسبة للفترة التى يجب ان يتم فيها تنفيذ هذه التخفيضات حيث حددت بـ ١٠ سنوات للدول النامية وست سنوات للدول المتقدمة، كما اعطت ميزة تفضيلية بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل حيث اعطتها من تلك التخفيضات بصورة كاملة.

استثناء المساعدة الغذائية من اتفاقية دعم الصادرات بشرط ان تكون تلك المساعدات محددة فى اطار الأسس العامة للفاو.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١/١٠/١٩٩٩

فى المؤتمر الوزارى الثالث فى سياتل

ضمانات للدول النامية فى مواجهة تحرير تجارة الخدمات

مصر مستعدة لدخول دائرة المنافسة فى قطاعات التشييد والخدمات المالية والمصرفية والسياحية والمواصلات



د. أحمد شرف الدين   ماجدة شاهين

يتوقع الخبراء أن يشهد الاجتماع الوزارى الثالث لوزراء التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية مناقشات ساخنة وتصادما فى المصالح وتباينا فى مواقف الدول النامية والمتقدمة تجاه قضايا عديدة مثل سياسات المنافسة والاستثمار متعدد الأطراف وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وفتح الأسواق وإدخال معايير العمل والبيئة والدعم المحلى والإجراءات المضادة للإغراق.

ومن الموضوعات المطروحة أيضا على أجندة المفاوضات المقبلة، التى ستعقد فى سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية أواخر نوفمبر المقبل مسألة تحرير التجارة فى الخدمات جاتس.

ويوضح الدكتور شرف الدين عضو لجان التحكيم بمنظمة التجارة العالمية أن هذه الاتفاقية هى نتاج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتنص على دخول أعضائها فى جولات تفاوضية بعد مضى خمس سنوات على بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥ بهدف تخفيف أو إلغاء الآثار السلبية الناتجة عن التجارة فى الخدمات كوسيلة من وسائل النفاذ الفعال إلى الأسواق للوصول إلى المنفعة المتبادلة وتحقيق التوازن الشامل بين الحقوق والالتزامات.

ونوه أن المؤتمر الوزارى الثالث لوزراء التجارة للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية فى الشهر المقبل سوف توضع فيه المبادىء والإجراءات الخاصة بكل جولة من الجولات التفاوضية.

وحول الموقف المصرى من اتفاقية تحرير قطاع الخدمات.

قال شرف الدين: إن مصر قدمت جداول التزامات بفتح أسواقها أمام أربعة قطاعات، هى البناء والتشييد والخدمات المالية والمصرفية والسياحية والمواصلات وهذه القطاعات هى التى تطبق عليها المبادىء الأساسية للاتفاقية، وهى النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية والمعاملة على أساس الدولة الأولى بالرعاية.

ومضى يقول: إنه يتعين على أى عضو فى المنظمة فى نطاق القطاعات التى أصدر فيها تعهدات بالالتزام بالنفاذ إلى الأسواق وإلغاء القيود، التى تعرقل تحرير التجارة كالحد من عدد موردى الخدمات أو عدد العمليات الخدمية أو عدد الأشخاص الطبيعيين، الذين يجوز توظيفهم فى قطاعات خدمية معنية واشتراط شكل قانونى محدد لتوريد الخدمات مع الأخذ فى الاعتبار مراعاة حق كل دولة عضو فى اتخاذ إجراءات استثنائية من مقتضيات مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩٩٩/١٠/١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:
وفاء البرادعى

ولفت الانتباه إلى أن تعهدات مصر فى قطاعات الالتزام بتحرير التجارة الأربعة يقتضى منها مراجعة بعض القيود على تشغيل العمالة الأجنبية واقناع منظمة التجارة العالمية (WTO) باتساق تقييد الملكية فى أسهم البنوك فيما يزيد على ١٠٪ من رأس المال المصدر بموافقة البنك المركزى المصرى واتساق هذا القيد مع مبدأ المعاملة الوطنية بحيث تسرى على الوطنيين والأجانب على السواء.

ومن جانبها اشارت الدكتورة ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية واحد المفاوضين المشاركين فى مؤتمر وزراء التجارة الثالث فى سياتل الأمريكية إلى أن هذه الاتفاقية بنيت على اساس الأخذ فى الاعتبار الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث ينص احد بنودها على مراعاة الاحتياجات والمتطلبات التنموية للدول النامية عند تحرير قطاع الخدمات بها.

واضافت أن الاتفاقية تتيح للدول تحديد القطاع الذى ترغب فى تحريره وهو ما يعرف بالقائمة الايجابية وهو على عكس القائمة السلبية تماما ، حيث إن جميع القطاعات واردة فى جداول الالتزامات وعلى الدول تحديد الاستثناء مما يشكل صعوبة أمام الدول النامية، فقد يحدث أن تغفل عن أحد القطاعات أو اختيار القطاع الأفضل الواجب تحريره.

وأشارت إلى أن الدول النامية تسعى لتضمين إجراءات وقائية إضافية فى إطار اتفاقية التجارة فى الخدمات (جاتس) تكفل لها وجود ضمانات عند تحرير قطاع الخدمات وتتفادى أى عقبات قد تحدث أثناء تحريره مؤكدة أن وجود هذه الإجراءات ستشجع المزيد من الدول على الدخول فى تحرير هذا القطاع.

وتساءلت. لماذا لا تمنح للدول النامية مثل هذه الإجراءات؟ وهو ما يجب أن يسعى إليه المفاوض فى المفاوضات المقبلة.

ولفتت الدكتورة ماجدة شاهين الانتباه إلى أن تحرير التجارة فى خدمات الاتصالات من الأمور، التى يجب التفكير جديا فى تحريرها من جانب الدول النامية لما سوف تحققه من وجود بنية أساسية قوية للاتصالات ترفع من كفاءة أنظمتها إلى جانب منافسة سعرية تحقق سعرا أقل وجودة أفضل فضلا عن قدرتها على التعامل مع احدث الأنظمة التجارية الحديثة، وهى التجارة الالكترونية.

وحول التنظيم القانونى للتجارة الالكترونية فى القرن المقبل يقول الدكتور شرف الدين إن نقطة الخلاف الرئيسية فى المفاوضات المرتقبة تقع حول موقعها فى تجارة السلع والخدمات مما سوف يؤثر على اسلوب تحريرها، خاصة فيما يتعلق بمعاملاتها الضريبية.

ومضى يقول: لكى تنظم التجارة الالكترونية، فلابد من توافر انعقاد العقود وإبرام الصفقات عبر شبكة الإنترنت، الذى يتطلب مراجعة جذرية لبعض القطاعات القانونية مثل قواعد تكوين العقود واثباتها وتبنى أساليب جديدة فى الالتزام وتحديد هوية الملتزم كالتوقيعات الرقمية فى إطار تقنى متطور يضمن الأمن للمعاملات منوها أن مصر لم تصدر حتى الآن اية تعهدات بشأن خدمات الحاسب الآلى والمعلومات والخدمات التجارية بصفة عامة.

بينما يرى ريتشارد سيلف المفاوض الأمريكى المعنى بالخدمات بمنظمة التجارة العالمية أن موضوع التجارة الالكترونية سيحظى بأهمية خاصة من جانب مختلف الدول وستدور حوله مناقشات ساخنة فى جولة سياتل المقبلة، خاصة أن هناك نحو ٩٠ دولة من الدول الأعضاء فى المنظمة قطعت على نفسها الالتزام بتوفير شبكات اتصالات قوية ومناسبة.

وفيما يتعلق بموقف الدول النامية قال: إن هذه البلدان لديها ديناميكية خاصة بها ولكن يتعين عليها وضع إطار مناسب يحدد أبعاد هذه التجارة باعتباره مجالا جديدا وتوفير بنية أساسية قوية للاتصالات وتشجيع القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال لتعزيز المنافسة وإلغاء الاحتكارات والسماح بوجود تعاملات تجارية تنافسية تفتح المزيد من الأسواق.

وحول المفاوضات المقبلة قال سليف إن هناك ثلاثة محاور اساسية سيتم التفاوض بشأنها فى إطار تحرير تجارة الخدمات الأول يتعلق بأنماط التنفيذ، التى بتيسر انتقال الخدمة عبر الحدود الوطنية والثانى خاص بالفائدة التى يمكن أن تستثمر من الدخول فى هذا التحرير كالقدرة على بناء مؤسسات قوية تحقق الوجود التجارى للدولة المضيفة للخدمة والأخير يختص بالانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين لتقديم الخدمات عبر الحدود، مؤكدا أن هذه المحاور ستطرح فى اجتماعات سياتل أو تعتبر من نقاط الخلاف الأساسية بين الدول النامية والدول الكبرى.

وفى هذا الصدد توضح الدكتورة ماجدة شاهين أن الدول النامية ومنها مصر وباكستان والهند تدفع باستخدام الأشخاص الطبيعيين بينما نجد فى المقابل تنصل الدول الكبرى من تحرير هذا البند إلى جانب ربطه بالوجود التجارى الطبيعى الذى يعنى انتقال الأشخاص ووجودهم الذى سيتم وفق الحاجة الاقتصادية للدول ومن خلال الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات والبنوك.

بينما يرى سيلف أنه يمكن طرح العديد من الضمانات فيما يتعلق بانتقال الأشخاص الطبيعيين مع مراعاة الدقة فى نوعية هذه الضمانات قبل الدخول فيها بصورة شاملة.

وأوصت الدكتور ماجدة شاهين الدول النامية أن تسعى إلى التنسيق فيما بينها وأن تحدد المدى الذى يمكن أن تقدمه لها الدول المتقدمة وأن تعرف حجم التزاماتها التى يمكن أن تفى بها حتى لا تقيد بالتزامات جديدة.

وطالبت بتشكيل مجموعات عمل تتولى إعداد دراسات شاملة حول العلاقة الترابطية بين التجارة والمنافسة والاستثمار والبنية وتسهيل التجارة إلى جانب الضوابط غير التميزية والضمانات والالتزامات الخاصة بقطاع الاتصالات لتوفير الأمان والدقة ولزيادة استخدام وانتشار هذا القطاع والاستفادة من تحريره.

ويؤكد ريتشارد سيلف أهمية تهيئة المناخ الذى يتيح التوصل إلى التوافق فى الآراء بين الدول النامية وأهمية مشاركة القطاع الخاص فى المفاوضات المقبلة لتحقيق التوازن بين التنظيم والمتابعة والمنافسة وتحديد مقدم ومستخدم الخدمات، مشيرا إلى أن مصر لديها الاستعداد الفنى المتكامل من خلال فريق المفاوضين المصريين ذى الخبرة العالية ونحو ٢٥ لجنة استشارية معنية بقطاع الخدمات تضم فى عضويتها القطاعين الرسمى والخاص.

وقال المفاوض المعنى بالخدمات فى منظمة التجارة العالمية إن التنسيق والتشاور مستمران بين الهيئات التنظيمية واللجان المتخصصة المعنية بالمفاوضات المقبلة سيتيح لمصر أن تخرج برؤى واضحة وبمنظومة متكاملة تعزز من مصداقيتها والتزاماتها الدولية.

وقال السيد عبد الحميد ممدوح أحد المفاوضين فى شعب الخدمات بمنظمة التجارة العالمية: إن قطاع الخدمات يسهم بشكل إيجابى فى توفير مكاسب اقتصاديةبعيدة المدى ونشاط يمكن توجيهه إلى التصدير وتحسين وتطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وأوضح أن المفاوضات المقبلة ستتركز حول محورين اساسيين وهما النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، حيث إن التحدى القائم فى إطار التحرير هو المزيد من الانفتاح على المشاركة الأجنبية وتحديد قطاعات خدمية تحقق امكانات نمو واسعة وأقل المخاطر فى الأسواق.



المصدر : الأهـــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ / ١٠ / ١٩٩٩

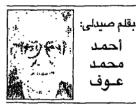
وأضـــاف أن تحــرير التـــجـــارة فى الخدمات من الأمور الضرورية فى الوقت الحـالى حـيث إن تطوير هذا القطاع لن يتأتى إلا من خلال تحريره وانفتاحه على العالم الخارجى، حيث أثبتت الدراسات الحـديثة أن الاسـتـثـمـارات الأجنبـيـة المباشـرة ومـا تأتى به من تكنولوجـيـا وخبرة يصاحبها التقدم التكنولوجي والتقنى ورءوس الأموال والخبرة العلمية والعملية ومن ثم مع تزايد اسـتـخـدام التكنولوجـيـا فى المسـتـقـبل سـتـزداد الحـاجة إلى توفـيـر خـدمـات متطورة ومستحدثة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٩

الحماية الفكرية.. ودهاليز البحث العلمى



بقلم صيدلى: أحمد محمد عوف

وسط زفة تطبيق اتفاقية «الجات» التى من أهمها الحماية الفكرية وحفظ حقوق الغيروعدم تقليد المنتجات.. برزت هذه القضية القومية من خلال معايشتى لها.

وهذا المقال ليس شكوى ولكنه دعوة صريحة لتغيير نظام الحماية الفكرية وبراءة الاختراع فى اكاديمية البحث العلمى ووزارة الصحة بالنسبة للأدوية ووزارة الصناعة بالنسبة للمخترعات وغيرهما من الوزارات المعنية.

وهذه الدعوة تطالب بوضع نظام الحماية الفكرية لأى مصرى يتقدم باختراع لحفظ حقه أمام الغير أولا. ويتم هذا بسرية وتحفظ تام وهذا حقه دستوريا ولأى جهة الحق فى اعطائه شهادة براءة الاختراع حسب ما تراه بعد ذلك لكن تظل الحماية سارية المفعول حتى يتسنى له تسويق اختراعه عالميا.

لقد تقدم صديق لى لحماية منتجه وهو خاص بمرض ما ورصدت احدى الشركات الامريكية لعلاجه واكتشاف جينه الوراثى بليون دولار لاجراء البحوث عليه وعلاج هذا المرض. وتقدم الى اكاديمية البحث العلمى لحماية منتجه وأخذ براءة الاختراع وكتب كل تفاصيل مكونات المستحضر وطريقة تحضيره وهى طريقة تعتبرمستحدثة صيدلانيا. ودفع الرسوم وطلبت منه الاكاديمية عدة رسوم أخرى وبعد عامين وصله خطاب من الاكاديمية برفضه بحجة أنها لاتعطى براءة اختراع ولاتحمى مستحضرات عشبية.

وتقدم لتسجيله بلجنة السياسات الدوائية وفى جلسة وعلى الورق رفض مبدأ الغرض منه ولايكتب عليه المواصفات التى تجعله دواء عالميا. ولم تكلف اللجنة خاطرها- بإجراء الابحاث الإكلينيكية عليه- وهذا الدواء فى مجال تخصصها.

●●●

واتصل صاحبنا بشركات كبرى عالمية ورب ضارة نافعة. بعدها اكتشف أن مادة كان يستخدمها وكان يظنها هامشية. وجد أن ثمة ابحاثا قام بها ثلاثة من كبار علماء الكيمياء الحيوية بالعالم على هذه المادة ووجدوا انها تقوم البروتين الذى يصنع الجينات فى الخلايا فربط صاحبنا هذا بمنتجه وهذا سبب قوة علاجه. واتصل برئيس الباحثين وطلب منه معلومات تفصيلية عن صلة هذه المادة بجين معين بالخلايا. فارسل له نص بحثين نشرهما مؤخرا فى أكبر مجلة علمية عالمية. وهذان البحثان اصبحا وثيقة لها مصداقيتها العلمية بالنسبة لدوائه امام اى جهة بحثية.

وصاحبنا لم يسرق هذا البحث لأنه يتحدث عن نقطة بعيدة كل البعد عن مفعول هذا الدواء.

فلو اعار أساتذتنا انتباههم وكلفوا خاطرهم واهتموا بما يعرض عليهم لتقدمت مصر وظهر فيها من يستحقون جائزة «نوبل» واصبح لها مخترعات تخضع للحماية الفكرية. فليس لدينا مع كل أسف دواءواحد يخضع لهذه الحماية سوى دواء «شام» الذى اخترعه الدكتور منصور خليفة الذى تتلمذ عليه كبار أساتذة كليات الصيادلة فى مصر. ورغم هذا ذاق الامرين لتسجيله وتنازل عن حقوقه لشركة النصر لتحتكر انتاجه وفاء لمصر.

●●●

المهم صاحبنا وافقت عدة شركات على اجراء التجارب على دوائه ومن بينها اكبر معهد فى الهندسة الوراثية بأمريكا يبحث فى جين هذا المرض لحساب شركة عالمية.لكن السؤال الذى تلح عليه هذه الشركات.. هل هذا الدواء تحت الحماية فى مصر؟ وحذرته من سهولة لطشه. لكن صاحبنا قامر بكل ثروته والسنين التى قضاها فى ابحاثه وارسل عينات لشركتين عالميتين وربنا يسترهامعاه.

وليس لدينا ما نقوله سوى عظيمة يامصر. وهذا الدواء نتائجه مبشرة ولو انتج سيدخل مصرونضرب له تعظيم سلام بعدما كان جحا أولى بلحم ثوره.

برغم الاتفاق على ٩٥٪ من الموضوعات

الاتحاد الأوروبى يفشل فى وضع «استراتيجية متكاملة» لمحادثات التجارة العالمية

إسبانيا تحذر دول الاتحاد من وضع شروط مستحيلة حول العمالة للدول النامية

لوكسمبورج - وكالات الأنباء:
فشلت حكومات الاتحاد الأوروبى أمس الأول فى التوصل الى موقف موحد تخوض به الجولة الجديدة من محادثات التجارة العالمية فى مدينة سياتل الامريكية في أواخر الشهر المقبل. وتراوحت الاختلافات بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبى بين حقوق العمل وسياسة مكافحة الاغراق والقضايا المتعلقة بالهوية الثقافية للدول الاعضاء في مواجهة الثقافة الأمريكية. وصرح كيموساسى وزير تجارة فنلندا الذى ترأس بلاده الاتحاد الأوروبى حاليا بأن الدول الاعضاء فشلوا فى تسوية الخلافات الا ان هناك اتفاقا بشأن ٩٥٪ تقريبا من الموضوعات المعلقة باستثناء تلك المتصلة بقضايا العمالة والثقافة.

وأكدت فرنسا خلال الاجتماع الوزارى في لوكسمبورج أهمية الحفاظ علي معالم الهوية الثقافية من الغزو الأمريكى التليفزيونى والسينمائى في الوقت الذى دعت فيه المانيا إلى تشكيل مجموعة عمل خاصة بقضايا العمالة والتجارة بعد ان تعثرت الدول الأعضاء فى الوصول إلى اتفاق بشأنها. وتأمل المفوضية الأوروبية في الوصول إلى اجماع تام على القضايا المنتظر طرحها أمام اجتماع سياتل المقبل الذى يتضمن جدول أعماله قضايا الزراعة والخدمات والمنافسة والاستثمار والتعريفة الجمركية.

وقال الوزير الفنلندى ان كل يوم جديد يكلف الاتحاد الأوروبي الكثير نظرا لصعوبة طرح وجه نظر الأوروبيين بشأن قضايا التجارة العالمية قبل وقت قليل من الجولة المقبلة من محادثات التجارة العالمية. ويعقد الاتحاد الاوروبى اجماعا اخر اليوم على مستوى السفراء للتوصل إلى اتفاق نهائي. وأعرب وزير الشئون الخارجية الأسبانى رامون دى ميجيل عن تشاؤمه من التوصل الى تسوية شاملة، وقال انه سيصاب بالدهشة لو تم التوصل إلى اتفاق كامل. وتعد مسألة معايير العمل من النقاط الشائكة فى المناقشات التى ترى دول الاتحاد الاوروبى انها دون المستوى فى معظم دول العالم، وتريد بعض دول الاتحاد الاوروبى وخاصة دول الشمال اثارة هذه المسألة فى جولة المفاوضات المقبلة التي يصفها الاتحاد بانها «جولة الألفية» وترفض الكثير من الدول النامية بقوة اي ربط بين معايير العمل والتجارة خشية أن تسعى الدول الفنية الى فرض عقوبات على الدول التي لا تحقق معايير عمل معينة.

وقال الوزير الاسبانى ان كل الدول التى تريد ان ترهن فتح الاسواق باقامة معايير عمل انما تضع شرطا مستحيلا امام الدول النامية. وقال ريتشارد كابرون وزير التجارة البريطانى ان بلاده توافق على اقتراح الاتحاد الاخير الخاص بعقد منتدى لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية لبحث مسائل التجارة والعمل.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/١٠/١٢

جولة جديدة من مفاوضات الجاتس:

هل تربح مصر فى سياتل؟!

نحن على وشك جولة جديدة من المفاوضات حول اتفاقية التجارة فى الخدمات، والمعروفة اختصارا باسم الجاتس.. حيث يجتمع ممثلو الدول الأعضاء فى منظمة التجارة الدولية فى نهاية نوفمبر القادم بمدينة سياتل الأمريكية للاتفاق على مزيد من التحرير فى تجارة الخدمات وتخفيض القيود على بعض الالتزامات السابقة فى هذا المجال.

وفى مثل هذه المفاوضات.. ونظراً لاختلاف موازين القوى.. إما أن تكسب الدول المتقدمة الجولة كما حدث من قبل، وإما تحاول الدول النامية ومنها مصر الحصول على قدر من المساعدات المالية والفنية، أو على الأقل تأجيل تحرير بعض الأنشطة الخدمية غير القادرة على المنافسة الدولية.

ومن المعروف أن الخدمات تساهم بحوالى ٥١٪ من الناتج المحلى الإجمالى(الصناعة ٣٢٪ والزراعة ١٧٪)، وأن حصة مصر من التجارة الدولية فى الخدمات لا تتجاوز ٧٢٪، وسبق وأن قدمت مصر فى جولات سابقة من المفاوضات ٢٨ التزاما بالتحرير التدريجى فى أربعة قطاعات رئيسية للخدمات.. هى البنوك والتأمين، والسياحة، والنقل، والبناء والتشييد.

والآن.. هل لدينا تصور معين لمفاوضات سياتل؟

فى محاولة لتعريف مجتمع الأعمال فى مصر بالقضايا المتوقع مناقشتها فى الجولة المقبلة، وتقييم الالتزامات المصرية تجاه الاتفاقية، وبلورة استراتيجية معينة لتقوية المركز التفاوضى لمصر.. نظم المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ندوة خاصة بهذا الغرض ودعى إليها العديد من المعنيين فى مصر.. ولكن النتيجة كانت على خلاف المحاولة!.. فأغلب المدعوين لم يحضروا.. ولم يقدم المتحدثون تقييما للماضى ولا تصور، للمستقبل، واتضح أن الموضوع أصعب وأكثر تعقيداً مما يعتقد البعض.. وعلى أية حال لم تذهب جهود والمنظمين سدى.. فقد نبهت لأهمية الموضوع وخطورة آثاره المتوقعة على الاقتصاد المصرى..

ومع أن حديث وزير التجارة د. أحمد جويلى فى افتتاح الندوة كان عاما وبرتوكولياً، فقد أعلن أن مصر تشارك بفاعلية فى المفاوضات الدولية، وكان لها دور بارز فى الاجتماعات الوزارية فى جولة أوروجواى.. وأن مصر بصدد تكوين وحده دائمة فى مصر لمنظمة التجارة العالمية لتنفيذ كافة الاتفاقات المبرمة فى إطارها وإعداد الكوادر البشرية للتعامل معها.

محمود نجم

وأكد الوزير على أن مستقبل مصر يتجه إلى قطاع الخدمات نظراً لتوافر الموارد البشرية المؤهلة، وأن هذا القطاع حقق فائضا عوض بعض العجز فى الميزان السلعى، وأنه يمكن الاستفادة من التجارة الإلكترونية فى زيادة الصادرات المصرية مشيراً إلى أن منظمة التجارة العالمية أعلنت فى وقت سابق عن عدم فرض ضرائب أو تعريفات على البلدان التى تتعامل بالتجارة الإلكترونية، لحين التوقيع على اتفاقية لتنظيم هذا المجال.. انتهى كلام الوزير!!

أما السفيرة ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية فقد طالبت بمشاركة القطاع الخاص مع الحكومة فى الجولة القادمة من المفاوضات باعتباره أحد العوامل المكملة لدور المفاوض المصرى للوصول إلى أفضل اتفاق، ولفتت الانتباه إلى أن الجولة القادمة ستكون من أصعب الجولات نظرا لأن البلدان المتقدمة ستطرح موضوعات جديدة مثل معايير العمل والشفافية فى المشتريات الحكومية وربط التجارة بالبيئة.. وأشارت إلى أن اتفاقية الجاتس جاءت منصفة للدول النامية فى بعض النواحى، حيث رتبت التزامات على الدول المتقدمة لتطوير الخدمات فى الدول النامية، كما نصت على التفاوض بشأن مبدأ معاملة المنتجات الأجنبية ذات معاملة المنتجات الوطنية.. أى لا يفى مجرد السماح بالدخول أن تتم المعاملة بالمثل ولكن أن تتم من خلال شروط تحددها الدول المضيفة.

ونبهت السفيرة ماجدة شاهين إلى أنه قبل التفاوض على أى تنازلات جديدة يجب النظر أولا إلى مدى ما تقدمه الدول المتقدمة، وأيضا متابعة الإدارة الأمريكية وما يمكن أن تذهب إليه فى التفاوض فى ظل عدم التفويض من الكونجرس بذلك.. حيث ستحاول أمريكا الضغط على الدول النامية للحصول على أكبر قدر من التنازلات ثم تعرض الصفقة كلها على الكونجرس للموافقة.

وقدمت الدكتورة سحر التهامى عرضا وتحليلا لقطاع الخدمات فى مصر والذى يساهم بنسبة ٥١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتتركز الصادرات منه فى مصادر تقليدية مثل السياحة وقناة السويس وهو ما يؤدى إلى تذبذبات كبيرة فى إيرادات النقد الأجنبى.. وأشارت إلى أن مختلف الدول تقوم حاليا بإعداد استراتيجيات تفاوضية لتنظيم مكاسبها فى الجولة المرتقبة من المفاوضات.. مع العلم أنه يجوز للدول وبشكل منفرد تحرير التجارة وتعزيز المنافسة داخل اقتصادياتها بدون الحاجة إلى ربط هذه السياسات باتفاقية متعددة الأطراف.

وأوضحت أن مصر قدمت ٢٨ التزاما بالتحرير التدريجى فى أربعة قطاعات بمتوسط ٧ التزامات فى كل قطاع.. وأن مصر لا تختلف كثيرا عن أى بلد نام أو متوسط من حيث عدد

الالتزامات فـي القطاع أو التغطية القطاعية.. ولكن يلاحظ أن مصر تقدمت بالتزامات أقل من الدول النامية الكبرى أو المتقدمة.

ومع أن الدكتورة سحر أشارت إلى مرونة اتفاقية تجارة الخدمات وأن المفاوضات التى ستبدأ فى سياتل الأمريكية سوف تستغرق ثلاث سنوات ، ومن ثم لا داعى للاستعجال بتقديم التزامات محددة.. إلا أنها أكدت على وجود أمرين يهددان من عملية تحرير تجارة الخدمات بمصر.. أولهما هيمنة الاحتكارات الحكومية على العديد من قطاعات الخدمية فى العقود الأربعة الماضية ولذلك يجب إصدار قوانين فعالة لمكافحة الاحتكارات.. والأمر الثانى هو أن الحكومة تعتبر تحرير التجارة فى الخدمات وسيلة لتحقيق أهداف أخرى.. مثل توفير الخدمات بأسعار اقل لمصدرى السلع، ورفع معدلات الادخار والاستثمار بالإضافة إلى إحراز تقدم فى برنامج خصخصة شركات القطاع العام.

وأعلن عبد الحميد ممدوح ممثل شعبة التجارة فى الخدمات فـى منظمة التجارة العالمية.. أن الجاتس ليست اتفاقية محببة لدى الجميع ولكنها إعادة لتأكيد التجارة العالمية من خلال إطار قانونى ينظم التعاملات التجارية والخدمات وأوضح أن الاتفاقية بها التزامات عامة تطبق على جميع الدول الأعضاء وتطبق معظمها على جميع الخدمات، والتزامات خاصة تتعهد بها الدولة العضو فى جداول محددة بمعرفتها ومقدمة منها سكرتارية المنظمة وأضاف أن الاتفاقية تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هى حرية النفاذ إلى الأسواق، ومعاملة المنتجات الأجنبية نفس معاملة المنتجات المحلية، والمعاملة على أساس الدول الأولى بالرعاية. كما أن هناك أربعة أساليب لتوريد الخدمة أو الاتجار فيها.. منها التوريد عبر الحدود، والاستهلاك فى الخارج، والتواجد التجارى، وتواجد الأشخاص الطبيعيين.. والأسلوب الأخير مقصود به الحركة المؤقتة للأشخاص، فالاتفاقية لا تسرى على الأفراد والباحثين عن عمل فى بلد آخر، ولا على الاشتراطات المتعلقة بالجنسية أو الإقامة أو التوظيف، فيجوز لأى من الدول المضيفة وضع ما تشاء من ضوابط تنظيمية لدخول الأشخاص إلى أراضيها.. مثل ضرورة الحصول على تأشيرات مسبقة.

وأشار ممثل شعبة التجارة فى الخدمات إلى أن مصر تناقش إضافة التزامات أخرى فى جدول الالتزامات الخاص بها فى الجولة القادمة للمفاوضات، كما ستناقش قضيتى النفاذ إلى الأسواق وشرط المعاملة الوطنية للمنتجات الأجنبية. وأوضح أن الإطار القانونى للجاتس لم يكتمل بعد وأن الجولة القادمة سوف تنقسم فيها المفاوضات إلى قسمين.. أولهما يختص بإرساء القواعد المنظمة للتجارة والثانى يختص بالالتزامات المحددة.. وأنه يجوز لكل دولة عضو أن تقدم جداول بها التزامات بإجراءات ترغب فى الاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة.

وقدم محمود أبو العيون نائب محافظ البنك المركزى عرضا عن تحرير الخدمات الحالية فى مصر والتى تشمل البنوك والتأمين والأوراق المالية، وأوضح أن هذا التحرير يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الدخل والنمو خاصة أن الإفراط فى التقييد والحماية يؤدى إلى انخفاض المدخرات المحلية وانخفاض الربحية والعائد وتدهور الخدمات المالية.. وأكد على أنه يجب أن نثق فى أنفسنا وفى الجهاز المصرفى وإشراف البنك المركزى عليه.. وأن هناك مساواة فى التعامل مع جميع البنوك العاملة فى مصر ويجب ألا نتخوف من تحرير الخدمات المالية لأنها محررة بالفعل فى مصر.. وأشار إلى أن التجارة العابرة للحدود فى الخدمات المالية تقدر بحوالى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ والأصول المملوكة للبنوك والمصارف العاملة فى هذا المجال تقدر بنحو ٤٠ تريليون دولار.

إما د. محمود محيى الدين مستشار وزير الاقتصاد فقد أشار إلى أن الجاتس هى منتدى دولى خارجى لتحقيق الإصلاح الداخلى.. والمشاركة فى مفاوضاتها فيه مصلحة للحكومة وللمواطن أيضا ، ولكنى قبل الحديث عن التحرير الجزئى فى تجارة الخدمات يجب أولا تحرير العقول عن الإصلاح!.

وفيما يتعلق بمجال المنافسة فى قطاع الخدمات والتشييد طالب المهندس إسماعيل عثمان أنه لكى تعمل أى شركة دولية فى مصر لابد أن تكون مالكة ٥٠٪ على الأقل من أصول الشركة ، كما يجب ألا يزيد عدد الأجانب فى أى شركة تعمل فى مصر على ١٠٪، وأن تغطى ٥٠٪ من الاستشارات من قيمة التكلفة للاستشاريين المصريين.. وذلك حتى يستطيع هذا القطاع المنافسة الدولية فى هذا المجال.. فهو من أول القطاعات التى تم تحريرها فى مصر.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥/١٠/١٩٩٩

عمرو موسى يبحث مع وزير التجارة الأمريكى ووفد رجال الأعمال الأمريكيين سبل دفع التعاون الاستثمارى والتجارى المشترك

ليست هناك مواقف جامدة فيما يتعلق بمؤتمر سياتل ونسعى للتنسيق مع جميع الأطراف خاصة الولايات المتحدة

وزير التجارة الأمريكى: الشرق الأوسط لم يشارك بصورة فعلية فى جنى ثمار التطور العالمى

نتحرك قدما فى إطار مبادرة مبارك ـ آل جور للوصول إلى منطقة التجارة الحرة المشتركة

كتبت ـ إيناس نور:

عقد السيد عمرو موسى وزير الخارجية اجتماعا مع السيد ويليام ديلى وزير التجارة الأمريكى الذى يزور القاهرة حاليا يرافقه وفد من رجال الأعمال الأمريكيين، شهد الاجتماع السيد دانيال كيرتزر السفير الأمريكى بالقاهرة.

وعقد السيد عمرو موسى اجتماعا آخر مع وفد رجال الأعمال الأمريكيين استعرض خلاله الموضوعات ذات الاهتمام المشترك على المستويين الثنائى والاقليمى، كما بحث معهم الاعداد للمؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية والمقرر عقده بمدينة سياتل فى نوفمبر المقبل. ووصف السيد عمرو موسى المناقشات مع الجانب الأمريكى بانها كانت ايجابية للغاية وقال انها اكدت مجددا العلاقات القوية التى تربط البلدين. واشار وزير الخارجية إلى أن رجال الأعمال الأمريكيين قد أبدوا نوعا من الاطمئنان لمسيرة الاصلاح الاقتصادى فى مصر، وطرحوا بعض التساؤلات حول الصناعات الصغيرة والمشروعات الجديدة.

وردا على سؤال بشأن مايذكر من ان حجم التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة هزيل قال موسى: هذا ليس صحيحا فحجم التبادل يصل إلى ٤ مليارات دولار بالاضافة إلى اكثر من مليار دولار لدعم التعاون العسكرى و٨٠٠ مليون دولار للتعاون الاقتصادى وعما إذا كان قد تم بحث اشكال للتنسيق بين الجانبين. قبل انعقاد مؤتمر سياتل قال موسى: من الضرورى وجود أوجه للتنسيق ليس فقط بين مصر والولايات المتحدة ولكن فيما بيننا وبين كل الدول المشاركة.. ولابد من التنسيق مع الولايات المتحدة بوصفها صاحبة الاقتصاد الاكبر فى العالم.. وعما إذا كانت مصر قد نقلت وجهة نظر معينة تعبيرا عن موقف الدول النامية بشأن ذلك المؤتمر خاصة فى ضوء رئاسة مصر لمجموعة الـ ١٥ قال موسى: ليست هناك مواقف جامدة أو مبدئية فى ناحية معينة.. ولكن هناك مصالح يجب أن تناقش وتبحث.

وحول احتمال موافقة مصر على استئناف أعمال اللجان متعددة الأطراف قال موسى إن مصر ليست ضد استئناف عملية السلام على جميع مساراتها الثنائية او متعددة الأطراف مادام هناك تنفيذ للاتفاقيات وتحرك أمنى نحو الحل.. وينطبق ذلك ايضا على المؤتمر الاقتصادى الاقليمى الذى يتوقف عقده على طريق استئناف وعمل المباحثات الثنائية.

وقال السيد وليام ديلى وزير التجارة الأمريكى ان التجارة مجال مهم وتتيح فرصا ضخمة وتواجهها صعوبات وتحديات جمة ولذلك من الضرورى أن نكون مدركين لأوجه الاختلاف القائمة بين بلدينا فى ضوء الاعداد لمؤتمر سياتل وفى الوقت نفسه أن نعمل جاهدين على تحسين الاقتصاد العالمى وبوجه خاص تحسينه بالنسبة للمنطقة هنا خاصة أن الشرق الأوسط لم يشارك بصورة فعلية فى جنى ثمار التطور الذى شهدته مناطق أخرى من العالم.

مشيرا إلى أن الحديث مع السيد عمرو موسى كان مفيدا للغاية.

وحول وفد رجال الأعمال المرافق له والمجال الذى ابدوا الاهتمام به لتعزيز الاستثمارات بمصر وما اذا كان هناك اهتمام كاف من رجال الأعمال الأمريكيين بدفع مزيد من استثماراتهم للسوق المصرية قال ديلى.. إن رجال الأعمال الأمريكيين ـ مثلهم مثل رجال الأعمال المصريين ـ يتطلعون إلى القيام بمزيد من الاستثمارات التى تكون مفيدة للجانبين وقد استمعوا لآراء كبار المسئولين بمصر حيث التقوا بكل من رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد واطلعوا على مسار الإصلاح الاقتصادى والانفتاح بمصر والذى يتيح فرصا للشركات المصرية والاستثمارات الأجنبية على حد سواء ، واضاف ديلى أن الجانب المصرى يرى أن الاستثمارات الأجنبية بمصر مازالت دون المستوى وتطلع رجال الاعمال الأمريكيون لمزيد من فرص الاستثمار بمصر وأشار ديلى إلى أنه فى إطار مبادرة جور ـ مبارك للمشاركة المصرية الأمريكية تم ابرام اتفاق للتجارة والاستثمار ونحن نتحرك قدما فى هذا السياق وأوضح أن ذلك الاتفاق يتيح الكثير أمام رجال الأعمال على الجانبين خاصة أن هذه الاتفاقية تتيح الفرصة لاحقا لانشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين وهو أمر يتطلب بذل الكثير من الجهد. وفى رده على سؤال حول سبل تنشيط التعاون الاقليمى أعرب ديلى عن تفاؤله باستمرار تحرك عملية السلام قدما كى تتيح الفرصة أمام انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا العام القادم بمصر واتاحة الفرصة قريبا أمام اجتماع وزراء مجموعة طابا للتعاون التجارى وأشار ديلى إلى اهمية تعزيز التبادل التجارى بوجه عام فيما بين دول المنطقة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥/١٠/١٩٩٩

كلينتون : تحرير الصادرات الزراعية أهم أولويات مفاوضات التجارة العالمية

واشنطن تضغط بقوة على الاتحاد الأوروبى لإلغاء الدعم على المنتجات الزراعية

واشنطن ـ وكالات الانباء : فى محاولة لدفع الدول الاعضاء فى منظمة التجارة للتوصل الى اتفاق سريع، اعلن البيت الابيض ان الرئيس الامريكى بيل كلينتون سيحضر مؤتمر المنظمة الدولية المقرر عقده فى الفترة من ٣٠ نوفمبر وحتى ٣ ديسمبر المقبل فى مدينة سياتل الامريكية.

وأكد البيت الابيض ان الولايات المتحدة ستركز خلال المؤتمر الوزارى الذى ستشارك فيه ١٣٤ دولة على تحرير التجارة الزراعية العالمية وانها ترغب فى التاكيد على المزيد من فتح الاسواق العالمية امام الخدمات والسلع.

وفى خطاب امام الحزب الديمقراطى اكد كلينتون انه سيسعى بقوة لتحرير التجارة الزراعية وفتح اسواق جديدة للمزارعين الامريكيين من خلال احراز تقدم فى جولة المفاوضات المقبلة.

كما تعهد بالعمل على دفع المفاوضات بشأن صناعات الخدمات للتكنولوجيا عالية الجودة الا انه اشار الى ان الزراعة يجب ان تكون فى مقدمة الاولويات من أجل ان يستاوى هذا القطاع مع باقى قطاعات الاقتصاد الدولى.

ودافع الرئيس الامريكى عن حرية التجارة، وقال ان الاقتصاد الامريكى يمكن ان يصبح قويا للغاية، وإن يعم السلام والرخاء ربوع العالم بفضل قوة الدفع التى ستوفرها التجارة الحرة.

واقترح كلينتون دفع قضايا البيئة، والعمل الى الامام خلال اجتماعات سياتل فى محاولة لاحتواء الانتقادات الحادة التى وجهت إلى الادارة الامريكية من الداخل، والتى اتهمتها بتجاهل الاضرار التى ستحلق بالبيئة الطبيعية والعمال فى حال اقرار المزيد من الخطوات لتحرير التجارة.

وأشار إلى ان واشنطن ستتقدم باقتراح فى سياتل لتكوين مجموعة عمل حول قضايا التجارة والبيئة خلال المفاوضات المرتقبة.

وقال مسئولون امريكيون ان مجموعة العمل ستسعى لتوفيق سياسات منظمة التجارة العالمية مع المعايير الدولية الخاصة بالحد الادنى للاجور وحقوق العمال فى تشكيل التنظيمات النقابية.

وشن كلينتون هجوما على الدعم الاوروبى للصادرات الزراعية، وقال : إن مثل هذه الممارسات يجب الحد منها لان جميع المزارعين فى جميع انحاء العالم يجب ان يخضعوا لمعايير المنافسة نفسها بدون تدخل من الحكومات.

ومن جانبه، صرح وزير الزراعة الامريكى دان جليكمان بأن الولايات المتحدة تسعى للوقف النهائى لدعم الصادرات الزراعية وخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية التى تصل الى حوالى ٥٠٪ فى انحاء العالم، وقال الممثل التجارى الامريكى شارلين بارشيفسكى ان الولايات المتحدة حصلت على دعم من عدد من الدول بما فيها الكثير من الدول النامية التى تواجه منافسة غير عادلة من الدعم الذى توفره دول الاتحاد الاوروبى للمنتجات الزراعية حاليا.

ويذكر ان الدول الخمس عشرة الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى والتى تشكل ٨٥٪ من نسبة الدعم العالمى للمنتجات الزراعية تخوض مع دول اخرى معركة للابقاء على الحواجز التجارية التى تحمى مزارعيها من التهديد الذى ستشكله الصادرات الزراعية الامريكية فى حال فتح الاسواق الدولية.



الاتحاد الأوروبى يهاجم «الأجندة الأمريكية» لمفاوضات التجارة العالمية المرتقبة

واشنطن ـ كانبرا ـ وكالات الأنباء:
انتقد الاتحاد الأوروبى بشدة الاجندة التجارية للرئيس الامريكى بيل كلينتون التى اعلنها أمس الاول وقال إن ما طرحه يمكن ان يفسد الجولة القادمة من مفاوضات التجارة العالمية المقرر لها ان تبدأ يوم ٣٠ نوفمبر المقبل فى مدينة سياتل الأمريكية. وقال المفوض التجارى الاوروبى باسكال لامى أن الأجندة الأمريكية محدودة للغاية وأنه بدون اجراء تغييرات جذرية لن يمكن اطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية. ويعترض الاتحاد الاوروبى بشدة على منح اولوية لتحرير قطاع التجارة الزراعية وفقا لما تراه الولايات المتحدة بالاضافة إلى خلافات حول مسائل أخرى. وقد رد الرئيس الامريكى على منتقديه أمس بالاشارة إلى أنه سيسعى من خلال المفاوضات التجارية إلى ايجاد فرص للتجارة الامريكية ولاطراف أخرى فى اطار عملية عادلة للمساواة فى الفرص بين الاغنياء والفقراء. فى الوقت نفسه، حذرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى من احتمال تعرض الاقتصاد العالمى لهزة فى معدلات النمو نتيجة عودة قوى الحمائية الامريكية. واكد جونستون أن زيادة دعوات فرض قيود حمائية داخل الولايات المتحدة سيؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة عالميا. كما أكد المنتدى الاقتصادى العالمى ان الأزمة الاسيوية قد انتهت وأن رؤوس الاموال الدولية فى طريقها إلى الزيادة فى المرحلة القادمة. وقال الخبير الدولى كلوبسمانجا فى المنتدى العالمى ان الشهور القادمة ستشهد اقلاع الكثير من المستثمرين عن حالة الترقب والانتظار من أجل اختبار درجة الانتعاش الاقتصادى فى شرق اسيا. على جانب اخر اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى موقفا موحدا ازاء مفاوضات انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.



هجوم حاد بالكونجرس على مقترحات كلينتون لتحرير التجارة

واشنطن - وكالات الأنباء - تعرضت الأجندة الأمريكية لتحرير التجارة الدولية التى قدمها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون قبل يومين لهجوم حاد من المحافظين الجمهوريين والناشطين الليبراليين فى الكونجرس، وكذلك من نقابات العمال الأمريكية والمدافعين عن البيئة. إما لاعتبارها معوقة للتفاوض حول دورة جديدة لتحرير التجارة الدولية أو لأنها غير كافية لمعالجة قضايا الحقوق العمالية وحماية البيئة التى تضمنتها الأجندة. وكان الرئيس كلينتون قد طرح مقترحاته بشأن تشكيل مجموعة عمل لبحث مدى اتساق السياسات الحالية لمنظمة التجارة العالمية مع الأوضاع العمالية العادلة ومدى تأثيرها على مستويات الأجور. كما دعا إلى أن تبحث منظمة التجارة العالمية فى مؤتمرها المقبل الذى يعقد فى سياتل فى ٣٠ نوفمبر مسألة ازالة التعريفة الجمركية على خدمات وتكنولوجيا حماية البيئة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٩

تحرير التجارة العالمية

جولة الألفية.. سياتل ملعب الأقوياء وحدهم!

عزت إبراهيم

العد التنازلى لبدء «جولة الالفية» التى ستحدد مسيرة التجارة الدولية اقترب، ولم يتبق سوى حوالى ٤٠ يوما للتوصل الى قرارات محددة من جانب الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير الاسواق، وإلغاء المزيد من حواجز التجارة القائمة ، وأمام اقتراب ذلك الحدث المهم الذى تستضيفه مدينة سياتل الامريكية اعتبارا من ٢٩ نوفمبر المقبل، ينبغى الإجابة على الكثير من الاسئلة البالغة الاهمية ، وفى مقدمة هذه الأسئلة : هل يمتلك العالم النامى او الثالث اوراقا كافية لاقناع الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية البارزة بدوره فى الاقتصاد العالمى، وما هى مساحة المناورة التي تمتلكها الدول النامية فى مواجهة الاوراق السياسية التى فى حوزة الكبار، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى واليابان.

الواقع يشير الى ان الدول الناشئة اقتصاديا تحاول إيجاد موقع لها فى عملية اتخاذ القرار فى منظمة التجارة العالمية، والتأثير على وضع القرار ، لكن شراسة المنافسة بين الاقطاب الكبار فى التجارة الدولية يحول دون تمكنهم من إنجاز اى هدف، بل ان الشواهد الأخيرة تدلل على أن الدول النامية لن تجد امامها سبيلا آخر إلا الدفاع عن القليل من المكاسب التي تحصل عليها من خلال الاتفاقات الثنائية مع دول العالم الأول.

لقد ضاعفت الشهور الأخيرة من عبء المهمة السياسية لاقتصادات العالم النامى فى مواجهة الكتل القوية، فها هى منظمة التعاون الاقتصادى لدول اسيا والباسفيك «منتدى الأوبيك» تضع الخطوط العريضة للاتفاقات المرتقبة فى سياتل مدعومة بالثقل الأمريكى واليابانى وتحكمها فى ٧٠٪ من التجارة العالمية، ولا يعوق تنفيذ «الأوبيك» لخطتها الطموح لتحرير الاسواق سوى المقاومة الاوروبيةلتلك العملية، فدول المنتدى تحتاج الى دعم الاتحاد الاوروبى لاتمام عملية تحريرها في قطاعات رئيسية فى التجارة العالمية. وبمعني أدق لابد من إيجاد إجماع يصل الى ٨٥٪ لإقرار التحرير وفقا لقواعد المنظمة الدولية، وبالتالى فإن المساندة الأوروبية مطلوبة للموافقة على بنود الاتفاق فى سياتل دون مصاعب. لكن السند الأوروبى غير مهيأ الآن لتلك الخطوة، فكيف يدخل الاوروبيون فى اتفاق علي تحرير التجارة ، فى الوقت الذى ترتفع فيه الأصوات من داخل الكونجرس الأمريكى تدعو الى اغلاق السوق الأمريكية في وجه الواردات الأوروبية بعد أن وصل العجز التجارى الأمريكى الى مستويات قياسية غير مسبوقة فى الشهور الأخيرة ، بالاضافة الى تمسك الاتحاد الأوروبى بدعم القطاع الزراعى - تحديدا - رغم المعارضة الأمريكية ومعظم دول العالم - لهذا الاتجاه، والاتجاه الأخير فى العلاقة بين الكبار والصاعدين هو ظهور بوادر لوضع بعض القيود غير محددة الملامح فى العلاقات التجارية الدولية، فالاتحاد الأوروبى يرغب فى ربط معايير «العمل» والتجارة معا مما يتيح فرض عقوبات على الدول التى لا تحقق مستوى معينا بشأن ظروف العمل، ورغم معارضة دول عديدة ومنها أعضاء فى الاتحاد الأوروبى نفسه إلا أن الولايات المتحدة تلوح للدول النامية بإمكانية حصولها على امتيازات تجارية معينة فى حال اقرارها لهذا المطلب غير المحدد الملامح حتى الآن، وفي نفس الاطار ، فإن أحدث تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية يقترح وضع معايير بيئية ترتبط بالتجارة، وقوبل التقرير بهجوم من الدول النامية ايضا لأنه يسمح للدول الغنية بالتحكم فى صادرات الدول النامية بدعوى المقاييس البيئية الجديدة.

وما سبق يلمح فقط الى حجم المتاعب التي تنتظر الدول النامية والعالم الثالث فى مواجهة مناورات سياسية صعبة فى سياتل وغيرها من الجولات المقبلة لتحرير التجارة، والتى لن تكون جولة سياتل سوى المقدمة منها، واذا كانت العواصم الغربية قد مضت أخيرا فى الترويج لسياسة جديدة هى ربط المساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها بما فى ذلك الامتيازات التجارية بمدى التقدم في التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة، فإن عبء مجاراة الاغنياء يبدو هما ثقيلا على أكتاف العالم الثالث، فالمطلوب تحرير التجارة وفتح الباب علي مصراعيه امام الأقوياء ثم الحديث فى مرحلة تالية عن «حقوق الضعفاء»!



خلافات حول القضايا الرئيسية فى مؤتمر منظمة التجارة العالمية

الهند ترفض الضغوط الأمريكية والأوروبية لطرح مشكلات العمالة والبيئة

واشنطن - وكالات الأنباء - بدأت الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية فى إعداد ملفاتها بشأن تدشين دورة جديدة من مفاوضات تحرير التجارة العالمية، فى الوقت الذى حذر فيه الدبلوماسيون فى جنيف من عدم احراز تقدم كاف فى الاتفاق على القضايا الرئيسية، ومنها طرح مشكلات العمالة وحماية البيئة، رغم انه لم يتبق سوى خمسة أسابيع على انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى ٢٩ نوفمبر المقبل..

وذكرت مصادر الاتحاد الأوروبى أن الدول الأعضاء فى الاتحاد قد اتفقت فى ختام اجتماعها فى بروكسل أمس الأول على كيفية معالجة القضايا المتصلة بالعمالة وتحرير التجارة فى قطاع الأجهزة السمعية والبصرية. وقالت المصادر انه تم الاتفاق على طرح معايير العمالة فى ندوة مشتركة لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية، وان تضغط أوروبا من أجل التوصل إلى سياسة خاصة ازاء القضايا الثقافية والسمعية والبصرية تحفظ التنوع الثقافى.

فى الوقت نفسه، أعرب براجيش ميشرا مستشار الأمن القومى الهندى - عقب مباحثاته أمس الأول مع شارلين بارشيفسكى المفوضة التجارية الأمريكية - عن استعداد الهند والدول الصاعدة لإبداء المرونة من أجل التوصل إلى اتفاق على دورة جديدة لتحرير التجارة، لكنه اكد مرة أخرى رفض الدول النامية والصاعدة اقحام القضايا العمالية والبيئية باعتبارها خارجة عن نطاق تحرير التجارة العالمية. وأوضح أن الموقف سيتبلور بشكل أفضل عند استكمال المفاوضات الأمريكية - الهندية فى نيودلهى.

وترغب واشنطن فى تشكيل مجموعة عمل داخل منظمة التجارة العالمية لمراجعة السياسات الحالية للمنظمة وتأثيرها فى مستوى الأجور وظروف العمالة، فى حين يريد الاتحاد الأوروبى تشكيل منتدى مشترك من منظمة التجارة ومنظمة العمل الدولية لمناقشة معايير العمالة والقضايا المتعلقة بالعولمة. أما الدول الصاعدة فترى أن إقحام هذه القضايا ذريعة تستغلها الدول المتقدمة لحجب صادرات تتمتع هذه الدول بميزة تنافسية فيها.

وإلى جانب ذلك هناك خلافات أمريكية - أوروبية حول خفض وإلغاء دعم الصادرات الذى تقدمه دول الاتحاد الأوروبى لمزارعيها. وقال دان جليكمان وزير الزراعة الأمريكية انه واثق بإمكان التوصل إلى اتفاق وقال ان المواقف الأوروبية المتشددة تشكل شكلا من اشكال التفاوض. وكان ليونيل جوسبان رئيس الوزراء الفرنسى قد هاجم جدول الأعمال الضيق الذى تطرحه أمريكا.



المصدر : الوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/١٠/١٩٩٩

«غالى» يعرض موقف مصر من مفاوضات الجات بجنيف

غادر الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية صباح أمس الى جنيف فى زيارة عمل سريعة لسويسرا تستغرق ٢٤ ساعة. يرأس الدكتور غالى وفد مصر فى الاجتماعات التمهيدية غير الرسمية التى تعقد فى مدينة لوزان لبحث الموضوعات والقضايا التى ستطرح على الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذى سيعقد فى مدينة سياتل بولاية واشنطن الأمريكية خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر الى ٢ ديسمبر القادمين.

ويشارك فى الاجتماعات التى تستمر يومين وزراء التجارة فى ٢٦ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لبحث مواقف ووجهات نظرها المختلفة تجاه الموضوعات المطروحة على الاجتماع الوزارى الرسمى. جدير بالذكر أن الدول النامية تسعى لإقناع الدول المتقدمة بمراعاة ظروفها فى المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية بشأن تجارة الخدمات وحصص المنسوجات الى الدول المتقدمة والبيئة ومعايير العمل والملكية الفكرية.



غالى امام وفد رجال الاعمال بولاية كاليفورنيا

القوانين المصرية تكفل حماية حقوق الملكية الفكرية

كتبت ـ ابتسام سعد:

استقبل الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة والخارجية وفدا يتكون من ١١ عضوا من مجلس الشيوخ ورجال الاعمال بولاية كاليفورنيا، الذى يقوم بزيارة استطلاعية لمصر تحت مظلة مؤسسة التعاون المصرى ـ الأمريكى.



يوسف بطرس غالى

واستعرض غالى التطورات الايجابية للاقتصاد المصرى خلال المرحلة الأخيرة، وسياسة مصر الاقتصادية والتجارية، واشتراكها كعضو مؤسس فى منظمة التجارة العالمية مؤكدا التزام مصر بقوانين ولوائح المنظمة، وان القانون المصرى يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية مثل حق المؤلف وبراءات الاختراع، والتصميمات الصناعية وغيرها.

وقال الوزيران حوافز الاستثمار فى مصر سخية، ويتمتع المستثمرون باعفاءات ضريبية تتراوح مابين ٥ سنوات ـ ٢٠ سنة فضلا عن الاعفاءات الجمركية، وان من حق المستثمرين ان تكون لهم مناطق حرة خاصة، بشرط التصدير إلى الخارج.وأكد الدكتور يوسف بطرس غالى ان السوق الافريقية هى السوق الطبيعية للمنتج المصرى من السلع الصناعية والغذائية والادوية كما انها مجال طيب لشركات الأسكان والمقاولات المصرية. وأشار إلى ان سياسة الخصخصة ناجحة ومستمرة، وانه سوف يتم خصخصة بعض شركات التأمين، وفى مجال الكهرباء والطاقة ذكر ان مشروعات الكهرباء الجديدة سوف تقام وفق نظام BOTوقد ركز وفد رجال الاعمال الأمريكى فى مناقشاته مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على صناعة البرمجيات فى مصر.



سياسة خارجية

اختيار.. لا قضاء ولا قدر

تعقد فى أواخر الشهر الحالى فى مدينة سياتل عاصمة ولاية واشنطن الواقعة على شاطىء المحيط الهادى فى أقصى الغرب الأمريكى الجولة الجديدة لمفاوضات تحرير التجارة الدولية. وبسبب التوافق الزمنى بين اختفاء الاتحاد السوفيتى من الوجود وفشل نموذج الاقتصاد الاشتراكى فى تحقيق الأهداف التى كانت مأمولة منه، فإنه يشيع حاليا وبصورة تصل إلى حد المرض قول مؤداه «ان العولمة قادمة لا محالة، شئنا ام ابينا» وان الاقتصاد العالمى لكى يشفى من جميع امراضه فما عليه إلا ان يتخلص تماما من اى تدخل من جانب اى دولة على مستوى العالم.

وقد يكون من المفهوم ان يردد هذا الكلام انصار الاقتصاد الحر من الذين يرفضون مفاهيم دولة الرفاهية فى الدول الصناعية المتقدمة. ولكن من غير المفهوم ان نجد من يردد هذه المفاهيم فى الدول النامية.

ماذا يعنى فتح أسواق كل الدول بلا قيد او شرط أمام التدفق الحر للسلع ورءوس الأموال؟ معناه اننا نضع كل الدول النامية على قدم المساواة مع الدول الصناعية المتقدمة. هل هذا صواب؟.. لا، فلن يترتب على هذه المساواة الشكلية إلا ان الدول الاقوى صناعيا هى التى ستحصل على اقصى فائدة فى شكل زيادة فى الصادرات، وفى الاستثمارات الاجنبية، وفى الوصول لجميع الأسواق باقل مجهود، الخ.. اما البلاد النامية فلن تحصل إلا على الفتات. فماذا لدى الدول المتخلفة لكى تصدره، ويستطيع ان يتنافس مع منتجات العالم المتقدم حتى فى سوق الدولة النامية ذاتها؟ هكذا مثلا ستزداد مشكلة البطالة إلحاحا فى الدول النامية، ويصبح لا مفر امام رءوس الأموال الضئيلة المتاحة للاستثمار فى هذه البلاد من ان تتجه إلى البلاد المتقدمة.

ولكى لا ننسى، فإن علينا ان نتذكر ان مشكلة البلاد فائقة التقدم تتمثل فى زيادة طاقة الانتاج الصناعى بها عدة مرات على قدرة سوقها المحلية على استيعاب هذا الانتاج لذلك تنشأ الحاجة الشديدة للتصدير فى هذه البلاد ويكون لسياسات التصدير اولوية اذ إنها تؤثر مباشرة فى مستويات العمالة والاجور والارباح الخ. ويصل الامر بهذه البلاد المتقدمة حاليا إلى درجة تقديم معونات تنمية للدول الفقيرة بشرط واحد هو ان يتم انفاق المعونة او جزء منها على استيراد ادوات او سلع من الدولة المانحة. هكذا تصبح المعونة جزءا من سياسة التصدير، ويمكن اعتبارها «عمولة». فالهدف الأسمى هو الارتفاع بمستوى تشغيل الاقتصاد ككل.

ولهذا كله، فليست هناك اية غرابة فى ان تتزعم الولايات المتحدة، واليابان، والمانيا - أصحاب اقوى ثلاثة نظم اقتصادية فى العالم بالترتيب - هذه الدعوة لتحرير التجارة، ومعها باقى الدول المتقدمة، فهذه الحرية تحقق لها كل المزايا.

وقد يكون من المفيد ان نلاحظ انه على الرغم من كل مايدور عن الدعوة للعولمة ولتحرير التجارة بوصفها «قدرا لاراد لقضائه» فإن هناك ازمة تكاد تصل إلى حد الحرب الاقتصادية بين بريطانيا وفرنسا حول صادرات لحوم البقر البريطانية وصراخ بريطانيا من ان المزارعين الانجليز أشرفوا على الهلاك وليس الافلاس فقط.

كما اننا نتذكر ان اليابان رفضت منذ فترة وبشكل قاطع الاقتراح الامريكى بفتح السوق اليابانية للأرز امام واردات الأرز الأمريكية باعتبار أن الارز سلعة استراتيجية تمس الأمن القومى اليابانى مباشرة لأنه الغذاء الرئيسى للسكان.

وإلى جانب هذا، فإن رجال الأعمال الامريكيين يصرون دائما على الترويج لشعار «اشتر كل ما هو امريكى» فى السوق الأمريكية.

القضية اذن، تتخذ شكل الدفاع عن الحرية والعالمية والعولمة الخ. ولكنها فى الواقع هى دفاع عن الوطنية الاقتصادية، فكل واحد من الذين يتصدون للقضية ليس مسئولا إلا امام مواطنيه وحدهم فهم الذين سيحاسبونه، ويحددون نجاحه او فشله وفقا لنجاحه فى تامين مصالحهم.

حازم عبدالرحمن



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/١١/١٩٩٩

دراسة للأمم المتحدة تؤكد:

اتفاقية منظمة التجارة العالمية تتضمن حقوقا للدول النامية لم تستغلها حتى الآن

كتب ـ عاطف عبد الله:

أكدت دراسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة «إسكوا» أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تتضمن بعض الحقوق للدول النامية يجب استغلالها من جانب هذه الدول. وخلصت الدراسة ـ التى أعدها الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادى إلى أن نظام منظمة التجارة العالمية يفتح أمام الدول النامية فرصة واسعة لزيادة صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية ويفرض على الطرف القوى فى العلاقات التجارية أن يلتزم بقواعد الانضباط والسلوك التى لا يستطيع الخروج عليه، فضلا عن وجود نظام متاح لتسوية المنازعات يرغم الطرف القوى على احترام حقوق الطرف الضعيف. أما الالتزامات التى يفرضها نظام التجارة العالمى على الدول النامية فإنها لا تمنعها من اتخاذ ما تراه ضروريا لحماية حقها فى التقدم والتنمية.

وأوضحت الدراسة أن الجات ومنظمة التجارة العالمية تقرر حقوقا للبلدان النامية، كما تفرض التزامات عليها، وبالتالى لا يجوز تقييم النظام التجارى العالمى بالتركيز على ما يفرضه من التزامات على الدول الأعضاء ـ بما فيها الدول النامية ـ دون النظر الى ما يقرره من حقوق وإنما يتعين أخذ النظام فى مجموعه.

د. سعيد النجار

وبجانب ما يقرره هذا النظام من حقوق لمصلحة البلدان النامية بصفتها مصدرة للسلع فإنه يمنحها الحق فى نظام الأفضليات الجمركية الذى يعفى صادراتها المصنعة وغير المصنعة من الضرائب الجمركية عند دخولها أسواق البلدان المتقدمة النمو، كما يفرض على دول الشمال التزاما بالمساواة فى المعاملة سواء بمقتضى شرط الدولة الأكثر رعاية أو بمقتضى مبدأ المعاملة الوطنية، ثم إنه يعطيها الحق فى الاستفادة من عملية تحرير التجارة وذلك عن طريق ما حدث من تخفيض كبير فى الضرائب الجمركية للبلدان المتقدمة مع زيادة نسبة الربط وتخفيف القيود الكمية فى قطاعى الزراعة والمنسوجات، وهما من أكبر القطاعات أهمية للدول النامية. وأكدت الدراسة أن النظام التجارى العالمى يفرض على البلدان المتقدمة ألا تلجأ الى سلاح الضريبة المضادة للإغراق أو الضريبة المضادة للدعم الوقائى إلا بناء على قواعد دقيقة فى الجات والاتفاقيات الخاصة بكل منها، فضلا عن أنه يمنعها من استخدام الإجراءات الرمادية، بالإضافة الى أن هذا النظام وضع تحت تصرف البلدان النامية نظاما فعليا لحسم المنازعات التى تنشأ عن تطبيق الاتفاقيات المشمولة. وأوضحت الدراسة أن هذه الإجراءات الرمادية تعنى أنها لا هى «بيضاء» بأن تكون متفقة مع أحكام الجات ولا هى بالسوداء بأن تنطوى على مخالفات صريحة لها وإنما تقع فى منزلة بين المنزلتين هى المنطقة الرمادية وقد شاعت هذه الصورة من صور التقييد فى السبعينيات والثمانينيات خاصة ضد الصادرات اليابانية والكورية من السيارات والسلع الالكترونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية.

وفيما يتعلق بالمخاوف التى تبديها الدول النامية من تحرير التجارة فى الخدمات ـ البنوك والمقاولات والاستشارات ـ أكد النجار أن هذا الرأى لا يستند إلى أساس ذلك أن ادخال الخدمات فى نطاق الجات صادف معارضة شديدة ليس فقط من البلدان النامية المشاركة فى جولة أوروجواى، ولكن أيضا من بعض البلدان المتقدمة النمو، وكان من نتيجة هذه المعارضة أن الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات فى صورته الحالية لا يتضمن التزامات ذات شأن على الدول الأعضاء. وأضاف أن أهم ما التزمت به الدول الأعضاء فى اتفاق الخدمات يتمثل فى مبدأ الدولة الأكثر رعاية، بحيث لا يجوز التمييز فى المعاملة بين الدول المصدرة للخدمات فى سوق دولة مستوردة..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٩

قبل ٣ اسابيع من انعقاد مؤتمر سياتل:

إحباط أمريكى بسبب تعثر المفاوضات حول عضوية الصين فى منظمة التجارة العالمية

بكين - مونتريال - وكالات الأنباء - طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي: قبل ثلاثة اسابيع من عقد مؤتمر «سياتل» لتحرير التجارة الدولية واجهت المحادثات الأمريكية الصينية الخاصة بعضوية الصين فى منظمة التجارة الدولية طريقا مسدودا، وكشفت شاولين بارشيفسكى ممثلة التجارة الأمريكية عن شعورها بالاحباط بسبب عدم احراز تقدم فى المحادثات التى دخلت يومها الثالث امس، مشيرة الى ان الوقت يوشك على النفاد لتحقيق هذا الهدف قبل انعقاد مؤتمر سياتل.

وفى الوقت ذاته دعا ميشيل كامديسو المدير العام لصندوق النقد الدولى - الذى قدم استقالته من منصبه يوم الثلاثاء الماضى ويبدأ سريانها فى بداية العام المقبل - الى تعبئة دولية من اجل تنمية الدول المتخلفة. وانتقد موقف المجموعة الدولية التى نسيت تعهداتها بشأن خفض نسبة الفقر العالمى الى النصف قبل عام ٢٠١٥. وقال كامديسو - فى مقابلة نشرتها مجلة «ديسيزيون» «قرار» الفصلية المتخصصة فى الشئون الاقتصادية الصادرة فى كيبك فى كندا - ان المساعدات الرسمية التى تخصصها الحكومات لأغراض التنمية قد وصلت الى ادنى معدلاتها بالنسبة الى اجمالى الناتج المحلى منذ ١٠ سنوات، مؤكدا ان الدول المتقدمة تتجاهل مسئولياتها ودعاها الى إجراء تقويم دورى سنوى للوقوف على مدى وفائها بالالتزامات تجاه تنمية الدول الفقيرة والمتخلفة.

وأشار كامديسو فى حديثه الى أن العائق الحقيقى أمام التنمية فى افريقيا هو الحروب وليس التمويل، وطلب من المجموعة الدولية أن تسهم فى خفض التوترات السياسية ودعم العمليات الأمنية وجهود نزع السلاح. وقال ان ما تفتقر اليه روسيا هو الادارة الرشيدة، مشيرا الى أن روسيا لديها مقومات هائلة كاليد العاملة المؤهلة تأهيلا جيدا والتكنولوجيا المتطورة والموارد الطبيعية المتوافرة.

وبينما دعا كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة عقب مباحثات أجراها فى طوكيو أمس الى سرعة انضمام الصين الى عضوية منظمة التجارة العالمية، مشيرا الى خطورة تجاهل الصين بكثافتها السكانية واقتصادها القوى فقد تعثرت المباحثات الصينية - الأمريكية بشأن التوصل الى اتفاق حول شروط العضوية.

ورفض المسئولون الأمريكيون والصينيون التعليق على نتائج جلسة المباحثات التى عقدها الفريقان أمس بعد أن تم تأجيل الجلسة ثلاث مرات وسط مساومات صعبة وجو مشحون بالتوتر. وكان الفريق الأمريكى الذى ترأسه بارشيفسكى قد أجرى مباحثات متواصلة منذ يوم الأربعاء الماضى مع الفريق الصينى الذى يرأسه شى جوانج شينج وزير التجارة الخارجية الصينية دون أن يتم التوصل الى تسوية للنقاط العالقة بشأن فتح الأسواق.



فشل اجتماعات «الآبيك» فى إقرار اتفاقية تحرير التجارة

اشتعال الخلافات بين واشنطن وطوكيو حول قطاعى الصيد والغابات

كوالالمبور - وكالات الانباء - فشل كبار المسئولين فى منتدى التعاون الاقتصادى لدول اسيا والمحيط الهادى «الأبيك» في التواصل امس الى اتفاق حول تحرير التجارة وخفض التعريفة الجمركية، واكدت مصادر الوفد المشاركة فى الاجتماع الوزارى المنعقد حاليا فى العاصمة الماليزية كوالالمبور ان كبار المسئولين قرروا ترحيل الخلافات الي الوزراء المختصين لتسوية الامر قبل قمة «الأبيك» التي تعقد في منتصف الاسبوع الجارى.

ويعقد وزراء الخارجية والتجارة لدول «الأبيك» اجتماعات متواصلة اليوم وغدا للتوصل الى تسوية تضمن استمرار خطة تحرير التجارة فى تسعة قطاعات رئيسية فى الوقت الذى تصر اليابان على عدم التراجع عن رفضها لتحرير اثنين من القطاعات المهمة.

وقال كبار المسئولين ان مشروع تحرير التجارة الطوعى الذي بموجبه ستخفض التعريفة الجمركية فى القطاعات التسعة يعتبر حجر الزاوية فى اعمال منتدى التعاون الاقتصادى لاسيا والباسفيك الذى يشارك بنسبة ٥٥٪ من حجم التجارة العالمية.

واقر رئيس اجتماعات كبار المسئولين الماليزى رزاق رملى بان المناقشات بين الدول الاعضاء فى المنتدى صعبة للغاية وقال عضو فى الوفد التايلاندى ان الدور قد جاء على وزراء «الأبيك» لاتخاذ قرار سياسى فى هذا الشأن.

وقد رفضت اليابان التنازل عن موقفها المعارض لخفض التعريفة الجمركية على منتجات الصيد والغابات خشية تعرض المنتجين المحليين لاضرار نتيجة تحرير التجارة فى القطاعين.

واشار مسئول فلبينى الى طرح اقتراح جديد فى الاجتماعات يقضى بازالة الحواجز التجارية عن ٨٠٪ من خطوط الانتاج فى كل قطاع فى الفترة مابين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

وقد استقرت دول «الابيك» على تحرير التجارة فى قطاعات الاتصالات والكيماويات والطاقة والمستلزمات البيئية والخدمات بينما مازال الخلاف قائما حول المعدات الطبية ولعب الاطفال والمجوهرات ومنتجات الصيد والغابات.

ويسعى الاجتماع الوزارى الى اصدار بيان مشترك يوم الاحد.

فى الوقت نفسه، تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة واليابان من جراء الرفض اليابانى لاتمام خطة تحرير التجارة وقال الممثل التجارى الامريكى تشارلين بارشيفسكى ان الموقف اليابانى يؤدى الى نفاد صبر واشنطن.

ورد وزير التجارة اليابانى كاورو يوسانو باتهام الوفد الامريكى بالمبالغة فى تقدير حجم خسائر «الابيك» من وراء رفض طوكيو تطبيق الاتفاقية بالكامل.

من جانبه شن رئيس الوزراء الماليزى محاضر محمد هجوما عنيفا على وكالات تصنيف الائتمان الدولية ووسائل الاعلام وقال ان التقارير المغلوطة التى تبثها هذه الجهات تؤدى الي زعزعة وتقويض خطوات الاصلاح الاقتصادى.

الإطار القانونى للتجارة والعولمة فى حلقة نقاشية

مع اقتراب انعقاد دورة سياتل لمنظمة التجارة العالمية ينظم معهد الأهرام الإقليمى للصحافة حلقة نقاشية حول «الإطار القانونى للتجارة والعولمة» يستضيف فيها المستشار القانونى الدولى السيد باتريك ماكرورى مدير الدراسات القانونية بمعهد القانون الدولى بواشنطن لإلقاء محاضرة يعقبها حوار مفتوح يحضره مجموعة من المفكرين الاقتصاديين وكبار الصحفيين والإعلاميين ويذكر أن مصر سوف تشارك فى هذه الدورة للوصول الى مجموعة قرارات وقوانين منظمة لحركة التجارة العالمية فى ظل فكرة العولمة المطروحة حاليا.



واشنطن وبكين ومنظمة التجارة العالمية

مازالت جولات المفاوضات الصينية - الأمريكية بشأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تتواصل فى توال مرهق لأى متابع،وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة قد أثارت فى البداية قضايا من قبيل احترام حقوق الإنسان فى الصين، واستخدام عمل المساجين، ومستوى الأجور كقضايا تعرقل انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، فإن الأمر اصبح اكثر وضوحا فى الوقت الراهن حيث تماطل الولايات المتحدة فى مفاوضاتها مع الصين من أجل ضمان تحقيق اقصى مايمكن من المصالح للشركات الأمريكية العاملة فى مجال الخدمات، والتى تأمل فى السيطرة على جانب مهم من سوق الخدمات الصينية الهائلة إذا وافقت الصين على اتفاقية تحرير الخدمات المالية، وذلك مقابل السيطرة الصينية المتوقعة على جانب مهم من أسواق السلع فى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التطور للمفاوضات بين الولايات المتحدة والصين يوضح ان قضية حقوق الإنسان التى تستخدمها واشنطن فى كثير من الأحيان فى مواجهة الدول التى تختلف معها، لا تعبر عن موقف أصيل من هذه القضية بقدر ما تخدم مصالح الولايات المتحدة وشركاتها . كما ان الولايات المتحدة تتعامل مع منظمة التجارة العالمية وكأنها ملكية خاصة لها تمنح او تمنع العضوية فيها، وهو ما ينبغى على دول المنظمة ان تواجهه بوضع معايير واضحة للعضوية ، وجعل التفاوض بشأن الانضمام للمنظمة مع المنظمة نفسها، وليس مع الولايات المتحدة أو أى دولة أخرى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/١١/١٦

سياسة خارجية

اختلافهم رحمة!

لاتزال الخلافات محتدمة بين اعضاء منظمة التجارة العالمية (١٣٤ عضوا)، ولم يبق سوى اسبوعين على عقد قمة سياتل بالولايات المتحدة، فالفجوة بين الدول الغنية الغربية واسعة فيما يتعلق بتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية، وبمعايير العمل وشروط الحفاظ على البيئة، والإغراق، كما ان محاولات إدخال الصين فى هذه المنظمة الحديثة العهد (نشأت عام ١٩٩٤) لاتزال تصطدم بالعقبات لأن الصين تصر على شروطها للانضمام، بينما تبذل الولايات المتحدة جهدا مستميتا لضمها إلى المنظمة لكبح جماح الصعود الاقتصادى المذهل للصين خارج شروط التحول الرأسمالى المعروفة، ذلك الصعود الذى تراه واشنطن خطرا على ماتهدف إليه من قواعد جديدة تحكم العلاقات الدولية فى ظل «العولمة».

وبرغم اتفاق الأمس فى بكين والذى يفتح السوق الصينية بشدة امام المنتجات الأمريكية، فإن هناك جهودا أخرى يتعين القيام بها على صعيد علاقات الصين باليابان واوروبا.

هذا التعثر فى تطبيق قواعد تحرير التجارة فيه رحمة بالدول النامية التى تشعر بانها معرضة للتهميش والضياع بسبب الطابع اللاإنسانى والانتقائى الذى يحكم تيار العولمة فى مضمونها الاقتصادى، فمثل هذه الخلافات كافية لإقناع الولايات المتحدة بان قواعد منظمة التجارة ليست قدرا حتميا، وانها خاضعة للمراجعة، من اجل الحفاظ على الاستقرار العالمى ووقف الأزمات الاقتصادية الإقليمية التى تقع من وقت لآخر. وإذا ما كان الاقتصاديون لايزالون مصرين على وجاهة افكارهم فيما يتعلق بتحرير التجارة فقد ان الأوان للسياسيين ان تكون لهم الكلمة الحاسمة فى تصحيح الاختلالات التى اصبح العالم كله يعانيها مع الصعود الكبير لحركة تحرير التجارة خاصة فى رأس المال المالى. ولعل الخلافات القائمة داخل الولايات المتحدة ذاتها بين انصار الانفتاح والعزلة تكون عاملا يدفع السياسة الأمريكية إلى المراجعة، ليس فى اتجاه تغليب وجهة نظر المحافظين التى تريد فرض العولمة ولكن من خلال القوة وبما يحقق المصالح الأمريكية أولا أو بالحوار كما يرى الليبراليون، وإنما فى اتجاه إقامة قاعدة عالمية مشتركة تحقق الحد الأدنى للجميع.

وربما كانت النتائج العكسية للعولمة كافية ايضا لتعزيز اتجاه المراجعة إذا كانت الولايات المتحدة صادقة بالفعل فى نياتها لإقامة نظام عالمى اكثر إنسانية، وتقدما وعدلا من نظام القطبية الثنائية، فما يجرى حتى الآن هو انفراد أمريكى بالتوسع والهيمنة اقتصاديا وسياسيا، تقابله حالة من الفوضى والتوتر والعنف و الارهاب ليس لها مثيل من قبل. وتكاد هذه الحالة، تشكل فى ذاتها «نظاما» مناوئا للقطب الواحد وللعولمة، وحالة كهذه تضرب الديمقراطية فى مقتل وربما تقود إلى نهاية مأساوية لفلسفة تحرير السوق ذاتها، وهما أمران لايشك أحد فى أن الولايات المتحدة حريصة عليهما عبر تاريخها الطويل.

فهل نرى تغييرا فى قمة سياتل، أم سيدخل العالم الألفية الثالثة مثقلا بمساوىء العولمة، والإفراط فى تحرير التجارة العالمية بكل مايحمله من مواجهات بين الأغنياء أنفسهم، وبينهم وبين الدول النامية .. سؤال يحتاج إلى ارادة سياسية مسئولة للإجابة عليه.

د. عبدالعاطى محمد



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١١/١٦

قطاع البناء والتشييد ودعم قدراته التنافسية

وتهدف منظمة التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات» إلي رفع القيود والحواجز من امام جميع اشكال النشاط الاقتصادي ويأتي في مقدمة هذا النشاط قطاع التشييد والبناء الذي سمح له بفترة سماح لتوفيق اوضاعه قبل تنفيذ الاتفاقية والتي اوشكت علي الانتهاء بعد سنوات قليلة فقد مضي نصف فترة السماح ومن هنا كان لابد لشركات المقاولات في مصر ان تكون مستعدة لذلك حتي تكون قادرة علي المنافسة العالمية ولايمكن تحقيق ذلك الا بتوفير المعلومات الكافية عن شركات المقاولات في العالم وحجم اعمالها وتخصصاتهم ولابد كذلك من التعاون بين الشركات المصرية فيما بينها من ناحية وفيما بينها وبين الشركات العربية من ناحية اخري حتي تكون قادرة علي المنافسة العالمية وتكون مستعدة للمشاركة مع الشركات الاجنبية بنفس القوة حتي لايبتلعها الشريك الاجنبي فالعالم اصبح منفتحا بعضه إلي بعض والتفوق سيكون لمن أستعد وتسلح باسلحة الغد.

وعن هذا الموضوع يحدثنا المهندس محمد محمود علي حسن رئيس مجلس ادارة الاتحاد المصري لمقاولى التشييد والبناء قائلا:

ان التطور الذي يحدث في مجال البناء والتشييد اصبح سريعا ومتعاقبا ومستمرا فكان لابد من ان نعيد ترتيب الاوراق ونسعي إلي مزيد من المعرفة بجمع المعلومات حول الشركات الاجنبية ووضع الخطط والبرامج للتدريب والتثقيف والتاهيل لبناء القدرة التنافسية لدي شركات المقاولات المصرية والعاملين بها ليكونوا مؤهلين لمواجهة التنافس العالمي وقدوم الشركات الاجنبية إلي مصر مع تنفيذ اتفاقية الجات في قطاع التشييد والبناء فقد وضع الاتحاد المصري لمقاولى التشييد والبناء منذ البداية نصب عينيه برامج للتدريب والتاهيل للمهندس والعامل والاداري والفني برامج منظمة ومستمرة ليفي جميع القطاعات بالمعلومات الحديثة في جميع مجالات القطاع بالاضافة إلي تنظيم البعثات والرحلات الخارجية لمواكبة العالم الخارجي في التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع بالاضافة إلي مساهمة الاتحاد في برامج التدريب المتاحة للمساهمة فيها لمواكبة الجديد والنهوض بالمهنة في شتي المجالات فنيا وتكنولوجيا وعلميا وتنظيما حديثا هذا بالاضافة إلي ان الاتحاد كون لجنة من اعضائه لعمل دراسة عن القطاع المصري للانشاءات والتصميمات وكيفية دعم قدراته التنافسية.

وقد تمت هذه الدراسة المتكاملة لتزويد المقاول بالمعلومات في هذا المجال حتي يعي مستقبل المهنة وتكون هذه الدراسة منارا له فى ترتيب اوراقه للنهوض الى العالمية ودخول المنافسة الدولية.. ومن ناحية اخرى قد تم تشكيل لجنة اخرى لعمل دراسة تقدم كوجهة نظر الاتحاد فى شان مايدعم قدرات هذا القطاع التنافسية فى اطار المفاوضات المرتقبة مع منظم التجارة العالمية وقد قدمت هذه الدراسة للتنمية المصرية فى المرحلة القادمة فى اطار علاقتها التجارية متعددة الاطراف وكانت نظره مستقبلية هامة متقنة إشيد بها ويختم المهندس محمد محمود على حسن حديثه قائلاً:

م. محمد محمود علي

اننا نولى هذا الموضوع فى الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء أهتماماً كبيراً ونعمل على توفير المعلومات وتوصيلها إلى الاعضاء سواء من خلال البرامج التعليمية او التدريبية الكثيرة والمتعددة المستمرة فى جميع المجالات وبالندوات الكثيرة وبطبع الكتب للتوعية فى هذا المجال الجديد الذى دق بابنا واوشك إلى الدخول علينا خلال سنوات قليلة ليكون بذلك اعضاء الاتحاد مسلحين لمواجهة ذلك فقد أصبح العالم بلا حواجز فى مجال التشييد والبناء وأصبحت الشركات الاجنبية تستطيع التنافس معنا ودخول العطاءات ونحن ايضا نستطيع السفر إلى بلادهم والتنافس معهم ومن هنا فانني انبه المقاول المصرى ان يكون مستعداً وان يتسلح باسلحة الغد ليكون قادراً على المنافسة فى المستقبل والاتحاد المصرى بيت المقاول لايدخر جهدا ليقدم العون فى جميع المجالات وبكل السبل سواء كانت للدراسات او التدريب او المعلومات او الندوات او البعثات او انشاء الشركات المتخصصة فى هذا المجال لتقديم العون للمقاول وعلى المقاول أن يتابع ذلك وينهل من هذه الخدمات والمعلومات حتى يكون قادراً على المنافسة ويكون قد تسلح بأسلحة الغد ودخل العالمية من جميع ابوابها فالمقاول المصرى شريك فى التنمية والبناء فى جميع المجالات فالمدن الجديدة فى جميع المحافظات والمصانع والمستشفيات والجامعات والمدارس والمباني والعمارات ومساكن الشباب والطرق والكبارى والانفاق للسيارات او للمترو والقرى السياحية والشاليهات والقصور والمبانى الحكومية ومحطات الصرف والكهرباء ومياه الشرب والخدمات.. الخ كل شئ نجد المقاول المصرى مشاركا فيه ومن هنا كان حرصنا على النهوض به ودعمه وتقديم يد العون له فى الدراسات والتدريبة ليكون دائما مشاركا فى التنمية والبناء والعمل على دعم التنمية الشاملة داخليا وخارجيا.

أحمد سالم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٩/١١/١٧

واشنطن تستبعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية قبل مؤتمر سياتل

بكين تبدأ حملة لتبديد مخاوف مواطنيها من تزايد البطالة بعد توقيع الاتفاق

واشنطن - بكين - وكالات الأنباء - ذكرت «شارلين بارشيفسكى» مفوضة التجارة الأمريكية أمس انه من المحتمل ان تصبح الصين عضوا فى منظمة التجارة العالمية اوائل العام المقبل وليس قبل المؤتمر الوزارى المقبل الذى ستعقده المنظمة فى اواخر الشهر الجارى فى مدينة سياتل الأمريكية .

وكانت بكين تأمل فى ان تصبح عضوا فى المنظمة قبل هذا المؤتمر الذى سيطلق جولة جديدة من مفاوضات تحرير التجارة العالمية من المتوقع ان تستمر ثلاثة اعوام.

وبررت بارشيفسكى هذه الاحتمالات بتوقع دخول الصين فى مفاوضات شاقة مع الاتحاد الاوروبى وكندا ودول أخرى اعضاء فى منظمة التجارة العالمية على غرار الاتفاق الذى ابرمته بكين امس الاول مع الولايات المتحدة.

وفى حين رحبت الشركات الامريكية بالاتفاق الصينى - الأمريكى واعتبرته خطوة مهمة لتصدير بضائع أمريكية الى الصين تقدر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات بدات السلطات الصينية حملة مكثفة فى الداخل لاقناع الشعب الصينى بأهمية الاتفاق ولتبديد المخاوف العامة من احتمالات تزايد عدد العاطلين عن العمل بسبب المنافسة الدولية المحتدمة المتوقعة فى الاسواق الصينية فى حالة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية.

من ناحية أخرى تظاهر أكثر من ٤٠ شخصا من اعضاء جماعة «العمل الشعبى العالمى» أمام مقر منظمة التجارة العالمية فى جنيف لـ [illegible]راب عن احتجاجهم ومقاومتهم لتـ[illegible]ين دورة جديدة لتحرير التجارة الدولية وتسلق عشرة منهم سطح المبنى ورفعوا لافتات كتب عليها «المنظمة تقتل الناس» و«اقتلوا منظمة التجارة العالمية» كما ربط ستة متظاهرين انفسهم بالسلاسل عند المدخل الرئيسى قبل أن يتدخل حرس المبنى لإقناعهم بمغادرة المبنى بعد ٤ ساعات. ورفض مايك مور الرئيس الجديد للمنظمة الاجتماع بهم مشيرا عقب اجتماعه بوزير الزراعة الأمريكى دان جليكمان إلى أنه سيكون مستعدا للحوار مع من يطلبون الحوار بأدب.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ١١ / ١٩٩٩

مصر والتعامل مع منظمة التجارة العالمية « ٢-١ »

يعد الخامس عشر من ابريل عام ١٩٩٤ من أهم أيام النصف الاخير من القرن العشرين ففى ذلك اليوم تم التوقيع على اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية ان هذه الاتفاقية بملاحقها المختلفة، التى تم انجازها بعد مفاوضات طويلة وعسيرة «دورة اورجواى» جاءت لتوسس تنظيماً دولياً وشاملاً للتجارة الدولية.

فمن ناحية تضم المنظمة فى عضويتها أكثر من مائة وثلاثين دولة، ومن ناحية أخرى تغطى ملاحق اتفاقية مراكش مجمل التجارة الدولية من سلع وخدمات وحقوق ملكية فكرية. واخيراً تم وضع قواعد لفض المنازعات التى تنشب بين الدول حول ما احتوته من مبادىء وقواعد ان كل ما تقدم ليس الا مرحلة مهمة ومتطورة فى مسيرة اتفاق الجات لعام ١٩٤٧.

وتتمحور نصوص اتفاقية مراكش وملاحقها او ما يطلق عليه اتفاقات الجات الجديدة حول هدف مشترك يتمثل فى ضرورة تحقيق حرية التجارة بما يتطلبه ذلك من اقرار مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول ويتم ذلك من خلال قيام الدول بمنح بعضها البعض الآخر مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز والمعاملة الوطنية لمواطنى الدول الأخرى.

ان اتفاقات التجارة الدولية تستند إلى فكرة المزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة، فتحرير التجارة الدولية يعد امراً ضرورياً، ويتم الوصول اليه حينما تتخصص كل دولة في النشاط الذى هى أكثر تهيؤاً له. ومثل هذا لا يمكن أن يتحقق الا بالتنازلات المتبادلة التى تستند إلى ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية فى سلعة او خدمة او مادة أو حق معين. وغير خاف على احد أن هذه الاتفاقات بارتكازها على المزايا النسبية لمنتجات كل دولة لن تكون فى محصلتها النهائية الا فى صالح الدول المتقدمة، فالدول النامية لأسباب متعددة ليس لها ولا تستطيع معظمها - على الأقل في المدى المنظور - ان يتكافأ وضعها التنافسى مع الدول المتقدمة.

ان مصر شأن كل دولة نامية لابد بحكم عضويتها لمنظمة التجارة العالمية ان تتبع اساليب متعددة للتعامل مع قواعد المنظمة المذكورة. ونقطة البدء في هذا الشأن إدراك وإستعاب أثار اتفاقات التجارة العالمية ومن ثم تحديد الموجهات الاساسية في هذا المسعي.

اولا - أثار اتفاقات التجارة العالمية علي مصر: ان اتفاقات التجارة العالمية المنبثقة عن دورة اورجواى التي تضمنتها اتفاقية مراكش جاءت في معظمها نتاج لمفاوضات ومساومات تمت بين الدول المتقدمة وبحضور الدول النامية، وراعت الى حد كبير مصالح الدول الاولى ومنحتها الأولوية المطلوبة لذا فهناك نوعان من الآثار لهذه الاتفاقات على الدول النامية ومنها مصر.

ثانيا.الموجهات الأساسية للتعامل

وتشمل تعظيم الايجابيات وتحجيم السلبيات: ان اتفاقات التجارة العالمية شأن أية اتفاقات أخرى تجيء كتوافق بين اتجاهات متعددة ومتباينة لدول تسعى كل منها إلى حماية مصالحها وتنميتها انطلاقاً من هذه الحقيقة يجب ان يتم التعامل مع اتفاقات التجارة العالمية. فبقدر ما هناك من ايجابيات هناك ايضاً سلبيات. والمنهج الواقعى يقتضى ليس فقط اغفال ما هو قائم من أثار ايجابية واخرى سلبية لاتفاقات التجارة العالمية، بل يتعدى ذلك إلى التحرك والتعامل مع الواقع القائم من خلال تعظيم الآثار الايجابية وتحجيم الأثار السلبية. ومع تعدد قطاعات التجارة العالمية من سلع، وخدمات، وحقوق للملكية الفكرية. فإن خير مرشد لما يجب ان يتخذ من خطوات فى كل قطاع هو الدراسة التفصيلية التى ستقدم فى اطار الاستراتيجية من جانب المتخصصين فى القطاع المعنى. لذا يقتصر التوجه العام والأساسى على تحديد بعض الملاحظات العامة على مجمل اتفاقات التجارة العالمية وبالنسبة لبعض القطاعات،

●● ان السعى نحو تعظيم الايجابيات وتحجيم السلبيات لابد ان يراعى حقيقة ان هناك وجهين لعملة واحدة فتحرير القطاع الصناعى يعنى أنه مع امكانية السلع الصناعية المصرية للنفاذ للأسواق الأجنبية، فإنه بالمقابل أصبحت السوق المصرية مفتوحة أمام السلع الأجنبية المماثلة للسلع المصرية، لذا فإن خطوات تتخذ أو سياسات يتم تبنيها لابد ان تراعى هذا الازدواج المحيط بقطاع الصناعة.

في عبارة أخرى. فاذا كان هناك من سعي لتسهيل ورفع آية قيود علي انسياب السلع المصرية للخارج من خلال مواجهة التشريعات الأجنبية لمكافحة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١١ / ١٩٩٩



بقلم
الدكتور
مصطفى سلامة
عميد كلية
حقوق الاسكندرية

الاغراق. فإنه لابد في المقابل ان يجيء التنظيم الوطني لمكافحة الاغراق متماثلاً في معاييره وشروطه وضماناته ليس فقط مع ما ورد في اتفاق الاغراق الوارد في اتفاقية الجات، بل ايضاً مع ما تسير عليه الدول الأخرى.

●● اذا كان العمل على تعظيم ايجابيات واتفاقيات التجارة العالمية وتحجيم سلبياتها يتضمن اتباع سياسات وتدابير متعددة تتلاءم مع طبيعة القطاع محل التنظيم، فإنه لابد الا يتم اغفال حقيقة ان الاتفاقات المذكورة بما تحتويه من مبادىء اساسية كشرط الدولة الاكثر رعاية والمعاملة الوطنية للاجانب والغاء القيود الكمية وخفض الرسوم الجمركية ستفضى ولو بعد سنوات إلى تقسيم دولي للعمل يراعى مدى ما تتمتع به الدول من مزايا نسبية في انتاج السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية. فالعمل على تعظيم الايجابيات وتحجيم السلبيات لابد ان يتمحور حول اتباع سياسات وتدابير ليس فقط من خلال منظور صالح قطاع أو منتج معين، ولكن في اطار العمل على توفير وتعظيم الميزة النسبية لهذا القطاع. وذاك المنتج/ اى أن السياسات والتدابير المتخذة لابد مع مراعاة أهدافها الوطنية أن تصب في اطار ما يجب ان يتحقق في المدى الطويل وهو ان تأخذ مصر مكانها المناسب لامكانياتها وقدراتها في مجال التقسيم الدولي للعمل المستند للمزايا النسبية.

●● ترتيبا على ما تقدم. فإن واضعى سياسة اى قطاع مرتبط باتفاقات التجارة العالمية لابد أن تجيء مقترحاتهم من خلال الارتباط بالهدف العام المتمثل في زيادة مقدرة مصر على تبوء وضعها في مجال التجارة العالمية. فالسعى نحو تحقيق أهداف فرعية أو فردية قد تصطدم مع الهدف المذكور لا تفضى إلى الوصول للغاية من وضع استراتيجية للتعامل مع الاتفاقات المذكورة.

ونتابع في الاسبوع المقبل تطبيق هذه الموجهات الزراعة والصناعة والخدمات والملكية الفكرية.

أ. الآثار الايجابية:

١ ـ يؤدى تحرير التجارة بما يصاحبه من تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى زيادة حجم وحركة المبادلات الدولية، وبالتالي زيادة حجم الانتاج القومي في معظم الدول وبالذات في الدول المتقدمة. وغني عن البيان ان زيادة مستوى النشاط الاقتصادى في الدول المتقدمة يعد من أهم عوامل الاقبال والطلب على الاستيراد من الدول النامية.

٢ ـ مع الالغاء المتوالى والمتدرج للدعم الذى تقدمه الدول الصناعية لمنتجيها الزراعيين سواء كان دعماً للانتاج أو دعماً للتصدير، وقيام هذه الدول بالالغاء على مراحل لنظام الحصص في مواجهة صادرات الدول النامية اليها، فان هناك فرصة لزيادة صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

٣ ـ يفضى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاساسية من مستلزمات انتاج وما في حكمها إلى تخفيض تكلفة الانتاج المحلى في الدول النامية، وزيادة الانتاج فيها.

٤ ـ برغم ان اتفاق الجات مع ما يتضمنه مع الغاء دعم السلع الزراعية سيؤدى إلى رفع اسعارها للدول المستوردة لها وهى بصفة اساسية نامية، فانها من ناحية أخرى ستحفز هذه الدول لزيادة انتاج السلع الزراعية.

٥ ـ مع تحرير تجارة الخدمات فهناك امكانية متاحة امام الدول النامية للوصول للتكنولوجيا بأساليبها المختلفة.

٦ ـ حيث ان اتفاقات التجارة العالمية تستند إلى فكرة المزايا التنافسية كأساس للتبادل بين الدول، فان مقتضى ذلك سعى الدول النامية إلى العمل على زيادة مقدرتها الانتاجية، وجودة المنتجات الوطنية حتى تتمكن من البقاء في السوق العالمي

٧ ـ وجود نظام متعدد الاطراف لحل المنازعات الدولية متعددة الاطراف تتوافر فيه الضمانات اللازمة للحيدة والموضوعية.

ب. الآثار السلبية:

● ارتفاع أسعار السلع الزراعية نتيجة الغاء الدول المتقدمة للدعم المحلى ودعم الصادرات وما يفضى اليه ذلك من اثار سلبية تلحق بميزان المدفوعات في الدول النامية.

● برغم الغاء القيود الكمية بوجه عام على صادرات الدول النامية. فان هناك قيودا قابلة للسريان على منتجات هذه الدول حيث تتمتع تلك الصادرات بكفاءة عالية تمكنها من النفاذ لاسواق الدول المتقدمة «المنسوجات».

● انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة لخفض الرسوم الجمركية وقيام الدول النامية بالبحث عن موارد اضافية مما يؤثر على تكلفة الانتاج والقطاعات الاخرى

● انتهاء نظم الافضلية التى كانت مقررة للدول النامية من جانب الدول المتقدمة

● تضاؤل فرص الدول النامية في التنافس مع الدول المتقدمة في قطاعات عديدة كالخدمات

● عدم امكانية الصناعات الوطنية الوليدة في الدول



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/ ١١/ ١٩٩٩

النامية ومع انهاء الحماية على الصمود أمام المنتجات الاجنبية والتى تتمتع بمزايا تتفوق فيها على مثيلاتها من الدول المتقدمة.

- صعوبة الانتقال والتأهيل مباشرة لشروط اقتصاد السوق فى دول نامية متعددة تمثل الأوضاع الاجتماعية أحد أسس استقرار نظام الحكم فيها، وما يتطلبه من التزامات اجتماعية تجعل التحرير الكامل والشامل للتجارة الدولية امرا ذا تكلفة عالية.
- عجز كثير من الدول النامية عن توفير الكفاءات اللازمة للتفاوض والتعامل مع الخبرات القائمة فى كل من الدول المتقدمة ومنظمة التجارة العالمية.
- ضعف بل انعدام الدول النامية فى المنافسة فى مجال تجارة حقوق الملكية الفكرية.

يتضح مما تقدم ان التعميم فى مجال تقويم اثار اتفاقات التجارة العالمية صعب الرضوخ اليه. وان تفريد هذه الاثار يعد الاسلوب السليم للتعامل الواعى والفعال معها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/١١/١٩٩٨

أحمد جويلى أمام لجنة الإنتاج الصناعى بالشورى:

التوسع فى المناطق الحرة مع الدول العربية باتفاقات ثنائية

■ «الجات الجديدة» والتجارة الالكترونية.. أهم تحديات عام 99

□ كتب ـ عزة نصر وماجد كريم:

اعلن د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين ان مصر فى سبيلها لعقد المزيد من الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية لايجاد مناطق التجارية الحرة والتى تسهم فى اختصار فترة التمرير التجارى مع هذه الدول إلى 5 سنوات بدلاً من 10 سنوات كما هو منصوص عليه فى اتفاقية المنطقة الحرة التجارة العربية الكبرى، والتى تخفض الرسوم الجمركية بواقع 10٪ سنوياً ولمدة 10 سنوات.. وأشار جويلى إلى ان اتفاقية التجارة الحرة مع الاردن جاهزة للتوقيع وهناك اتفاقية أخرى مع الامارات العربية، ومن بعدها سيبدأ التفاوض مع المسئولين عن التجارة السعودية لتوقيع اتفاقية ثنائية.

اضاف فى بيانه امام لجنة الانتاج الصناعى فى مجلس الشورى ان هذه الاتفاقات الثنائية يمكن ان تصبح ثلاثية او رباعية او خماسية، لان هناك تبادلا تجاريا كبيرا بين الدول العربية حجمه يصل إلى 300 مليار دولار، ولكن لا تزيد حصة مصر على 27 مليار دولار استيراداً وتصديراً اى بنسبة اقل من 10٪.

تشجيع التصدير للكوميسا

واعلن فى بيانه خلال الجلسة التى راسها الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى انه تم تخصيص 300 مليون جنيه للتمويل الميسر للصادرات إلى دول الكوميسا والكومنولث السوفييتى وتغطية مخاطر الصادرات التجارية وغير التجارية مع دول الكوميسا، وزيادة عدد خطوط الطيران مع هذه الدول إلى 12 خطاً وخفض اسعار النولون والنقل البحرى، ويأتى هذا التطوير فى تنشيط التجارة الخارجية لدول الكوميسا ان امام مصر فرصا متميزة لتصدير جميع السلع إلى هذه الدول.

وأشار إلى ان وزارة الزراعة اتفقت بالفعل مع زامبيا على تخصيص مزارع مصرية للاستغلال هناك لفتح مجالات لعمل الشباب.

الاستعداد لمؤتمر التجارة العالمية

وعن المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد العام القادم فى الولايات المتحدة، قال د. جويلى ان هذا المؤتمر سيكون هو «الجات الجديدة» حيث ستفتح ملفات الزراعة وتجارة الخدمات والملكية الفكرية ومعايير العمل ودعا منظمات رجال الاعمال لدراسة هذه الموضوعات وتقديم رؤيتها لتحديد موقف المفاوض المصرى عند انعقاد هذا المؤتمر. وأكد ان مصر ضد استخدام معايير العمل وضد استخدام البيئة كتمييز للتجارة فى الدول النامية، ولكن مصر فى الوقت نفسه مع استخدام التكنولوجيا كصديقة للبيئة، وايضا تأييد الشفافية فى منطقة التجارة العالمية عند اتخاذ القرارات.

عالم التجارة الالكترونية

واكد الدكتور احمد جويلى ان حجم التجارة الالكترونية وصل حاليا إلى 25 مليار دولار.. وان حجم تجارة المستهلك لوحدها وفق هذا النظام 5 مليارات دولار وستصل حجم التجارة الالكترونية إلى 300 مليار دولار عام 2000.. مشيراً إلى ان ما لا يملك هذه المؤهلات فسيكون مصيره الخروج أو تهميش دوره فى نظام التجارة العالمية. واعلن ان مصر تمارس هذه التجارة من خلال نقطة التجارة الدولية وسيتم تعميمها فى المحافظات وأشار إلى أن التجارة لمى حق الامتياز لحدى الموضوعات الكبيرة مثل محطات البنزين وغيرها.

وذكر وزير التجارة ان مصر موقفها واضح من ان الاستثمار فى الدول النامية هو للتنمية وليس للتجارة مثل مشروع جنوب الوادى او تنمية الصعيد. واعلن ان مصر تتبنى قضايا العالم النامى.. وان مصر نجحت فى اقرار عدم جواز استخدام معايير العمل كتمييز ضد صادرات الدول النامية وان ذلك يتعلق بمنظمة العمل وليس منظمة التجارة العالمية.

تعويضات فاتورة الغذاء

وكشف وزير التجارة انه حتى الآن لم يتم صرف تعويضات للدول التى اضيرت من ارتفاع فاتورة الغذاء بعد تطبيق التزاماتها فى الدول النامية ومنها مصر ولم تقدم المساعدات الفنية.. مشيراً إلى ان الدول المتقدمة تستخدم الاتفاقيات لحماية نفسها والحد من صادرات الدول النامية ويتضح من ذلك تطبيق قضايا الاغراق مثل قضية المنسوجات.

واتهم وزير التجارة الصناعة المحلية بانها فى حاجة إلى التحديث وتخفيض تكلفتها لمواجهة المنافسة داخل الاسواق العالمية والاقليمية.



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٨ / ١١ / ١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وصف الوزير انتشار الاسواق الحرة بالقاهرة وبعض المحافظات بانها نوع من الغموض واننا لم نر هذا النظام فى أى دولة فى العالم ومنها امريكا مؤكداً ان الاسواق الحرة الموجودة على أرض مصر عبارة عن تجارة تهريب سوف تؤدى إلى الخراب. وأشار إلى قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بفرض قرارات مفاجئة على الدول الاعضاء الموقعين على اتفاقية الجات ومن بينها مصر دون انذار سابق.

وأشار إلى العديد من التحركات التى تلعبها الحكومة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية ومنها التوقيع على اتفاقيات مع الدول العربية للتجارة الحرة.

التوعية بشروط الجات

وطالب الوزير بضرورة اسهام جمعيات رجال الأعمال واتحاد الصناعات والغرف التجارية بجانب ما تقوم به الحكومة فى التوعية اللازمة للمشتغلين فى الزراعة والصناعة والتجارة باتفاقية الجات ومكافحة الاغراق وما تتطلبه من شروط عند طرح المنتج المصرى فى الاسواق الخارجية. وأكد على وجود جهة حكومية لمساندة صغار المصنعين والمصدرين مشيراً إلى توقيع عدة اتفاقيات مع بعض الدول ومنها اسبانيا والمانيا بهدف تدريب هذه الفئات داخل هذه الدول ومساعدتهم وتوجيههم إلى الاسلوب الامثل فى تصدير منتجاتهم إلى الخارج.. وتدريب عدد من المحامين للوقوف أمام قضايا الاغراق الخارجية والداخلية بهدف عدم الاعتماد فى مثل هذه القضايا على المحامين الاجانب.

وأكد ان احداث جنوب شرق آسيا اثرت على حركة التجارة العالمية ومنها مصر واحدثت حالة من الركود على مستوى التجارة العالمية خلال هذا العام متوقعاً ان تستمر حالة الركود حتى عام 2000.

آراء أخرى

وقال معتز بالله عبدالمقصود رئيس غرفة الصناعات النسجية انه لابد من فهم قواعد اللعبة ويجب ان ندافع عن صناعتنا ونحترم فى نفس الوقت لاننا نفاجأ باسعار متدنية للسلع الواردة من الخارج وبالتالى ترتفع قيمة الواردات.

وحذر زكى السويدى من السلع ذات الصلاحية المنتهية التى توجد فى السوق وتضر المستهلك.

وأكد المهندس عادل السماحى على ضرورة الاستفادة من الثغرات التى توجد فى اتفاقية تحرير التجارة العالمية لصالحنا ويجب على المشرعين مساعدة المنتجين لاختراق تنفيذ هذه الاتفاقية بما يفيد المستثمرين حتى لا تغلق المصانع ونفتقد توفير فرص العمل التى نحتاجها.

وحذر لويس بشارة من زيادة تحرير تجارة المنسوجات الضرر البالغ على الصناعة المصرية.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١١/١٩٩٩

شـــركات الــدول النامـيــة

هـل تصمد أمام موجة الاندماج بين الكيانات العالمية العملاقـة ؟

ظاهرة الاندماج بين الشركات الكبرى وايضا فيما بين الشركات العملاقة بالمقاييس والمعايير العالمية أصبحت إحدى السمات البارزة للعقد الأخير من القرن العشرين ولا يقتصر الاندماج على الشركات الانتاجية الصناعية فى مجال واحد او مجموعة مجالات محددة بل أصبح طابعا عاما فى كل الأنشطة والمجالات واتسع الاندماج ومظاهره ليشمل قطاعات الخدمات وفى مقدمتها البنوك والمؤسسات المالية وكان الزمن المقبل هو زمن الأنشطة والمؤسسات والشركات العملاقة.

وحول ابعاد ظاهرة الاندماج وأحداثها المتجددة يوضح الدكتور أحمد برهان الدين إسماعيل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية ان عمليات الاندماج بين الأنشطة والشركات والمؤسسات الكبرى والعملاقة تجسد اتجاها عالميا تتشكل ملامحه بقوة يوما بعد يوم على الأخص مع نهايات القرن العشرين وبذلك فهو الصورة التكاملة للعمل والنشاط مع بدايات الألفية الثالثة والشكل الأمثل خلال القرن الحادى والعشرين وهو لا يقتصر على المنشآت الخاصة وأعمال البيزينس بل يعكس ظاهرة شاملة من مظاهر السعى الجاد للتكامل الاقتصادى والاستثمارى والتسويقى والتكنولوجى باعتباره علامة حيوية ورئيسية لصحة وعافية المعاملات وسلامتها حتى على مستوى الدول، وأبرز الأمثلة على ذلك أن دول أوروبا الغربية القوية والمتقدمة لم تجد إلا روشتة الاندماج كحل جذرى للحفاظ على طموحاتها المستقبلية وللإبقاء على قدراتها التنافسية عالميا وكان تحركها السريع للانتقال من السوق الأوروبية المشتركة لاقامة الاتحاد الاوروبى والعملة الموحدة والسوق الواحدة بالقواعد الموحدة لحركة وفاعلية كل عناصر الانتاج وبالتالى فإن الاندماج حقيقة مؤكدة وضرورية للبقاء والتوسع وامتلاك عناصر المنافسة على مستوى الشركات وأيضا على مستوى الدول بحكم أن تحديات الزمن الحالى والمقبل تستوجب تنظيما اكثر حداثة وتقدما واستثمارات أكثر ضخامة وتكاملا فى الأنشطة والامكانيات بما يتلاءم مع واقع السوق العالمية الواحدة والمفتوحة بالحد الأدنى من القيود وبالحد الأقصى من الحرية فى الحركة والنفاذ للسلع والخدمات.

ويشير الدكتور أحمد برهان الدين إسماعيل إلى أن الأيام الماضية قد شهدت فى الولايات المتحدة الأمريكية الاعلان عن اندماج أكبر شركتين لصناعة الدواء فى صفقة تبلغ قيمتها ٧٢ مليار دولار وهو


د . احمد برهان الدين إسماعيل

مايصل بحسابات الواقع الى ١٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى لمصر سنويا مما يعنى أن الحاجة للاندماج لا تقتصر على الشركات والمؤسسات الكبيرة والتى تبلغ قيمتها فى الدول النامية الى عدة مئات من ملايين الدولارات فقط ولكنه يتعدى ذلك الى الشركات العملاقة بالمعايير والمقاييس العالمية والتى تتجاوز قيمة اصولها وتتجاوز قيمة أعمالها وانشطتها وعوائدها السنوية ميزانيات وناتج مجموعة من الدول ويصل البعض منها الى رقم اعمال يفوق ميزانيات دول قارة كاملة مما يؤكد الطبيعة الجديدة للنشاط الاقتصادى فى القرن المقبل والسيطرة شبه الكاملة عليه من خلال الكيانات الديناصورية القادرة على تغطية كل السوق العالمية والنفاذ الى كل ارجائها بصورة شبه احتكارية فى نطاق اعمالها وانشطتها وهو نطاق اذا كان يغلب عليه طابع التخصص إلا أنه يحتوى تحت مظلته العديد من الشركات والأنشطة المكملة والمساندة مما يحول الشركات العملاقة والديناصورية الى منظومة اقتصادية متكاملة الانشطة والعمليات والأعمال خاصة على مستوى تنوع المخاطر والاستثمارات واتساع نطاق التأثير والنفاذ فى الاقتصادات العالمية وعلى امتداد دول العالم بكل ما يعكسه ذلك من وزن وسطوة ونفوذ.

ويضيف أن هناك مبررا واضحا وقويا للاندماج يرتبط بحدة المنافسة فى الأسواق الدولية المفتوحة فى ظل اتفاقيات دورة اورجواى الأخيرة وقيام منظمة التجارة العالمية حيث أصبحت معايير التنافسية أكثر بروزا وأكثر قسوة وحدة على الأخص مع المواصفات القياسية العالمية الجديدة وما ابتدعته التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبرى من إضافات إليها بهدف إعاقة انسياب السلع لأسواقها تحت مسميات مبتكرة مثل المواصفات البيئية والصحية ومواصفات الجودة الشاملة ومايرتبط بها من معايير لتشغيل العمالة وغيرها، مما دفع الشركات العملاقة للاندماج داخل الدولة الواحدة او داخل مجموعة من الدول يجمعها نطاق اقتصادى واحد مثل الاتحاد الاوروبى وحتى على امتداد دول خارجية لا تتمتع بعضوية هذه التكتلات والتجمعات وهى صورة تتعدى كثيرا الأنشطة والأشكال التقليدية التى كانت تعمل بها الشركات متعددة الجنسية عابرة القوميات والقارات وبدفع بالسوق العالمية فى الفترة القريبة المقبلة للخضوع تحت سيطرة مجموعة من الكيانات العملاقة والديناصورية وتحكمها المباشر فى المعاملات والأعمال وبالتالى فى القواعد الدولية المنظمة لها والمحددة لكل العاملين فى نطاقها.

ويؤكد الدكتور احمد برهان الدين إسماعيل أن وحدات الإنتاج فى مصر وبالذات الوحدات التى تعتمد على براءات الاختراع والمعارف الفنية المتطورة والحديثة فى عملها ونشاطها والتى يحتكر العالم المتقدم وشركاته العملاقة نحو ٩٠٪ منها وفى مقدمتها شركات الكمبيوتر والبرامج ونظم المعلومات وشركات الدواء وغيرها لابد أن تسعى الى إعادة التنظيم الشامل لمواجهة الواقع العالمى الجديد حتى لا تتعرض للمنافسة الشرسة داخل سوقها الوطنية الطبيعية والتقليدية بدرجة تقلل من كفاءتها الانتاجية والاستثمارية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١/١٩٩٩م

وتدفع بالبعض منها الى الخسارة والافلاس خاصة الصناعات الحيوية والاستراتيجية لحياة البشر فى دول العالم النامى والذى يعانى من انخفاض مستويات المعيشة والحاجة الشديدة لتوفير الخدمات الاساسية والرعاية الإنسانية والطبية والصحية للقاعدة العريضة من المواطنين بتكلفة معقولة وملائمة ويستوجب ذلك أن تسعى الدول النامية فى الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية والذى يعقد مع نهاية الشهر الحالى فى مدينة سياتل الأمريكية لمناقشة التفصيلات المرتبطة باتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية «تريبس» لتوفير ظروف أكثر عدالة تحقق ضمان نقل براءة الاختراع والمعارف الفنية والتكنولوجية باساليب بالغة التيسير وتوفير إمكانات ضخمة للمعونة الفنية من الدول والشركات فى العالم المتقدم لتوفير إمكانات إعادة تأهيل الصناعات القائمة فى الدول النامية حتى تملك فرصة البقاء والتحديث والتطور بحكم أن عدم عدالة اتفاقيات دورة أورجواى وماتعنيه من منافع بالغة الضخامة فى جيوب الدول الكبرى والشركات الكبرى والعملاقة ليس محلا للحوار والجدل ويؤكد ضرورة التركيز فى السياسات الوطنية للدول النامية على صياغة مجموعة من الحوافز الإيجابية التى تساند التحديث وإعادة التأهيل والتطوير العاجل للصناعات القائمة والنظر فى الحوافز التى تدفع أكبر عدد من الشركات الوطنية للاندماج والتكامل فيما بينها لاقامة كيانات قوية قادرة على المنافسة فى ظل الواقع الدولى الجديد وقواعده الأكبر عنفا الشديدة الضرر للأقل قدرة على امتلاك قواعد التنافسية العالمية المتشددة ؟!



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١١/١٩٩٩

خبير اقتصادى عالمى يؤكد:

الاقتصاد المصرى قادر على مواجهة تحرير التجارة

كتب - عاطف عبدالله:

اكد مدير معهد القانون الدولى بواشنطن باتريك ماكرورى ان الاقتصاد المصرى قادر على مواجهة تحرير التجارة وفتح الأسواق امام السلع والخدمات الاجنبية.

وقال ان الصادرات المصرية غير البترولية إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفعت بصورة كبيرة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ بنسبة ٣٠٪ نتيجة لتحرير التجارة بين البلدين.

وذكر ان الصادرات المصرية من المنسوجات زادت بنسبة ٤٧٪ وذلك على الرغم من بعض القيود وزادت الصادرات من الحديد بنسبة ٤٥٪ والسجاد ٣٨٪.

واكد ان المصدرين المصريين لديهم فرص كبيرة لمضاعفة صادراتهم إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية خاصة مع الاتجاه نحو خفض التعريفة الجمركية وإزالة القيود وتحرير التجارة.

وقال ان مصر تمتلك العديد من المقومات منها العمالة الرخيصة والمناخ الملائم والمنتجات الزراعية الجيدة والتى تستطيع من خلالها المنافسة فى الأسواق العالمية.

وأضاف ماكرورى أن مصر نفذت برنامجا ناجحا للاصلاح الاقتصادى بدءا من عام ١٩٩١ وقامت بتحرير التجارة الداخلية واجرت تحريرا متدرجا فى التجارة الخارجية وهو ما أعطى الشركات المصرية فرصة للتنافس على المستوى المحلى والدولى.

وقال ان سياسات تحرير التجارة قد تؤدى إلى افلاس بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة المحلية وهو نفس الوضع بالنسبة للمنافسة عالميا.

ودعا المصدرين المصريين إلى استغلال الامكانات المتاحة واستخدام التكنولوجيات الحديثة لزيادة الانتاجية وتعزيز المنافسة واصلاح المؤسسات.

وفيما يتعلق بالجولة القادمة للاجتماع الوزارى الذى يعقد فى سياتل بالولايات المتحدة قال ماكرورى إن هذه الاجتماعات لن تناقش قضايا تشغيل عمالة الاطفال، كما هو مقرر من قبل نظرا لان جدول الأعمال متخم بالعديد من القضايا.

باتريك ماكرورى

وقال إن موضوع عمالة الاطفال يثير جدلا كبيرا فى الأوساط والمحافل الدولية، فهناك فريق من منظمات حقوق الانسان ومنظمات العمل الدولية تطالب بمناقشة هذا الموضوع فى منظمة التجارة العالمية، فى حين يرى البعض الآخر عدم ادراجه لافتا الانتباه إلى ان البعض يطالب بفرض عقوبات على الدول التى تقوم بانتاج سلع وخدمات تدخل فيها عمالة أطفال أو عمال سخرة.

وأوضح ان منظمة التجارة العالمية هى الجهة الدولية الوحيدة التى تملك الية مؤثرة وفعالة لتنفيذ القرارات على البلدان أعضاء المنظمة بل وفرض عقوبات على من يخالف هذه القرارات فى حين لاتملك منظمات حقوق الانسان أو منظمة العمل الدولية سوى تقديم النصح أو المشورة للاخذ بهذا الموضوع.

وقال إن اتفاقية نافت الموقعة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك هى الاتفاقية الدولية الوحيدة فى العالم التى تطبق معايير العمل والبيئة.

واضاف: وعلى الرغم من ذلك فهى غير ملزمة لاعضاء الاتفاقية على اعتبار انه يكفى لهذه البلدان أن تطبق قوانينها الخاصة بحماية العمالة والبيئة دون تطبيق هذه الاتفاقية.

وشدد على ان اليات عمل منظمة التجارة العالمية تقوم على التقاضى ففى الوقت الذى تطلب فيه البلدان المتقدمة مستويات مرتفعة من العمل والبيئة من حق البلدان النامية ان تعمل على تخفيض هذه المستويات بما يحافظ على مصالحها.



الدكتور سعيد صادق قادر على الكتابة فى كل شىء لدرجة أنه يشعرك انه احد المتخصصين فى المجال الذى يكتب فيه هذا حتى لو اختلفت معه فى الرأى لكنك قطعا ستستفيد منه فى كل الاحوال.. من التجارة والدول النامية والاتفاقيات التى تحكمها . كتب المقال التالى الذى نقدم الجزء الاول منه.

ماذا تعرف عن منظمة التجارة العالمية (WTO)؟

بقلم
د.سعيد صادق

فى خطاب افتتاح الرئيس مبارك للدورة البرلمانية الجديدة اشار الى اهمية مؤتمر سياتل بولاية واشنطن الامريكية المقرر عقده فى الفترة من ٣٠ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٩٩ وهو المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بحضور وزراء تجارة اكثر من ١٣٤ دولة من اعضاء المنظمة ومنهم مصر التى انضمت اليها فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥، فمنذ انشاء منظمة التجارة العالمية فى الاول من يناير ١٩٩٥ اثارت حولها جدلا وشكوكا فى بعض اوساط المثقفين والقيادات العمالية ومنظمات حماية البيئة والاطفال حول دورها ووظيفتها وفائدتها للاقتصاد العالمى والدول النامية على وجه الخصوص ورغم ان المنظمة حاولت تبديد مخاوف هذه الفئات والرد عليهم وتبديد مخاوفهم وانشات فى موقعها على الانترنت ردودا مفحمة على من ينتقدونها ظل البعض يشكك فى دور وفائدة هذه المنظمة للاقتصاد العالمى، وسنحاول هنا شرح فائدة هذه المنظمة ووظيفتها والرد على منتقديها ودور مصر فيها.

كيف نشأت منظمة التجارة العالمية؟

منذ نشأة التجارة بين الشعوب والدول ارتبطت بدعم السلام العالمى، والتاريخ يمتلىء بنزاعات تجارية تحولت بعد فترة الى نزاعات سياسية وعسكرية، فالحرب العالمية الثانية مثلا نشأت نتيجة تراكم لنزاعات تجارية واقتصادية فى العشرينيات والثلاثينيات دفعت بعض الدول الاوروبية [illegible]ش اسوار الحماية الجمركية على [illegible]ها لمنع الاخرين من الوصول اليها و[illegible] ادى اولا الى الكساد المالى العظيم فى عام ١٩٢٩ -١٩٣٥ الذى ضرب اقتصاديات العالم الذى مهد فى مرحلة ثانية لاندلاع الحرب العالمية الثانية، كارثة الحرب وجذورها فى سياسات الدول الاقتصادية والتجارية جعل البعض يفكر منذ الاربعينيات فى انشاء منظمة دولية تعمل على وضع قواعد للتجارة الدولية وتحل النزاعات بين العراق والكويت نشأت اصلا بسبب نزاع تجارى بين البلدين حول ملكية حقل نفط على الحدود المشتركة وحصص الانتاج. لكن محاولات خلق منظمة عالمية لتنظيم وضبط قواعد التجارة الدولية باءت بالفشل وبدلا من ذلك جرى عام ١٩٤٧ انشاء منظمة اسمها الجات GATT اى منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية كساحة لمناقشة اوضاع التجارة الدولية ومحاولة تنظيمها استنادا الى بنود اتفاقية سميت باسم اتفاقية الجات اى ان كلمة الجات تشير الى شيئين المنظمة والاتفاقية، هذه المنظمة استمرت لاكثر من نصف قرن وكانت تعنى فقط بتجارة السلع بين الدول ولم تنضم اليها دول كثيرة ومصر اصبحت



عضوا فى الجات فى ٩ مايو ١٩٧٠ ومع تحرر التجارة تدريجيا تطور الاقتصاد العالمى ودخلت فيه أشياء هامة لم يشملها اتفاق الجات كالملكية الفكرية والخدمات وغيرها، وفى مفاوضات الجات المعروفة بدورة اوروجواى والتى استمرت فى الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٩٤ تم الاتفاق فى مؤتمر عقد فى مراكش فى ابريل ١٩٩٤ على استبدال منظمة الجات بمنظمة جديدة تخلفها هى منظمة التجارة العالمية التى تستعين باتفاقية الجات القديمة كاحدى وثائقها الاساسية المؤسسة بعد تجديدها واعادة تسميتها بجات ١٩٩٤ (١٩٩٤ GATT) والجاتس GATS اى الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات واتفاقية مراكش ١٩٩٤ التى اسست لمولد منظمة التجارة العالمية بالاضافة الى وثائق اخرى تستند اليها المنظمة حول التزام الدول بالتعريفة على المنتجات الصناعية.

الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية

قد يبدو لاول وهلة ان الدول النامية لا يناسبها الانضمام لمنظمة تدعو لتحرير التجارة وفتح الاسواق الوطنية امام تدفق التجارة الدولية الا ان الواقع عكس ذلك لان اغلب الدول سواء نامية او غير نامية صغيرة او كبيرة تسعى لتحصل على عضوية المنظمة خاصة ان مبادىء المنظمة الشفافية وعدم التفرقة التجارية وتمتع اى دولة صغيرة بنفس حقوق الدولة الكبيرة، فمن بين اجمالى ١٣٤ دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية هناك ١٠٠ دولة نامية ولذلك دور الدول النامية هام بسبب عددهم واهميتهم المتزايدة فى الاقتصاد العالمى، وحتى الصين تسعى حاليا للانضمام اليها وتجرى مفاوضات مكثفة الان بين الحكومة الصينية وسكرتارية منظمة التجارة العالمية من اجل الانضمام بعد تعديل الصين لسياسة الحماية الجمركية والدعم لصادراتها وايران تحذو حذوها، وتمنح المنظمة الدول النامية فترة سماح طويلة حتى عام ٢٠١٥ للتاقلم اقتصاديا مع السوق العالمية وتقدم لها مساعدات فنية من اجل التحول من اقتصاديات موجهة مركزيا الى اقتصاديات حرة، وهناك مركز للتجارة الدولية تابع للمنظمة يهدف لمساعدة دول العالم الثالث لترويج صادراتها، وبصورة عامة تتعامل المنظمة مع الدول النامية بثلاثة طرق، اولا تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فقرات خاصة تستثنى الدول النامية من متطلبات كثيرة ثانيا تراقب لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة الوضع فى هذا المجال تقوم سكرتارية المنظمة بتقديم مساعدات فنية للدول النامية، ففوائد الانضمام للمنظمة بالنسبة للدول النامية تشمل زيادة فرص التصدير مع اجراء اصلاحات جذرية فى قطاع الزراعة الاساسى فى تلك الدول، كما ان المنظمة تساعد على انهاء نظام الحصص التصديرية الذى كان يقيد حجم صادرات تلك الدول من منسوجات وملابس فى الاسواق المتقدمة، وتنخفض الضرائب الجمركية على المنتجات الصناعية ويتم الحد من نسبة الضريبة الجمركية المفروضة على عدد من المنتجات مما يجعل رفعها صعبا، والدول النامية ليست ضعيفة داخل هذه المنظمة لان القرارات تؤخذ بالاجماع ويجب اقناع كل الدول لتمرير الاتفاقيات والقرارات وكثيرا ما انتصرت دول نامية على دول غنية فى قضايا امام لجنة تسوية النزاعات التجارية.

من يدير منظمة التجارة العالمية؟

الحكومات الاعضاء يديرونها والقرارات فيها تصدر باجماع الاعضاء والاجتماعات المنتظمة لوزراء تجارة الدول الاعضاء وهم اعلى سلطة فى المنظمة تعقد كل عامين او فى فترات اقل بين مسئولى التجارة فى مقر المنظمة فى جنيف واجندة المباحثات، يطرحها الاعضاء ومدير المنظمة حاليا منذ شهر سبتمبر الماضى هو مايك متور وهو وزير تجارة سابق من نيوزيلاندا، ويعمل تحت قيادته فى جنيف سكرتارية المنظمة المكونه من ٥٠٠ موظف يقدمون الدعم الفنى للدول الاعضاء وفقا لميزانية سنوية تصل الى ١٣٤ مليون فرنك سويسرى، ويقدر الاقتصاديون ان اتفاقيات المنظمة ستؤدى الى زيادة حجم التجارة العالمية من ١٨٤ مليارا حاليا الى اكثر من ٢١٠ مليارات بحلول عام ٢٠٠٥.

اوهام حول عمل منظمة التجارة العالمية

هناك من يعتقد ان المنظمة تخدم الاحتكارات والشركات متعددة الجنسية وهذا خطا لان عضوية المنظمة مفتوحة فقط للدول وليس للشركات او القطاع الخاص، ولا يشترك القطاع الخاص فى اجتماعات المنظمة الا فى مناسبات خاصة وندوات اكاديمية، وتاثير الشركات المتعددة الجنسيات محدود ولا ياتى الا عبر حكوماتهم. هناك اتهام بان المنظمة لا تهتم بعملية تشغيل الاطفال فى اقتصاديات الدول النامية مما سيشجع على استمرار استغلالهم كعمالة رخيصة، وهذا الاتهام غير حقيقى فالعديد من دعم المنتجات الزراعية، منظمة الجات القديمة كانت تغطى فقط تبادل البضائع بين الدول اما منظمة التجارة الدولية فتغطى بالاضافة الى السلع قطاعات تجارية اخرى مثل الخدمات والاتصالات والاستشارات والملكية الفكرية وبراءة الاختراعات وحل النزاعات التجارية بين الدول.



مجموعة الـ ١٥ تبحث آثار العولمة على البطالة والفقر

يلتقى غداً الاثنين وفد من خبراء الاقتصاد المصريين مع وفد مجموعة الـ ١٥ فى مؤتمر، لتحديد رؤية دول المجموعة لأثر العولمة على البطالة والفقر وشبكات الحماية الاجتماعية. ينظم المؤتمر مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، بالتعاون مع وزارة الخارجية، ويرأسه الدكتور منير زهران السفير بوزارة الخارجية. صرح الدكتور مصطفى كامل السيد مدير مركز بحوث الدول النامية، ان اللقاء يستهدف توضيح وجهة نظر دول المجموعة لقضايا العولمة الاقتصادية، والتى يواكبها سرعة تدفق رؤوس الأموال واتساع دور الشركات الدولية، وتغيير هيكل التجارة وماتمثله من ضغوط على مشكلات البطالة والفقر فى دول الجنوب. وكيفية تعامل الدول النامية مع هذه القضايا. واوضح أن الوفد المصرى، سيقدم خمسة ابحاث للمشاركة فى المؤتمر، تتناول عدداً من القضايا الهامة المتعلقة بآثار العولمة الاقتصادية. وستعرض نتائج الابحاث والتوصيات على رؤساء الدول والحكومات فى المجموعة، والتى تقرر عقد اجتماعتها القادمة فى يونيو عام ٢٠٠٠ بالقاهرة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٩/١١/٢٢

مجلس تسوية المنازعات يبدأ عمله فى يناير القادم

كتبت ـ إيمان مصطفى:

يبدأ العمل فى يناير القادم بالمجلس الاستشارى الدولى لتسوية المنازعات وهو المجلس الذى أسس على ضوء قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بهدف تسوية النزاعات فى التجارة الدولية والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وليشرف على وضع برنامج تدريب الكفاءات الوطنية للمسئولين من القطاعين الحكومى والخاص، وأيضا لرجال القضاء المعنيين بهذا الموضوع.

ويشمل البرنامج وضع منهاج شامل للتدريس على المستويين الوطنى والدولى فى مجال تسوية المنازعات بموجب اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية..

وصرح السيد طلال أبوغزالة الذى وجهت له الدعوة إلى المشاركة فى الاجتماع التأسيسى بصفته رئيس المجمع العربى للادارة بأن الهدف الرئيسى للمجلس هو بناء القدرة الذاتية للدول بالتركيز على المواضيع والاجراءات التى تحكم حسم المنازعات وكل ما يتعلق بذلك النظام فى ظل المنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولى وبالتعاون مع تلك الهيئات الدولية المهمة ومع المركز الدولى لحسم النزاعات حول الاستثمار.. وسيعمل البرنامج على الاستفادة من الموارد المتوافرة لدى كل تلك الهيئات وتزويد الدول المهتمة بالمعلومات التى تفيدها فى الدفاع عن حقوقها.



د. طلال ابو غزالة

وأضاف أبوغزالة أن هذا الحدث يعد تطورا مهما فى دعم مواقف الدول الأقل نموا وقدرة على التصدى للنزاعات من خلال هذه الخبرة الدولية والتدريب والمعلومات اللازمة لصياغة المواقف الدفاعية.



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ١١/ ١٩٩٨

لصالح الاقتصاد العالمى.. بعيدا عن العنصرية والأنانية

بقلم: جـلال دويدار

من الضرورى ان تكون لدينا خطة مستقبلية لمواجهة التطورات التى تشهدها الساحة العالمية اقتصاديا. ان اى قصور فى استعدادتنا لهذه المرحلة والتى تاتى على راسها خطوات تطبيق اتفاقية «الجات» ـ التى تمت صياغتها لخدمة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية ـ سيؤدى إلى اجهاض الكثير من مكاسبنا الاقتصادية التى حققناها ببرنامج الاصلاح الاقتصادى. ولاجدال ان معظم الدول النائمة واقصد النامية تتحمل مسئولية هذا الخطر الداهم الذى تجسده اتفاقية «الجات» التى ستدخل مرحلة التطبيق الكامل خلال السنوات الخمس القادمة.

لقد تبين ان اعضاء الوفود الذين حضروا اجتماعات اقرار هذه الاتفاقية لم يكونوا على دراية باهميتها وخطورتها باعتبارها كمينا لدولهم التى مازالت على طريق التنمية. نتيجة لذلك فانهم تقاعسوا عن حضور الاجتماعات ـ رغم وجودهم ـ مفضلين التجول فى الشوارع وانفاق بدلات السفر على المشتريات وهو ما أدى إلى عدم المشاركة فى عمليات التصويت على بنود الاتفاقية. وليس خافيا ان عدم قراءتهم للاتفاقية ودراستهم لما جاء فيها كان أحد الأسباب التى جعلتهم لا يهتمون بحضور هذه الاجتماعات. بالطبع فإن أصوات بعض وفود الدول النامية التى ادركت حجم الخطر ضاعت وسط اغلبية الدول المتقدمة التى تكتلت لتمرير هذه الاتفاقية.

●●●

ان اهداف ومصالح الدول المتقدمة تتركز دائماً على ضمان فتح كل الأسواق بلا قيود ولا ضوابط لصالح انتاجها الذى يتم تصنيعه بكميات هائلة تخفض من اسعاره وتزيد من أرباحه. هذه السياسة ستنتهى على مدى سنوات قليلة بإغلاق كل مشروعات التصنيع فى الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة وتشريد العاملين فيها لترتفع بذلك نسبة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل سياسية واجتماعية.

إن الدول المتقدمة التى تنظر إلى خدمة مصالحها من منظور ضيق للغاية يستهدف استمرار الرخاء والرفاهية لشعوبها، لا تضع فى حسابها مدى التاثير السلبى لهذه السياسة على اقتصادياتها كما سبق واوضح الرئيس مبارك فى اكثر من مناسبة محلية ودولية. إنها لا تدرك ان انتشار البطالة والكساد وفقدان القدرة الشرائية سوف يؤدى إلى عدم قدرة أسواق الدول النامية على استهلاك المنتجات الواردة. هذا الواقع يعنى اهمية التعاون المشترك وان لا تكون الرفاهية والتقدم الاجتماعى وقفا على شعوب الدول المتقدمة فحسب. إن الكساد والبطالة فى الدول النامية سيؤديان إلى الانكماش الاقتصادى فى الدول المتقدمة. وهو مايعنى فى النهاية انها مازالت تؤمن بالمبدأ القائل: «احينى اليوم وامتنى غدا»!!

●●●

لمواجهة هذا الوضع لابد أن تتكتل الدول النامية ويكون لها وقفة قوية لانقاذ الاقتصاد العالمى وتنبيه الدول المتقدمة إلى خطورة ما يجرى حاليا.

من ناحية أخرى فإنه لا يمكن باى حال ان تقبل اى دولة بالتنازل عن حقها وسيادتها فى حماية اقتصادها وامنها الاجتماعى. واذا كانت بعض الدول المتقدمة تلجا إلى اجراءات وتحديد حصص لصادرات الدول إلى اسواقها فإنه بالاحرى على الدول النامية ان تتخذ هى الاخرى خطوات واجراءات تنظيمية تساعدها على استمرار مسيرتها على طريق التنمية لصالح شعوبها ولصالح ازدهار الاقتصاد العالمى كله بعيدا عن مشاعر الانانية والعنصرية العرقية والاجتماعية.

(وللحديث بقية)



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٨

الحروب التجارية على جانبي الاطلسي

من ايام، اعلن مسؤولون في الاتحاد الاوروبي ان الاتحاد يعتزم رفع دعوى ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية يوم 25 نوفمبر الجاري، وذلك اذا لم تتخل واشنطن عن تهديدها بفرض عقوبات عليه، بسبب اتهامها للدول الاوروبية بممارسة سياسات تمييزية ضد الموز الذي تنتجه دول امريكا اللاتينية، وتقوم بتصديره الى اوروبا شركات امريكية، وذلك لصالح الموز القادم من دول افريقية، وفي رسالته الى الرئيس كلينتون، اوضح جاك سانتير، رئيس المفوضية الاوروبية، ان فرض واشنطن رسوما اضافية على المنتجات الاوروبية، في اطار النزاع على تجارة الموز، سيمثل خرقا للتعهدات الامريكية ازاء المنظمة، منددا باتخاذ الولايات المتحدة اجراءات من جانب واحد.

وليست هذه هى المرة الاولى التى ترفع فيها دول الاتحاد الاوروبى شكوى ضد امريكا فى منظمة التجارة العالمية، كما انها ليست المرة الاولى التى يختلف فيها الجانبان بشأن تجارة الموز، وهذا الخلاف بالطبع ليس هو الوحيد بينهما فى شؤون التجارة، ففى مايو 1996، اثارت الولايات المتحدة مشكلة حول التبادل التجاري ومبيعات اللحوم مع دول الاتحاد الاوروبى، وطلبت من منظمة التجارة الدولية انشاء محكمة خاصة للفصل فى النزاع الناشب بينها وبين الدول الاوروبية حول تجارة الموز، وذلك بسبب تفضيل الدول اعضاء الاتحاد للموز الافريقي، وفرضها حصصا محدودة على دول امريكا اللاتينية والوسطى المنتجة للموز، مثل: هندوراس، والمكسيك، وجواتيمالا، وفي اكتوبر 1996، قدمت دول الاتحاد الاوروبى شكوى الى منظمة التجارة العالمية حول العقوبات التجارية التى فرضتها واشنطن على الشركات الاجنبية التى تتعامل مع كوبا، وحينئذ دفعت الولايات المتحدة بعدم اختصاص المنظمة في نظر هذا الموضوع ذى الطابع السياسى.

وحين نصل الخلافات حول التجارة بين امريكا واوروبا الى التحكيم الدولى، او الى حد الشكوى الى منظمة التجارة العالمية، فإن هذا يعني ان ادارة شؤون العلاقات بين الحلفاء على جانبي الاطلسي تتسم بتوترات دورية، يوشك فيها ان ينتهي «شهر العسل» الذي ظل لفترة عقب انتهاء الحرب الباردة، فما هي اذن مصادر وعوامل الازمات بين الطرفين؟

في حقيقة الامر، فقد سادت الطموحات لفترة محدودة باقامة مشاركة من نوع جديد بين اوروبا وامريكا في الفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وفي عام 1995، ارتفعت اصوات في عواصم اوروبا من اجل تجديد «العقد» الاوروبى/ الامريكي، فأثيرت امكانية اقامة منطقة تجارة حرة و«تجمع اطلسي جديد»، او «جمعية اطلسية»، تضم اعضاء البرلمانات الاوروبية واعضاء الكونجرس معا، وعلى الجانب الآخر، برزت اصوات في الكونجرس تنادى بعقد جديد مع اوروبا، وبرز اتجاه اسمى «الميل نحو الاطلسي» كخط في السياسة الخارجية الامريكية، وقد ترجمت هذه الطموحات والآمال في قمة مدريد ديسمبر 1995، التي صدر عنها وثيقة الرابطة عبر الاطلسي، او ما اسمى «برنامج العمل للتعاون عبر الاطلسي»، والذي يحدد شكل العلاقة بين الجانبين خلال



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٨



بقلم : د. علي الدين هلال *

القرن الـ 21، واعتبر ذلك «ميثاقا تاريخيا جديدا» يؤسس لسوق اوروبية/ امريكية واحدة، وقد ركزت وثيقة الاتفاقية، على اربعة مواضيع هى: العمل على اقرار السلام والاستقرار والديمقراطية فى العالم، وتعزيز التعاون ضد الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والارهاب، وتوسيع التجارة العالمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية، وتعزيز التعاون بين المجتمعات المدنية.

ولكن ما كاد يجف مداد الاتفاقية حتى تفجرت ازمات بين شركاء الاطلسى على درجة كبيرة من الحدة جسدت الى حد كبير معنى الحروب التجارية، وبعيدا عن حروب اسواق السلاح، او حروب الثقافة والافلام، الذي يشبهه الاوروبيون، والفرنسيون خاصة، بغزو ثقافي امريكي، فإن حروب التجارة والاقتصاد اتخذت منحى لم تشهده من قبل علاقات اوروبا بالولايات المتحدة، فقد استاءت الدول اعضاء الاتحاد الاوروبى من نمط السلوك الامريكي الساعى الى الانفراد بالسيطرة على التجارة العالمية، والذي نبدى من الاتجاه الى تصدير القوانين الفيدرالية الامريكية لتطبق على الدول الاخرى من الحلفاء، في تجاوز للحدود الاقليمية لامريكا، الامر الذي اعتبره الاوروبيون تدخلا في شؤونهم الخاصة، وهذا النمط من السلوك ارتبط بقانونين صدرا عن الكونجرس الامريكي في 1996، احدهما، قانون هيلمز - بيرتون، فرض حظرا على الاستثمارات الاجنبية غير الحكومية فى كوبا، وثانيهما، قانون داماتو، يهدف الى معاقبة الشركات الاجنبية التى تتعامل بحجم استثمارات اكبر من 40 مليون دولار مع كل من ايران وليبيا، وقد استاء الاوروبيون من ان الولايات المتحدة لم تتشاور معهم بشأن اي من القانونين قبل اصدارهما، ورأوا ان القانونين، فضلا عن انهما ينتهكان: مواثيق الامم المتحدة، ومبادىء حقوق الانسان، ومواثيق التجارة المنصوص عليها في اتفاقيات الجات، فانهما ايضا يمثلان خطوة اكثر قوة في الحرب التجارية التى تخوضها امريكا للسيطرة على اسواق العالم.

ولكن ما اضاف الى المشكلة ان الولايات المتحدة، وبعد اعلانها عن ارجاء تطبيق قانون هيلمز - بيرتون لمدة ستة شهور، بسبب السخط الاوروبي الشديد، عادت بعد اقل من شهرين، واصدرت قانون داماتو، وهو ما مثل استفزازا شديدا لاوروبا، وتناقضا في السلوك الامريكي نفسه، ندد به الكثير من ساسة اوروبا وزعمائها، وفي النهاية تراجعت الولايات المتحدة عن تهديداتها بتطبيق القانون على شركة توتال الفرنسية، الامر الذي عني تجميده من الناحية العملية.

وفي عام 1996، اثيرت ازمة بشأن قيام امريكا بالتجسس، اقتصاديا وسياسيا، على دول الاتحاد الاوروبى، حيث تمكن عملاء الـسي.اي.ايه من اختراق شبكات الحاسب الآلي الخاصة بمركز المعلومات والاتصال في البرلمان الاوروبي والمفوضية الاوروبية، وتمكنوا من معرفة المواقف الحقيقية لمختلف الدول الاوروبية خلال المفاوضات المطولة لاتفاقيات الجات، وهي نفس القضية التي تجددت مؤخرا في سبتمبر 1998، حين اورد تقرير للجنة العلمية للبرلمان الاوروبي واقعة استغلال امريكا لشبكة معلومات تدعى «ايشلون» للتنصت على اوروبا وعلى رجال الاعمال الاوروبيين.

هناك اذن حروب تجارية، ولكن هناك ايضا مساومات وصفقات، وهناك حرص على ملاحقة القضايا قبل ان تتأزم، احيانا تتنازل واشنطن (مثل التنازل، ولو مؤقتا، عن تطبيق قانوني: هيلمز - بيرتون، وداماتو)، واحيانا يتنازل الاوروبيون (مثل موافقة اوروبا - بعد الاعتراض - على اندماج شركتي صناعة الطائرات الامريكيتين بوينج وماكدونالد دوجلاس، برغم المخاوف من الاحتكار)، وهناك حكماء من الجانبين حريصون على التحالف الاطلسي، والحفاظ على العلاقات الامريكية/ الاوروبية، ويسعون الى تشكيل حركة اطلنطية جديدة لتطوير تلك العلاقات.

اي من هذه الاتجاهات سوف يتغلب، وهل تتسم العلاقات الامريكية/ الاوروبية في المستقبل بمزيد من التنافس ام بمزيد من التعاون ام يستمر الوضع القائم الذي يختلط فيه الامران بدرجات تختلف من فترة لاخرى؟ لا احد يستطيع أن يجيب عن هذا السؤال على سبيل الجزم، فذلك يتوقف على عدد كبير من العوامل، منها، عدم ظهور عدو او تحد للعالم الغربي، فوجود العدو يوحد الدول الغربية على طرفي الاطلسي، اما غيابه، فإنه يفتح الباب للتنافسات الاقتصادية والتجارية، ومنها ايضا، مستقبل العملة الاوروبية الموحدة (اليورو)، ومكانتها في سوق المال العالمي، وهل تؤثر على مكانة الدولار ام لا، ومنها، عودة الانتعاش الى الاقتصاد العالمي ووجود فرص مشتركة للنمو.

واياً كان الامر، فإن السنوات القليلة القادمة سوف تكون استمرارا لحالة يتداخل فيها التعاون والتنافس بين كل من اوروبا وامريكا.

* عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

خلافات بين أعضاء منظمة التجارة حول البيان الختامي لمؤتمر سياتل

جنيف ـ ر: تخلى مبعوثو الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية عن جهودهم للتوصل إلى اتفاق بشأن الصيغة التى سيتم بموجبها تدشين دورة جديدة لتحرير التجارة الدولية فى المؤتمر الوزارى للمنظمة المقرر عقده فى ٣٠ نوفمبر الحالى وذلك بسبب تفاقم الخلافات حول قضية تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية.

وذكر أحد المبعوثين المشاركين فى المفاوضات عقب جلسة عمل عقدت فى جنيف امس ان مشروع البيان الختامى للمؤتمر يقع فى ٣٢ صفحة لم يتم الاتفاق إلا على أجزاء محدودة منه، وتقرر ترك بقية الموضوعات لتناقش خلال المؤتمر وقد اختلف المشاركون فى الجلسة على مسألة خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية وإتاحة المزيد من الوقت أمام الدول النامية لتنفيذ اتفاقات دورة اوروجواى السابقة.

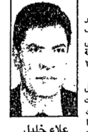


المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٩

وفد مصرى يغادر القاهرة بعد غد للمشاركة فى مفاوضات جولة سياتل

كتبت - إيمان عراقى


علاء خليل

يغادر القاهرة بعد غد الوفد المصرى المشارك فى المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للمشاركة فى أعمال المؤتمر فى الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر بمدينة سياتل الامريكية ويسبقه اجتماعات تنسيقية تبدأ يوم ٢٨ نوفمبر مع وزراء تجارتها المجموعة الافريقية .

صرح بذلك علاء خليل أول وزارة التموين ورئيس جهاز التمثيل التجارى وعضو الوفد واضاف ان المؤتمر سيتناول عدة موضوعات منها المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات والقرارات التى اسفرت عنها جولة اورجواى وضمان التزام الدول المتقدمة بتعهداتها تجاه الدول النامية وكذلك المفاوضات المقررة عام ٢٠٠٠ وهناك موضوعان اساسيان من المقرر بدء التفاوض عليهما طبقا لما سبق الاتفاق عليه من جولة اورجواى بهدف تحقيق المزيد من التحرر وهى موضوع التجارة فى السلع الزراعية وهو حجر الزاوية فى نجاح المفاوضات القادمة وهناك خلاف أساسى بين مجموعة الدول المنتجة الرئيسية للسلع الزراعية والموضوع الثانى التجارة فى الخدمات ولا يوجد خلاف كبير حولها ويتضمن الهدف من المفاوضات حولها تحقيق مزيد من التحرير فى تجارة الخدمات. ويشير رئيس التمثيل التجارى ان جولة سيقابل تتضمن كذلك الموضوعات الجديدة حيث تصحح الدول المتقدمة إلى وضع عدد من الوضوعات الجديدة على جدول اعمال منظمة التجارة العالمية بهدف بدء التفاوض عليها وهي موضوعات ترغب الدول المتقدم في التوصل إلى اتفاق بشانها فى المفاوضات القادمة وعنها التجارة الالكترونية وتفادى فرض رسوم جمركية على الوسائل الالكترونية والشفافية في المشتريات الحكومية ومجموعة من الاجراءات لتحقيق المزيد من فرص الوصول إلي الاسواق بالنسبة للدول الاقل نموا وكذلك موضوعات يمكن الاتفاق على بدء التفاوض عليها وهى التجارة والبيئة والتجارة وسياسات المنافسة والتجارة والاستثمار وتسهيل التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية علي السلع الصناعية واتفاقات التجارة الاقليمية والشفافية فى عمل منظمة التجارة العالمية والتناسق بين عمل المنظمة والمنظمات الدولية الاخرى





مصر والتعامل مع منظمة التجارة العالمية (٢-٢)

سلبيات «الجات» ليست قدرا .. لافكاك منه

إن صفحة «فكر.. بلا قيود» تطمح الى ان تكون اضافة مهمة الى صفحات الرأى فى الصحف القومية بعيدا عن التعصب والتحزب، وبعيدا عن التكفير والتخوين.

ذلك هو هدفها الاساسى الذى وضعه الاستاذ الكبير/ سمير رجب رئيس مجلس ادارة دار التحرير، ورئيس تحرير الجمهورية، أمام القائمين على هذه الصفحة التى اختار بنفسه اسمها لتكون صفحة مفتوحة لحوار جاد واصيل وعميق، حول كل قضايا عملنا الوطنى - على طريق التنمية والتقدم.

وفى هذا الاطار، فان الصفحة ترحب بأى تعقيب او تعليق حول كل مايكتب فيها، على الا يزيد التعقيب على ٢٥٠كلمة

استعرض الاستاذ الدكتور مصطفى سلامة عميد حقوق بالاسكندرية فى مقاله السابق سلبيات وايجابيات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وملاحقها المتعددة وفى مقال اليوم، يؤكد علميا وقانونيا، وبناء على نصوص الاتفاقية نفسها، ان سلبياتها ليست قدرا، بل يمكن مواجهتها والتعامل معها، ويستعرض بعض القطاعات على النحو التالى:

بادى، ذى بدء، فإن الملاحظات التالية ليست بمصادرة أو استباق لما نشير اليه الدراسات المقدمة من جانب المتخصصين فى كل قطاع، بل هى مجرد ارشادات عامة

قطاع الزراعة

يعد قطاع الزراعة من اكثر القطاعات التى تستأثر بالاهمية بالنظر الى تأثره المباشر من تحرير تجارة السلع الزراعية فهذا التحرير سيفضى لامحالة - فى ظل حقيقة ان مصر دولة مستوردة للغذاء، والغاء الدعم المقرر للسلع الزراعية فى الدول المصدرة لها الى زيادة اسعار هذه السلع، ومن ثم ارتفاع تكلفة الواردات فى هذا الشأن وبرغم هذا الوضع والذى يمثل اثرا سلبيا لاتفاق الجات، فإن من الممكن تحجيمه من خلال الحصول على التعويضات المقررة فى مفاوضات التجارة العالمية سواء من خلال المنح او القيود الميسرة. واذا كان هذا التعويض يعد نوعا من محاولة تلافى الاثر السلبى المذكور لارتفاع اسعار الواردات الزراعية فإنه لن يخرج عن كونه معالجة خارجية ينبغى ان يواكبها اتباع حلول وطنية ممثلة فى العمل على التوسع فى انتاج السلع الزراعية الواردة من الخارج لذا. يصبح السعى نحو تحسين كمية ونوعية المحاصيل الزراعية، والمقترن باستصلاح الاراضى واياكانت تكلفته امرا لامناص منه لتحجيم اثر ارتفاع السلع الزراعية نتيجة لابرام اتفاق الجات.

يضاف الى ماتقدم ان اتفاق الزراعة فى اطار اتفاق الجات ووفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة قد جاء به ان تدابير الاعانة الحكومية، سواء أكانت مباشرة ام غير مباشرة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية، تعتبر جزءا لايتجزأ من برامج التنمية فى الدول النامية، فإن الدعم المالى للاستثمار المتاح عادة للزراعة فى الدول النامية الاعضاء والدعم المالى للمستلزمات الزراعية المتاح عادة للمنتجين الزراعيين المنخفضى او المحدودى الدخل الوارد فى الدول النامية يعفيان من الالتزامات بتخفيض المساندة المحلية التى لولا ذلك لطبقت على هذه التدابير إن هذا يمنح مصر الحق فى دعم السلع الزراعية فى مناطق المشروعات الجديدة كتوشكى وغيرها. ومن ثم تحجيم اثر ارتفاع تكلفة الواردات من السلع الزراعية.

إن ماتقدم لايعدو ان يكون الا مجرد تحجيم للاثر السلبى المذكور، والذى يجب ان يسايره تعظيم اثر ايجابى لاتفاق الجات بشأن الزراعة والمتمثل فى رفع الدعم المحلى او للتصدير فى الدول الاخرى، مع فتح اسواقها لنفاذ االسلع الزراعية الاجنبية. انها فرصة مواتية لتعظيم هذا الاثر الايجابى لمصر من خلال العمل على انتاج ومن ثم تصدير السلع الزراعية ذات المقدرة التنافسية من ارز وقطن وفاكهة وخضر ونباتات زينة.. الخ.

قطاع السلع الصناعية:

يترتب على تحرير تجارة قطاع السلع الصناعية وفقا لاتفاقات الجات احداث اثار سلبية على الاقتصاد المصرى، حقيقة ان تحرير التجارة يفترض عادة ان يجىء لصالح الدول المنتجة للسلع الصناعية حيث انه يتيح لها انسياب هذه السلع عبر الدول المختلفة غير ان ذلك يفترض توافر المقدرة التنافسية للسلع الصناعية القابلة للتصدير، وهو مالا يتوافر للدول النامية، ويتوافر للدول المتقدمة فالدول الاخيرة تنتج معظم السلع الكهربائية والالكترونية، وهى الاكثر قدما، والاقوى عودا فى المنافسة الدولية. وبالمقابل

فإن صناعات الدول النامية حديثة النشأة لاتتوافر لها الا بدرجة أقل القدرة التنافسية فى حلبة التجارة الدولية فتحرير تجارة السلع الصناعية لها مردود سلبى على مصر متمثلا اولا فى تدفق السلع الاجنبية وصعوبة صمود السلع الوطنية، وماسيترتب على ذلك من انهيار الصناعات المحلية وتدهور اوضاع الايدى العاملة.

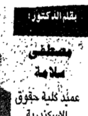
ان ادراك الاثر السلبى المتعاظم لتحرير تجارة السلع الصناعية يحتم العمل على تحجيم تداعيات هذا الاثر وتتعدد الاساليب فى هذا الشأن من تطبيق تدابير مكافحة الاغراق واقرار الدعم المسموح بهما وفقا لاتفاق الجات الى جانب استخدام تدابير الحماية المقررة -- كما سنرى - اما لصالح كل الدول او لصالح الدول النامية

واذا كانت مثل هذه الاساليب لتحجيم الاثر السلبى لتحرير تجارة السلع الصناعية ذات طبيعة دفاعية فانه يلزم ايضا ان يواكبها اتخاذ مبادرات لتعظيم الاثر الايجابى لهذا التحرير للسلع الصناعية وينصب ذلك على الصناعات التى تملك مصر فيها مقدرة تنافسية كالمنسوجات. والاثاثات والمصنوعات الجلدية والخشبية ومنتجات الالومنيوم والسلع الهندسية

حقيقة ان انشاء هذه الصناعات جاء فى ظل الحماية السابق اقرارها قبل اتفاقات التجارة العالمية، ومن ثم ستفقد الى حد كبير بعض المزايا التى كانت تتمتع بها هذه الصناعات إلا انه يجب فى ظل ضرورة بقاء هذه الصناعات من ناحية ووجوب ان تاخذ طريقها للتصدير الى الخارج من ناحية اخرى - ان يتم اتباع تدابير متعددة اهمها العمل على تطوير هذه الصناعات واستيعاب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، ومنح تسهيلات متعددة للمصدرين والارتقاء بمستوى الجودة واتباع معايير المواصفات القياسية إن مثل هذه التدابير وغيرها كفيلة باستثمار ما اتاحه اتفاق الجات من منح حرية النفاذ الى اسواق الدول الاخرى والذى يقترن بالتخفيض المتوالى فى الرسوم الجمركية والغاء القيود الكمية على انه انصافا للحقيقة فإن العمل على تعظيم هذا الاثر الايجابى يتطلب حسن اختيار السياسات ومراعاة طبيعة كل سلعة، والتحلى بالشفافية بالنسبة لمواصفات الانتاج والمعرفة الكاملة بالاسواق العالمية ومايتم فيها من معاملات ومايتوافر فيها من فرص

قطاع الخدمات

يكاد قطاع الخدمات ان يكون القطاع الاوحد الذى يتحقق فيه والى حد كبير التوازن بين الاثار الايجابية والاثار السلبية لتحرير التجارة الدولية بالنسبة لمصر فتحرير مجالات البنوك وشركات التأمين سوق المال والمقاولات والخدمات الملاحية والمكاتب الاستشارية يعد من المسائل المستحدثة التى جاءت بها اتفاقات التجارة العالمية فهذا القطاع ستنطبق عليه شأن قطاعى تجارة السلع وحقوق الملكية الفكرية مبادئ، الدولة الاكثر رعاية، والمعاملة الوطنية للاجانب الخ لذا تبدو على الفور الاثار السلبية وتلك الايجابية



بقلم الدكتور:

مصطفى سلامة

عميد كلية حقوق الاسكندرية

لتحرير هذا القطاع، غير ان الاثار السلبية التى تتمحور حول نفاذ المؤسسات والشركات الدولية والتى تتمتع بمقدرة مالية، وفنية الى الاسواق المحلية، ومنافستها لمثيلاتها الوطنية يمكن تحجيمها فى ظل:

١- إحق كل دولة فى تحديد التزاماتها فى شأن مشتملات هذا القطاع المسموح لها بالتحرير

٢- ضرورة الحصول على موافقة الدولة على مباشرة الخدمات الاجنبية الموقعة فى اراضيها

٣- التكلفة العالية لمقابلها ستقدمه هذه الشركات من خدمات بالمقارنة بمثيلاتها من الشركات الوطنية.

٤- المرونة العامة لاتفاقية الخدمات من خلال حق الدول فى تحديد القطاعات التى سيتم تحريرها، وبيان القيود التى سيتم فى اطارها تمتع الشركات الاجنبية بالمعاملة الوطنية

ان هذه الرخص يجب استثمارها لتحجيم الاثار السلبية المتوقعة من حرية الشركات الاجنبية للنفاذ والتعامل فى قطاع الخدمات بمصر، وبالذات فى قطاع السياحة وكذا هو الشان بالنسبة للقطاعات الاخرى للتجارة الدولية فانه يجب العمل على تعظيم الاثار الايجابية لاتفاق تجارة الخدمات وهكذا فإن تخفيف القيود من جانب السلطات النقدية للدول الاخرى سيتيح المجال للبنوك المصرية للعمل فى هذه الاسواق كما ان الخبرات المتوافرة لمكاتب الاستشارات المصرية فى مجالات الطب والهندسة والمحاسبة والقانون وكذلك شركات المقاولات ستجد هى الاخرى الفرصة فى ظل انخفاض مقابل الخدمات التى تقدمها الى القيام بالنفاذ الى الاسواق الاجنبية

قطاع حقوق الملكية الفكرية:

يكاد ينفرد هذا القطاع دون غيره من قطاعات التجارة الدولية بتعاظم وجود اثار سلبية من جراء تحرير حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لمصر فهذه التجارة من علامات تجارية، وبراءات اختراع تسيطر عليها وتتحكم فيها الدول المتقدمة هذا الى ارتفاع تكلفة الانتاج ومع تحرير حقوق الملكية الفكرية من القيود فإن المقدرة التنافسية امر اخذه فى التضاؤل حقيقة ستكفل اتفاقية تجارة حقوق الملكية الفكرية لمصر حماية مايتوافر لها من مقدرة تنافسية فى مجال الافلام والشرائط والكتب. غير ان مقارنة ذلك بجانب واحد من جوانب حرية تجارة حقوق الملكية الفكرية وبالذات الدواء كفيلة وحدها ببيان ضرورة العمل على تحجيم الاثار السلبية لهذه التجارة والذى يجب ان يتضمن:

تحديد الوضع الحقيقى لكل مشتملات حقوق الملكية فى مصر

- تحديد الاحتياجات الحقيقية لمصر.
- وضع النظم الكفيلة فى اطار قوانين السوق لمنع الاسراف فى استعمالها (الدواء)
- انشاء شركات ضم شركات قائمة لتدعيم المقدرة على توفير الاوضاع التى تكفل الحفاظ على المزايا النسبية
- تنمية الابداع بكل الوسائل والاساليب.
- البحث عن بدائل وطنية
- تطوير نظام البحث والمعرفة والابتكار

٢ التمسك بالحقوق المقررة.

وهى على نوعين النوع الاول يتم منحه للدول النامية، والنوع الاخر لكل الدول ويشمل النوع الاول من الحقوق.

ا) الالتزام العام من جانب الدول المتقدمة بضرورة مراعاة الصعوبات والمشكلات التى تواجه الدول النامية ان هذا المبدأ منصوص عليه فى معظم اتفاقات التجارة العالمية وتبرز اهمية المبدأ المذكور فى انه يعد مرشدا وموجها للتعامل بين الدول المتقدمة والدول النامية

ب) التحلل المؤقت من الالتزامات الواردة فى بعض اتفاقات الجات بمنح الدول النامية فترة سماح لتنفيذ التزامات متولدة عن الاتفاقات المذكورة (عشر سنوات فى مجال الزراعة، وثمانى سنوات فى مجالى الدعم للصادرات وحقوق الملكية الفكرية.. الخ)

جـ) مبدأ مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية فى تطبيق نصوص بعض الاتفاقات (الخدمات - تدابير الصحة)

د) مبدأ الاعفاء الكامل من تطبيق نصوص لاتفاقات متعددة بالنسبة للدول الاقل نموا.

اما بالنسبة للنوع الاخر من الحقوق وهى تلك الممنوحة لكل الدول، فإن الدول النامية تستطيع استنادا اليها ان تتمسك بكل من

ا) حق فرض قيود كمية على الواردات اذا تعرضت دولة معينة لازمة او ازمات تلحق بميزان المدفوعات وتفضى الى احداث خلل فى توازنه

ب) حق اتخاذ تدابير الحماية لدى حدوث ازمة تلحق بالانتاج الوطنى من جراء استيراد بعض المنتجات الاجنبية

جـ) حق فرض تدابير لمكافحة الاغراق غير المشروع للسلع الأجنبية

د) حق الحصول على اعفاءات محدود من سريان الالتزامات المتولدة عن اتفاقات معينة

٣- العمل على تطوير الاتفاقات الحالية:

وذلك من خلال

ا) محاولة مد نطاق الاعفاءات المقررة لها سواء بالنسبة للمدة، او القطاعات محل التنظيم وهذا توجه ملموس لكل من ممارسات جات ١٩٤٧ وصندوق النقد الدولى.

ب) وجوب سريان حرية التجارة الدولية على المزايا



النسبية والتنافسية للدول النامية التى لم تشملها اتفاقية مراكش فى قطاعات كالعمالة والبتروكيماويات. مع ملاحظة عدم وضع قيود من جانب الدول المتقدمة تفرغ الحرية من مضمونها كذلك التى تهدف الى ربط القطاعات السابقة بشرط البيئة . الخ

جـ) اغتنام فرصة اعادة النظر فى بعض الاتفاقات بعد مضى مدة معينة من اجل محاولة تعديلها لصالح الدول النامية (اتفاق الاستثمار ومدته خمس سنوات)

د) واخيرا، فانه فى عصر التكتلات التجارية سيبقى الانطواء تحت نطاق احدى صور التكامل الاقليمى من منطقة تجارة حرة او اتحاد جمركى، مايكفل للدول النامية المقدرة على المنافسة مع الدول المتقدمة، والاعفاء من تطبيق نصوص اتفاقات الجات على العلاقات فيما بينها طبقا للمادة ٢٤ه من الجات



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥/١١/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نشاط مكثف لوفد مصر برئاسة وزير الإقتصاد في مؤتمر سياتل
إجتماع لتنسيق مواقف وزراء التجارة الأفارقة الأحد القادم

كتب عصام السباعي:

يغادر القاهرة يوم السبت القادم الوفد المصرى المشارك فى المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية برئاسة الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى مدينة سياتل الامريكية وصرح الدكتور علاء خليل رئيس جهاز التمثيل التجارى بأن أعمال المؤتمر ستبدأ يوم الثلاثاء القادم وتستمر حتى ٣ ديسمبر ويسبقها اجتماعات تنسيقية تبدأ الأحد القادم مع وزراء تجارة المجموعة الافريقية لبحث قضايا المؤتمر التى ستتناول الموضوعات الخاصة بالنظام التجارى متعدد الاطراف واتخاذ قرارات تزيد من تحرير التجارة الدولية وضمان قيام منظمة التجارة العالمية بدورها في دفع وتنمية التجارة الدولية.

وقال الدكتور خليل ان الاعداد للمؤتمر يدخل فى مراحله النهائية وقال انه يتم حاليا بمقر المنظمة فى جنيف استكمال مناقشة مشروع اعلان سياتل المقرر صدوره عن المؤتمر، وأشار الى الخلافات الموجودة فى المواقف ووجهات النظر فى مشروع الاعلان

وقال انها ليست فقط بين الدول المتقدمة والنامية، ولكنها ايضا بين الدول المتقدمة نفسها وكذلك الدول النامية التى قد تختلف اولوياتها طبقا لدرجة نموها الاقتصادى.

واضاف ان اعلان سياتل سيتناول الموضوعات التى سيتم التفاوض عليها فى المرحلة القادمة سواء من خلال الآليات القائمة حاليا او اليات جديدة.

وتتضمن المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات الخاصة بأوروجواى وتشهد خلافا بين الدول المتقدمة والنامية حيث تطالب الاخيرة بمعالجة عدم التوازن فى التطبيق لغير صالحها وتصر المتقدمة على تطبيقها على النامية والمتقدمة على حد سواء، وعدم وجود مبرر لاعادة فتح باب التفاوض من جديد عليها.

كما سيتضمن الاعلان المفاوضات المقررة عام ٢٠٠٠ وتضم موضوع التجارة فى الخدمات وهى محل اتفاق فى المبدأ واختلاف فى المدى، وترغب الدول المتقدمة فى التوصل الى اتفاق خلال المؤتمر حول التجارة الالكترونية وتفادى فرض رسوم جمركية على الرسائل الالكترونية والشفافية فى المشتريات الحكومية، وتوفير مزيد من فرص الوصول الى الاسواق للدول الاقل نموا.

كما تتضمن هذه المفاوضات موضوع التجارة فى السلع الزراعية ويمثل حجر الزاوية فى نجاح المفاوضات القادمة بصفة عامة، وتشهد خلافات بين مجموعة الدول المنتجة الرئيسية للسلع الزراعية بزعامة الولايات المتحدة لتحقيق أكبر تحرير ومجموعة يقودها الاتحاد الاوروبى الذى يسعى الى عدم قبول تحمل التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسات الزراعية له، وترغب مجموعة ثالثة فى مراعاة الطبيعة الخاصة لقطاع الزراعة فى تحديد معدلات التحرير، ومجموعة رابعة لها مصالح مع هذه المجموعة او تلك.



أجواء الفشل تخيم على مؤتمر منظمة التجارة العالمية

أوروبا واليابان تنتقدان ضغوط واشنطن لفتح أسواقهما

واشنطن - وكالات الأنباء - ذكرت مصادر الادارة الأمريكية أن الرئيس كلينتون تخلى عن فكرة دعوة عدد من رؤساء الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لمشاركته فى المؤتمر الوزارى للمنظمة الذى سيبدأ أعماله فى مدينة سياتل بولاية واشنطن يوم الثلاثاء المقبل ويستمر حتى ٣ ديسمبر للاتفاق على دورة جديدة لتحرير التجارة العالمية. وقد اكتفى البيت الأبيض بتبرير ذلك بأنه يرجع إلى أن الفكرة جاءت فى وقت متأخر وبسبب ارتباط رؤساء الدول بمواعيد سابقة. ولأنه تبين أنه سيكون من الصعب توجيه الدعوات لبعض رؤساء الدول وعدم توجيهها للآخرين.

لكن المسئولين بوزارة الخارجية قالوا ان الوزارة عارضت الفكرة بعد أن فشل مفاوضو الدول الأعضاء الـ ١٣٥ فى المنظمة فى الاتفاق على مشروع البيان الختامى للمؤتمر فى اجتماع عقد فى جنيف يوم الثلاثاء الماضى، مما يشير إلى احتمال وصول المفاوضات فى المؤتمر الوزارى إلى طريق مسدود. وذكرت المصادر الأمريكية المطلعة أن نسبة نجاح المؤتمر فى تحقيق أهدافه تتراوح مابين ٤٠ و ٦٠٪ وان كلينتون يواجه مهمة صعبة فى مؤتمر سياتل الذى علق عليه اماله فى تحقيق انجاز تاريخى ينهى به فترة رئاسته الثانية. وقد أوضحت المفاوضات التى جرت خلال الأيام القليلة الماضية خلافات حادة فى وجهات النظر حيث ترفض أوروبا واليابان الضغوط الأمريكية لفتح أسواقهما أمام المنتجات الزراعية وتنتقد الأسلوب غير المحايد الذى تنتهجه واشنطن فى معالجة القضايا المطروحة على المؤتمر، كما هددت الدول النامية بالانسحاب من مائدة المفاوضات اذا لم يتم تناول مطالبها بشأن اعادة النظر فى بعض بنود اتفاقات دورة أوروجواى ومنحها مهلة زمنية أطول للالتزام بحقوق الملكية الفكرية وحقوق الانتاج خاصة فى قطاع صناعة الدواء.

واذا نجح المفاوضون فى التغلب على خلافاتهم فانهم لن ينجحوا فى التصدى للحملات التى تنظمها جماعات متنوعة الأهداف ضد منظمة التجارة العالمية والتى يتهمونها بكل الشرور من البطالة إلى التدهور البيئى إلى إفقار شعوب العالم الثالث. وقد نظم الاتحاد العام لنقابات العمال الأمريكية مظاهرة حاشدة ضد المنظمة فى يوم افتتاح المؤتمر الوزارى، وحجز مائة من أعضاء الكونجرس وممثلو الشركات حجرات فى فنادق سياتل للدفاع عن أهدافهم المحلية، وقررت المنظمات المدافعة عن حقوق الدول النامية اقامة سلسلة بشرية حول مركز عقد المؤتمر لاعفاء الدول الفقيرة من مديونيتها ثقيلة الأعباء. وفى مواجهة ذلك حشدت سلطات مدينة سياتل قوات الشرطة وقوات مكافحة الشغب للتصدى للمتظاهرين وخصصت ٦ ملايين دولار لتغطية تكلفة ساعات العمل الاضافية، وتشكل فريق عمل فيدرالى من ٤٠٠ شخص يضم عناصر طبية لعلاج جرحى محتملين من أى عمليات إرهابية تستخدم فيها الوسائل الكيمياوية أو البيولوجية.



المصدر :  الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/١١/١٩٩٩

غابة العولمة

الأغلبية.. ونزيف الحقوق الضائعة
الأقلية.. واحتكار الأرباح والمنافع

رصد لاجتماعات سياتل تكتبه

أسامة غيث

فى «ذاكرة العالم» هناك أحداث ومواقف وذكريات لاتنسى والبعض منها يظل محفورا فى ذاكرة كل العالم على الرغم من تعاقب الزمن وتوالى العصور، وبعض المدن على امتداد قارات العالم ودوله عندما تذكر يتم استدعاء مجموعة من الأحداث أو الأشياء أو الصفات التى تدفع بها إلى مقدمة الذاكرة الانسانية، فمثلا مدينة البندقية يستدعيها كل العالم مع كل مناسبة يستدعى فيها رائعة شكسبير المسرحية عن تاجر البندقية والمرابى اليهودى شيلوك الذى يجسد دائما أبشع مظاهر الطمع والجشع الانسانى وتصاعده إلى درجة التلذذ بإراقة الدم البشرى واستعادة المال بتقطيع الجسد الحى فى إشارة مبكرة لقدرة سلطة المال على مزاحمة ومنافسة سلطة الحكم والسياسة فى ركوب سفينة القهر والعنت كعلامة للنفوذ والسلطان.

ومع الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية تكاد مدينة سياتل الامريكية ان تحفر لنفسها موقعا متميزا ودائما فى ذاكرة العالم وتؤرخ نفسها كعلامة فاصلة فى مسيرة العولمة وتوجهاتها، وكل العلامات والبشارات تؤكد ان اجتماعات سياتل توشك ان تنفض عن «معاهدة فرساى» جديدة يعلن من خلالها الاقوياء والاغنياء ان العالم لايتعلم من دروس التاريخ وان غطرسة القوة تدفعه قسرا لان يمشى على راسه ويكون ثمن عودته للمشى الطبيعى كوارث عالمية عاصفة ودامية تزيد كثيرا فى قسوتها ودمويتها وكوارثها وهو ما نتج عن معاهدة فرساى نتيجة لما افرزته شروط المهانة والإذلال التى فرضتها أوروبا المنتصرة على المانيا المهزومة والمنكسرة من إيجاد مناخ حتمى للثار بالحرب واستعادة الحقوق المسلوبة بالاستيلاء الدموى الكاسح على الآخرين أصحاب انتصار الأمس.

وعلى مدى أسبوع واعتبارا من يوم ٢٩ نوفمبر وحتى ٤ ديسمبر المقبل تشهد مدينة سياتل اجتماع ١٣٥ دولة أعضاء فى منظمة التجارة العالمية مولود النظام العالمى الجديد وإفراز القطبية الدولية الأحادية الذى تأخر ميلاده عن اشقائه من المنظمات الدولية المسماة منظمات بريتون وودز والقائمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ والممثلة فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى وهى الأجنحة الاقتصادية والنقدية للنظام العالمى البازغ بعد الحرب العالمية الثانية مكملا للامم المتحدة منظمة العالم للشئون السياسية بمعناها الشامل، وبذلك فإن منظمة التجارة العالمية تطلب قيامها شكلا جديدا للنظام العالمى تنتهى فيه تعددية القوى والاقطاب والأيديولوجيات وتتركز فيه سطوة القوة والنفوذ والقرار.

وقد شاءت الظروف والاقدار أن تتحول أنظار العالم إلى مدينة سياتل قبل بدء اجتماعات منظمة التجارة العالمية بنحو الشهر باعتبارها معقل شركة بوينج العملاقة لصناعة الطائرات والتى تحولت إلى مركز للاهتمام العالمى مع حادث الطائرة المصرية المشئوم، وكان فكرة الصندوق الأسود - الذى يحوى كل دقائق وتفصيلات اللحظة الأخيرة من المواجهة الدولية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٧/١١/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العاصفة حول قضايا التجارة الخارجية تفرض نفسها على الوقائع والأعمال وهو ما يؤكده تاريخ مدينة سياتل الذى يمتلئ كثيرا بالمواجهات الأيديولوجية والاجتماعية حول الراسمالية وتطبيقاتها مما جعلها المدينة الأمريكية الأولى التى تشهد «إضرابا عاما» عام ١٩١٩ فى تاريخ الولايات المتحدة وجعل منها المكان المفضل لاجتماعات ومؤتمرات حماية البيئة والمناهضين للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من اليسار واليمين فى أمريكا.

وفى سياتل فإن الكل يغنى على ليلاه حيث تذهب وفود الدول النامية إلى الاجتماعات تظللها مخاوف حادة وجادة من مظاهر التهميش المطردة التى تتعرض لها اقتصادياتها وتوشك ان تعصف بكامل جهود التنمية وثمارها مهما تكن متواضعة وبسيطة وايضا مهما كانت مبهرة وجذابة مثلما حدث للنمور الآسيوية وتحولها مع نهاية عام ١٩٩٧ إلى «نمور من ورق» فى لحظات قليلة وخاطفة من عمر الزمن خاصة ان كل مؤشرات العالم الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية والتجارية تشير إلى تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتناقص نصيب فقراء العالم من كعكة المنافع والثروة العالمية وكان نصيبهم قبض الريح ودنانير المتنبى التى تفر كاشعة الشمس من الأيدى مهما قبضت عليها وهما وحمقا او حتى تعلقا بالآمال الزائفة البعيدة عن حقائق الواقع وتوجهاتها ومسارها.

وينتظر أن تشهد سياتل مظاهرات عديدة من بينها مظاهرة كبرى دعا إليها اتحاد العمال الأمريكيين حيث تخشى النقابات الأمريكية أن يؤدى تحرير التجارة العالمية فى غياب ضمان الحقوق الاجتماعية والمادية للعاملين فى الدول النامية إلى «منافسة غير شريفة» مع اليد العاملة الأجنبية المتدنية التكلفة ، كما تنتقد منظمات حماية البيئة الأمريكية منظمة التجارة العالمية باعتبارها تملك «سلطة غير ديمقراطية» تتجاوز سلطة الدول وتتيح باسم حرية التجارة امكان انتهاك قوانين حماية البيئة فى امريكا وفى باقى الدول الصناعية المتقدمة لصالح السلع المقبلة من العالم النامى المتخلف بيئيا وصحيا وإنسانيا.

الدور المحورى للتجارة العالمية

ووسط هذه الصيحات والاحتجاجات المتعارضة والمتناقضة والتى تعكس حدة الاختلاف العالمى فى الاقتراب من الأحداث وتحليلها والتعامل معها، يشارك فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية نحو عشرة الاف من المنظمات العالمية غير حكومية التى تتاثر دولها والاعضاء فيها بتوجهات تحرير التجارة السلعية والخدمية العالمية وتدخل إلى دوائر مفرغة بحسابات المصالح والمنافع والعوائد مع المزيد من التحرير فى ظل إصرار الدول الأكثر تقدما على رفض صيحات التحذير والخطر المؤكدة ضرورة مراجعة النتائج السلبية للعولمة والتحرير والاندماج الاقتصادى الدولى وإصلاحها وتصويبها قبل الدخول فى مرحلة جديدة تتعمق فيها انياب العولمة ومخالبها وشراستها وضراوتها على ٨٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون فى الدول النامية بكل تصنيفاتها ودرجاتها لصالح طوفان المكاسب والارباح لنحو ١٩٪ من سكان العالم فى الدول المتقدمة والأكثر تقدما والذين يحوزون بالفعل الجزء شبه الكامل من ثروة العالم وعوائده ومنافعه.

وحول مبررات حتمية المراجعة الدقيقة لواقع العولمة وتحرير التجارة على اقتصاديات الدول النامية التى لاتملك ترف الانعزال والتقوقع ويتحتم عليها المشاركة الفعالة والإيجابية فى النظام العالمى بمعايير عادلة تراعى أوضاعها وطموحاتها التنموية يوضح محمد فريد خميس السكرتير العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الـ ١٥ المشاركة كمراقب فى اجتماعات سياتل أن التجارة العالمية اصبحت تمثل بكل المعايير ماكينة التنمية فى جميع دول العالم وهى بذلك تؤثر بشكل مباشر على واقع وطموحات ومستقبل التنمية فى الدول النامية ،وتشير التقديرات الدولية إلى ان التجارة العالمية كانت تدثل فقط ٧٪ من الناتج الإجمالى العالمى فى عام ١٩٥٠ وارتفعت النسبة بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة حيث ارتفعت إلى ٢٣٪ من الناتج الاجمالى العالمى وفقا لتقديرات عام ١٩٩٧ وتتاكد أهميتها من المؤشرات القائلة بأن التجارة الخارجية تمثل ٧٠٪ من الناتج المحلى والاجمالى فى عدد من الدول الصاعدة والناشئة التى نجحت فى تحقيق معدلات نمو عالية ومتسارعة.

وفى ظل سيطرة الدول الأكثر تقدما على التجارة العالمية فإن هناك ضرورة لإعادة النظر فى خطوات تحريرها بما يسهم فى زيادة نصيب الدول النامية فيها وهو ما يخالف الاتجاه الواضح فى الدول المتقدمة لفرض معايير وشروط غير تجارية على معاملاتها التجارية والتشدد فيها مثل الشروط البيئية والصحية ومواصفات المنشا المرتبطة بالجودة الشاملة وبمعايير العمل وغيرها وهى جميعا نوعية مبتكرة من القيود لابد أن تؤثر سلبا على النصيب المتواضع للدول النامية فى التجارة الدولية والذى لايتعدى ١٧٪ لنحو ٨٠٪ من سكان العالم فى حين يصل نصيب الدول النامية وبها نحو ٢٠٪ من سكان العالم إلى ٨٢٪ مع الأخذ فى الاعتبار أن الدول الأكثر فقرا ويسكنها نحو ٢٠٪ من سكان العالم تشارك بنسبة ١٪ فقط من التجارة العالمية وحتى مع ضغوط التنمية والتهميش فى العالم النامى فإن تقديرات الانكتاد تشير إلى أن الدول النامية تحتاج إلى زيادة وارداتها مع عام ٢٠٠٥ بمقدار ٧٠٠ مليار دولار سنويا مع الأخذ فى الاعتبار ان تقرير التنمية البشرية فى العالم والصادر أخيرا عن اليونيدو يؤكد خلل الاقتصاد العالمى الحاد حيث تستحوذ الدول الغنية على ٨٦٪ من جملة الناتج العالمى الاجمالى مقابل ١٣٪ فقط للدول النامية متوسطة الدخل والتى يسكنها ٦٠٪ من السكان ومقابل ١٪ فقط للدول الأكثر فقرا والت...

٠٠٠٢٠١

يسكنها ٢٠٪ من سكان العالم وهي دول متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل سنويا أقل من دولار أمريكي.

ويؤكد محمد فريد خميس الخطورة البالغة لتركيز الدول المتقدمة على اتخاذ خطوات عاجلة للمزيد من التحرير لتجارة الخدمات الدولية فى ضوء ما تملكه هذه الدول من تقدم كبير وكفاءة عالية فى تجارة الخدمات وايضا فى ضوء ما تمثله هذه التجارة من أهمية لاقتصاديات العديد من الدول النامية حيث يبلغ نصيب القطاعات الخدمية على سبيل المثال فى مصر ٥١٪ من الناتج المحلى الاجمالى وتمثل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى وعلى النطاق العالمى فإن قيمة تجارة الخدمات الدولية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة وبمعدلات كبيرة حيث ارتفعت قيمتها الى ١٢٩٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ مقابل ٥٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ وهى تشمل منظومة كبيرة من الأنشطة النامية بمعدلات مرتفعة فى كل العالم والبالغة الأهمية للنمو والانتعاش حيث تتضمن نشاط المواصلات والسفر والسياحة - خدمات الاتصال - التامين - الخدمات المالية للبنوك وغيرها - الحاسب الآلى والمعلومات - حقوق الملكية الفكرية بكل ماتتضمنه من براءات اختراع ومعارف فنية وتكنولوجيا حديثة والتراخيص - خدمات قطاع الأعمال - الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

ويشير الى أن تقرير التنمية البشرية العالمى وليس فقط تجمعات الجنوب تؤكد أنه اذا لم يتم اقتسام ثمار العولمة بصورة اكثر عدالة فإن إخفاقات النمو فى الدول النامية تستمر فى المستقبل بصورة اكثر بروزا، حيث شهد العقد الأخير انخفاضا فى متوسط الدخل الفردى السنوى بالمقارنة بالعقد السابق كما شهد ايضا اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة بصورة حادة وبلغت الفجوة ٧٤ ضعفا فى عام ١٩٩٧ مقابل ٦٠ ضعفا فى عام ١٩٩٠ ومقابل ٣٠ ضعفا فى عام ١٩٦٠ ويوضح الابعاد المتسارعة للفجوة مؤشرات القرن الماضى والذى بلغت فيه الفجوة بين المتقدمين وغيرهم ثلاثة اضعاف فقط فى عام ١٨٢٠ وارتفعت الفجوة مع اتساع الثورة الصناعية وتطورها فى اوروبا الى ستة أضعاف فى عام ١٨٧٠ ثم وصلت الفجوة الى ١١ ضعفا مع بدايات القرن الحالى وفى عام ١٩١٣.

ومع تطورات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ودورها فى جميع الأنشطة الاقتصادية يؤكد السكرتير العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لدول الـ ١٥ ضرورة الاهتمام داخل منظمة التجارة العالمية بقضية التجارة الالكترونية ودخول الدول النامية طرفا فى معاملاتها التى تشهد زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة وتكاد تقتصر على الدول المتقدمة والأخذ فى الاعتبار زيادة نصيبها الى ٥٠٠ مليار دولار من مجمل التجارة العالمية مع العام القادم ٢٠٠٠ فى حين ان نصيبها لم يتعد ٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ وارتفعت الى ١٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ وينتظر ان تصل الى ٣٠٠ مليار دولار مع نهاية العام الحالى.

موقف موحد للدول النامية

وبحثا عن الدور الفعال للدول النامية فى اجتماعات سياتل يشير السفير الدكتور منير زهران الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية ورئيس الممثلين الشخصيين لرؤساء مجموعة دول الـ١٥ فى دورتها الحالية الى التحضير المكثف خلال الفترة الماضية لبلورة موقف موحد للدول النامية من خلال اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى جنيف واجتماعات التكتلات الاقتصادية لدول الجنوب المتوالية، وما تقدمه من مقترحات محددة لاصلاح النظام التجارى العالمى، وجميع مظاهر الخلل فى النظام الاقتصادى الدولى ومخاطر الاضطرابات والأزمات المالية، وهو موقف تبنته مجموعة الـ١٥ واكدت عليه خلال الايام القليلة الماضية كافة حكومات الدول النامية،وذلك فى ضوء المؤشرات التى تؤكد تراجع نصيبها من التجارة العالمية والقائلة إن نصيب افريقيا على سبيل المثال بلغ ٥,٩٪ فى عام ١٩٨٠ وتراجع الى ٤,٢٪ فى عام ١٩٨٥ وواصل التراجع الحاد ليصل الى ٢,٣٪ فى عام ١٩٩٦ وهو ماينطبق ايضا على دول امريكا اللاتينية التى انخفض نصيبها فى التجارة العالمية من ٥,٣٪ عام ١٩٨٥ الى ٣,٢٪ فقط فى عام ١٩٩٦ فى الوقت الذى زاد فيه نصيب آسيا من ٢٠,٨٪ إلى ٢٥,٦٪ قبل حدوث الأزمة وتحتاج القارة الأفريقية الى نظرة خاصة من المجتمع الدولى لمساندة إصلاح احوالها التنموية حيث تضم افريقيا ٣٣ دولة من مجمل دول العالم الأكثر فقرا والبالغ عددها ٤٨ دولة ويعيش مابين ٢٥٠ الى ٣٠٠ مليون نسمة من مجمل سكانها البالغ ٧٠٠ مليون نسمة تحت خط الفقر فى الوقت الذى تتزايد فيه اعباء المديونية الخارجية وتستوعب خدمات الديون جزءا رئيسيا من عوائدها وإنتاجها وصادراتها.

ويؤكد الدكتور منير زهران أن الدول النامية تطالب بتنفيذ جميع الأحكام التى تخصها فى اتفاقيات وقرارات دورة أوروجواى وفى مقدمتها تحديدا الأحكام الخاصة بالمعاملة المتميزة والتى مازال الكثير منها دون تنفيذ رغم مضى نحو خمس سنوات على انشاء منظمة التجارة العالمية، وعلى الأخص تعهدات الدول المتقدمة لمساندة الدول النامية فى مجال التكنولوجيا ونقلها والمعارف الفنية وتيسير الحصول عليها ودعم الدول المتضررة من تحرير الزراعة، وكذلك التزامات الدول المتقدمة للدول النامية بوقف الممارسات الحمائية وإزالة العراقيل التى تعوق تدفق صادراتها والتى تتمتع فيها بمزايا نسبية لأسواقها وحتمية التراجع عن جميع الذرائع التى تهدد بتراجع صادرات الدول النامية للأسواق الدولية بما فيها ادعاءات الإغراق أو اتخاذ اجراءات مضادة تمنع نفاذها للأسواق بالاضافة الى اجماع الدول النامية على معارضة ادراج معايير العمل فى جدول منظمة التجارة الخارجية وأن مكان



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ١١ / ١٩٩٩

مناقشتها الطبيعى منظمة العمل الدولية وكذلك وعدم ادخال معايير البيئة ضمن موضوعات مفاوضات المنظمة القادمة وعدم استخدام عبارة الموضوعات ذات الصلة بالتجارة كذريعة لوضع معايير فى احد التنظيمات الدولية ، بغرض تنفيذها فى منظمة التجارة العالمية او فى اطار اى منظمة اخرى مع معارضة استخدام الاجراءات التجارية من اجل تحقيق اهداف تتعلق بالبيئة او استخدام البيئة لفرض اجراءات تجارية.

●●●●●●●

ليس محلا للنقاش والجدل التاكيد على حقائق العالم المعاصر بأن الدول الفقيرة والناس الفقراء لايملكون الا تاثيرا قليلا وصوتا ضعيفا فى تحديد سياسات العولمة والتدليل على ذلك بمثال بسيط ان اتفاقيات دورة اوروجواى فى ديسمبر ١٩٩٣ قد تم الوصول اليها بالتراضى وليس عن طريق التصويت الديمقراطى الذى تملك من خلاله الدول النامية الأكثرية العددية بحكم ان الاتفاقيات تعبر عن رغبة وإرادة الدول المتقدمة وتعكس الى درجة واضحة مصلحة القوة العالمية العظمى ممثلة فى الولايات المتحدة.

ولكن مع اتفاقيات التجارة العالمية والعولمة وما تتضمنه من انتقاص لسيادة الدول وسيادة المعايير والقواعد والاتفاقيات الدولية فى النطاق المحلى والوطنى بصورة بالغة الاتساع وما يمارسه مجلس الأمن من عقوبات وسلطات على دول العالم وسيطرة الدول الصناعية الكبرى على توجهاته ليس فقط بحق الفيتو ولكن بسطوتها العملية والواقعية، فإن أى حديث عن شريعة الغاب وحق البقاء للأقوى فقط وحق الفناء للأضعف يعد من قبيل التنكر لكل قيم الانسانية والانسان، وكل ترسانة القيم لحضارة الغرب فى القرن العشرين والتى يملأ الدنيا بها ضجيجا عندما يرغب فى استغلالها والاستفادة منها ولا يرى العالم النامى منها أى نوع من العائد والفائدة فى معاملاته وعلاقاته وأوضاعه التى تسير بخطى حثيثة نحو المزيد من التهميش والأزمات والكوارث العاصفة.؟!

